



المكتبة المحاسبية

المحاسبة الحكومية والقومية

الدكتور محمد الفيومي

استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

الأستاذ الدكتور عبد الحفي مرعي

عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية



الدار الجامعية
١٩٩٠

المجارية الحكومية والقومية

المحاسبة الحكومية والقومية

الدكتور محمد الصيومي
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

الأستاذ الدكتور عبد الحفي مرعي
عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية

١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتناول هذا الكتاب موضوعين أساسيين من المحاسبة وهما المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية.

ولقد تم تخصيص القسم الأول للمحاسبة الحكومية والقسم الثاني والثالث للمحاسبة القومية.

في القسم الأول المحاسبة الحكومية والتي تطبق في قطاع عريض من قطاعات الاقتصاد القومي وهو القطاع الحكومي والذي يؤثر نشاطه على كافة المواطنين. فيتم دراسة أسس وقواعد المحاسبة الحكومية وفقاً لقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية الصادرة له بوزارة المالية بالقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢. كما سيتم دراسة الأساليب الحديثة في تقييم إداء الوحدات الحكومية وإعداد الموازنات وخاصة الموازنة على أساس البداية من الصفر من حيث إجراءاتها والنماذج الخاصة بها وحدود استخدامها.

وقد قام بكتابة هذا القسم الدكتور محمد الفيومي محمد.

أما القسم الثاني فيتناول المحاسبة القومية والتي تهتم بالقياس المحاسبي على المستوى التجميعي أو الكلي.

حيث يقوم الانتاج الاقتصادي في العصر الحديث على أساس من التخطيط العلمي السليم ويهدف هذا التخطيط الى توجيه الموارد الاقتصادية

المتاحة لإشباع رغبات أفراد المجتمع. ويجب لتحقيق هذا الهدف اتباع أفضل الطرق والأساليب وأكثرها كفاية في حدود امكانيات الموارد المتاحة. وقد ازدادت أهمية التخطيط واتسع مداه في العصر الحديث. وأدى الى ذلك ما تقتضيه طبيعة العصر من سرعة التطور وحدة التنافس بين الدول في سبيل الإسراع بتنمية مجتمعاتها اقتصادياً وتقدمها علمياً حتى تستطيع أن تحتل مكانتها اللائقة بها وسط المجتمعات التي أتاحت لها الظروف أن تصل الى درجة كبيرة من الرفاهية والتقدم. فلم يصبح التخطيط مقتصرأ على مستوى الوحدة الاقتصادية العاملة بل تدخلت الكثير من الحكومات لتوسيع نطاق التخطيط ليصل الى مستوى الدولة، أي المستوى القومي حتى تضمن توجيه موارد المجتمع النادرة الى ما فيه صالح مجموع أفرادها في الحاضر والمستقبل وبما يكفل أفضل استغلال لها في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المعاصرة.

ويقوم التخطيط الاقتصادي الرشيد على أساس متين من الأسس والأساليب العلمية وعلى قدر كبير من البيانات والمعلومات التي يلزم أن تكون ملائمة وصالحة ودقيقة للوفاء باحتياجات المخطط الاقتصادي في هذا المضمار. وترتب على ذلك زيادة بالغة في أهمية المحاسبة القومية كأداة رئيسية وفعالة لامداد البيانات الاقتصادية اللازمة للمخطط الاقتصادي لتمكينه من القيام بمهمته على خير وجه.

وتهدف هذه المذكرات الى بيان الأسس العامة التي تقوم عليها المحاسبة القومية والعلاقات الرئيسية التي يقوم عليها كل فرع من فروعها والدلالة الاقتصادية للبيانات التي تنتجها وكيفية تصميم النظم المحاسبية الخاصة بها. وبذلك فهي تعالج الفروع الآتية للمحاسبة القومية.

١ - نظام الحسابات القومية: وقد خصصنا له القسم الثاني من هذه المذكرات والذي يختص بمعالجة المفاهيم الأساسية للدخل القومي وبنوده المختلفة، وكيفية قياسه، والأسس والمبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية، وكيفية تصميم النظام، وعلاقته بالمتطابقات الاقتصادية

التجميعية. ونختتم هذا القسم بدراسة مقارنة لنظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية ونظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية والأسس العامة التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية في الاتحاد السوفيتي.

٢ - نظام المدخلات والمخرجات: وقد خصصنا له الباب الأول من القسم الثالث من هذه المذكرات حيث يختص هذا الباب بدراسة الهيكل الأساسي لنظام المدخلات والمخرجات والافتراضات التي يقوم عليها، وأهداف النظام وأهميته في مجال التخطيط. ثم مواطن القصور فيه والانتقادات الموجهة له وكيفية التغلب عليها وامكانية ذلك في ظل الظروف المتاحة.

٣ - نظام التدفقات النقدية: وقد خصصنا له الباب الثاني من القسم الثالث من هذه المذكرات والذي يختص بدراسة هيكل النظام وعلاقته بالنظامين السابقين وأهميته وأهدافه.

وقد قام بكتابة القسمين الثاني والثالث الأستاذ الدكتور عبد الحى عبد الحى مرعي.

هذا وتقوم هذه المذكرات أساساً على المحاضرات التي ألقاها المؤلفان على طلبة البكالوريوس - شعبة المحاسبة - كلية التجارة بجامعة الاسكندرية. وكلية التجارة جامعة بيروت العربية.

هذا وندعو الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في افادة القارئ فيما يصبو اليه من قرائته لهذه المذكرات.

المؤلفان

القسم الأول

في

أصول المحاسبة الحكومية

مَقْدَمَة

تعتبر المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت الغير هادفة إلى تحقيق الربح محل اهتمام طبيعي من كافة المواطنين. فلقد ازداد مدى وتداخل الأنشطة الحكومية في حياة المواطنين خلال الثلاثين عاماً الماضية. ولا يرجع اهتمام المواطنين بالأنشطة الحكومية إلى كونهم دافعي الضرائب التي بموجبها يتم تنفيذ البرامج الحكومية وإنما أيضاً لكونهم المستفيدين من هذه البرامج والتي تؤثر على رفاهتهم. ولقد كان محور تركيز العديد من الكتابات في ميدان المحاسبة الحكومية هو شرح القوانين واللوائح الحكومية التي تحكم تحصيل الإيرادات وانفاق المصروفات والرقابة على الأموال قبل الصرف، إلا أن التركيز في هذا المرجع ينصب على تطوير الإدارة المالية الجيدة بالوحدات الادارية بدلاً من مجرد التعرف على المحاسبة عن الأموال Fund Accounting. وذلك علاوة على التعرف على الاختلافات بين محاسبة الشركات والمحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية.

الفصل الأول ماهية المحاسبة الحكومية وأهميتها

١١ - مقدمة:

تعتبر المحاسبة الحكومية جزءاً متكاملًا من الهيكل المالي العام وهي الوسيلة التي تمكن من توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في التخطيط والموازنات وتعتبر الأساس في رقابة وإدارة أنشطة الجهات الإدارية المختلفة ومراجعتها.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين نظام الموازنات الحكومية وبين نظام المحاسبة فلقد قامت هيئة الأمم المتحدة بإصدار عديد من التقارير تتعلق بأسس ودليل التبويب للمحاسبة الحكومية، ودليل لموازنة البرامج والاداء، والمحاسبة الحكومية في إدارة اقتصاد الدول النامية^(١).

ولقد اهتم المشرع المصري بوضع قانون للمحاسبة الحكومية تلافياً لتعدد اللوائح التي كانت تطبق وتجميعاً للقواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية، فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والقرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ الخاص باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

See: United Nation: Government Accounting in Economic Development Management, (١) 1977.

United Nation: A Manual For Government Accounting, 1970.

١٢ - استخدامات وحدود المحاسبة الحكومية:

يجب أن يوفر النظام المحاسبي لأي منشأة السجلات والتقارير اللازمة لمقابلة احتياجات ثلاثة مجموعات من مستخدمي القوائم المالية.

أ - **الجهات القانونية:** حيث تخضع كل منشأة لعدد من القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التنفيذية والتي تفرض في مجموعها قيوداً كثيرة على طبيعة ومحتويات السجلات والتقارير التي ينتجها النظام المحاسبي.

ب - **الملاك الحاليين والمحتملين:** يهتم عدد من الأفراد والمؤسسات من خارج نطاق العمليات اليومية للمشروع بالحصول على معلومات كافية لتقييم اداء الإدارة.

ح - **إدارة المشروع:** يحتاج المديرين في أي منشأة إلى معلومات في الوقت المناسب وبالشكل الذي يمكنهم من اداء وظائفهم بكفاءة وفعالية.

ولقد تركز الاهتمام التقليدي للمحاسبة الحكومية في تلبية الاحتياجات القانونية بالرغم من أنه يجب أن نتذكر أن أنظمة المحاسبة الحكومية والأنظمة المحاسبية في المنشآت الغير هادفة إلى تحقيق الربح يجب أن توفر المعلومات اللازمة لمجموعة الإدارة ومجموعة القراء بخلاف الادارة والذين لهم اهتمام بأنشطة الجهات الإدارية. فعلى سبيل المثال حملة السندات الحكومية يكون لهم حق الحصول على معلومات تمكنهم من الحكم على مدى الرشد في استثمارهم في هذه السندات.

١٣ - تعريف المحاسبة الحكومية:

عرف كهولر المحاسبة الحكومية بأنها المبادئ والتقاليد والإجراءات المرتبطة بالمحاسبة عن المحليات والمحافظات والوحدات الحكومية القومية. واتصفت هذه المحاسبة في الماضي بالتسجيل في السجلات والقوائم المالية لحسابات الموازنة ومراعاة القيود القانونية أو الإدارية المفروضة على الانفاق، وتسجيل الالتزامات

وينظر إلى كل منها حالياً على أنها مواصفات اختيارية. وفي السنوات الأخيرة فإن طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق تحل تدريجياً محل النماذج القديمة»^(١). كما عرفت هيئة الأمم المتحدة بأنها «تختص بقياس (تبويب وتقييم) ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة في القطاع الحكومي»^(٢).

وفي تعريف آخر فإن المحاسبة الحكومية «هي مجموعة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وهذه الأخيرة لا تخرج من زاوية عن كونها اعتمادات ينبغي صرفها في الأغراض المخصصة كما أنها من زاوية أخرى، تمثل إيرادات ينبغي تحصيلها وتخضع كلا من إجراءات الصرف والتحصيل لقوانين وتشريعات قائمة تفسرها وتوضحها مجموعة من القواعد الصادرة لأجهزة الصرف والتحصيل والتي تحدد كيفية القيد في السجلات المحاسبية المعمول بها في جميع الوحدات الحكومية»^(٣).

وعرفها القانون المصري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في المادة الثانية بأنها «القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات وبحيث تعطى صورة حقيقية لها».

إلا أننا نعتقد أن هذا التعريف جاء محدداً لوظيفة المحاسبة الحكومية

(١) ERIC L. Kohler: A Dictionary For Accountants, 4th. ed, Prentice - Hall, 1971. p. 214.

(٢) د. محمد عباس حجازي: (ترجمة) المحاسبة الحكومية في إدارة التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ١٩٨٨.

Government Accounting in Economic Development Manegment U.N. 1977.

(٣) د. محمد عبد العزيز أبو رمان: نظرية المحاسبة الحكومية. مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٢،

التقليدية ونرى أنه من الأفضل أن يشتمل التعريف على أن المحاسبة الحكومية تساهم في توفير المعلومات اللازمة ومعايير قياس الكفاءة ومعدلات الأداء مما يمكن من الحكم على كفاءة الجهات الإدارية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين والعمل على تطوير الموازنة العامة للدولة وزيادة فاعليتها.

ومن الواضح أن التركيز وفقاً للقانون ينصب على مسئولية الإدارة أكثر من تلبية احتياجات مستخدمي القوائم. ونعتقد أن نظرة بديلة يمكن أن تركز على مضمون أوسع لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم.

١٤ - تمييز طبيعة المحاسبة الحكومية:

يجدر التفرقة بين محاسبة الشركات والمحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية حتى تتضح أوجه التشابه والاختلاف بين كل منهما.

١٤١ - محاسبة الشركات:

أو المحاسبة على المستوى الجزئي وهي التي تطبق في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح وتعتبر وسيلة للقياس والاتصال، وتهدف إلى توفير البيانات والتقارير لكل من الجهات الحكومية وإدارة المشروع والقراء الآخرين للقوائم المالية. وهي تركز على الأحداث التاريخية.

ويتفرع منها محاسبة التكاليف والتي تهدف إلى تطوير البيانات المحاسبية لتلائم احتياجات الإدارة، والمحاسبة الإدارية كوسيلة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات وتتضمن مقاييس تتعلق بالمستقبل.

ولقد أصبحت المحاسبة في الشركات نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية والذي يهدف إلى خدمة الإدارة في مهام التخطيط والرقابة.

١٤٢ - المحاسبة القومية: ويطلق عليها المحاسبة على المستوى الكلي أو المحاسبة الاقتصادية. وتعرف بأنها « ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذي يهتم

بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات دورية وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات بترشيد السياسات القومية . فهي منهج محاسبي يهدف إلى إعطاء مضمون عملي وبشكل منطقي للأفكار الاقتصادية القومية وبأي درجة من الإجمال والتحليل والشمول مرغوب فيه »^(١) .

وبينما تتعلق المحاسبة على المستوى الوحدى بمنشأة واحدة فإن المحاسبة على المستوى الكلي تغطي المراكز الاقتصادية والأنشطة وقياس الكفاية لعدد من الوحدات الكلية في المجتمع وقد تتكون هذه الوحدات الكلية من صناعة بأكملها أو القطاع الاقتصادي ككل .

١٤٣ - المحاسبة الحكومية :

وفقاً لتعريف جمعية المحاسبين الأمريكية لأهداف المحاسبة بأنها تقديم لمعلومات لغرض :

- ١ - اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الموارد المحدودة، بما في ذلك تحديد مناطق القرارات الهامة وتحديد الأهداف .
- ٢ - التوجيه الفعال ورقابة الموارد البشرية والمادية للمنشأة .
- ٣ - إعداد التقارير عن مدى المحافظة على الموارد .
- ٤ - المساهمة في فعالية المنشأة ككل سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو إلى تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع الخاصة بالرقابة الاجتماعية لعمليات المنشأة^(٢) .

(١) عباس مهدي شيراز : أصول المحاسبة القومية ، دار النهضة العربية ١٩٧٢ . ص ٤ .

(٢) A. A. A., Committee to Prepare a Statment of Basic Accounting Theory, A Statment of Basic Accounting Theory, 1966. p. 4.

ونجد عديد من أوجه التشابه بين المحاسبة في المنشآت الهادفة لتحقيق الربح والمحاسبة الحكومية، فنظام المحاسبة باستخدام طريقة القيد المزدوج يوصى به في كل منهما. والأساليب العامة لمسك الدفاتر هي نفسها من حيث كون المستندات أساس التسجيل، واستخدام دفاتر القيد (اليوميات)، والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، وإعداد موازين المراجعة للتحقق من توازن الأرصدة المدينة والدائنة، وتبويب دليل الحسابات وتصميمه ليناسب هيكل المنشأة، وبالطبع يتم التوجيه باستخدام مصطلحات وتعريفات موحدة في كلا المجالين. وتماثل بعض الجهات الإدارية (مثل المستشفيات) بعض المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح. إلا أنه في هذه الحالة فإن الحكومة لا تهتم بقياس الربح نظراً لأن هدف الجهة الإدارية ليس تحقيق أقصى ربح ممكن وإنما تأكيد الاستمرار في و / أو تحسين الخدمة.

والمحاسبة وظيفة تقديم خدمات ولا تعمل في فراغ وإنما يجب أن تتطور لتلبية الاحتياجات من المعلومات في بيئة معينة. ففي بيئة الجهات الإدارية نجد أن القرارات الخاصة بالحصول على الموارد وتوزيعها. وتوجيه الإدارة لاستخدام هذه الموارد وحماية الموارد كانت محاطة تقليدياً بأهداف اجتماعية وسياسية وقيود أخرى أكثر من هدف تحقيق أقصى ربح. واستخدمت القوانين واللوائح كأداة للمجتمع في توجيه وحداته الإدارية لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي فإن المحاسبة في الجهات الإدارية نمت وتطورت بطريقة تتميز بأهمية «الرقابة». ولعل أهم أنواع القوانين واللوائح التي يتم بها فرض الرقابة وتؤثر على المحاسبة الحكومية هي التي تتضمن: (أ) استخدام الاعتمادات، (ب) الدور المميز للموازنة.

١٤٣١ - الأموال والمحاسبة عن الأموال:

يمكن ملاحظة أن الموارد المتاحة للجهات الإدارية قد تكون مخصصة لاداء

أنشطة معينة مثل معونة التنمية الزراعية أو ضريبة النظافة. كذلك قد تكون هناك أهدافاً معينة تخطط إدارة الوحدة لتحقيقها وتوجه لها موارد محددة مثل إحلال الأصول الثابتة. وفي هذه الحالة نجد التزام خاص بحماية الموارد واستخدام الموارد وفقاً للبنود والبرامج التي تم تخصيصها للصرف عليها وإعداد التقارير عن مدى اتفاقها مع اللوائح.

ولفرض الرقابة على الموارد المخصصة وتأكيد مدى الاتفاق مع المتطلبات القانونية والإدارية، تقوم الوحدات الحكومية بتخصيص الأموال المتاحة. وفي العصور القديمة للمحاسبة عن الأموال Fund Accounting كانت الأموال تعني الأموال النقدية وكان يتم المحافظة على كل مال في خزانة خاصة للصرف من كل منها على مجال محدد فبعض الفواتير كانت تسدد من إحدى الخزن بينما البعض الآخر يتم سداؤه من خزن أخرى وفقاً للتخصيص الذي حدد للصرف من كل مال. أما الآن فإن «المال» يعتبر وحدة محاسبية وطبيعية مستقلة ويتم المحاسبة به عن كل من الموارد النقدية والغير نقدية علاوة على الالتزامات. ويعرف المال بأنه:

«وحدة محاسبية وطبيعية مستقلة لها مجموعة دفاتر محاسبية متوازنة تسجل الموارد النقدية وغيرها إلى جانب الالتزامات والعقود والاحتياطات والحقوق والتي تخصص لغرض أداء أنشطة معينة أو تحقيق أهداف معينة وفقاً للوائح الخاصة والقوانين والقيود»^(١).

واستخدام مصطلح المال في الجهات الإدارية يجب أن يفصل بدقة عن استخدامه في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. فالمال في المشروعات الهادفة لتحقيق الربح يعني ببساطة ذلك الجزء من أصولها الذي تم تخصيصه لاستخدامات

(١) The National Committee on Governmental Accounting: Governmental Accounting, Auditing, and financial Reporting, The Municipal finance Officers Association of the U.S. and Canada, 1968. p. 191.

معينة ، ولا يعتبر وحدة محاسبية منفصلة أو مستقلة والإيرادات والمصروفات الخاصة بهذا الاعتماد تعتبر جزءاً من عمليات الوحدة. فحسابات الاعتماد من إيراد ومصروف يظهرها جنباً إلى جنب حسابات الإيرادات والمصروفات الأخرى بالاستاذ العام. ومن ناحية أخرى فإن المال في الجهات الإدارية يعتبر وحدة محاسبية مستقلة بذاتها بأصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها أو نفقاتها ورصيد المال.

١٤٣٢ - الموازنة والاعتمادات:

لا يعني الحصول على أموال في إحدى الوحدات الإدارية امكانية قيامها بإنفاق هذه الأموال حيث أن الانفاق يجب أن يتم وفقاً لما تم اعتماده. ويتم إعداد موازنة تحدد قيمة كل اعتماد قابل للانفاق وحين الموافقة عليه من السلطة التشريعية فإن تقديرات النفقات تصبح اعتمادات ملزمة ويكون للجهة الإدارية سلطة الانفاق والانفاق في حدود الاعتمادات. والاعتماد يجب أن يحدد المال الذي سيتم منه الانفاق والفترة الزمنية لكل انفاق.

ولغرض فرض الرقابة والتأكد من اتفاق الانفاق مع الموازنة فإنه من المعتاد في المحاسبة الحكومية فتح حسابات للموازنة داخل دفتر استاذ الوحدة المحاسبية وعن طريق هذا الأسلوب - والذي سيتم شرحه في الفصول التالية - يستطيع مديرو الجهات تحديد الرصيد المتبقى من كل اعتماد في أي وقت خلال الفترة المالية ويكون أسلوب ادماج حسابات الموازنة بحسابات الأستاذ مفيداً في حالة تعرض المديرين للمسائلة في حالة تجاوز الاعتمادات الواردة من الموازنة.

١٤٣٣ - بعض الخصائص المميزة للمحاسبة الحكومية:

كما سبق وأن ذكرنا فإن التركيز على المال وعلى الرقابة على تنفيذ الموازنة يؤدي إلى أن تتماثل المحاسبة الحكومية إلى حد كبير مع تدفق الأموال أو تحليل رأس

المال العامل أكثر من تماثلها مع المحاسبة في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح والتي يتم فيها قياس الربح كهدف أساسي. ويتم التحاسب عن الموارد القابلة للإنفاق في الجهات الإدارية وتوزيعها وفقاً للموازنة. وعملية الاعتماد هي النقطة الأساسية في المحاسبة الحكومية (وبالتالي توجه أهمية أقل إلى المخزون وإلى الأصول الثابتة والديون طويلة الأجل بعكس المحاسبة في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح).

وتعرف النفقات Expenditure بأنها تكلفة السلع أو الخدمات المقدمة سواء تم دفعها أم لا، بما في ذلك المصاريف (الجارية). أما مخصص مكافآت ترك الخدمة مثلاً فلا يمثل التزام على المال الذي تم فيه تقاعد الموظف.

لذلك فإن مصطلح النفقة يدل على المحاسبة عن الأموال القابلة للإنفاق ولا يجب أن يخلط بلفظ المصروف Expense كما يعرف في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح.

وعادة ما يتم فصل الانفاق للحصول على أصول ثابتة عن النفقات الجارية للوحدة المحاسبية كذلك فإن الديون طويلة الأجل والتي لا تمثل التزام على مال معين ولكن على الوحدة ككل، يمكن أن تذكر في وحدة محاسبية غير الوحدة الخاصة بالمال الذي تم فيه انفاق هذه القروض. علاوة ذلك فإن تحديد الربح لا يعتبر عاملاً أساسياً في المحاسبة الحكومية لذا فإن:

- (أ) تقييم المخزون قد يحصل على اهتمام عابر.
- (ب) لا يؤخذ إهلاك الأصول الثابتة في الحسبان بالرغم من انه مصروف طالما أنه لا يحتاج إلى اعتماد للانفاق عليه خلال الفترة. ويعتبر الأصل الثابت نفقة (استخدام لموارد جارية) في الفترة التي تحدث فيها نظراً لأنها تخفض من صافي قيمة الأموال في ذلك الوقت.

١٤٣٤ - أوجه التشابه والاختلاف بين الجهات الادارية وبين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح:

تتأثل الجهات الإدارية مع الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح في عديد من الجوانب فعلى سبيل المثال:

أ - كل منها جزءاً من نفس النظام الاقتصادي ويستخدم موارد متشابهة لتحقيق أهدافها.

ب - كل منها يجب أن يحوز ويحول موارد نادرة إلى منتجات و/أو خدمات.

ج - عمليات الإدارة المالية متشابهة في كل منها، وكل منها يجب أن يحتوي على نظام معلومات قوى يعتبر النظام المحاسبي نظام فرعي له وذلك إذا ما رغب المديرين في الحصول على بيانات في الوقت المناسب للتخطيط والتوجيه والرقابة وتقييم استخدام الموارد النادرة.

د - إلى الحد الذي تكون فيه مواردهم نادرة سواء كانت نتيجة لبيع خدماتهم أو الحصول على إيرادات مضمونة عن طريق الضرائب - فإن التحليل اللازم للوصول إلى أدنى تكلفة ممكنة يعتبر عنصراً هاماً واحد أساليب الرقابة. كذلك فإن أساليب التقييم تعتبر أساسية لتأكيد أن الموارد قد تم استخدامها بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.

هـ - في بعض الحالات، يقدم كل منها نفس المنتج مثل الخدمات الطبية الحكومية والخاصة.

وهناك بالطبع اختلافات جوهرية بين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح وبين الجهات الإدارية. وأهم هذه الاختلافات يمكن ارجاعها إلى: أهداف الوحدة، ومصادر الموارد، واللوائح والأساليب الرقابية.

٢ - أهداف الوحدة:

تعتبر المكاسب التي يحصل عليها المستثمرون المحرك والدافع لتقديم موارد للمشروعات الهادفة الى تحقيق الربح . وعلى عكس ذلك فكما سبق وأن ذكرنا فإن أساس وجود الجهة الإدارية هو تقديم سلع أو خدمات للمجتمع أو لجزء منه بغض النظر عادة عن ما إذا كانت تكلفتها سيتم استردادها بتحميلها على المستفيدين من هذه السلع والخدمات أو أن من يقوم بالتمويل يشترط بالضرورة أن يكون المستفيد من خدمات هذه الوحدة.

فلا يوجد حافز الربح ولا يوجد مساهمين يتم توزيع الأرباح عليهم . وهدف معظم الوحدات الإدارية هو الحصول على موارد وتقديم سلع وخدمات بأكبر قدر تسمح به الموارد المتاحة لهم . ولا ينتفي فقط حافز زيادة رأس المال بعكس الوحدات الهادفة لتحقيق الربح بل أيضاً لا يوجد حتى هدف المحافظة عليه . على عكس ذلك ، قد يكون الهدف هو استنفاد رأس المال . والتركيز في هذه البيئة يكون على استلام واستخدام الموارد وعلى التدفقات النقدية ومصادر واستخدامات رأس المال العامل وموقف الموازنة على عكس تحديد صافي الربح أو العائد لكل سهم.

ب - مصادر الإيرادات: تختلف مصادر الإيرادات لدرجة كبيرة بين الجهات الإدارية وبين الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح . ففي غياب هدف تحقيق صافي الربح لا يوجد فصل بين رأس المال المستثمر وبين الإيراد . فالجنية يعتبر مورد سواء تم الحصول عليه عن طريق الإعانات أو الهبات أو القروض أو الضرائب .

وتتميز الحكومات بقدرتها على فرض مساهمة المواطنين في الإيراد عن طريق الضرائب ، وبإمكانية حصولها على المنح والمعونات من الحكومات الأخرى كمصدر إضافي للإيرادات .

وقد تعتمد بعض الجهات الإدارية على التبرعات وعلى مصادر الإيرادات الأخرى.

أخيراً نجد بعض الجهات الإدارية التي تحمل المستفيدين من خدماتها باتعاب تتفق مع مقدرتهم على السداد كما في حالة المستشفيات الحكومية ذات الدرجات. وهناك اختلافات جوهرية بين مصادر الإيراد بالمقارنة بالوحدات الهادفة لتحقيق الربح كما يلي:

١ - حينما يتم تحديد الأعباء المحملة على المستفيدين فمن المعتاد الاعتماد على التكلفة الفعلية للسلعة أو الخدمة المقدمة أكثر من الاعتماد على سياسة العرض والطلب المستخدمة بطريقة أكثر في الوحدات الهادفة الى تحقيق الربح.

٢ - قد تكون عديد من الخدمات أو السلع التي تقدمها الجهات الإدارية مميزة أو مميزة نسبياً إلى الحد الذي لا يوجد لها سوق مفتوحة يمكن من تقييمها موضوعياً.

٣ - قد تحدد أسعار السلع والخدمات للجهة الإدارية بحيث تغطي جزءاً من التكاليف الفعلية. فمثلاً رسوم الجامعة تغطي كسر عشري من تكلفة الطلاب بالكلية والجامعة.

ح - القوانين واللوائح والرقابة:

يتم عرض أو استبعاد السلع أو الخدمات التي تقدمها الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح إلى المستهلكين في السوق وفقاً لربحيتهما (في بعض الحالات يتم إنتاج سلع غير مربحة لتحقيق أهداف عليا مثل التنويع والحصول على حصة أكبر من السوق ومواجهة المنافسين). وهناك علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك. ولكل مستهلك الحرية في جعل الجنية المملوك له صوت لتأييد إحدى المنشآت التي تناسبه سلعتها أو منتجاتها. وفي هذه الحالة فإن المنشآت التي لا يتمتع مديرها

بالقدرة على تلبية رغبات المستهلكين لن تحقق أرباحاً وفي النهاية ستستبعد من السوق. لذلك فإن حافز الربح وقياسه يمثل الابتكار الذي يتم به تشغيل الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. وإلى المدى الذي لا يوجد به هذا الابتكار في الجهات الإدارية فإنه يقع عليها مسئولية تحقيق أهدافها وكما سبق إن ذكرنا فإن عديداً من الجهات الإدارية تقدم سلعاً وخدمات ليس لها سوق مفتوح يمكن من قياس قيمة السلع والخدمات فيه لاختبار مدى رضا المستهلك نظراً لأن: (١) السلع والخدمات قد تكن فريدة أو (٢) يحصل عليها المستهلكين مجاناً حيث يقوم المجتمع ككل أو المجتمع المحلي بسداد تكلفتها. فالمستفيدين من خدمات الجهات الإدارية ليس لديهم إبتكار الجنية للتصويت على نجاح الخدمة.

وما لم يتم فرض بدائل أخرى للرقابة فإن (١) غياب الحاجة إلى تحقيق الربح و(٢) غياب سوق حرة لاختبار قيمة ناتج الوحدة و(٣) العلاقة الغير مباشرة أو البعيدة - إذا كانت هناك علاقة - بين من يقدم الموارد ومن يستفيد بسلع وخدمات الوحدات الإدارية و(٤) قدرة الحكومة على فرض الضرائب، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى إستمرار وحدات غير كفء وغير إقتصادية أو حتى غير فعالة إلى ما لا نهاية.

لذلك تخضع الجهات الإدارية إلى قوانين ولوائح وأساليب رقابية بخلاف الوحدات الهادفة لتحقيق الربح. فضلاً عن أن الرقابة على التشغيل والرقابة الإدارية تكون أكثر ضرورة في الجهات الإدارية لتأكيد مدى تمشى نشاطها مع المتطلبات القانونية.

١٥ - أهداف المحاسبة الحكومية:

حدد القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أهداف المحاسبة الحكومية في المادة الثالثة فيما يلي:

- الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيراداً أو أصولاً أو حقوقاً.

- ترشيد المصروفات.

- الرقابة على التزامات الجهات الإدارية ومتابعة الوفاء بها.

- إظهار نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورسم السياسة وإتخاذ القرارات.

إلا أننا نرى اضافة الأهداف التالية كأهداف أساسية لنظام المحاسبة الحكومية :

- يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يؤدي إلى رقابة إدارية على الأموال والعمليات وإدارة البرامج والمراجعة الداخلية والتقييم.

- يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يفصح عن النتائج الاقتصادية والمالية للبرامج الحكومية بما في ذلك تحديد التكلفة وقياس الإيرادات ونتائجها من عجز أو فائض.

- يجب تصميم النظام المحاسبي بحيث يمكن من قياس كفاءة أداء الجهات الإدارية في تنفيذ البرامج والأنشطة المخططة لها.

١٦ - المضامين الأساسية للمحاسبة الحكومية:

من المبادئ الأساسية المتعارف عليها في المحاسبة المالية وفي المحاسبة الحكومية، الموضوعية والأهمية النسبية والتحفّظ والثبات والإفصاح وغيرها، ومع ذلك فإن عديداً من المضامين لها مفاهيم مختلفة عند تعريفها في المحاسبة الحكومية عنها من المحاسبة المالية.

على الأقل هناك خمس عناصر أساسية يجب فحصها في هذا الصدد.

١٦١ - الوحدة المحاسبية:

تم تعريف المال في المحاسبة الحكومية على أنه وحدة محاسبية ومعنوية لها مجموعة محاسبية متوازنة تسجل الموارد النقدية وغيرها وكافة الالتزامات والاحتياطات والاستحقاقات والحقوق التي تم تخصيصها لغرض أداء نشاط معين أو تحقيق أهداف معينة وفقاً للقوانين الخاصة أو اللوائح. فكل مال يمثل مجموعة متوازنة من الحسابات أي يكون له أستاذ عام يعكس الالتزامات على الأصول ورصيد الاعتماد والإيرادات والمصروفات وبالتالي فإن مصطلح المال كما تم تعريفه يختلف لدرجة كبيرة عن ذلك المصطلح المستخدم في المحاسبة المالية.

في المحاسبة المالية يعتبر المال ببساطة جزءاً من إجمالي الأصول بالمشروع وليس وحدة محاسبية مستقلة وبالرغم من تنوع أنشطة الوحدة المحاسبية فإن تقاريرها المنشورة تعد كوحدة واحدة أو وحدة محاسبية، ومن ناحية أخرى نجد الجهة الإدارية تعد عدة تقارير على أساس عدة أموال موجودة بها.

وعلى الجهة الإدارية الحصول على أموال من مصادر معينة وانفاقها في أغراض محددة وفقاً للقيود والقواعد المفروضة بالقانون. وتتعدد الاعتمادات المخصصة لوحدة محاسبية معينة بأنشطة الوحدة وطرق تمويلها والمواد القانونية الخاصة بها. ويمكن أن نجد الأنواع التالية من الاعتمادات في معظم الجهات الإدارية. ولقد أوصت بهذا التصنيف اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية^(١).

General fund

١ - الاعتماد العام

Special Revenue fund

٢ - اعتماد الإيرادات المخصصة

Working Capital fund

٣ - اعتماد رأس المال العامل

(١) National Committee on Governmental Accounting (NCGA), Governmental Accounting, Auditing and finance, Chicago, Municipal finance Officers Association. 1968 p. 161.

- ٤ - اعتماد إيرادات مقابل منفعة خاصة Special Assessment fund
- ٥ - اعتماد فوائد السندات Bond fund
- ٦ - اعتماد استهلاك السندات Bond Sinking fund
- ٧ - اعتماد الوكالات أو الوصاية Trust or Agency fund
- ٨ - اعتماد الهيئات أو المؤسسات العامة Utility fund

كما أوصت اللجنة بأن تمسك الجهة الإدارية بمجموعتان أخريتان من الحسابات المتوازنة وهما مجموعة حسابات الديون طويلة الأجل ومجموعة حسابات الأصول الثابتة.

١٦٢ - الموازنة:

تستخدم الموازنة بواسطة الجهات الإدارية كأداة للتخطيط والرقابة وقياس الأداء وتدخل ضمن الإطار العام للحسابات. وللموازنة في المحاسبة الحكومية نفس الأهداف كما في المحاسبة المالية عدا أن التركيز واضح على جانب الرقابة. ويوجد عاملان آخران يميزا الموازنة الحكومية وهما:

١ - الجانب الخاص بالمصروفات في الموازنة يصبح قانوناً بمجرد صدوره وموافقة الجهات التشريعية عليه.

٢ - جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة يبنى على مفردات يمكن تحقيقها بدقة مثل تجديد تراخيص المباني.

وبالتالي ففي تحديد الإيرادات نجد درجة كبيرة من التأكد والتي تزيد من درجة الدقة في الموازنة، ويرجع الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الإطار العام للمحاسبة الحكومية إلى هذه الدقة ووفقاً لذلك يتم معالجة الإيرادات على أنها محققة وتعالج المصروفات على أنها مستحقة في وقت إعداد الموازنة ويتم تسجيلها. علاوة على ذلك فإن الفرق بين إيرادات ومصروفات الموازنة يجعل

مدين أو دائن لحساب رصيد الاعتماد . وعند إعداد قيود اليومية فإنه يفترض أن لحسابات الموازنة إشارة عكس الحسابات الفعلية . على سبيل المثال ، الإيرادات المقدرة تكون أرصدها مدينة والمصروفات المقدرة تكون أرصدها دائنة .

ويمكن أن يسجل كل اعتماد إيرادات ومصروفات الموازنة لأغراض الرقابة ولا يتم استخدام هذه الحسابات للقروض طويلة الأجل أو للأصول الثابتة .

وفي نهاية الفترة المالية فإن كل من القيم المقدرة في حسابات الموازنة بدفتر الاستاذ والقيم الفعلية في الحسابات الخاصة بالاستاذ العام يتم إقفالها في حساب موازنة الاعتماد .

موازنة قياس اداء البرامج : بدأت عديد من الجهات الإدارية في تطبيق ما يوازي المحاسبة الإدارية في المحاسبة بالجهات الإدارية . فموازنات الحكومة غالباً ما تنشأ على أساس الاعتمادات . وهي تستخدم للرقابة على المصروفات ولمنع زيادتها عن الاعتمادات المخصصة . وفي السنوات الأخيرة بدا واضحاً أن مضامين الرقابة على التكاليف والوصول إلى أدنى حد من التكلفة وقياس الاداء أصبحت محل اهتمام الجهات الإدارية إذا ما رغبت في تقديم خدمة أفضل لدافعي الضرائب بدرجة أكبر من الكفاءة أو بأقل تكلفة من العناصر المستخدمة . واحد الخطوات الهامة في استخدام هذا المضمون يتمثل في استخدام موازنة قياس اداء البرامج وهي ترتبط بتحديد أهداف البرامج وإعداد الاعتمادات على أساس البرامج والذي يمكن من القياس فيما بعد مدى تحقيق الأهداف . واستخدام هذا النوع من الموازنات يدل على التعرف على أهمية وظيفة اعداد التقارير الداخلية للإدارة بواسطة الجهات الإدارية .

١٦٣ - أسس المحاسبة :

بينما تتبع معظم الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح أساس الاستحقاق ، نجد في

المحاسبة الحكومية عديداً من أسس المحاسبة والتي يمكن تبويبها في:

١ - أساس الاستحقاق.

٢ - أساس الاستحقاق المعدل.

٣ - الأساس النقدي.

٤ - الأساس النقدي المعدل.

ويتم التوصية باستخدام أول أساسان وذلك بالرغم من أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة الخامسة على أنه:

« يراعي الأساس النقدي في استخدام حسابات الموازنة . كما يتبع في تسجيلها نظام القيد المزدوج ».

ويختلف مفهوم أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية عن مفهومه في المحاسبة المالية حيث يتم الاعتراف بالإيرادات المقدرة والمصروفات المقدرة في حسابات الجهة الإدارية فالضرائب العقارية على سبيل المثال يمكن التعرف عليها كإيراد بواسطة الجهة الإدارية حين تحديدها .

مزايا اتباع أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية:

تم التوصية باتباع أساس الاستحقاق في الجهات الإدارية نظراً لأن:

١ - لا يعكس الأساس النقدي الفشل في سداد قيمة السلع والخدمات التي تم استخدامها .

٢ - يسمح أساس الاستحقاق بمقابلة أكثر دقة بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة .

لهذه الأسباب أوصت الجمعية القومية للمحاسبة الحكومية بأمريكا بأن تتبع الجهات الإدارية أساس الاستحقاق كلما أمكن ذلك . ولا يستخدم أساس الاستحقاق حالياً في الممارسة العملية، ويرجع ذلك إلى أن الجهة الادارية لا

تستطيع الصرف على بنود لم يتم اعتمادها . أو فرض مصادر للإيراد لم تعتمد من الجهات التشريعية .

لذلك عادة ما تستخدم الجهات الادارية أساس الاستحقاق المعدل وفيه يتم استخدام أساس الاستحقاق للعناصر الرئيسية للإيرادات والنفقات بينما يستخدم الأساس النقدي للعناصر محدودة القيمة من الإيرادات والمصروفات ولقد عرفت جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية أساس الاستحقاق المعدل بأنه « طريقة المحاسبة التي يتم فيها تسجيل النفقات فيما عدا الفائدة المستحقة على الديون طويلة الأجل في وقت الالتزام بها وتسجل الإيرادات حين استلام النقدية فيما عدا الإيرادات الهامة والتي يجب استحقاقها لكي تظهر بطريقة دقيقة الضرائب المفروضة والإيرادات المكتسبة »^(١).

الأساس النقدي المعدل: وفيه يتم المحاسبة عن الإيرادات على الأساس النقدي وعن المصروفات على أساس الاستحقاق.

الأساس النقدي: تمثل الموازنة موافقة قانونية من السلطة التشريعية على الحصول على الأموال من مصادر معينة وإنفاقها في أوجه محددة. ويعتبر الهدف الرئيسي للموازنة هو الرقابة على المصروفات والإيرادات والتأكد من عدم زيادة النفقات عن ما اعتمد لها.

ويرى تشمبرز أن هناك ثلاث اعتبارات تجذب فكرة الأخذ بنظام الأساس النقدي حين المحاسبة عن نشاط الجهات الإدارية البحتة وهي:

١ - إن سهولة تفهم القوائم المالية المبنية على هذا الأساس وخلوها من التقديرات الحكومية يجعلها أداة مناسبة للمحفز والرقابة.

٢ - إن وضوح القوائم المالية المبنية على هذا الأساس يجعل منه أساساً عملياً في مرحلة اعتماد الميزانيات وكذلك عند مسائلة السلطة التنفيذية.

NCGA. (op. cite.) p. 2.

(١)

٣ - إن الوحدات الإدارية لا تخضع لذات قواعد التمويل التي تخضع لها المنشآت في قطاع الأعمال، فمشكلة الإدارات المالية في الحكومة ذات طابع مختلف تماماً. فمن المعلوم أن هناك نوع من التداخل بين الطلب على الإيراد وبين التخطيط لإنفاق هذا الإيراد، حيث يتحدد كل منهما في ضوء الآخر^(١).
لذلك انتشر استخدام الأساس النقدي إلا أنه يتضمن مجموعة من العيوب منها:

١ - لا يمكن الأساس النقدي من حساب تكلفة السلع والخدمات التي قدمتها الجهة الإدارية وبالتالي يصعب فرض رقابة على أداءها.

٢ - يسمح الأساس النقدي بإظهار الإيرادات والمصروفات بطريقة تعتمد على جهود الإدارة في مجال التحصيل والانفاق سواء بالإسراع أو الإبطاء في إتمامها.

٣ - لا يمكن الأساس النقدي من عقد المقارنات بين الجهات الإدارية التي تقوم بنشاط متماثل نظراً لعدم ارتباط مصروفاتها وإيراداتها بالمهام التي تم إنجازها.

١٦٤ - الإهلاك:

يعتبر الإهلاك في المحاسبة الحكومية إجراء يجب ألا يسجل بالحسابات ما لم يتم تجنب نقدية لاستبدال الأصول التي يتم إهلاكها. فإذا ما تم تجنب النقدية للإهلاك يعتبر في هذه الحالة نفقة يتم إعداد موازنة وإعتماد لها.

إما في المحاسبة المالية فإن الإهلاك هو عملية توزيع تكلفة الأصل الثابت على الفترات التي استفادت منه وبالعكس ذلك فإن الأصول الثابتة في الجهات الإدارية

(١) Raymond J. Chambers: Accounting Evaluation and Economic Behaviour, Prentice-Hall, Inc, 1966. pp 331, 333, 334.

في: محمد عبد العزيز أبو رمان. المرجع سابق الذكر ص ١٠٥.

لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق إيراد .

والهدف الأساسي من الاهلاك في المحاسبة المالية هو تحديد الدخل ، وحيث أن الجهات الإدارية لا تهتم بتحديد الدخل ومقابلة الإيرادات بالمصروفات فإن عملية الاهلاك لا تخدم غرض معين .

وقد يحسب الاهلاك للمساعدة في اتخاذ القرارات الادارية الداخلية مثل تحديد سعر البيع لتغطية كافة التكاليف، مع ذلك فإن حساب الاهلاك للاغراض الادارية يجب ألا يدخل في الإطار العام للحسابات المالية بالجهة الإدارية .

١٦٥ - العمليات التي يتم تسجيلها :

تعتمد المحاسبة المالية في تسجيل الأحداث على وجود عملية لها مستند وعلى عكس ذلك فإن الجهات الإدارية تسجل قيم الموازنة في الحسابات الرسمية قبل حدوث العمليات مع طرف آخر خارج الوحدة .

علاوة على ذلك ، فالجوانب المختلفة للعملية الواحدة لا يتم تسجيلها بالضرورة في مكان واحد وإنما توزع على الإعتمادات أو الوحدات المحاسبية المكونة داخل الجهة الإدارية .

١٦٦ - الالتزامات الضريبية :

الجهات الإدارية معفية من ضرائب الأرباح وغيرها من الضرائب ويؤدي ذلك إلى تحريرها في تصميم الأنظمة المحاسبية ، وتطبيق أسس المحاسبة بدون القيود التي تفرضها قوانين الضرائب . فالجهات الإدارية ليست بحاجة إلى اتخاذ اجراءات حماية رأس مال الوحدة واتباع المبادئ المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض ضرائب الأرباح والتي قد تؤثر على القوائم المالية .

١٦٧ - القيم الجارية:

المحاسبة الحكومية لا تهتم باستخدام القيم الجارية أو السوقية أو الاستبدالية لأصولها الثابتة وإظهارها في حساباتها وقوائمها، على عكس الجدل الدائر في المحاسبة المالية، حيث يتم المطالبة بإظهار هذه القيم لغرض تحسين قياس الدخل، ونظراً لأن الجهات الإدارية لا تهتم بقياس الدخل فإن الأساس الوحيد للتقييم المتبع في القوائم المالية بالجهات الحكومية هو الأساس التاريخي^(١).

١٧ - الرقابة المالية والضبط الداخلي على حسابات الحكومة:

تختص وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة الجهات الإدارية وتم الرقابة عن طريق ممثلي هذه الوزارة (مادة ١٩ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١).

وقد أوضحت المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية للقانون أن يتولى ممثلوا وزارة المالية الإشراف على أعمال الوحدات الحسابية بالجهات الإدارية التي يعملون بها وهم المسؤولون عن مراقبة تنفيذ ومراجعة حساباتها إيراداً ومصرفاً وعرض حساباتها الختامية على وزارة المالية وهم مسئولون - مع المسئولين الماليين للجهات الإدارية - عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويكون لهم وحدهم حق التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً.

وقد أخذت وزارة المالية بمبدأ تخصيص مندوب عنها في كل محافظة بمنصب مدير مالي يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة التي تتكون منها المديرية المالية، والمراقبون الماليون بالمدن والمراكز والأحياء. ومديرو الحسابات ووكلائهم المشرفون على الوحدات الحسابية بأقاليم المحافظة. كما تعين كل وزارة مراقباً مالياً يعاونه وكلاء ورؤساء الأجهزة ومديرو الحسابات ووكلائهم المشرفون على

(١) Joseph F. Wajdak. Governmental And Commercial Accounting Concepts, The New York Certified Public Accountant, January 1969, P. 37.

الوحدات الحسابية بالوزارة ومصالحها وهيئات الخدمة الخاضعة لاشراف الوزارة وجميعهم مسئولون عن مراقبة وتنفيذ أحكام قانون المحاسبة الحكومية وغيره من القوانين المالية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وفي حدود الاختصاصات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية وبما لا يتعارض مع اللوائح والتعليمات المتعلقة بالجهات التي يصدر بشأنها قوانين أو قرارات خاصة تنظم شئونها المالية.

١٧١ - اختصاصات المراقبون الماليون بالوزارات والمديرون الماليون بالمحافظات.

نصت المادة رقم ٣٤ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات المراقبون الماليون بالوزارات والمديرون الماليون كما يلي:

أولاً: الاختصاصات العامة:

- ١ - تمثيل وزارة المالية بالجهة الادارية الواقعة بدائرة اختصاص كل منهم.
- ٢ - الاشتراك في وضع مشروع موازنة الجهة الادارية.
- ٣ - فحص المركز المالي لاستخدامات وموارد الجهة وفروعها كل ثلاثة أشهر وأخطار وزارة المالية بنتيجة الفحص.
- ٤ - فحص الحساب الختامي للجهة وفروعها مع استيفاء للبيانات التي تؤيد التجاوزات والوفورات والتوقيع عليه وابداء ما يعن من ملاحظات بشأنه.
- ٥ - الاشراف الفني والاداري على ممثلي وزارة المالية بالجهة الادارية.
- ٦ - التفتيش على الوحدات الحسابية والمخزنية بدائرة اختصاص كل منهم.

ثانياً: الاختصاصات المتعلقة بشئون الموازنة:

- ١ - فحص الطلبات المتعلقة باستئجار العقارات اللازمة للجهة والموافقة عليها واعتماد عقود الايجار بكافة أنواعها.

- ٢ - الترخيص بتجديد العقود التي يمتد تنفيذها لأكثر من سنة مالية طالما كان التعاقد في حدود التكاليف الكلية المعتمدة.
- ٣ - متابعة المواقف المالية الدورية بالوحدات الحسابية والتحقق من سلامة نظم لارتباطات المسوكة بالوحدات الحسابية لملافاة تجاوز الاعتمادات.
- ٤ - التفتيش الدوري على الدفاتر المحاسبية والاحصائية المسوكة بالوحدات الحسابية الواقعة بدائرة اختصاصه.
- ٥ - الرقابة على سجلات متابعة تنفيذ عقود الاعمال وما يصرف عليها من الموازنة الاستشارية لمراقبة عدم تجاوز التكاليف الكلية النهائية للاعمال.
- ٦ - الرقابة على سجلات متابعة الاعتمادات المفتوحة بالخارج وأرصدها حتى نهاية السنة المالية.
- ٧ - الترخيص بصرف مبالغ تخص سنة أو سنوات مالية سابقة في حالة عدم كفاية الاعتماد في هذه السنوات على موازنة السنة المالية الجارية التي يتم فيها الصرف بشرط سماح البند المختص بها، على أن ترفق مذكرة توضح بها الأسباب التي حالت دون صرف المبالغ على موازنة السنة المالية التي تخصصها.
- وفي حالة ما إذا تبين أن تأخير الخصم كان نتيجة عمد أو إهمال تحدد المسؤولية في ذلك وترفق صورة التحقيق بمستندات الصرف.

ثالثاً - الاختصاصات الخاصة بشؤون الحسابات:

- ١ - الترخيص بصرف سلفة مؤقتة فيما يزيد على خمسمائة جنيه والنظر في الاعفاء من مقابل تأخير تسوية السلف المؤقتة بعد التحقق من أن التأخير كان لعذر قهري أدى إلى تجاوز المواعيد المقررة.
- ٢ - الموافقة على تقسيط مبالغ مستحقة للحكومة بشرط توافر الضمانات الكافية لاستثناء حق الحكومة فيما يجاوز خمسمائة جنيه وحتى ألف وخمسمائة جنيه

لمدة ثلاث سنوات فاذا زادت القيمة والمدة أو إحداها عن الحد الأقصى تكون الموافقة لوزير المالية أو من يفوضه أما إذا نقصت القيمة عن خمسمائة جنيه تكون الموافقة لرؤساء الجهات الادارية بشرط ألا تزيد المدة عن سنة.

٣ - خصم أو تسوية مبالغ بدون مستندات على بنود الموازنة بمقتضى أقرار من المختص ومعتمد من رئيس الجهة الادارية أو من يفوضه بالصرف في الأغراض المخصصة لغاية ألف جنيه وما زاد على ذلك تكون الموافقة لوزير المالية أو من يفوضه.

٤ - الترخيص بدفع مبالغ مقدماً بالكامل عن الأعمال والخدمات والتوريدات مقابل خطاب ضمان، وفي الأحوال الخاصة بالأعفاء من تقديم خطابات الضمان لغاية خمسة آلاف جنيه وذلك بشرط توافر الضمانات الكافية للقيام بالأعمال أو الخدمات أو التوريدات المتعاقد عليها وفقاً لشروط التعاقد.

٥ - الترخيص بالخصم من حساب جاري المبالغ المدينة تحت التسوية في الحالات التي تحددها اللجنة الدائمة بشرط أن تتم تسوية هذا الحساب قبل نهاية السنة المالية.

٦ - اعتماد صرف سلف على بدل السفر المقرر قانوناً للمأموريات وذلك في كل حالة تقتضيها ظروف قهرية أو أسباب جدية.

٧ - تحديد الحد الأقصى لمتحصلات الجهات الذي يتحتم عنده التوريد فوراً.

٨ - الترخيص بصرف دفاتر قسائم التحصيل ٣٣ ع. ح التي تطلبها الجهات لأول مرة.

٩ - الموافقة على قيام الخزائن بصرف مبالغ بموجب أذون الصرف (٩ ع. ح) التي تسحب من الوحدات الحسابية الواقعة بدائرتها.

١٠ - الترخيص بدفع تأمين للهيئات أو الشركات أو الأفراد عن تركيب عدادات مياه أو انارة أو غير ذلك من التوريدات أو القيام بأعمال.

١١ - الاستثناء من القواعد والضمانات التي تقررها التعليمات المالية عند استخراج شيك بدل فاقد.

١٢ - البت في المسائل الخاصة بفقد الدفاتر والنماذج الخاصة بالصرف والتحصيل والترخيص بصرف أو تسوية مبالغ بمستندات بدل فاقد وتحديد المسؤولية واتخاذ الاحتياطات الواجبة لعدم تكرار الصرف أو التسوية.

١٣ - احتساب رسوم الأرضية الخاصة بالطرود والرسائل على جانب الحكومة متى ثبت من التحقيق عدم وجود اهمال أو مسئولية.

١٤ - الموافقة على رد قيمة الجزاءات بالاستبعاد من الايرادات أو حصيلة الجزاءات بشرط أن يكون قرار رفع الجزاء أو تخفيضه قد صدر من مصدر قرار الجزاء أو من السلطة المختصة برئاسة كانت أو قضائية.

١٥ - الترخيص للجهات بالاشتراك في أكثر من نسخة في أية جريدة أو مجلة أو دليل بشرط وجود اعتماد مخصص يسمح بالصرف بدون تجاوز مع التثبت من أن حالة العمل تتطلب هذا الترخيص.

١٦ - الترخيص بأيواء السيارات في غير الجراجات الحكومية بشرط التثبت من أنه لا يوجد جراج حكومي بالجهة، أو يوجد ولكنه لا يتسع لايواء السيارات ومع التثبت من أن الجهة الطالبة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على السيارة وضمان سلامتها.

رابعاً - الاختصاصات بشئون المشتريات والمخازن:

١ - الترخيص - في حالات الضرورة - بالشراء فيما يجاوز ٢٥٪ من قيمة المقايضة المعتمدة بشرط أن يسمح البند المختص بهذا الشراء للوحدات التي

تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٢ - الموافقة على الترخيص بالشراء فيما يجاوز ١٠٪ من الربط المقرر للبند بالموازنة الجارية بالجهات الادارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٣ - التصريح باعارة أصناف من مخازن الوحدات التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية إلى جهات حكومية وفقاً للشروط المنصوص عليها بالمادة (٢٦٣) من لائحة المخازن.

٤ - التصريح بتأجير أصناف من مخازن الجهات الإدارية التي تشرف عليها المراقبة المالية والمديرية المالية.

٥ - التجاوز عن تحصيل قيمة الأصناف الفاقدة أو التالفة إذا كان الفقد أو التلف نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة في الحالات التي تزيد فيها قيمة الأصناف الفاقدة أو التالفة على ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه.

٦ - فحص ومراجعة واعتماد وحفظ محاضر الجرد للجهات التي يشرف عليها المدير المالي أو المراقب المالي.

٧ - الموافقة على شراء الاصناف الغالية الثمن كالمكاتب والثلاجات وأدوات الشرب وما في حكمها عند الاقتضاء فيما لا يزيد عن ٣٠٠ جنيه.

٨ - التصريح ببيع الأصناف الراكدة أو التي بطل استعمالها أو الزائدة عن الحاجة.

خامساً: الاختصاصات الادارية:

١ - دراسة حجم العمل بالوحدات الحسابية بدائرة الجهة الواقعة في اختصاصه وتحديد احتياجاتها واقتراح أو تدبير سداد العجز.

٢ - اقتراح انشاء الوحدات الحسابية الجديدة، واقتراح الغاء الوحدات

الحسابية، أو تعديل مسمياتها أو مجال اختصاصاتها واشرافها، أو إدماجها بوحداث حسابية أخرى والعرض على وزارة المالية.

١٧٢ - اختصاصات المراقبات المالية بمجالس المراكز والمدن والاحياء :

نصت المادة رقم ٣٥ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات المراقبة المالية بمجالس المدن والاحياء على أن تشرف المراقبة المالية بمجالس المراكز والمدن والاحياء على جميع الاعمال المالية بالمجالس والمجالس القروية في دائرة المركز الاداري، وذلك عن طريق وحدات معاونة تباشر نفس الاختصاصات السابق بيانها في وحدات المديرية المالية، ويكون المراقب المالي لمجلس المركز والمدينة والحي بالمحافظة ممثلاً لوزارة المالية وتابعاً لمدير المديرية المالية.

١٧٣ - اختصاصات مديرو الحسابات :

حددت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية اختصاصات مديرو الحسابات بما يأتي :

- ١ - الاشتراك في لجنة اعداد مشروع موازنة الجهة الادارية التي يعمل بها والتوقيع عليه قبل ارساله إلى وزارة المالية.
- ٢ - الرقابة على تنفيذ موازنة الجهة ايراداً ومصرفاً ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.
- ٣ - أمساك سجلات الارتباطات.
- ٤ - التحقق من أن الوحدات المساعدة قد زاعت في اعداد المستندات المؤيدة للصرف أحكام القواعد المالية المقررة.
- ٥ - اعتماد استمارات الصرف بعد التأكد من أن الاجراءات تمت وفقاً للقوانين والقرارات والأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة.

- ٦ - التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً ثانياً.
- ٧ - مراعاة انتظام القيد بالسجلات المحاسبية ومراجعتها يومياً وعند اقفال حساب كل شهر.
- ٨ - اعتماد وارسال كشوف المتابعة الدورية عن نتائج تنفيذ الموازنة الشهرية والربع سنوية والختامية في المواعيد المقررة، وذلك بعد اجراء المطالبة اللازمة مع الدفاتر الحسابية واعتمادها والتأكد من اعتماد الجهة الإدارية لكشوف المتابعة المشار اليها.
- ٩ - اخطار كل من وزارة المالية (وكالة الوزارة لشئون حسابات الحكومة والتفتيش المالي) والجهاز المركزي للمحاسبات بأية مخالفة مالية قد تقع في الجهة الادارية وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة رقم (١٣) من هذه اللائحة.
- ١٠ - توزيع الاختصاصات بينه وبين وكلاء الحسابات بطريقة تكفل الاشراف الفعال والرقابة الكاملة على الأعمال المالية اليومية.
- ١١ - توزيع العمل داخل الوحدة الحسابية وفقاً لطبيعة وظروف العمل بها بحيث تضم:
- (أ) التسجيل.
 - (ب) المراجعة.
 - (ج) القيد.
 - (د) الصرف.
 - (هـ) قسم الاضابير.
 - (و) حسابات النتيجة.
- ١٢ - مراعاة توافر الشروط الواجب توافرها في العاملين بالوحدة الحسابية التي يعمل لها.

١٣ - التأشير على المستندات بما يفيد عدم وجود مانع قانوني أو اداري يحول دون اعادة صرف مبالغ في الأحوال التي يتعين فيها اعادة الصرف نتيجة حوادث اختلاس أو سرقة أو اهمال أو غيرها. وكذلك بما يفيد سبق اخطار وزارة المالية وارفاق صورة من هذا الاخطار باستمارة الصرف.

١٤ - متابعة ترشيد الانفاق وتحقيق الايرادات المدرجة بموازنة الجهة والتأكد من سلامة الدورة المستندية الخاصة بتحصيل الايرادات وإيداعها للحسابات المختصة بالبنك أو البنوك المرخص بالتعامل معها.

١٧٤ - اختصاصات وكلاء الحسابات:

حددت المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية اختصاصات وكلاء الحسابات بما يلي:

١ - مراجعة استثمارات الصرف.

٢ - اعتماد استمارت الصرف نهائياً على النحو الآتي:

(أ) لغاية خمسمائة جنيه.

(ب) ما يزيد على ذلك في حالة تغيب مراقب أو مدير الحسابات.

٣ - التأكد من سلامة القيد بالدفاتر والاستثمارات الحسابية وتجنب المحو والكشط - سواء بالدفاتر والمستندات - والتوقيع بجانب التصحيحات التي تجري في الدفاتر والمستندات.

٤ - مراعاة تداول الدفاتر الحسابية بين أيدي كثيرة. وألا يمسك الدفتر سوى الشخص المعهود به اليه وفي حالة غيابه يمسه من يكلف بالعمل رسمياً.

٥ - العناية بحفظ الدفاتر الحسابية المنتهية واتباع نصوص لائحة المحفوظات الحكومية بشأنها.

المشاركة في اعداد كشوف المتابعة الدورية وبياناتها والتوقيع عليها.

٧ - مراعاة التزام العاملين بالوحدة الحسابية بأحكام القوانين والتعليمات المالية المقررة.

١٧٥ - اختصاصات التفتيش المالي:

لأحكام الرقابة المالية على الجهات الادارية نصت المواد من ٣٨ إلى ٤٤ من اللائحة التنفيذية على اختصاصات التفتيش المالي كما يلي:

مادة ٣٨ - تباشر أجهزة التفتيش بوزارة المالية - المركزية والمحلية - مسؤولياتها في مجال الرقابة المالية على أموال الجهات الادارية لمنع حدوث أي انحرافات أو مخالفات مالية واهمال في تنفيذ احكام القرارات واللوائح والتعليمات المالية. ولاكتشاف المخالفات في الوقت المناسب. ويتم ذلك من خلال الدورات التفتيشية وفقاً لبرامج زمنية تستهدف فحص الأعمال المالية بالجهات الادارية مرة واحدة على الأقل في السنة، بالإضافة الى التفتيش على بعض الوحدات جزئياً كلما تطلب الأمر ذلك.

مادة ٣٩ - تختص الإدارة المركزية للتفتيش المالي بالتفتيش المالي المركزي على الوحدات الحسابية بالجهات الادارية المشار اليها في المادة الأولى من هذه اللائحة.

وتباشر أجهزة التفتيش المالي بالمديريات المالية بالمحافظات التفتيش المالي على الأعمال المالية بالوحدات الحسابية والخزائن والمخازن ووحدات الإيرادات المحلية وسائر المشروعات الانتاجية التي تشرف عليها المحافظات وأية أعمال مالية تقررهما القوانين واللوائح والقرارات أو أية أنظمة أخرى.

مادة ٤٠ - للمفتشين الماليين حق الاطلاع على كافة المستندات والسجلات والأوراق والبيانات التي يرونها لازمة للقيام بمهمتهم وطلب التحفظ على ما تقتضيه الضرورة من مستندات أو ملفات أو دفاتر أو أوراق مالية وذلك دون

الاخلال بحق الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة المالية طبقاً لقانون انشائه .

مادة ٤١ - يقتصر التفتيش المالي بالجهات الادارية على التفتيش على الأعمال الحسابية والمالية والمخزنية على الفروع والاقسام التابعة لها والتي لا توجد بها وحدات حسابية تابعة لوزارة المالية .

مادة ٤٢ - يجوز لرئيس الجهة الادارية أن يطلب من الادارة المركزية للتفتيش المالي بوزارة المالية أو أجهزة التفتيش المالي بالمديريات المالية بالمحافظات أو الهيئة العامة للخدمات الحكومية - كل في حدود اختصاصه - فحص نظام الحسابات والمخازن وتقديم تقرير بما يسفر عنه هذا الفحص .

مادة ٤٣ - على رؤساء الجهات الادارية الرد على الملاحظات التي تتضمنها تقارير التفتيش المالي خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بها وتنفيذ التوصيات التي تتضمنها هذه التقارير .

٤٤ - على المراقبين الماليين ومديري ووكلاء الحسابات الرد على تقارير التفتيش على الوحدات الحسابية وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ ابلاغهم بهذه التقارير .

ويعتبر عدم الرد على تقارير التفتيش المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة خلال المدة المشار اليها في هاتين المادتين أو الامتناع عن تنفيذ ما ورد بها من توصيات مخالفة مالية .

أسئلة الفصل الأول

١١ - علق على العبارة التالية :

« يجب أن تركز المحاسبة الحكومية على مدى وفاء الجهات الادارية بالمتطلبات القانونية » .

١٢ - لماذا يتم دراسة المحاسبة للوحدات الغير هادفة الى تحقيق الربح مع المحاسبة الحكومية بدلاً من دراستها مع المحاسبة في المنشآت الهادفة الى تحقيق الربح ؟

١٣ - علق على العبارة التالية :

« بالرغم من أن الجهة الادارية قد تمسك بنظام محاسبي جيد إلا أن تقييم اداء المديرين في الجهات الادارية يعتبر أكثر صعوبة عنه في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح المماثلة في الحجم والنشاط » .

١٤ - ينظر الى الرقابة على النفقات الحكومية على أنها أكثر أهمية من الرقابة على الايرادات . هل هناك سبب لهذا التركيز .

١٥ - أذكر العوامل التي تجعل المجتمع يخضع الجهات الادارية للرقابة بواسطة القوانين واللوائح .

١٦ - عرف المال كما يستخدم في المحاسبة الحكومية ووضح الفرق بين هذا المفهوم ومفهومه في المحاسبة بالوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح .

١٧ - فرق بين مصطلح النفقة ومصطلح المصروف .

١٨ - « يبدو واضحاً ان الاختلاف الجوهرى بين المحاسبة الحكومية

والمحاسبة في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الربح يقع في كل من (١) اهدف الوحدة (٢) طرق الرقابة المفروضة على الوحدة (٣) مصادر الايرادات» .

علق على هذه العبارة

١٩ - تطبق الجهات الادارية الأساس النقدي حين اعداد التقارير الختامية .
وضح أسباب التوصية باستخدام أساس الاستحقاق .

٢٠ - وضح كيفية وأسباب علاج إهلاك الأصول الثابتة بالجهات الادارية .

الفصل الثاني

المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة

٢١ - مقدمة:

يمكن وصف الموازنة على أنها عملية تخصيص الموارد النادرة لأشباع الاحتياجات الغير محدودة. وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها « قائمة تضم التقديرات المعتمدة لمصروفات وإيرادات الدولة لسنة مالية مقبلة »^(١).

وبالرغم من أهمية الموازنات في كل من الوحدات الهادفة لتحقيق الربح والجهات الادارية إلا أن الموازنة تلعب دوراً كبيراً في التخطيط وتقييم الأنشطة الخاصة بالجهات الحكومية أكثر منها في الوحدات الخاصة. وقد أشارت جميعة المحاسبة الحكومية الامريكية إلى أهمية الموازنة بوضعها في المبدأ الثالث من مبادئ المحاسبة الحكومية حيث نصت على أنه:

« يجب اعداد موازنة سنوية لكل وحدة حكومية سواء تم فرض ذلك بالقانون أم لا. ويجب أن يوفر النظام المحاسبي أساليب الرقابة على الموازنة بالنسبة للنفقات والإيرادات الحكومية »^(٢).

وبمقارنة الموازنة العامة للدولة بالموازنات التخطيطية بالوحدات الهادفة الى تحقيق الربح نجد:

(١) حسن محمد كمال: نظام المحاسبة الحكومية، دار الجيل للطباعة، ١٩٦٨. ص ٢٩.

NCGA op. Cit. P. 5.

(٢)

١ - أن الموازنة في الجهات الإدارية تشابه الموازنة المعدة في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح من حيث وظيفتها الرقابية عن طريق المقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المقدرة مقدماً.

٢ - مفهوم الموازنة في الجهات الإدارية يختلف عن مفهومها في الوحدات الهادفة لتحقيق الربح ففي الأول تعتبر الموازنة تقدير للإيرادات والنفقات بينما تمثل في الثانية قائمة بالأصول والحقوق على أصول الوحدة.

٣ - يطلق عليها الموازنة العامة على أساس أنها تمثل توازن بين الإيراد العام والانفاق العام للدولة. وإن كان هناك أساليب مقبولة حالياً لفكرة التخطيط لوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٤ - يصبح الجانب الخاص بالنفقات في الموازنة اعتماداً بمجرد موافقة السلطة التشريعية عليه.

٥ - يعتمد جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة على مفردات يمكن تحديدها بدقة مثل الإيرادات الناتجة من الرسوم العقارية.

وترجع أهمية الموازنة في الجهات الحكومية إلى طبيعة البيئة التي تعمل فيها ، فالتخطيط يكون محل اهتمام أساسي بها نظراً لأنه :

١ - لا يتم تقييم أنواع وأصناف وكميات السلع والخدمات التي تقدمها الجهات الإدارية باستخدام قوى السوق الحرة.

٢ - هذه السلع والخدمات عادة ما تكون محل اهتمام المواطنين وتؤثر على معيشتهم مثل التعليم والصحة والأمن والصرف الصحي.

٣ - تنوع الأنشطة الحكومية الحالية بحيث أصبح التخطيط الشامل مطلب أساسي لامكان اتخاذ القرارات في هذه البيئة المعقدة.

٤ - تمثل الحكومة المواطنين ، والتخطيط واتخاذ القرارات عملية مشتركة بينهما ويكون اشتراك المواطنين في ذلك سواء بصفاتهم الشخصية أو عن طريق ممثليهم في السلطة التشريعية والتنفيذية .

وتستخدم الموازنات بالجهات الادارية كوسيلة للرقابة لكل من :

١ - رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

٢ - رقابة رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) على نشاط الوزارات والجهات الادارية التابعة لها .

وكما سبق ان ذكرنا فإنه حينما توافق السلطة التشريعية على الموازنة فإن تقديرات النفقات تصبح اعتمادات والتي قد تكون محددة في بنود عامة أو محللة تفصيلياً . ففي الحالة الأولى يكون لمديري الجهات الادارية حرية كبيرة في اتخاذ القرارات الادارية لتشغيل الوحدة بينما في الحالة الثانية لا يكون للمدير سلطات في اتخاذ القرارات ويتحدد دوره في تنفيذ الاعتمادات المحددة . ومن ناحية أخرى قد يصدر رئيس الجهة الادارية تعليمات للعاملين تحت اشرافه بتحديد سلطاتهم في الانفاق على بنود معينة بتفصيل أكثر مما تم الموافقة عليه بواسطة السلطة التشريعية وذلك مثل تحديد حد أقصى للانفاق الشهري ، وحين فرض مثل هذه القيود يقع على النظام المحاسبي تقديم معلومات تمكن من :

١ - معرفة الجهة الادارية لنفقاتها الفعلية ومدى اتفاقها مع الحدود المفروضة عليها .

٢ - توفير المعلومات لرئيس السلطة التنفيذية لمعرفة مدى التزام الجهات الحكومية بالقيود المفروضة بواسطة السلطة التشريعية .

٢٢ - المصطلحات الرئيسية للموازنة :

بالرغم من ان الموازنة الجارية لكل سنة تكون مستقلة من الناحية القانونية إلا

ان اعداد الموازنة تعتبر عملية مستمرة. ويعمل المسئولين عن الموازنة طوال العام لمراجعة تقارير الموازنة عن العام السابق ومدى اتفاقها مع الموازنة المعتمدة، كذلك، يقوموا بتنفيذ الموازنة الخاصة بالسنة الجارية، كما يقوموا في نفس الوقت باعداد الموازنة للسنة أو للسنوات المقبلة.

وتمر الموازنة بخمس مراحل:

(١) الاعداد (٢) موافقة السلطة التشريعية (٣) إدارة وتنفيذ الموازنة (٤) اعداد التقارير (٥) المراجعة اللاحقة.

ومن المفيد التفرقة بين الأنواع المختلفة من الموازنات لمعرفة الاختلافات بينها والمصطلحات المستخدمة.

٢٢١ - الموازنة الاستثمارية والموازنة الجارية:

تستلزم الادارة الحكومية الجادة ضرورة التخطيط المستقبلي لعدة فترات. فتهم معظم الحكومات بالاستمرار في تقديم السلع والخدمات (على الأقل لعدة سنوات) وبالحصول على المباني والأراضي والعناصر الأخرى من «الأصول الثابتة» والتي يجب أن تجدد وتمول.

وبالرغم من قيام الحكومات باعداد خطط شاملة لعدة سنوات (خطط خمسية مثلاً) تتضمن كل الإيرادات المتوقعة إلا أن الاتجاه الشائع حالياً في الخطط طويلة الأجل هو قصرها على «النفقات الرأسمالية» للجهات الادارية.

ويجدر الإشارة إليها على أنها «برامج رأسمالية Capital programs»، أفضل من تسميتها «موازنة الرأسمالية Capital budget».

أما الموازنة الجارية أو الموازنة التشغيلية Current or Operating Budget فتتضمن كل الإيرادات المتوقعة في سنة مالية مقبلة والنفقات المقرر لها.

ولقد عرفت جميعة المحاسبة الحكومية الامريكية المصطلحات السابقة كما

يلي^(١).

البرامج الرأسمالية: هي خطة للانفاق الرأسمالي المقدّر سنوياً لعدة سنوات وهي تحدد مقدماً كل مشروع أو انفاق مكمل تساهم فيه الحكومة وتحدد الموارد المتوقعة لتمويل هذه النفقات الرأسمالية.

الموازنة الرأسمالية: خطة للنفقات الرأسمالية المقترحة وطرق تمويلها خلال الفترة المالية وهي جزء من الموازنة الجارية. وإذا ما طبق نظام البرامج الرأسمالية فإن الموازنة الرأسمالية ستمثل ذلك الجزء الخاص بالسنة محل الموازنة.

الموازنة الجارية: الموازنة السنوية التي تعد للسنة الجارية أو في بعض الجهات الادارية لأقل من السنة.

٢٢٢ - مشروع الموازنة والموازنة المعتمدة:

أحد التقسيمات الهامة في الموازنات هو التفرقة بينها على أساس وضعها القانوني. فالموازنات المقترحة تعتبر خطط قد تصبح فيما بعد طلبات وإذا ما تم اعتمادها تصبح قانون. ونظراً لأن الموازنة المقترحة تخدم أساساً كمؤشر للتفاوض والمناقشة وتعد أساساً للاستخدام الداخلي فليس من الضروري أن تكون بنفس دقة الموازنات المعتمدة. فالبرامج الرأسمالية على سبيل المثال، لا تمثل طلبات وليس من المعتاد أن تفرض بواسطة القانون، بالرغم من أن السلطة التشريعية قد تفحصها قبل اعتماد الموازنة الجارية وقد تشير بصورة عامة إلى قبول أو عدم قبول محتوياتها واتجاهاتها. وبالمثل، فإن طلب موازنة الوزارات للسنة المقبلة قد يطلق عليها موازنة، ولكن عادة هو طلب يتقدم به رئيس الوزراء لتخصيص أموال معينة لوزارة معينة في الموازنة الجارية للحكومة. علاوة على ذلك، فإن الموازنة الجارية المقترحة قد تمر خلال عديد من المراحل لتعديلها قبل تقديمها للسلطة

NCGA op. Cit. pp. 155 - 157.

(١)

التشريعية وقد يتم تعديلها تعديلاً جوهرياً قبل اعتمادها. والموازنة المعتمدة نهائياً يتم بموجبها فرض الاعتمادات الواردة بها قانوناً، وتلزم السلطة التنفيذية الالتزام قانوني. وهذه الموازنة النهائية، أي كانت محتوياتها أو شكلها، تكون أساس للرقابة القانونية على الأفرع التنفيذية وهي الموازنة التي يفحصها رئيس الوزراء لغرض فرض الرقابة وتقييم العاملين تحت إشرافه.

وللسلطة التشريعية فقط الحق في تغيير الشروط والعناصر الواردة بالموازنة المعتمدة ويكون لرئيس الوزراء الحق في تعديل الشروط واللوائح التي أصدرها تحت إشرافه.

٢٢٣ - الموازنة الثابتة والموازنة المرنة

الموازنات الثابتة هي تلك التي تتحدد فيها الاعتمادات بمبالغ ثابتة بغض النظر عن حالة الطلب على سلع أو خدمات الحكومة ومن ناحية أخرى، فإن النفقات المعتمدة بموازنات مرنة تكون ثابتة للوحدة من السلع أو الخدمة، ولكنها متغيرة في المجموع وفقاً للطلب على إنتاجها أو تسليمها للسلع والخدمات للمواطنين.

والموازنات الثابتة عادة تكون بسيطة في إعدادها وإدارتها وأسهل في الفهم من الموازنة المرنة، وهي وسيلة قوية لتحديد قرارات السلطة التنفيذية بواسطة السلطة التشريعية (أو رئيس الوزراء في علاقته بتابعيه). وهي أكثر سهولة في التكامل مع أساليب الرقابة عن طريق الموازنات في النظام المحاسبي، وتتفق مع تخصيص قيم ثابتة من الموارد بين إدارات مختلفة أو برامج مختلفة. والموازنة ذات الانفاق الممتد هي أحد أنواع الموازنات الثابتة. وتعتبر الموازنات المرنة أكثر واقعية حين حدوث تغيرات في كميات السلع أو الخدمات المقدمة وتتأثر مباشرة بأتاحة الموارد لتلبية احتياجات الانفاق.

٢٢٤ - الموازنات التنفيذية والموازنات التشريعية:

يمكن تبويب الموازنات على أساس من يقوم بإعدادها. وكما سبق أن ذكرنا

فإن إعداد الموازنة عادة ما يكون من مهام السلطة التنفيذية. بالرغم من أن السلطة التشريعية قد تعدلها قبل الموافقة عليها. وفي بعض الحالات فإن السلطة التشريعية تعد الموازنة ربما بعد عدم اتفاقها مع السلطة التنفيذية. وفي حالات أخرى، فإن الموازنة يتم إعدادها باشتراك كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وربما مع ممثلين للمواطنين.

وهذه الموازنات يشار إليه عادة على أنها موازنات تنفيذية «Executive Budget» و «موازنات تشريعية Legislative Budget» و «موازنة مشتركة Joint Budget».

٢٢٥ - الموازنة على الأساس الصفري:

عادة ما يقوم مديري الجهات الادارية بتقدير الموازنة للعام المقبلة عن طريق تبرير الزيادة المطلوبة للا اعتمادات عن مآتم تخصيصه في العام الحالي. بمعنى آخر، إن ما قاموا بأنفاقه يعتبر مقبولا وضروري بدون فحص. إلا أنه يمكن تحقيق وفورات ضخمة إذا ما طلب من الجهات الادارية اعادة النظر في كل الاعتمادات التي تطلبها في كل سنة كما لو ان برنامجها أو برامجها جديدة بالكامل، وهذا الاجراء في اعداد الموازنة قد يكون صعباً في التنفيذ لأنه سيلقى باعباء ضخمة على من يقوم بأعداد الموازنة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه سيتم رفض بعض الأنشطة إذا ما خضعت إلى دراسة سنوية لتكاليفها ونتائجها.

ولقد تزايدت الحاجة إلى موازنات فعالة في كل من الصناعة والحكومة إذ يجب أن تخضع كل المشروعات والبرامج الحكومية للإجابة على سؤالان:

١ - أين وكيف يمكن انفاق الأموال بفاعلية؟

٢ - ما هو مقدار النقود التي يجب انفاقها؟

وللإجابة على هذه الاسئلة، عادة ما تستخدم الجهات الادارية المستويات

الجارية للتشغيل والانفاق كأساس مقبول تبني عليه التحليل التفصيلي للمفردات التي تحتاج إلى زيادة أو تخفيض، وبالتالي تركز على جانب بسيط من اجمالي قيمة الموازنة المعتمدة. وهذا الاسلوب لا يجب على السؤلان الآتيان:

١ - ما مدى كفاية وفعالية العمليات الجارية والتي لم يتم تقييمها؟

٢ - هل يجب تحويل العمليات الجارية لتمويل برامج لها أولوية أو تزيد من الربحية؟

ولقد بدأ التفكير في إعداد الموازنة على الأساس الصفري بواسطة بية أ. باهر PETER A. PYHRR عضو إدارة البحوث بشركة تكساس Texas Instrument عام ١٩٦٨. ومنذ هذا التاريخ بدأ تطبيق الموازنة على الأساس الصفري في عديد من الشركات الصناعية وفي عديد من الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية وفي عديد من الوزارات. وسيلقى هذا الاسلوب عناية في آخر هذا المرجع.

٢٣ - المداخل المختلفة لأنظمة الموازنات:

لا تأتي أنظمة الموازنات كأنظمة نمطية جاهزة للتطبيق. وإنما يجب أن يصمم نظام الموازنات ليناسب البيئة الخاصة بعمل الجهات الإدارية^(١)، ويوفر أساساً للتخطيط والرقابة والتقييم وفقاً للظروف المتاحة. ونادراً ما نجد حكومتا دولتان يؤديان نفس اجراءات الموازنة.

ويحتوى أي نظام للموازنات، سواء كان مبسط أو معقد على مراحل التخطيط والرقابة والتقييم، ولكن نادراً ما يتم اعطاء هذه المراحل وزن متساوي. وبالتأكيد، فإن الاختلافات الرئيسية بين المداخل الثلاثة الرئيسية لاعداد

(١) للتوسع في العوامل البيئية المؤثرة على الموازنة. أنظر

Lennox L. Moak and Kathryn W. Killian: Operating Budget Manual. Chicago. Municipal Finance officers Association, 1963. pp. 21 - 55.

موازنات الدولة تظهر من الاختلاف في التركيز النسبي على هذه الوظائف الادارية الهامة.

ويمكن تبويب المداخل الشائعة لأعداد موازنة الانفاق في :

(١) مدخل الهدف من الانفاق .

(٢) مدخل الاداء .

(٣) مدخل موازنة التخطيط والبرامج .

والشرح الكامل لكل من أو التداخل الممكن بين هذه المداخل يقع خارج نطاق هذا المرجع . وفي الشرح التالي ، يجب أن نلاحظ أن الموازنات ليست بعيدة عن التخطيط ، وأن كل مدخل يمكن استخدامه بدرجات مختلفة ، وأن هذه المداخل متداخلة ، وأنه يمكن أن نجد جانب من كل منها في نظام واحد للموازنة . علاوة على ذلك ، يجب أن ننظر دائماً إلى النتائج من النظام أكثر من المصطلحات المستخدمة فالموازنة المعدة على أساس الهدف من الانفاق قد يشار اليها امام المواطنين على أنها موازنة إداء أو موازنة برامج ، حيث أنها اعتبرت المداخل المتطورة في السنوات الأخيرة .

٢٣١ - مدخل الهدف من الانفاق :

عادة ما يشار إلى إعداد الموازنة على أساس الهدف من الانفاق ، على أنه الأسلوب التقليدي ، وهو أبسط المداخل الثلاثة . وهذه الطريقة والتي تركز على الرقابة على الانفاق ، أصبحت شائعة كأساس للرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية وأصبحت أكثر انتشاراً بإضافة بعض عناصر المداخل الأحدث .

وترتبط هذه الطريقة بكل من الجهات الادارية التي تقدم طلباتها في موازنة إلى رئيس الوزراء على أساس أنواع النفقات المتوقعة ، (١) عدد الموظفين الذين سيتم تعيينهم في كل وظيفة ومستوى الأجر والسلع أو الخدمات المعينة التي سيتم

الحصول عليها خلال السنة المقبلة (٢) يقوم رئيس الوزراء بتجميع وتعديل وإعداد موازنة عامة للدولة ويقدمها للسلطة التشريعية بنفس أسس الغرض من الانفاق و(٣) تقوم السلطة التشريعية بالموافقة على الاعتمادات بعد فحص الطلبات وفقاً للغرض من الانفاق. ويمكن أن تظهر العناصر الرئيسية لهذا المدخل كما في الجدول التالي.

موازنة مبسطة تعتمد على مدخل الغرض من الانفاق
(مبوبة على أساس الجهة الإدارية والغرض من الانفاق)

مديرية الأمن:

قسم البوليس:

<u>إجمالي</u>	<u>معدل</u>	<u>أجور ومرتبات:</u>
١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١ - لواء
١٩,٠٠٠	٩,٥٠٠	٢ - ضباط
١٧,٠٠٠	٨,٥٠٠	٣ - صف ضابط
٨٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٢ - جنود
١٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣ - عامل اتصالات
١٦٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٠ - خفراء

مهمات:

٢٠٠	أدوات كتابية
١٠٠	مهمات
٣,٠٠٠	بنزين وسولار
٢,٢٠٠	ملابس
٦,٠٠٠	مهمات أخرى
<u>٥٠٠</u>	

خدمات أخرى وأعباء:

٤٠٠	تليفون
٨٠٠	بدل انتقالات
١٦٠٠	منافع عامة
٣,٠٠٠	<u>٢٠٠</u> مصاريف مختلفة

مصرفات رأسمالية:

١,٦٠٠	موتوسيكلات
<u>٦,٠٠٠</u>	<u>٤,٤٠٠</u> سيارات دورية
<u>١٨٠,٠٠٠</u>	إجمالي مصرفات قسم البوليس

قسم الحريق:

أجور ومرتبات:

.....

١,٨٠١,٧٢٠

اجمالي الموازنة

ويمكن فرض درجات متعددة من الرقابة على الاعتمادات بواسطة السلطة التشريعية عن طريق موازنات الهدف من الانفاق ويمكن توضيحها بتحديد النقاط المحكمة للرقابة في المثال السابق. حيث تم درجة كبيرة من الرقابة إذا ما تم الاعتماد وفقاً للتفاصيل السابقة. على سبيل المثال اعتمادات قسم البوليس قد تكون على أساس لواء بمرتب ١٢,٠٠٠ جم، ضباط بمرتبات ١٩,٠٠٠ جم الخ... وبديلاً عن ذلك قد يتم فرض رقابة أقل إذا ما تم اعتماد أجور ومرتبات بمبلغ ١٦٥,٠٠٠ جم ومهنات ٦,٠٠٠ جم، وخدمات وأعباء أخرى ٣,٠٠٠ جم، ومصرفات رأسمالية ٦,٠٠٠ جم.

في هذه الحالة فإن التفصيل المذكور يحدد نوع الخدمة أو السلعة التي تطلب ، ولكن يكون للسلطة التنفيذية الحرية في الصرف داخل هذه الإعتمادات طالما أنها لم تتعدى المجاميع الجزئية لاعتماد الجهة الإدارية .

وقد تعطى حرية أكبر للسلطة التنفيذية إذا ما تم الموافقة على الاعتماد على أساس مبلغ إجمالي على مستوى الجهة الإدارية . على سبيل المثال قسم البوليس يخصص له ١٨٠,٠٠٠ جم . وتكون هذه القيمة الإجمالية هي المحدد للسلطة التنفيذية . أخيراً ، فقد يتم اعتماد كل انفاق الجهة الإدارية فمثلاً مديرية الأمن قد يعتمد لها مبلغ ١,٨٠١,٧٢٠ جم ويترك لها حرية الانفاق في حدود هذا الاعتماد . وقد يفرض رئيس الوزراء (أو الوزير) بعض القيود على الصرف من الاعتمادات مما يحقق له رقابة افضل على الانفاق الذي يقوم به التابعين له .

وبالرغم من انتشار استخدام مدخل الغرض من الانفاق في إعداد الموازنة إلا أنه يواجه انتقادات كثيرة . فعلى سبيل المثال ، ينظر إليه على أنه يؤدي إلى رقابة زائدة عن اللازم على حساب دقة التخطيط والتقييم . كذلك فإنه في الممارسة العملية يؤدي تخصيص الاعتمادات على بنود محددة إلى التركيز على الاحتياجات قصيرة الأجل لجهة معينة (الافراد ، المهمات ، .. الخ) وبالتالي فإن كل من الاعتبارات طويلة الأجل وتلك المتعلقة ببرامج الجهة الإدارية ككل عادة ما تلقى اهتماماً غير كاف . كذلك ، فإن عديد من القرارات الهامة يتم اتخاذها في أدنى مستويات الحكومة ، ويتم تصعيدها ، بينما من الضروري أن تنشأ الأهداف العامة والسياسات في المستويات العليا وتتدفق لإتباعها في المستويات الدنيا . وكنتيجة ، فإن أهداف الحكومة يتم ذكرها بطريقة غير منسقة عن طريق تجميع أهداف الوزارات المختلفة . ويتم الانتقاد أيضاً بأن التخطيط قد يتم إهماله ، وأن الموازنات يتم إعدادها بناء على مستويات وانماط الانفاق الجاري . وهذا يؤدي إلى تكرار الأنشطة السابقة ، سواء كانت مناسبة أم لا والفشل في تحديد أهداف

واضحة، والفشل في الأخذ في الحسبان كل البدائل المتاحة للجهات الإدارية لتحقيق أهدافها. علاوة على ذلك فإنه يقال أن السلطة التشريعية تقوم لها تفاصيل كثيرة للنفقات بحيث لا تستطيع التركيز على الهام منها، ومع ذلك فلا تحصل على وظائف أو برامج أو أنشطة ونتائج الوزارات والجهات الإدارية. وبالتالي فإن السلطة التشريعية تفرض رقابة على عناصر مثل عدد المكالمات التليفونية التي يسمح بها، أو مرتبات موظفين معينين، أكثر من التركيز على البرامج الشاملة والسياسات الخاصة بالجهات الإدارية. ولقد تم ملاحظة أن.

« لا يقدم الهيكل التقليدي للموازنة لكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية نوع المعلومات المطلوبة للتخطيط الفعال وتخصيص الموارد، أو تحقيق الإدارة اليومية للجهات الإدارية. وللحقيقة، فإن أسلوب الموازنة باستخدام مدخل الغرض من الانفاق يقال أنه يوفر أسلوب منظم وموضوعي للتخطيط المالي والرقابة، ولكن في عديد من الحالات فإن كل ما يقدمه هو إطار موحد لتصميم ومسك مجموعة من السجلات تتفق مع الاحتياجات القانونية، ولكنها تقدم القليل من المعلومات الإدارية النافعة»^(١).

ولقد كان هذا المدخل ضروري كرد فعل لسوء أداء الحكومات في بداية هذا القرن، وخدم الهدف اللازم في ذلك الوقت حيث احتاجت الحكومات إلى أنظمة للرقابة الداخلية و / أو إداريين على كفاءة مرتفعة وتمكين السلطة التشريعية من الرقابة على الأنشطة الحكومية المحدودة. مع ذلك، فإن تطبيق هذا المدخل حالياً يواجه بمعارضة نظراً لأن السلطة التنفيذية يجب أن يكون لها سلطات كافية ومرونة في محاولتها لتنفيذ برامج حكومية متنوعة ومعقدة. أخيراً، فإن هذا المدخل يشجع على الانفاق بدلاً من الترشييد فيه، فضلاً عن أن الوزراء يشعرون بضرورة انفاق اعتماداتهم بالكامل - سواء تم الحاجة إليها أم لا. نظراً لأن:

(١) Ernest and Ernest. Planning - Program - Budgeting Systems for State and Local Governments, Washington. 1968. P. 22.

١ - تقييم الاداء يميل إلى التركيز على الانفاق ، ويفترض في المدير أنه كفء طالما أنه يتمسك بالانفاق في حدود الموازنة .

٢ - قد يتم تخفيض الموازنة التالية للمدير إذا أنفق أقل مما طلبه للسنة الحالية ، نظراً لأن السلطات التشريعية عادة ما تبني اعتماداتها على النفقات السابقة . وقد تعتبر حقيقة أن المدير لم ينفق ما طلبه في إحدى السنوات دليل على المغالاة في تقدير النفقات اللازمة له .

والمدافعون عن مدخل إعداد الموازنة على أساس الغرض من الانفاق يذكروا مزاياها من حيث طول فترة استخدامها وتجربتها ، وبساطتها ، وسهولة إعدادها وتفهمها بواسطة كافة المستويات . كذلك لاحظوا أن الموازنات على أساس الوحدات التنظيمية والهدف من الانفاق تناسب أنماط محاسبة المسئولية ، وأن هذه الطريقة تسهل الرقابة المحاسبية في مرحلة تنفيذ الموازنة . وأن البيانات الصالحة للمقارنة يمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية لغرض تسهيل مقارنة اتجاه الانفاق . علاوة على ذلك ، يذكر أن :

- (١) معظم البرامج ذات طبيعة مستمرة .
- (٢) معظم النفقات تقريباً لا يمكن تجنبها .
- (٣) يجب حين اتخاذ القرارات في الحياة العملية أن تكون مبنية على التغيرات في البرامج ، وأن يتم التركيز على التغيرات المقترحة ، بالمقارنة ببيانات السنة السابقة .
- (٤) مدخل الغرض من الانفاق لا يمنع تضمين بيانات عن التخطيط والتقييم والتي توفرها المداخل الأخرى .

٢٣٢ - مدخل الاداء :

بالرغم من ظهور مدخل الاداء قرب بداية هذا القرن ، إلا أنه لقي أكبر اهتماماً بعد تقرير لجنة هوفر عام ١٩٤٩ وانتشر استخدامه في الخمسينيات .

وذكرت لجنة هوفر في تقريرها :

« نوصي بضرورة تحديث مضمون الموازنة للحكومة المركزية باتباع موازنة قائمة على المهام، والأنشطة والمشروعات، وهي ما نسميها موازنة اداء Performance Budget »^(١).

ونلاحظ استخدام اللجنة لكل من مصطلح. الاداء Performance ومصطلح البرنامج Program على أنها متماثلان.

« موازنة البرامج أو الاداء يجب أن تعد كمستند... على أساس الخدمات والأنشطة والمشروعات بدلاً من اعتمادها على الاشياء التي سيتم شرائها »^(٢).

وبالرغم من استخدام هذان المصطلحان على أنها متشابهان بواسطة العديد من الكتاب إلا أن « موازنة البرامج » أصبح لها دلالة تختلف عن « موازنة الاداء » وسيتم شرح الفرق بينهما في هذا المرجع.

وقد عرفت جمعية المحاسبة الحكومية الامريكية موازنة الاداء على أنها: « الموازنة التي يتم فيها تحديد النفقات على أساس قابل لقياس أداء الأنشطة وتنفيذ البرامج. وموازنة الاداء قد تتضمن أسس أخرى لتبويب النفقات مثل طبيعة المصروف والهدف منه، ولكن يعطى لهذه الأسس اهتماماً أقل من إداء الأنشطة »^(٣).

ويتضمن هذا المدخل التحول من التركيز على الغرض من الانفاق إلى « أداء يمكن قياسه للأنشطة وللبرامج » والتركيز الأساسي يقع في تقييم الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الأنشطة القائمة، وأدواتها الأساسية هي محاسبة التكاليف وقياس

(١) Commission On Orgnization of Executive Branch of the Government. Budgeting and Accounting, Washington D. C., U S G P O, 1949. P. 8.

(٢) Task force Report, Fiscal, Budgeting and Accounting Activities, Washington D. C., U S G P O, 1949. O. 43.

G.A.A. op. cit. P. 166.

(٣)

العمل . ويمكن تلخيص أسس هذه الطريقة في :

(١) تبويب حسابات الموازنة على أساس المهام والأنشطة علاوة على الجهة الإدارية والغرض من الانفاق .

(٢) فحص وقياس الأنشطة القائمة لغرض الحصول على أقصى كفاءة ووضع معايير للتكاليف .

(٣) إعداد موازنة الفترات المقبلة على أساس وحدات تكلفة معيارية مضروبة في حجم النشاط المتوقع خلال الفترة المعينة . ونحصل على إجمالي الموازنة لإحدى الهيئات بضرب التكاليف المعيارية للوحدة في وحدات النشاط المتوقع في الفترة المقبلة وينظر إلى الموازنة المعتمدة على أنها عقد أداء بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

ولعل أهم مساهمة لمدخل موازنة الاداء تقع في :

(١) تركيزها على تضمين وصف لكل نشاط مقترح داخل الموازنة المقترحة .

(٢) تنظيم الموازنة على أساس الأنشطة ، مع طلب الاعتمادات مؤيدة بتقديرات التكاليف .

(٣) تركيزها على الحاجة إلى قياس الناتج علاوة على المستلزمات .

وتركز موازنة الاداء على الأنشطة التي يطلب لها اعتمادات ، بدلاً من التركيز على كمية الانفاق ، وتتطلب الاجابة على أسئلة مثل :

١ - ما هي أهداف الجهة الإدارية ، ولأي الأسباب تطلب الجهة الاعتمادات وما هي الخدمات التي تقدمها الجهة حتى يحق لها الاستمرار ؟

٢ - ما هي البرامج أو الأنشطة التي تستخدمها الجهة لتحقيق أهدافها ؟

٣ - ما هو حجم العمل المطلوب في كل نشاط ؟

- ٤ - ما هي مستويات الخدمات التي قدمت في ظل الاعتمادات السابقة ؟
- ٥ - ما هو مستوى النشاط أو الخدمة التي يتوقع تحقيقها المواطنين أو السلطة التشريعية إذا ما خصصت للجهة الاعتمادات المطلوبة ؟

ولتقديم برامج مقبولة للسلطة التشريعية، تقوم كل وزارة بإعداد أهداف معينة تسعى لتحقيقها وكيفية تحقيقها. علاوة على ذلك، حينما يتفهم المشرع أعمال الوزارة، وأهدافها، ومشاكلها، فإن تقنين الاعتماد يحقق كل معاني التعاقد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، علاوة على مساعدة كل من المكنن والجمهور في تفهم طبيعة الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية. وتقدم بيانات الاداء للمقنن حرية اضافية لتخفيض أو زيادة القيم المطلوبة لمهمة أو نشاط معين. وهذه الحرية الاضافية يمكن وصفها بمقارنة موقف المقنن في ظل مدخل الاداء بموقفه من استخدام مدخل الغرض من الانفاق. فالتفصيلات الكثيرة للوظائف المطلوب شغلها والأشياء التي يلزم شرائها في مدخل الغرض من الانفاق تقدم للمقنن مجموعة من البيانات القيمة. ومن المعتاد أن تعد الاعتمادات بتفصيلات شديدة، بحيث أن محاولة تغيير الموازنة تتطلب موافقة السلطة التشريعية على تعديل بنود الانفاق. والقرارات من هذا النوع هي قرارات تنفيذية وليست تشريعية. وعلى السلطة التشريعية اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد المحدودة وفقاً لأهميتها النسبية للمهام والأنشطة التي تخصص لها هذه الاعتمادات. وحينما تتاح المعلومات عن وظيفة أو نشاط معين، فإنه يمكن زيادتها أو التعاقد عليها وفقاً لرغبة المقنن، بينما في حالة اتاحة بيانات عن الغرض من الانفاق، فإن المقنن يلجأ في حالات عديدة إلى إجراءات غير موضوعية مثل تخفيض جميع طلبات الاعتمادات الإضافية بنسبة معينة. وإذا ما تمت الموافقة على اعتماد في مدخل الأداء، وكان أقل أو أكثر من الموازنة اللازمة للنشاط أو المهام المطلوبة، فعلى السلطة التنفيذية، مراجعة خططها لغرض القيام بأفضل استخدام للاعتمادات المخصصة.

ويقدم مدخل الأداء لرئيس الوزراء وسيلة رقابية على تابعة، أكثر من تحديد نشاطه في مجرد معرفة ما قام تابعة باتفاقه، فهو يستطيع تقييم اداء الأنشطة على أساس كل من الاداء النقدي ومعايير النشاط.

وبالرغم من كتابه الكثير عن مدخل الاداء، إلا أنه يبدو من الممارسة عدم تطبيقه حرفياً، بالرغم من أن بيانات الاداء تستخدم عادة لتأييد أو كملاحق لطلبات الاعتمادات وفقاً للغرض من الانفاق وهي أساسية في موازنة البرامج وبالرغم من أن المدخل له أساس علمي إلا أن:

(١) عدد محدود من الحكومات والسلطات المحلية لديها عدد كاف من الموظفين أو المحاسبين القادرين على تحديد وحدات القياس وتحليل إداء التكاليف.

(٢) عديد من الخدمات أو الأنشطة الحكومية لا تظهر بصورة يمكن قياسها على أساس وحدات إنتاج أو يمكن تحديد تكلفة الوحدة.

(٣) يتم مسك حسابات الحكومة على أساس موازنة الانفاق أكثر من اعتمادها على أساس التكلفة، مما يؤدي إلى صعوبة تجميع البيانات. وفي الممارسة العملية، عادة ما تقدم بيانات الانفاق على أنها بيانات التكلفة، ويستخدم قياس المدخلات بدلاً من قياس الناتج. علاوة على ذلك، في بعض الحالات يتم قياس تكلفة الأنشطة بتفاصيل كبيرة بدون الأخذ في الاعتبار مدى الحاجة أو أولوية النشاط نفسه، أي بدون النظر لما إذا كان النشاط يساهم في تحقيق أهداف الحكومة أم لا؟، وإذا كان النشاط ضروري، هل تم ادائه بطريقة مثلى؟. وهذه الأسباب، نجد أن معظم المحاولات لتصميم نظام موازنة باستخدام هذا المدخل أدت إلى عدم قيام عديد من الحكومات باتباعه. ويشعر مؤيدي مدخل الاداء بأنه كان ناجحاً في توجيه النظر إلى ضرورة زيادة الوعي الحكومي فيما يتعلق بالتكاليف، ويلاحظوا أن عديد من الحكومات تقوم بقياس الأنشطة بطريقة

موضوعية. ولذلك فلقد ثبت فعالية هذا المدخل خاصة حينما تم استخدامه للأنشطة المحددة والروتينية والملموسة مثل نظافة الشوارع، ودوريات البوليس وجمع القمامة.

مداخل موازنة البرامج وموازنة التخطيط والبرامج

THE Program and Planning - Programming - Budgeting System (PPBS)

سبب آخر لانحسار استخدام مدخل موازنة الأداء هو التحول في التركيز في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إلى مدخل البرامج، وفي منتصف الستينيات إلى ما أصبح معروفاً باسم نظام موازنة التخطيط والبرامج (PPBS). ونجد هنا أيضاً مشكلة المصطلحات. فمصطلح «موازنة» يستخدم في بعض الحالات للإشارة إلى موازنة التخطيط والبرامج وفي حالات أخرى يستخدم بمضمون مختلف وتعرف جميعة المحاسبة الحكومية الأمريكية موازنة البرامج بأنها:

«موازنة يتم تحديد الانفاق فيها على أساس البرامج أو الأعمال وبدرجة ثانوية على أساس طبيعة وهدف الانفاق... وهي موازنة مرحلية بين الموازنة التقليدية أو موازنة الأهداف وبين موازنة الأداء»^(١).

ويفرق البعض بين موازنة البرامج الكاملة Full Programs وبين موازنة البرامج المعدلة Modified Program، فالأخيرة تكون أساساً ذات مدخل إداء حيث تقاس تكلفة الوحدة ونفضل التعريف التالي في هذا الصدد:

تهتم موازنة البرامج أساساً بالتخطيط الشامل، وتكاليف المهام أو الأنشطة. ويستلزم مدخل موازنة البرامج الكاملة، التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ هذه البرامج. ومدخل موازنة البرامج المعدل يتم تنظيمه فقط على أساس الوحدات التنظيمية.

وكما يتم استخدام المصطلح هنا فإن موازنة البرامج تشير إلى مدخل يرتبط بالتخطيط والذي يركز على البرامج والمهام والأنشطة - مع تركيز أقل على التقييم أو الرقابة. وقياس الأداء، ضرورة أساسية لموازنة البرامج، بالرغم من أنها تكون نافعة كملحقات. وكذلك فإن مدخل البرامج يركز على الاتصال، فيعد طلب الموازنة والتقارير الملخص على أساس عدد محدود من البرامج بدلاً من تفاصيل الغرض من الانفاق أو أنشطة الموازنة الوزارات، بالرغم من أن هذه التفاصيل قد يتم تضمينها في اقتراح الموازنة وقد يتم الاعتماد على أساس الغرض من الانفاق. وآخر تطور في موازنة البرامج هو ما يطلق عليه موازنة التخطيط والبرامج. وكما في حالة موازنة الأداء ظهرت موازنة التخطيط والبرامج مع تطور مضامين الانفاق الحكومي في أوائل هذا القرن وتم تعديلها بواسطة شركة راند Rand Corporation في أواخر الخمسينيات وتم تجربتها في وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل الستينيات ولقيت هذه الموازنات أكبر دفعة حينما أصدر رئيس الولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ أوامره بأن تتبع كل الوزارات والهيئات الحكومية هذا الأسلوب في إعداد موازنتها.

وموازنة التخطيط والبرامج ليست نظاماً جديداً أو مدخل لإعادة تعديل مضمون الموازنة وأساليبها، وإنما تعد بالتركيز على الاعتبارات طويلة الأجل، وتحليل الأنظمة وتحليل التكلفة والمنافع للاتجاهات المختلفة. ولقد تم توضيحها بالملاحظات التالية. «أساسها هو تطوير وعرض معلومات عن الآثار الكلية، والتكلفة والمنافع، للبدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد. وأهم إنجاز لموازنة التخطيط والبرامج نجده في مرحلة التخطيط، أي مرحلة تقرير سياسة البرنامج التي تؤدي إلى موازنة معينة وخطط لعدة سنوات والموازنة هي خطة مفصلة قصيرة الأجل للموارد التي تستخدم لتنفيذ البرنامج وموازنة التخطيط والبرامج لا تستبدل الحاجة إلى تحليل كاف للموازنة للتأكد من أن البرامج المعتمدة سوف تنفذ بطريقة فعالة وتأخذ في الاعتبار ترشيد التكاليف،

وهي لا تستبعد الحاجة لاعداد معلومات تفصيلية وبنود تحليلية مؤيدة للموازنة^(١).

وتتمثل الخصائص المميزة لموازنة التخطيط والبرامج في :

١ - التركيز على تحديد الأهداف الأساسية للحكومة وربطها بالبرامج (بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تنفذها).

٢ - يتم تحديد الأثر على السنة المقبلة ضمناً.

٣ - تأخذ في الاعتبار ترشيد التكاليف.

٤ - يتم تحليل منظم للبدايل الممكنة^(٢).

ومن المنافع المحققة بالنسبة للمحافظات والمحليات من استخدام موازنة التخطيط والبرامج :

١ - يصبح التخطيط طويل الأجل روتيني : فكل البرامج الحكومية يتم النظر إليها ليس فقط بالنسبة للانفاق في السنة المقبلة ولكن لما بعدها من سنوات.

٢ - يتم فحص الخطط والبرامج بدقة : فطوال مراحل تنفيذ البرنامج يتم فحصه سنوياً ، وإذا كان البرنامج جديد ، وتدخلت عوامل غير مأخوذة في الحسبان أو حينما تصبح التقديرات السابقة صحيحة ، فإن المراجعة الدورية تساعد في معرفة ما إذا كانت البرامج القائمة والبرامج المقترحة هي أكثر الطرق فاعلية في تحقيق أهداف الحكومة وأفضل الطرق فاعلية هي تحديد المدى الذي تستخدم فيه الموارد النادرة ، في ضوء تكاليف الموازنة وما إذا كان للبرامج آثار إيجابية أو سلبية فيما يتعلق ليس فقط بالأهداف الرئيسية وإنما أيضاً بالأهداف الفرعية أو الثانوية.

(١) Harry P. Hutry and John F. Cotton, Program planning For State, County, Clty. George washington Un. 1967. pp. 14 - 15

Ibid., P. 15.

(٢)

٣ - يتم تبويب أنشطة الحكومة إلى برامج وفقاً لأهدافها : فتعد الموازنة على أساس البرامج وليس على أساس الجهات الإدارية وتحديد موقف البرامج وأهداف الانفاق ثم المطالبة بها فهي تسمح بتفهم أكثر لدور الأنشطة المنفصلة في تحقيق أهداف الحكومة.

٤ - التأكيد على التنسيق بين الجهات الإدارية العاملة في برنامج معين حيث يستلزم النظام من الجهة الإدارية المراجعة الداخلية من ناحيتين، وظيفة هذه الجهة، ووظيفتها في علاقتها مع الجهات الأخرى في تنفيذ البرامج. وتستلزم الأخيرة التفاهم بين الجهات الإدارية والتوضيح قبل الارتباط ببرنامج مشترك.

٥ - يتم تحسين التخطيط الداخلي لأنشطة الحكومة: فيؤدي هذا النظام إلى تدعيم مجهودات الحكومة سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المحددة.

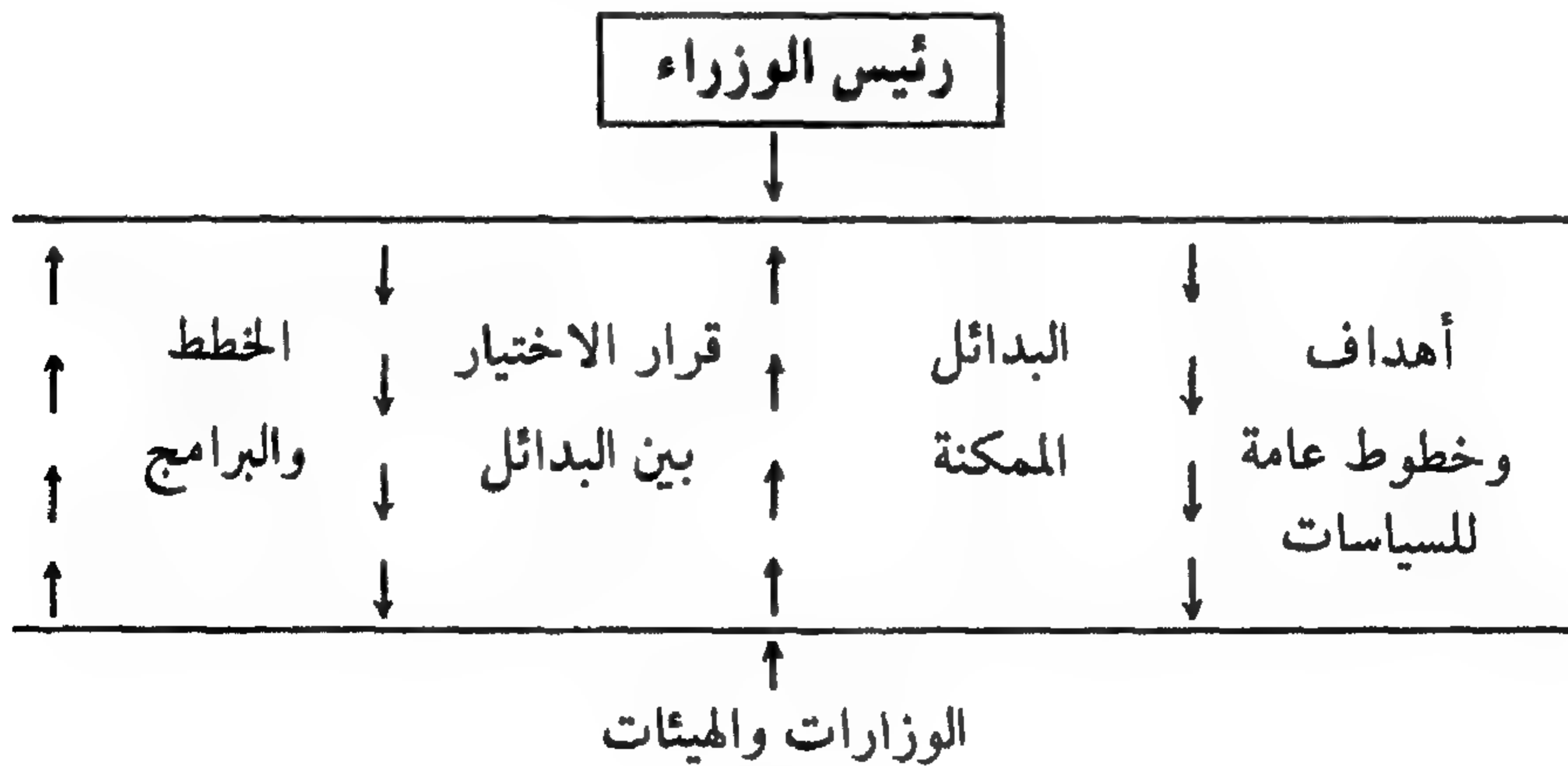
٦ - يتم فرض دورة تقييم البرامج: والتي تتكون من إعداد البرنامج وإعداد التقارير عن تقدمه وتعديل البرنامج. فالتخطيط سيتم ربطه بقرارات الموازنة وتقييم البرامج بالتخطيط. ومرحلة الموازنة تصبح اداة رئيسية للحكومة.

٧ - يتم تقييم كل برنامج على أساس الأهداف القومية: ويتطلب ذلك ليس فقط الأخذ في الحسبان المهام المناسبة للمستويات الحكومية المختلفة ولكن أيضاً العلاقة بين الحكومة والأنشطة الخاصة في نفس الميدان، والأنشطة التي ستؤدي إلى تدعيم الأهداف أو تتعارض معها.

ويصمم هذا المدخل للتغلب على الانتقادات التي وجهت إلى مدخل الموازنة على أساس الغرض من الانفاق أو موازنة الاداء. وكل من هذان المدخلان يعتمد أساساً على بيانات تاريخية ويركز على فترة واحدة، بينما تركز موازنة التخطيط والبرامج على الخطط طويلة الأجل والتي يتم فيها: (١) ذكر الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة ضمناً. (٢) تقييم تكاليف ومنافع الاتجاهات البديلة

لتحقيق هذه الأهداف ضمناً - على أسس كمية كلما أمكن وعلى أسس وصفية في كل الحالات. ويفترض أسلوب موازنة التخطيط والبرامج تقييم كل البرامج سنوياً، بحيث يتم استبعاد البرامج الضعيفة وإضافة برامج جديدة ويتم تقييم التغير في البرامج القائمة على أسس التكاليف الحدية المخصصة (والمنافع)، بينما تركز موازنة الغرض من الانفاق على إجمالي النفقات، وتقوم موازنة الاداء على متوسط التكلفة أو متوسط الانفاق. ويتم تكوين قرارات البرامج في المستويات الإدارية العليا في موازنة التخطيط والبرامج كما يظهر في شكل (١ - ٢) ويتوقع من الوزراء أو رؤساء الهيئات دفع أنشطتهم لإنجاز الأهداف التي تم الاتفاق عليها. أخيراً، بالرغم من أن موازنة التخطيط والبرامج كما يظهر في شكل (١ - ٢) يتوقع من الوزراء أو رؤساء الهيئات دفع أنشطتهم لإنجاز الأهداف التي تم الاتفاق عليها. أخيراً، بالرغم من أن موازنة التخطيط والبرامج يمكن أن تتبع لأي مستوى من تخصيص الاعتمادات، فإن عديداً من مؤيديها يميل إلى تشجيع (١) اتخاذ القرار والاعتماد بواسطة المكن على أساس سياسات عامة و (٢) زيادة قوة التنفيذ باستخدام اعتمادات مجمعة وليست مخصصة لبنود محددة.

شكل (١ - ٢) دورة موازنة التخطيط والبرامج



ويظهر المضمون الموسع « للبرنامج » في ظل موازنة البرامج كما في شكل (٢-٢) والعلاقات بين البرامج والبرامج الفرعية (الوظائف) وعناصر البرامج (التسهيلات) تظهر في شكل (٢-٣) ، (٢-٤) ، ويتم وصف برامج لعدة سنوات تظهر في شكل (٢-٥) ويظهر برنامج حقيقي وبرامجه الفرعية أو عناصر التحليل في شكل (٢-٦).

شكل (٢-٣) هيكل برنامج موازنة التخطيط والبرامج

١ - أمن المواطنين:

- أ - فرض القانون.
- ب - أمن المواصلات.
- ج - منع الحريق والتحكم فيه.
- د - الحماية من الحيوانات
- هـ - الحماية من الكوارث سواء الطبيعة أو من صنع الإنسان.
- و - منع الحوادث الأخرى.

٢ - الصحة:

- أ - الصحة العضوية.
- ب - الصحة النفسية.
- ج - منع تعاطي وإدمان المشروبات الروحية والمخدرات.

٣ - توفير بيئة معيشة مناسبة بالمنزل وبالمجتمع:

- أ - تخطيط شامل للمجتمع.
- ب - منازل للرعاية.
- ج - الإسكان (بجلاف أ ، ب)
- د - توريد المياه.
- هـ - جمع القمامة.
- و - التحكم في تلوث الهواء.
- ز - التحكم في الضوضاء.
- ح - تجميل المدن والقرى.
- ط - العلاقات بين المجتمعات المحلية.
- ك - توفير معلومات عن التصنيع بالمنازل.

٤ - الاكتفاء الاقتصادي للأفراد والرضا عن وجود فرص عمل:

- أ - مساعدة مالية للمحتاجين.
- ب - زيادة فرص التوظيف.
- ج - حماية الأفراد العاملين لدى الغير.
- د - مساعدة الأفراد في أن يصبحوا رجال أعمال.
- هـ - حماية الأفراد كمستهلكين للسلع والخدمات.
- و - الأنشطة القانونية لحماية المستهلكين ورجال الأعمال.

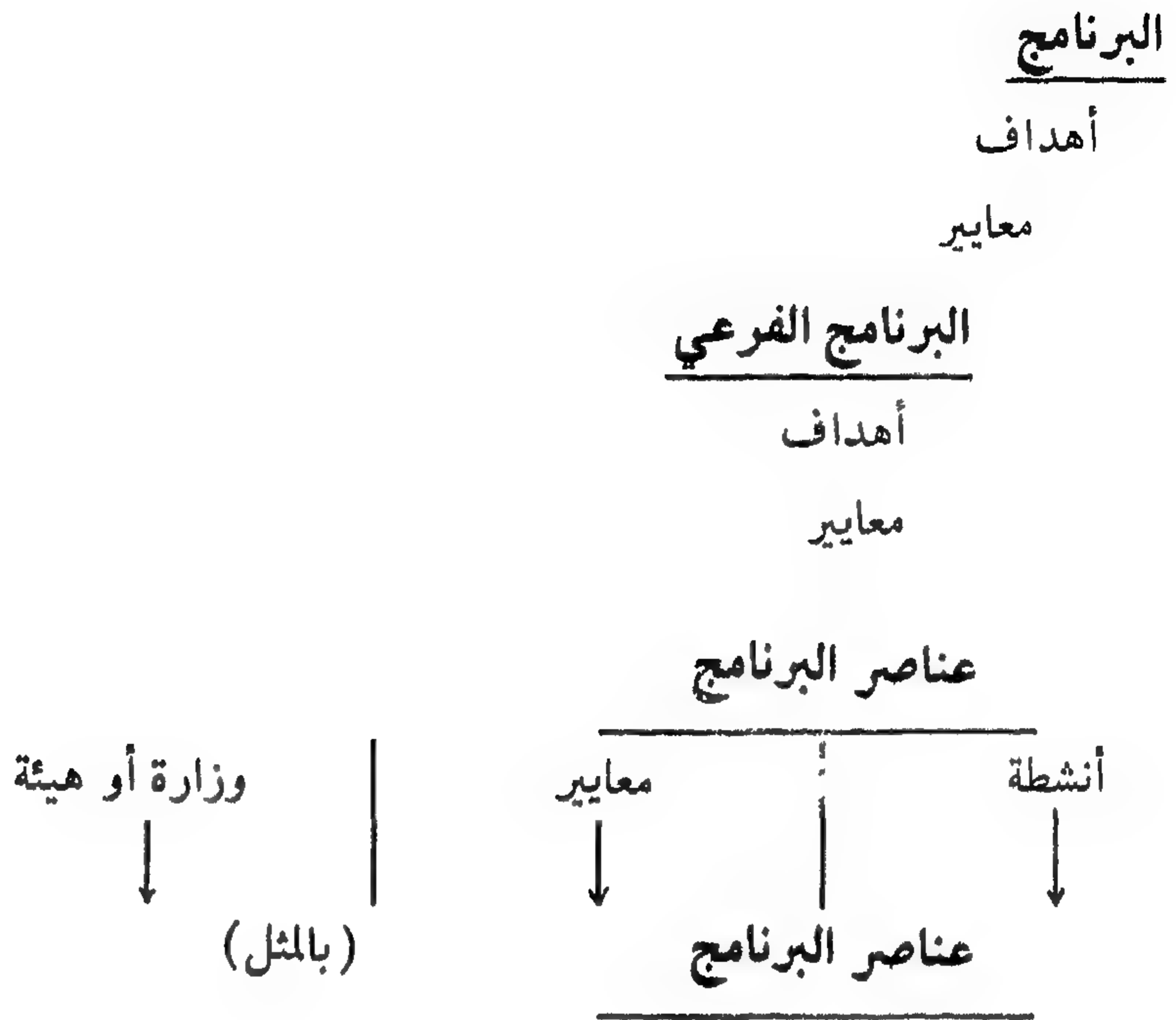
٥ - فرص التسلية واللهو:

- أ - التسلية خارج المنزل.
- ب - التسلية داخل المنزل.
- ج - أنشطة رعاية المسنين.
- د - الأنشطة الثقافية.

ويركز هذا التبويب على المواطن الفرد - احتياجاته ومتطلباته. وتم إظهار مستويان من التبويب (احدهما يمثل بعناوين رقمية والآخر بعناوين أبجدية ونحتاج للهيكل الكامل للبرنامج إلى مستويات أخرى لعرض الأنشطة الحكومية المعينة.

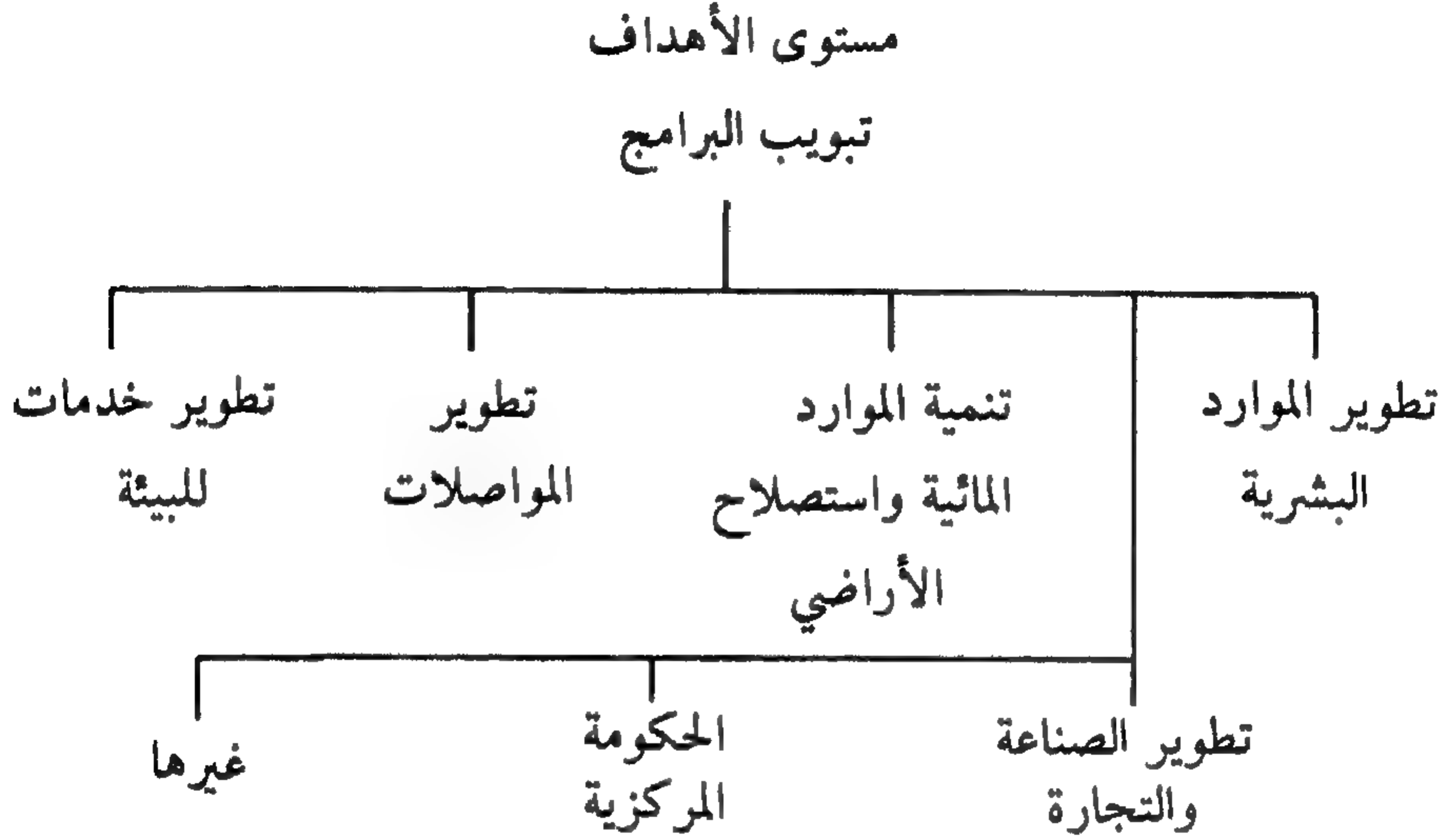
علاوة على ذلك، فإن وصف كل مجموعة (في هذا الشكل) يتضمن بيان بالأهداف الرئيسية، وهي جزء أساسي من هيكل إعداد البرنامج. ويمكن تضمين «بحوث غير محددة» و«دعم غير محدد» لكل برنامج. ويمكن أن تتضمن هذه التبويات أنشطة مرتبطة مباشرة بمنطقة البرنامج ولكن لا يمكن ربطها بمجموعة معينة داخل البرنامج.

شكل ٣-٢ مثال لنموذج هيكل البرنامج^(١)

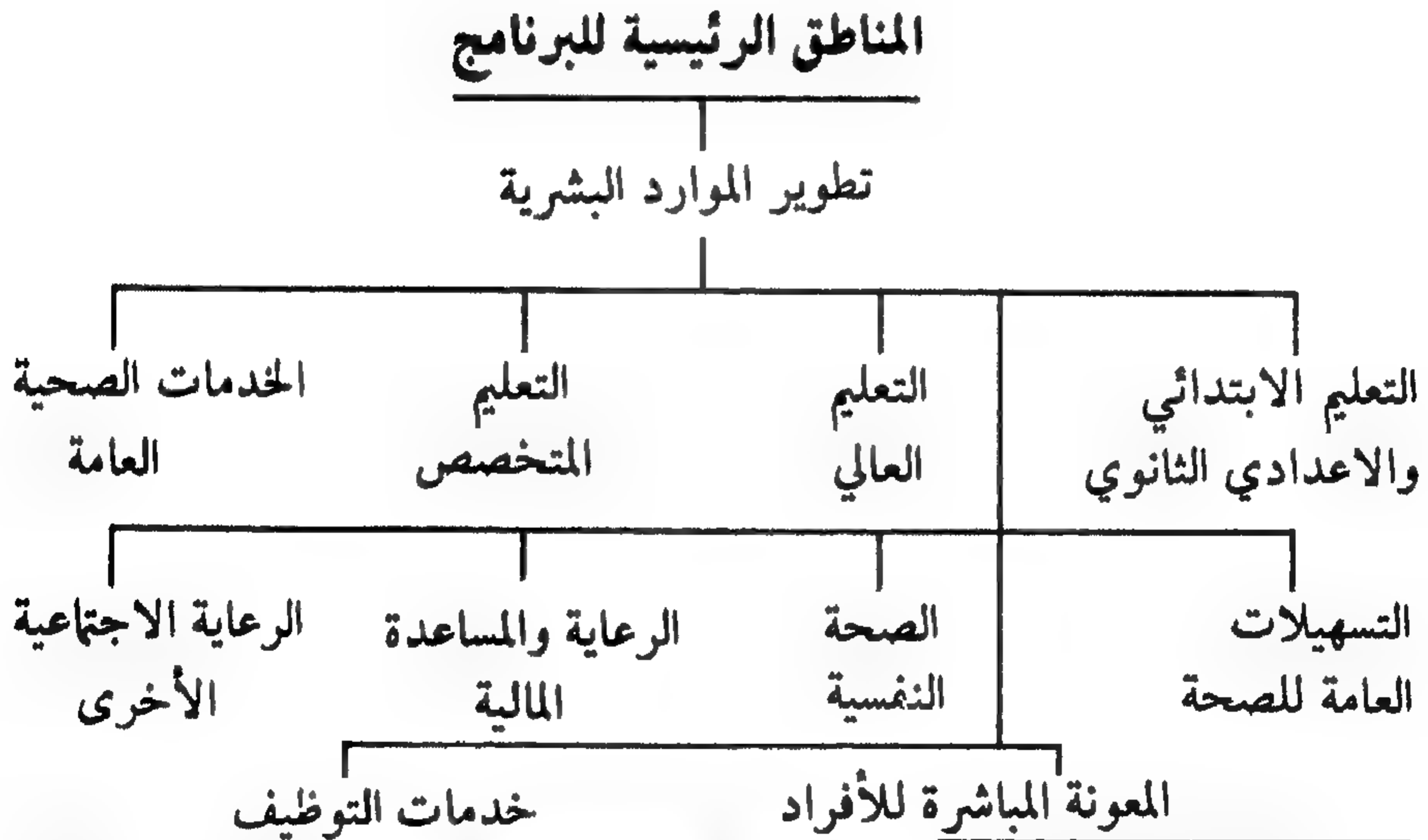


H. Sternberger. J. Renz. and G. Fasolina. «PPBS in Nassan County. N.Y.». in (١) innovations in Planning, Programming, and Budgeting Systems in State Local Governments. USGPO. 1966. p. 145.

شكل ٤-٢ أنظمة موازنة التخطيط والبرامج: العلاقة بين البرامج، والبرامج الفرعية وعناصر البرامج^(١)



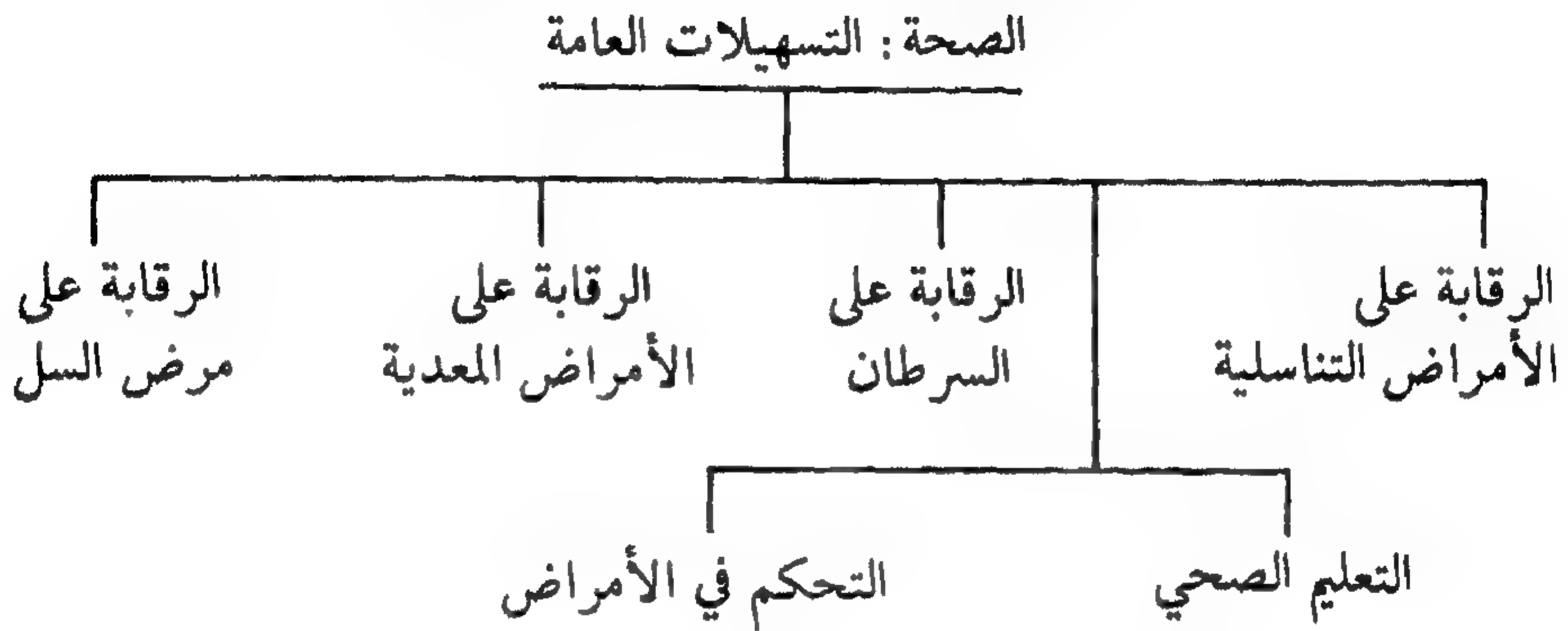
تابع شكل (٤-٢)



(١) Ernest and Ernest: Planning - Programming - Budgeting Systems For State and local Governments, State of Washington D.C, 1968. pp. 34 - 37.

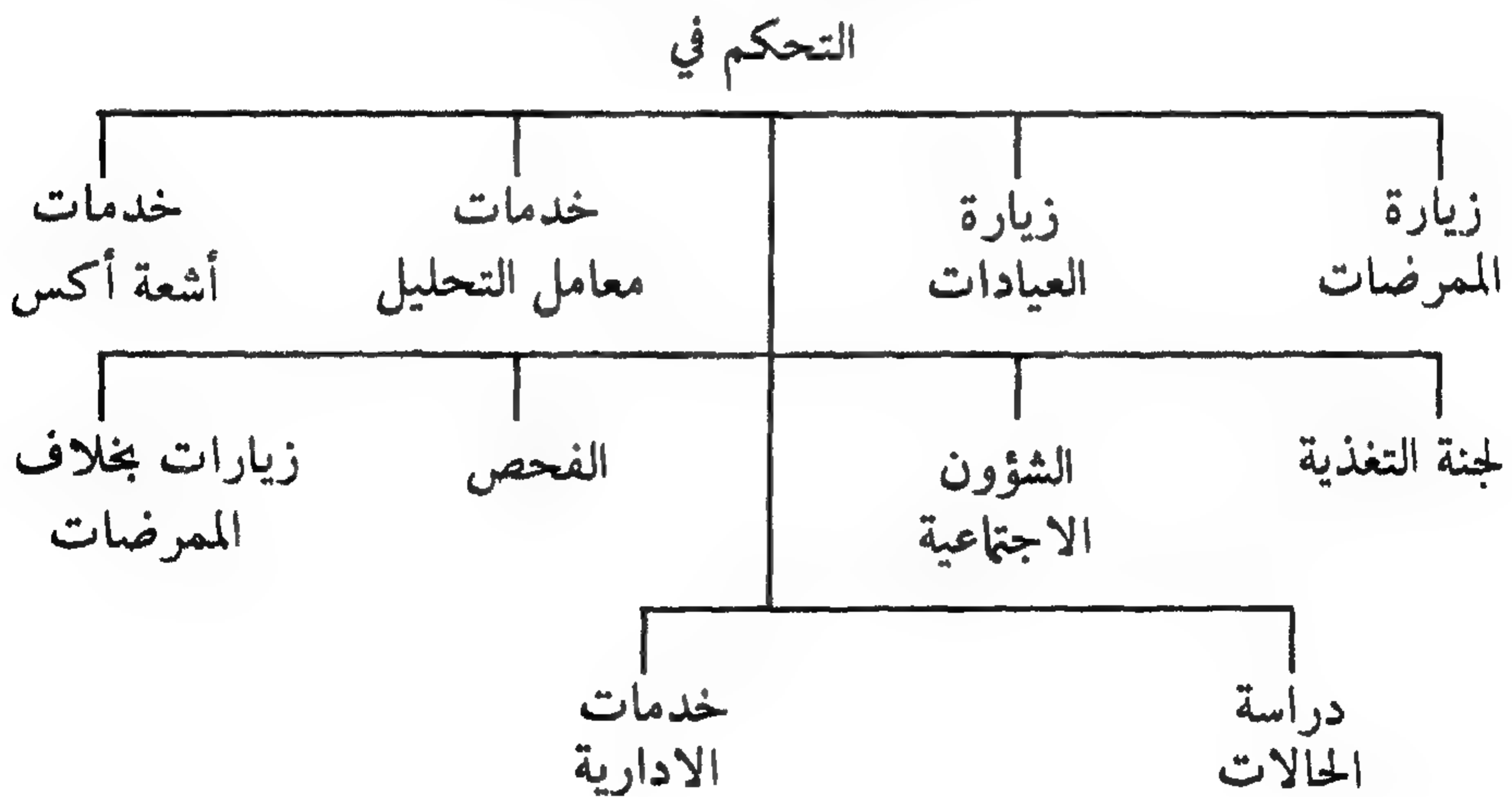
تابع شكل (٢-٤)

مستوى البرامج (البرامج الفرعية)



تابع شكل (٢-٤)

مستوى عناصر البرنامج



وبالرغم من أن المنطق الذي تعتمد عليه موازنة التخطيط والبرامج مقنع ، إلا أن هناك عديد من العقبات لتشغيل نظام متكامل لموازنة التخطيط والبرامج. وذلك لأنه :

(١) من الصعب اعداد قائمة لها دلالة شاملة لأهداف الحكومة والتي يمكن الموافقة عليها من كافة الأطراف - بغض النظر عن مدى قيمة هذا التقرير .

(٢) لا تتغير الأهداف فقط ، وإنما الموظفين المنتخبين على وجه الخصوص عادة ما يفضلون عدم إلزام انفسهم بأكثر من بيان عام حتى لا تتأثر مراكزهم حينما تفرض عليهم سياسات معينة .

(٣) الفترة الزمنية التي إعتبرت مقبولة من ناحية الموظفين المنتخبين قد تكون محدودة وبالتالي فإن إهتمامهم يتركز على الفترة قصيرة الأجل .

(٤) تفترض موازنة التخطيط والبرامج مثل موازنة الأداء كل من وجود إمكانيات كافية لإستخدام الحاسب الأليكتروني وتوافر مستوى عال من القدرة على التحليل بحث تصبح متاحة للحكومة وبالرغم من أن قدرات الحاسبات في الحكومات تتزايد باستمرار فإن الأفراد المهرة المتخصصين في تحليل المهام وتطبيقها على الحاسب يعتبروا نادرين بالحكومات .

(٥) أخيراً ، يجب أن نتذكر أن قياس الأهداف هو في حد ذاته مشكلة في حالة مدخل الأداء ، حيث يجب تقدير كل من التكاليف والمنافع ، عبر فترة عدة سنوات . وكل منهما صعب القياس وعادة ما يحتاج المعدل أو العلاقة بين هذه التقديرات إلى دقة أكثر مما هو متاح حالياً .

ولقد أدى كل من الاعتياد على إعداد الموازنة على أساس الغرض من الإنفاق وعدم رغبة السلطة التشريعية في إعطاء سلطات واسعة للتنفيذيين إلى إعداد موازنات تعتمد على كل مدخل الغرض من الإنفاق وموازنة الخطط

والبرامج أو تخصيص الإعتمادات على جهات إدارية محددة. وهذا الأسلوب لا نستطيع توجيه إنتقاد شديد إليه لأن التبويب على أساس البرامج التي تتداخل فيها الجهات الإدارية وتقوم على إعتمادات عديدة لا تناسب محاسبه المسئولية أو أغراض الرقابة. وتبعات ذلك على الأقل:

(١) تستخدم بيانات موازنة الخطط والبرامج في الممارسة العملية لتأييد وتدعيم الموازنة على أساس الغرض من الإنفاق Object - of - Expenditure وليس العكس.

(٢) يبدو عدم وجود رقابة محاسبية لمقارنة النتائج الفعلية بموازنة الخطط والبرامج، نظراً لأن أنظمة المحاسبة الحكومية يجب أن تعتمد أولاً على حسابات الموازنة. وثانياً، إذا سمح الوقت والظروف، على البيانات الملحقه ويلاحظ أن إتباع موازنة التخطيط والبرامج على مستوى الحكومات المركزية كان محدوداً، حيث نجد أوجه الانفاق أكثر عن أي مستوى محلي.

ويبدو واضحاً أن استخدام نظام موازنة الخطط والبرامج يحتاج إلى عدة سنوات. ويتوقع عدم الرضا عنه في البداية، وذلك طبيعي، وخاصة بعد أن أفاض العديدون في مزايا هذا النظام مما يؤدي إلى عدم الرضا عن الناتج المحققة في أحسن الأحوال. وسيظهر الزمن ما إذا كان نظام موازنة الخطط والبرامج سيحل محل المداخل السابقة أو سيصبح مساعداً لها.

شكل (٥ - ٢) البرنامج المالي /
من السنة ١٩٨٩ الى /

تبويب البرامج	المستوى	
	الأول	الثاني
حماية المواطنين	١	
فرض القانون	أ	
أمن المواصلات	ب	
منع الحرائق والتحكم فيها	ج	
الحماية من الحيوانات	د	
الحماية والتحكم في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان	هـ	
منع الحوادث الأخرى	و	
اجمالي تكاليف البرنامج رقم ١		
الصحة	٢	
الصحة العضوية	أ	
الصحة النفسية	ب	
منع والتحكم في ادمان المشروبات الروحية والمخدرات	ج	
إجمالي البرنامج رقم ٢		

١٩٩٤ بملايين الجنيهات ^(١).

١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	إجمالي
فعلي	التقديرات الجارية	تقديرات الموازنة	تقديرات البرنامج	تقديرات البرنامج	تقديرات البرنامج	تقديرات البرنامج	تكاليف ١٩٨٩ ١٩٩٤

في الممارسة العملية، نحتاج إلى تبويب البرامج على مستويات أكثر تفصيلاً لتحديد الأنشطة داخل كل برنامج حكومي.

(١) المصدر : Harry P. Hatry and John F. Cotton, Op. Cit. pp. 20 - 21.

٢٤ - اختيار المدخل الملائم:

في تصميم مدخل ملائم للموازنات الحكومية لحكومة معينة يستلزم الأمر:

- (١) معرفة المداخل المختلفة التي يمكن استخدامها.
 - (٢) نظرة متعمقة في تاريخ وأنشطة الجهات الادارية واتجاهات وقدرات العاملين بها، لغرض ترجيح الموازنة بين كل من التخطيط والرقابة والتقييم.
 - (٣) محاولة الحصول على نقاط القوة في كل من مداخل الغرض من الانفاق والاداء والبرامج، وتجنب نقاط الضعف فيها.
 - (٤) عدم الاستعجال في تصميم النظام وتطبيقه والقدرة على ملائمة النظام مع الظروف المتغيرة. وتحتاج الحكومات بالدول الكبرى الى مدخل يعتمد على موازنة التخطيط والبرامج وستجد الحكومات بالدول الصغيرة أن مضمونها نافع ويستحق التجربة (ولو بطريقة غير رسمية) ربما عند الارتباط بالبرامج الجديدة وحينما تحدث تغييرات رئيسية في البرامج القائمة. ويجب عدم الارتباط الغير منطقي بأي من هذه المداخل حتى لا تصبح الموازنة نهاية في حد ذاتها بدلاً من كونها وسيلة لتحقيق أهداف معينة.
- ونظراً لانتشار استخدام واتباع الموازنة على أساس الغرض من الانفاق فإن جزءاً كبيراً من هذا المرجع سيعتمد على هذا المدخل. وذلك حتى يحقق تفهم للأوضاع والقوانين السائدة دون أن نفترض توصيتنا بهذا المدخل. فالمضامين التي ستشرح يمكن استخدامها لكل المداخل، ونحتاج فقط إلى إعادة تبويب النفقات، وتجميع بيانات اضافية عن الأداء أو البرامج. والنظام المتكامل لموازنة التخطيط والبرامج يستلزم تجميع البيانات الخاصة بالمصروفات تحليلياً.

٢٥ - اعداد الموازنة في ج.م.ع:

تقوم السلطة التنفيذية في مصر بإعداد الموازنة العامة للدولة وتتولى وزارة

المالية اعدادها من الناحية الفنية وتمر الموازنة بعدة مراحل حتى تصبح قابلة للتنفيذ وتبلغ بها الجهات الإدارية للعمل بها في السنة المالية الخاصة بالموازنة وتمر الموازنة بالمراحل التالية.

- ٢٥١ إصدار منشور الموازنة.
- ٢٥٢ تحضير مشروعات الموازنة بالجهات الادارية المختلفة.
- ٢٥٣ قيام وزارة المالية بتجميع موازنات الجهات الإدارية وتعديلها.
- ٢٥٤ بحث مجلس الوزراء لمشروع الموازنة.
- ٢٥٥ اعتماد مجلس الشعب لمشروع الموازنة.
- ٢٥٦ اصدار قوانين ربط الموازنة.

٢٥١ - اصدار منشور الموازنة: (١)

يبدأ إعداد الموازنة بأن تصدر وزارة المالية منشوراً يتضمن التعليمات والقواعد التي يجب أن تراعيها الجهات الادارية حين اعداد موازنتها عن السنة المقبلة. وعادة ما يرسل هذا المنشور في شهر ديسمبر من كل عام - تبدأ السنة المالية من أول يوليو - إلى كافة الجهات الإدارية. ويتضمن هذا المنشور:

٢٥١١ - السياسة العامة للدولة في السنة المقبلة:

ويتم في هذا المنشور شرح الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة خلال السنة المقبلة وأثرها على موازنة الدولة.

١٥١٢ - وضع القواعد العامة لاعداد مشروع الموازنة:

ويتضمن المنشور القواعد العامة التي يجب أن تراعيها الجهات الادارية حين

(١) لمزيد من التفصيل ارجع إلى ابراهيم عبدالقادر حسن: دراسات في موازنات الدولة، دار نشر الشاف، الاسكندرية، ١٩٦٩، ص ٣٣ - ٤٦.

عمر حسنين: المحاسبة الحكومية والقومية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦، ص ٣٥ - ٤٢.

اعداد مشروع الموازنة ومنها :

(١) تشكيل لجان إعداد مشروعات الموازنات :

يتم تشكيل لجنة في كل وزارة أو هيئة عامة يمثل فيها مندوبين من وزارة المالية والتخطيط والتنظيم والادارة. وتقوم اللجنة بإعداد تقديرات الميزانية والنماذج والبيانات المطلوبة.

(٢) موعد تقديم مشروعات الموازنة :

يحدد المنشور الموعد الذي تلتزم به الجهات الإدارية لتقديم مشروعات الموازنة إلى الأجهزة المختصة لبحثه واعداد الموازنة العامة للدولة. ومن المعتاد أن يحدد ١٥ يناير من كل عام موعداً لإنهاء اللجان بالجهات الإدارية المختلفة من إبلاغ مشروعات موازنتها إلى وزارة المالية حتى تتمكن الوزارة من إعداد الموازنة العامة وعرضها على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية (مادة ١١٥ دستور عام ١٩٧١).

(٣) الجهات التي تقدم لها الموازنات :

يحدد المنشور الجهات التي تقدم لها نسخ مشروع الموازنة وهي على الوجه التالي :

- أ - ترسل ثلاث نسخ إلى وزارة المالية.
- ب - ترسل نسختان إلى وزارة التخطيط.
- ج - يوافي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بصورة من تقديرات الباب الأول (الأجور) وتفصيلات كل اعتماد وارد بالموازنة الاستشارية يتضمن اعتمادات وظيفية وأية بيانات إيضاحية في هذا الصدد.

٢٥١٣ - تحديد البيانات الإضافية التي يجب تضمينها مشروع الموازنة :

يحدد منشور الميزانية البيانات الإضافية التي يجب إرفاقها بمشروع الموازنة،

وتوضيح للوحدات التنظيمية التي يتألف منها كل قسم من أقسام الوزارة وفرع من فروع المصلحة. وتحديد اختصاصات هذه الوحدات والخريطة التنظيمية لها والبرامج والأعمال التي تؤديها الوحدة على أساس وحدات قابلة للقياس مثل السرير في الوحدات العلاجية والطالب في الوحدات التعليمية. وتقدير عبء العمل السنوي ومعدل أداء العامل في الأعمال النمطية التي يمكن فيها قياس هذا المعدل ومدى تراكم الأعمال وسرعة تنفيذها....

ويجب أن تشمل هذه البيانات على التعديلات الحتمية والتي تتم بموجب قوانين أو قرارات جمهورية أو قرارات صدرت من اللجنة التشريعية للتنظيم والإدارة، والتعديلات والاقتراحات الجديدة مثل الاعتمادات اللازمة لاستكمال احتياجات المشروعات التي تمت والمشروعات الاستثمارية الجديدة والتوسع في الخدمة القائمة وتحسين الأداء فيها والخدمات والأعمال التي ستؤدي لأول مرة في وحدة قائمة وتحسين حال العاملين.

كما تشمل البيانات الإضافية على معدلات الانجاز والتكلفة بالنسبة لعناصر كل نشاط من أنشطة الجهة الإدارية مثل عدد الوحدات القياسية المستهدفة نتيجة اقتراح الانفاق ووحدات قياس العمل وتكاليف الوحدة في مختلف المستويات وتوزيع اعتمادات كل من القوى البشرية والمستلزمات السلعية والمصروفات العامة بصفة إجمالية على برامج العمل الرئيسية.

٢٥١٤ - التعليقات الخاصة بإجراءات أو وحدات معينة:

يشتمل منشور الموازنة على مجموعة من التعليقات الخاصة. فمثلاً تلتزم وزارة الحكم المحلي بأعداد مشروع الانفاق العام لوحدات الادارة المحلية. وأن توضح كل جهة من الجهات احتياجاتها من نقد أجنبي موزع على المشروعات وعلى مستوى البنود.

٢٥٢ - اعداد مشروعات الموازنة بالجهات الادارية.

تقوم كل جهة ادارية باعداد تقديرات نفقاتها وايراداتها عن السنة المالية المقبلة وترسل موازنتها مدعمة بالايضاحات إلى الوزارة التي تتبعها حيث تجمع الوزارات موازنات الجهات التابعة لها مع موازنة الديوان العام للوزارة. ويتم اعداد الموازنة العامة للوزارة، وعادة ما تدخل الوزارة بعض التعديلات على موازنات الجهات الادارية التابعة لها ثم تضع مشروع الموازنة في الشكل المطلوب.

٢٥٣ - دور وزارة المالية في اعداد الموازنة:

تتلقى وزارة المالية مشروعات الموازنات من الجهات الادارية المختلفة وتقوم لجنة خاصة بالوزارة ببحث تقديرات الموازنات ومدى اتفاقها مع منشور الموازنة وتعمل على التنسيق بين مشروعات الموازنة للجهات الادارية المختلفة وتحديد أولويات الانفاق وفقاً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. ثم يتم اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة واقتراح الوسائل اللازمة لموازنة الايرادات بالنفقات وذلك إما بتدبير مصادر ايراد جديدة أو ضغط الانفاق أو تطبيق سياسة وجود عجز أو فائض بالموازنة.

٢٥٤ - بحث مجلس الوزراء لمشروع الموازنة:

يقدم وزير المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بمراجعة وابداء الملاحظات أو التعديلات عليه وبعد الموافقة عليه تقدم الحكومة مشروع الموازنة العامة للدولة لمجلس الشعب لنظره واعتماده.

٢٥٥ - اعتماد مجلس الشعب لمشروع الموازنة:

يقدم مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة للدولة لمجلس الشعب وعادة ما

يلقي وزير المالية بياناً يوضح فيه الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعرض تحليلي لتقديرات النفقات والايرادات. ويحال مشروع الموازنة إلى لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لدراستها واعداد الملاحظات التي ترى ادخالها على المشروع. ولا يجوز لمجلس الشعب تعديل الموازنة إلا بعد موافقة الحكومة عليها. وبعد مناقشة المشروع يعتمد المجلس الموازنة باباً باباً وتصدر بقانون وطبقاً للمادة ١١٦ من دستور ١٩٧١ لا يجوز للجهة الادارية نقل اعتماد من باب إلى آخر إلا بموافقة مجلس الشعب كذلك يجب الحصول على موافقته بالنسبة لكل مصروف غير وارد بها.

٢٥٦ - صدور قوانين ربط الموازنة:

بعد اعتماد مجلس الشعب للموازنة تصدر قوانين ربط ايرادات ونفقات الموازنة ويرسل قانون ربط الموازنة إلى الجهات الإدارية المختلفة لتنفيذها من أول السنة المالية. وإذا تأخر اعتماد الموازنة بعد بدء السنة المالية فيعمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتماد مشروع الموازنة.

أسئلة الفصل الثاني

- ٢١ - «تعتبر الموازنة العامة للدولة عملية مستمرة». وضح ذلك .
- ٢٢ - فرق بين الأنواع التالية من الموازنات .
- (أ) موازنة جارية وموازنة رأسمالية .
- (ب) مشروع الموازنة وقانون الموازنة .
- (ج) الموازنة الثابتة والموازنة المرنة .
- (د) الموازنة التنفيذية والموازنة التشريعية .
- ٢٣ - أذكر أهم نقاط الضعف والقوة لكل من المداخل التالية في إعداد الموازنات .
- (أ) على أساس الغرض من الانفاق .
- (ب) على أساس الاداء .
- (ج) على أساس التخطيط والبرمج .
- ٢٤ - ما هي الخصائص المميزة لمدخل موازنة التخطيط والبرامج ؟
- ٢٥ - «يعتقد البعض أن أحد القيود الرئيسية في إعداد الموازنة على أساس الغرض من الانفاق هو الاعتماد على اتخاذ القرار في الاتجاه العكسي أو بناء على قرارات سابقة» وضح وقيم هذا الرأي .
- ٢٦ - اشرح معنى وآثار الجمل التالية فيما يتعلق بالموازنة .
- (أ) « الموازنة هي وسيلة للحصول على النقود » .
- (ب) « لا ترد أبداً أي مبالغ من أي اعتماد ... أنفقه بالكامل ، فكلما زاد انفاقك كلما حصلت على مبالغ أكثر في السنة التالية » .

(جـ) « اعداد الموازنة عملية سهلة لا تحتاج إلا إلى معرفة موازنة العام الماضي ثم اضافة ١٠٪ أو ضعفها حسب ما تتوقع لاحتياجاتك. وسيقوم المجلس بتخفيض الزيادة المطلوبة إلى النصف وبالتالي تحصل على احتياجاتك».

(د) « يقال ان الموازنة التقليدية المعدة على أساس أبواب وبنود الانفاق - الغرض من الانفاق - توفر مدخل منظم وموضوعي للتخطيط المالي والرقابة. وفي عديد من الحالات ، فإن كل ما تقدمه هو إطار موحد لمسك مجموعة دفترية تتفق مع الاحتياجات القانونية ، ولكنها تقدم القليل بالنسبة للمعلومات النافعة للإدارة» .

٢٧ - «معظم مقاييس الأداء (عدد المقبوض عليهم في الجرائم ، أطنان القمامة التي تم جمعها ، عدد كيلومترات الشوارع التي تم تنظيفها) لا تقيس بدرجة كافية كمية أو نوعية النشاط المؤدي» .

٢٨ - علق على العبارة التالية :

« يقوم نظام الموازنة العامة في ج.م.ع. على قيام السلطة التشريعية باعداد الموازنة وإصدار القوانين الخاصة بربطها والزام الجهات الادارية بتطبيقها » .

الفصل الثالث

النظام المحاسبي للجهات الادارية

عرف كوهلر النظام المحاسبي بأنه « تبويب للحسابات والدفاتر والنماذج والاجراءات والرقابة التي تفرض على تسجيل الأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات ونتيجة العمليات »^(١).

لذلك فنقطة البدء في دراسة النظام المحاسبي هي التعرف على دليل الحسابات.

٣١ - دليل الحسابات بالجهات الادارية:

نص القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في المادة الرابعة على تقسيم الحسابات الحكومية إلى حسابات الموازنة وتشمل الاستخدامات والموارد ويتم تصنيفها وتبويبها وفقاً لتقسيمات الموازنة العامة ودليل حسابات الحكومة. وأن على الجهة الادارية أمساك حسابات الأصول والخصوم والحسابات الوسيطة.

وفي المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية قسمت حسابات الجهات الإدارية إلى أربعة مجموعات: حسابات الموازنة وحسابات الأصول وحسابات الخصوم والحسابات الوسيط.

وبالنسبة لحسابات الموازنة يراعى بها:

توزيع الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية طبقاً لطبيعتها النوعية.

Eric L. Kohler, op. Cit. p. 242.

(١)

وبالنسبة لحسابات الاصول يراعى اثبات قيمة الاصول المملوكة للجهة في أول السنة المالية والاضافات والاستبعادات.

وبالنسبة لحسابات الخصوم يراعى اثبات قيمة الالتزامات المالية المستحقة في أول السنة المالية والالتزامات التي تستحق على الجهة واستبعاد ما تم سداؤه وبالنسبة للحسابات الوسيطة فهي تخدم اغراض الرقابة وتشتمل على الحسابات الجارية المدينة والدائنة وتشتمل الحسابات النظامية على حساب الديون المستحقة للحكومة والامانات المدفوعة مقدماً.

٣١١ - تبويب الاستخدامات:

يوجد العديد من أساليب تبويب الاستخدامات لتحقيق الأهداف المحددة من كل تبويب. فيتم تبويب الاستخدامات على أساس الجهات الادارية بحيث تقسم استخدامات الموازنة على الوزارات ثم على الفروع (المصالح) ثم على الفصول التي تمثل الادارات التابعة لهذه المصالح كما يظهر بالشكل التالي.

شكل (١ - ٣) التقسيم حسب الجهة الادارية



ويتم تقسيم الاستخدامات لكل ادارة على أبواب وبنود الانفاق الرئيسية كالآتي:

الباب الأول: الاجور .

الباب الثاني: المصروفات الجارية .

الباب الثالث: المصروفات الاستثمارية .

الباب الرابع: التحويلات الرأسمالية .

وينقسم كل باب إلى مجموعة من البنود فمثلاً يشتمل الباب الأول على كل مما يلي :

الباب الاول: أجور .

بند رقم (١) الدرجات الدائمة .

بند رقم (٢) المكافآت الشاملة .

بند رقم (٣) المعارون ، وتحمل الميزانية بمرتباتهم .

بند رقم (٤) الاجازات الدراسية والمنح التدريبية .

بند رقم (٥) المكافآت .

بند رقم (٦) الرواتب والبدلات .

بند رقم (٧) المزايا العينية .

بند رقم (٨) حصة الوحدة الادارية في صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي .

وينقسم البند إلى مجموعة فروع . فمثلاً ينقسم البند الثاني إلى :

بند رقم (٢) المكافآت الشاملة :

فرع ١ مكافآت الخبراء الوطنيين والأجانب .

فرع ٢ المكافآت الشاملة .

فرع ٣ أجور الموسمين .

فرع ٤ الدرجات الخصوصية .

وينقسم البند رقم (٧) المزايا العينية إلى :

فرع ١ - تكاليف أغذية تصرف للعاملين .

فرع ٢ - تكاليف ملابس تصرف للعاملين .

فرع ٣ - تكاليف العلاج الطبي للعاملين .

فرع ٤ - تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين .

فرع ٥ - ميزات عينية أخرى .

ويمكن تبويب الاستخدامات على حسب التصنيف الوظيفي لها وهذا يختلف عن تبويبها على أساس الجهات الادارية حيث أن الوظائف التي تقدمها الحكومة قد تنفرد بأدائها جهة ادارية واحدة أو تشترك عدة جهات في تنفيذها . ويبين التصنيف المشترك للوظائف والجهات الادارية مدى مساهمة مختلف الجهات في وظيفة معينة ، وهو ما يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الحكومية لتحقيق أهداف نهائية محددة . كما في جدول (٢ - ٣) .

جدول (٢ - ٣) التصنيف الوظيفي للمصروفات :

(أ) خدمات عامة :

١ - الادارة العامة .

٢ - الدفاع .

٣ - العدالة والشرطة .

(ب) خدمات محلية :

١ - الطرق والممرات المائية .

- ٢ - الوقاية من الحريق ، وتوفير المياه والرعاية الصحية .
- ٣ - خدمات محلية أخرى .

(ج) خدمات اجتماعية مركزية :

- ١ - التعليم .
- ٢ - الصحة .
- ٣ - الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الخاصة .

(د) خدمات اقتصادية :

- ١ - الزراعة والموارد الطبيعية (غير المعدنية) .
- ٢ - الوقود والطاقة (القوى المحركة) .
- ٣ - الموارد التعدينية الأخرى والصناعة والانشاءات .
- ٤ - النقل والتخزين والمواصلات .
- ٥ - خدمات اقتصادية أخرى .

(هـ) مصروفات غير قابلة للتخصيص :

- ١ - فائدة الدين لعام .
- ٢ - اعانات أخرى (لا تتضمنها الابواب الأخرى) .
- ٣ - تحويلات عامة للحكومات المحلية .
- ٤ - مساعدات اقتصادية للخارج وتحويلات خارجية أخرى غير قابلة للتخصيص .
- ٥ - مصروفات أخرى .

ويجب وضع تقسيات مساعدة عند الضرورة فيمكن على سبيل المثال تقسيم

« الزراعة والموارد غير التعدينية » تفصيلياً على الوجه الآتي:

(أ) الادارة.

(ب) البحوث.

(ج) الزراعة.

(د) الغابات.

(هـ) الصيد والاسماك.

ويكون التصنيف المشترك - اقتصادياً ووظيفياً مفيداً في تطوير برامج التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتوجيهها، كما في جدول (٣ - ٣).

جدول ٣ - ٣

توزيع وظيفي اقتصادي مبسط للمصروفات الحكومية^(١)

البند	المصروفات الجارية على السلع والخدمات	الإعانات	التجديرات بالجزء	فوائد الديون	مصروفات جارية	التكوين الرأسمالي الاجالي	التحويلات الرأسمالية	الاقتراض المباشر	جملة المصروفات
(١) خدمات عامة	٥٠٠	-	١٥	-	٥١٥	٤٠			٥٥٥
(٢) خدمات محلية	١٨٠	-	١٥	-	١٩٥	١٢٠		١٥	٢٣٠
(٣) خدمات اجتماعية	٢٠٠	-	٢٠٥	-	٥٠٥	٥٥		١٠٠	٦٦٠
(٤) خدمات اقتصادية	١٠٠	٥٥	٥	-	١٦٠	١٦٥	٢٥	٢١٥	٥٨٥
(٥) مصروفات أخرى ومصروفات غير قابلة للتخصيص	١٠	٢٠	٥	١٠٠	١٢٥	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠٠
جملة المصروفات	١٠٠٠	٧٥	٢٤٥	١٠٠	١٥٢٠	٤٠٠	٦٠	٢٥٠	٢٣٣

(١) المرجع السابق: ص ٨٠.

وبصودر: القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والخاص بإنشاء بنك الاستثمار القومي لتمويل المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطلب الأمر فصل الاستخدامات الاستثمارية من الموازنة العامة حيث خصصت لها موازنة مستقلة يطلق عليها (الموازنة الاستثمارية) والتي يتم تمويلها أما عن طريق الاسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو مدها بالقروض وغيرها من وسائل التمويل.

٣١٢ - تبويب الموارد:

تشمل موارد الدولة على الضرائب والرسوم وقيمة مبيعات السلع أو الخدمات التي تقدمها الجهات الادارية وإيجارات العقارات والأراضي التي تمتلكها الدولة. وتكون موارد الدولة في مصر من:

١ - إيرادات جارية

(أ) الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

(ب) إيرادات الخدمات.

(ج) إيرادات الرسم العام.

٢ - إيرادات رأسمالية.

(أ) إيرادات من بيع أصول.

(ب) قروض وتسهيلات ائتمانية.

(ج) إعانات وهبات.

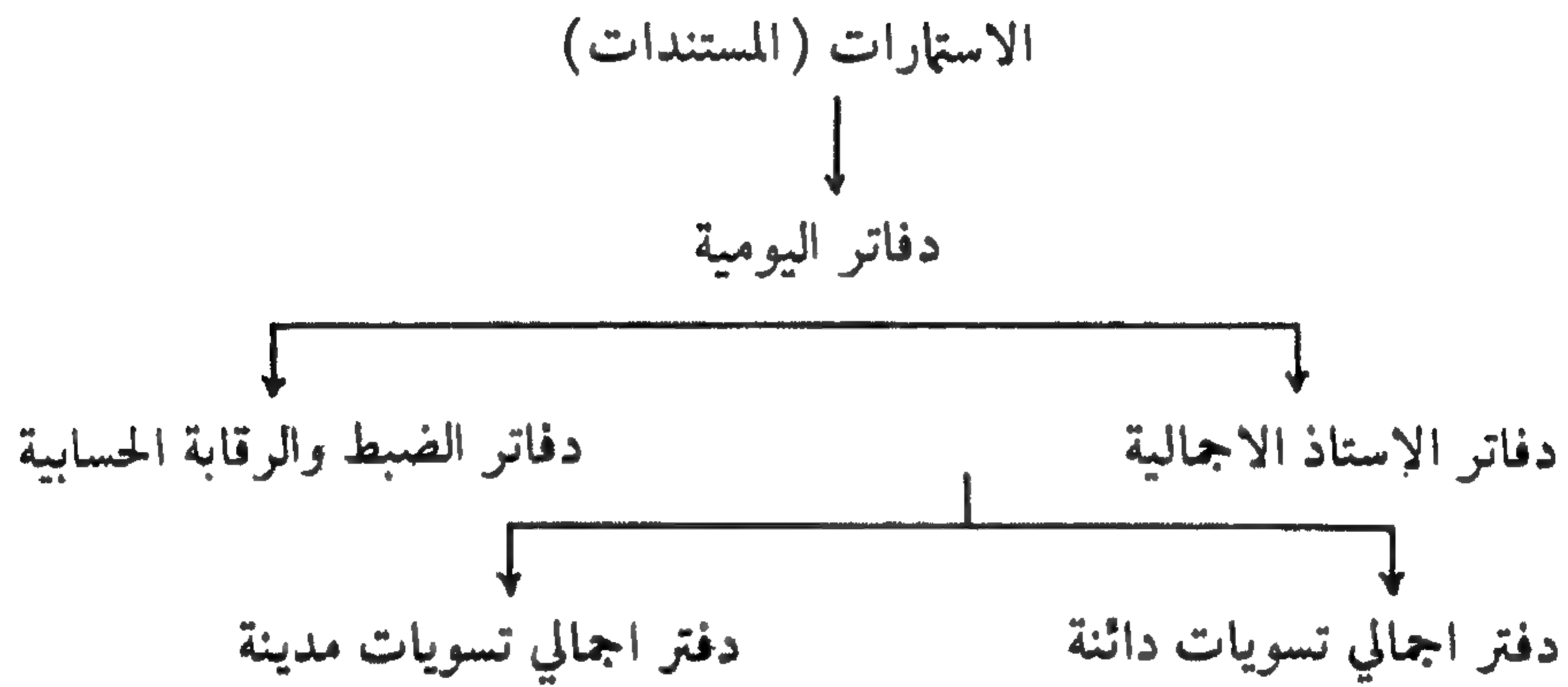
ويتم تقسيم الإيرادات إلى أبواب يندرج تحت كل منها مجموعة من البنود وتنقسم البنود إلى أنواع.

٣٢ - مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر:

بعد تحديد دليل الحسابات يتم التعرف على مجموعة المستندات والسجلات التي

تمسكها الجهة الإدارية وتعتبر المستندات والسجلات بالشكل التالي حد أدنى لما تستطيع الجهة الإدارية إمساكه ويتعين على مدير كل جهة تحديد مجموعة المستندات والدفاتر والتقارير التي تساعد في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ولتنميط العمل بالجهات الادارية المختلفة تم توحيد الاستمارات والدفاتر والسجلات والتقارير.



٣٢١ - أهم المستندات المستخدمة في الجهة الادارية:

من أهم المستندات الأولية التي يتم بموجبها التصريح بالصرف وأثباته والتصریح بالایراد وأثباته:

استمارة رقم ١٣٢ ع.ح. (عموم حسابات) والخاصة بكشف المهاييا والمرتببات للموظفين المثبتين وتخصص للصرف خصماً على الباب الأول (أجور).

استمارة رقم ١٣٢ مكرر ع.ح. كشف ماهية موظف واحد.

استمارة رقم ١٣٢ (ج) ع.ح. كشف صافي ماهيات الموظفين والمستخدمين.

استمارة رقم ٥٠ ع.ح. استمارة اعتماد الصرف وتخصص للصرف على الباب

الثاني والثالث والرابع .

استمارة رقم ٣٣ ع . ح . قسيمة تحصيل نقدي .

استمارة رقم ٣٧ ع . ح . حافظة توريد نقود .

استمارة رقم ٦١ ع . ح . كشف تسوية وتستخدم في حالة اجراء تسويات بين الحسابات سواء ترتب على ذلك عمليات نقدية أم لا .

استمارة رقم ٦٢ مكرر ع . ح . طلب صرف السلفة المستديمة .

استمارة رقم ٦٢ ع . ح . طلب استعاضة من السلفة المستديمة .

استمارة رقم ١٧٠ ع . ح . طلب استرداد أجور العربات والركاب والمراكب وحمل الأمتعة .

استمارة رقم ١٧٠ مكرر ع . ح . طلب استرداد أجر عربات وترام وغيرها .
وحتى يلم القارئ بمحتويات كل مستند نورد فيما يلي شكل بعض من هذه الاستمارات .

(استمارة رقم ١٢٢ «ع.ح»)

كشف الماهيات والمرتبات

عن شهر سنة ١٩٨

مصلحة

قسم أو قلم

من خزانة

تحريراً في _____ سنة ١٩٨

الكاتب المنوط
الختم ذو التاريخ

قيد بالسجل رقم ٥٥٠ ع. ح ، رقم
روجع ، ، ،

سنة ١٩٨٠ ————— علامات الكتاب المراجعين

☐ يعتمد سحب شيك
إذن صرف باسم الموظف أعلاه

بمبلغ
تحريراً في ١٩٨٠ —————

(١) شطب ، ،
الختم ذو التاريخ

رقم وعلامة كاتب الشطب

☐ (٢) سحب شيك
إذن صرف رقم

الكاتب المنوط

(٣) قيد في سجل الشيكات
الحوالات تحت رقم ☐

الكاتب المنوط

(٤) أدرج في كشف الحوالات تحت رقم

(٥) استلمت شيك ، ،
إذن صرف ، ،

تحرير في ١٩٨٠ ————— إمضاء الموظف أو كاتب التصدير

أنا الواضع اسمي أو ختمي أقر بمقتضى هذا أن المستحقين المبينة أسماؤهم بهذا الكشف
قد استولوا على المبالغ الخاصة بهم في العشرة الأيام الأول من شهر
سنة ١٩٨٠ ووقعوا بإمضائهم أو اختتامهم اقراراً بذلك ما عدا

وبأن المبالغ الخاصة بهم قد ردت للخزانة ————— بحافظة التوريد

رقم ————— بتاريخ ————— سنة ١٩٨٠ لإضافتها إلى الامانات ، ،
امضاء الموظف المختص

أقر ان الموظفين والمستخدمين البالغ عددهم والواردة أسماؤهم بهذا الكشف ما عدا الذين يرخص لهم بإجازات كانوا فعلاً موجودين في خدمة الحكومة ابتداء من المدة الموضحة باطنة لغاية اليوم ، وأن المبالغ المقتضى صرفها التي قيمتها تستحق إليهم في أول الشهر القادم ، ، ،

تحريراً في ١٩٨

إمضاء الرئيس المباشر للموظفين

أقر أن الموظفين والمستخدمين المبينة أسماؤهم بهذا الكشف واردة في سجلات المستخدمين وأن الماهيات والمرتبات الخ . والمدد المطلوب الصرف عنها هي جميعها صحيحة ، ، ،

تحريراً في سنة ١٩٨

الكاتب المنوط

كشف ماهية لموظف واحد
مثبت بموجب القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦

المصلحة _____ القسم أو القلم _____
اسم الموظف _____ الوظيفة _____ الدرجة _____
رقم سجل المستخدمين _____ رقم الموظف في صندوق التأمين والمعاشات _____ الحالة الاجتماعية والنسبة المثوية للغلاء _____
الماهية الشهرية _____ ملزم _____ المدة المستحق عنها الماهية _____ صافي ماهية الشهر السابق _____ ملزم _____ جنيه

		نوع الخصم					
		قسم	فرع	فصل	بند	ملزم	جنيه
الماهية المستحقة							
إعانة اجتماعية							
إعانة غلاء							
مرتبات إضافية							
حصة الحكومة في التأمين والمعاشات ١٢,٥ %							
الجملة							
استقطاعات		مبلغ كلي		مبلغ جزئي			
		ملزم	جنيه	ملزم	جنيه		
حسابات الإيرادات							
جزاءات							
مستبعد من المصروفات							
١ - لحساب صندوق التأمين والمعاشات							
حصة الحكومة ١٢,٥ %							
اشتراك الموظف ١٠ %							
أقساط الاستبدال							
أقساط المدة السابقة							
أقساط أخرى							
الجملة							
أمانات أخرى.							
٢ - متنوعة							
٣ - نفقات							
٤ - أقمشة							
٥ - شركات التأمين							
٦ - نقابات وهيئات							
الجملة							
مصلحة الضرائب.							
ضريبة كسب العمل							
ضريبة دفاع							
دمغة عادية							
دمغة تأمين							
دمغة توقيع							
الجملة							
مصالح أخرى							
عهد							
الصافي المقتضي صرفه							

خلف استمارة رقم ١٣٢ مكرر ع. ح.

أقر بأن الموظف المبين اسمه بهذا الكشف وارد بسجل المستخدمين وموجود فعلاً في خدمة الحكومة وأن الماهيات والمرتبات .. إلخ والمدة المطلوب الصرف عنها هي جميعها صحيحة.

تحريراً في _____ سنة ١٩٨

إمضاء الكاتب المسئول

يعتمد صرف مبلغ _____
مليم _____
جنيه _____

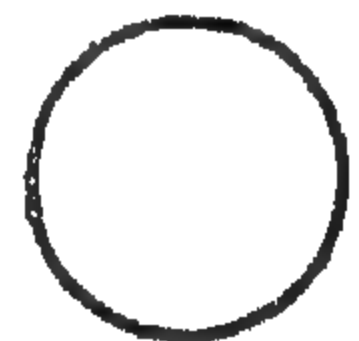
شيك على بنك _____ فرع _____
إذن صرف على خزينة _____
يصرف بمقتضى

رئيس المصلحة

قيد بسجل رقم ٥٥ ع. ح. ١٠ برقم

الختم ذو التاريخ

روجع _____ سنة ١٩٨



علامات الكتاب المسئولين

اعتمد سحب _____ شيك _____
إذن صرف _____ باسم الموظف المقدم ذكره _____

رئيس الحسابات _____ بمبلغ: _____

تحريراً في _____ سنة ١٩٨

(١) شطب _____ رقم القيد وعلامة كتاب الشطب _____

(٢) سحب _____ شيك _____
إذن صرف _____ رقم _____
الكاتب المسئول

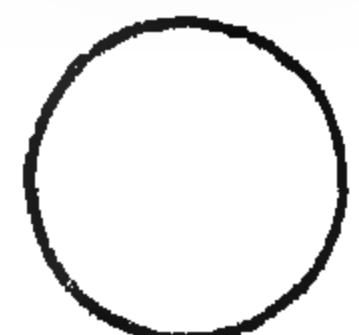
(٣) قيد في سجل _____ الشيكات _____
الحالات _____ تحت رقم _____
للكاتب المسئول

(٤) وأدرج في كشف الحوالات رقم _____

(٥) استلمت _____ الشيك _____
إذن صرف _____
الكاتب المسئول
الختم ذو التاريخ

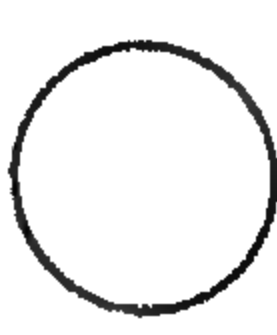
إمضاء الموظف أو كاتب التصدير


_____ سنة ١٩٨



(استارة رقم ٥٠ ع ح ١٠)

استارة لاعتماد الصرف

مصلحة	بيانات العواتير	الختم ذو التاريخ
قسم	رقم	
المبلغ المستحق إلى	التاريخ	
بموجب الطلبات عليه، أو:	جنيه	كاتب المراجعة
صار مراجعته ووجد على صحة ومقدم لاعتماده إدارياً وصرف القيمة بواسطة:	مليم	رئيس القسم
إذن صرف على	الجملة	١٩٨
شيك على البنك الأهلي في		
شيك على الخارج		
يسحب باسم		
ويرسل إليه بالعنوان الآتي:		

(ب) الكاتب المنوط		الختم ذو التاريخ
تقيد في السجل برقم	الا اعتماد الإداري ونوع الخصم	
عدد المرفقات	بيانات	
	نوع الخصم	روجع
	مليم	رئيس المصلحة
	جنيه	
	قسم	
	نوع	
	فصل	
	بند	
	إجمالي الأصل	
	بيانات الاستقطاعات	
	مليم	
	جنيه	
	عادي	
	إضافي	
	دمغة توقيع	
	مليم	
	جنيه	
	رسم الدمغة	
	صافي القيمة المطلوب صرفها	

تحريراً في سنة ١٩٨

إقرار كاتب سجل في المحجوزات والتحويلات

الإمضاء

(٢) إقرار بأن ربط البند المختص يسمح بالصرف

الإمضاء

(أو) أن المبلغ فعلي بالامانات بتاريخ

الإمضاء

الختم ذو التاريخ (ح) قيد في سجل رقم ٥٥ ع ح ١٠ برقم

توقيع الكاتب المنوط بالسجل

(علامات المراجع ورئيس المصلحة)

سنة ١٩٨

شيك

يعتمد سحب

إذن صرف

وكيل الحسابات

مدير أو رئيس الحسابات

في سنة ١٩٨ بمبلغ

(د) (١) رقم المعتمد (وهو رقم القيمة في الدفتر رقم ٢٢٤ ع ح ١٠) - إمضاء الكاتب المنوط

(٢) قيد في دفاتر الحسابات الخاصة

إمضاءات موظفي الشعب

الختم ذو التاريخ (٣) سحب

شيك

رقم

إذن صرف

إمضاء الكاتب المنوط

(٤) قيد في سجل

الشيكات

الحوالات

تحت رقم

إمضاء الكاتب المنوط

(٥) أدرج في كشف

الشيكات

الحوالات

رقم

إمضاء الكاتب المنوط

(٦) استلمت

الشيكات

الحوالات

إمضاء المكاتب أو كاتب التصدير

في سنة ١٩٨

(استمارة رقم ٣٣ ع.ح)

مجموعة رقم ...

نمرة ...

خاتم
وزارة الخزانة

مصلحة
وصل من
مبلغ وقدره
قيمة

مليم	جنيه	دمغة
		ما قبله
		الجملة

تحريراً في — سنة ١٩٨٨ للصراف

(استمارة رقم ٣٧ ع.ح)

حافضة توريد نقود

رقم مسلسل ----- مجموعة رقم -----

من: _____

إلى خزينة: _____

لحساب: _____

بيان المبالغ الموردة

قيمة المبالغ
مليم جنيه

_____ دمغة إيصال _____

_____ الجملة _____

_____ روجع، علامات، _____

_____ تحريراً في سنة ١٩٨ _____

_____ رئيس المصلحة _____

(استمارة رقم ٣٧ ع.ح)

حافضة توريد نقود

رقم مسلسل ----- مجموعة رقم -----

من: _____

إلى خزينة: _____

لحساب: _____

بيان المبالغ الموردة

_____ مليم جنيه _____

_____ علامات _____

_____ تحريراً في سنة ١٩٨ _____

كشف تسوية

(استمارة رقم ٦١ «ع.ح.ا»)

_____ مصالحة

قيدت تحت رقم _____ في _____ سنة ١٩٨١ بحساب شهر _____ سنة ١٩٨١

[illegible]

على قلم الحسابات أن يورد التسويات الموضحة بعاليه في الدفاتر
تحريراً في _____ سنة ١٩٨

رئيس المصلحة

(استمارة رقم ٦٢ مكرر «ع.ح.١»)

طلب صرف من السلفة المستديمة

(في طلبات مصاريف الانتقال تستعمل الاستمارة رقم ١٧٠ مكرر «ع.ح.» بدلاً من هذه الاستمارة)

مصلحة

القيمة		نوع الصرف	عدد المستندات
جنيه	مليم		
		إعتيادي _____ مليم	
		إضافي _____	
		دمغة _____	
		صافي القيمة المطلوب صرفها _____	

أقر بأن المبلغ الموضح بظهره قد صرف حقيقة وكان صرفه لازماً لأشغال المصلحة

تحريراً في _____ سنة ١٩٨

إمضاء المستخدم الذي صرف المبلغ

[illegible]

رئيس المصلحة

استلمت المبلغ المرقوم أعلاه

تحريراً في _____ سنة ١٩٨

٣٢٢ - مجموعة دفاتر اليومية:

وتنحصر هذه المجموعة في الدفترين الآتين:

- أ - دفتر يومية استثمارات الصرف (استمارة رقم ٢٢٤).
- ب - دفتر يومية التسويات (استمارة رقم ٢٢٤).

ويختص الاول بإثبات إستثمارات الصرف التي تستخرج بقيمتها اذون صرف أو شيكات، ويختص الثاني بإثبات أذون التسوية (٦١ ع.ح). وهما متماثلان من حيث الأعمدة المدينة والدائنة وفقاً للنموذج التالي.

٣٢٣ - مجموعة دفاتر الاستاذ:

تمسك كل جهة إدارية دفاتر استاذ يخصص كل منها لخانة من خانات دفتر اليومية ويتم الترحيل اليها مباشرة من واقع الاستثمارات مع شرح موجز لكل قيد على حدة مما يؤدي إلى فرض الرقابة الداخلية بمقارنة مجموع الخانة بدفتر اليومية مع مجموع القيود بدفتر الاستاذ.

وتشتمل دفاتر الاستاذ على:

١ - دفاتر الاستاذ الاجمالية: وتتكون من دفتران:

- ١ - دفتر اجمالي حسابات التسوية الدائنة (٧١ ع.ح).
- ٢ - دفتر اجمالي حسابات التسوية المدينة (٨١ ع.ح مكرر).

٢ - دفاتر استاذ حسابات التسوية:

وتقيد بها المصروفات والايرادات التي لم تستوفي بيانات أو مستندات معينة.

الاستمارات
دفتر تفريغ
التسويات

رقم	تاريخ
	سندات
	كفالات
	حوالات مالية تحت التحصيل
	حوالات
	شيكات
	حسابات جارية
	حسابات تسوية مدينة
	حسابات تسوية دائنة
	إيرادات

رقم	تاريخ
	سندات
	كفالات
	حوالات مالية تحت التحصيل
	حوالات
	شيكات
	حسابات جارية
	حسابات تسوية مدينة
	حسابات تسوية دائنة
	مصرفات
	مصاريف
	تاريخ
	رقم مسلسل

والمتحصلات والمصروفات لحساب مصالح أخرى ويتطلب الأمر ضرورة تسويتها. وهي حسابات وسيطة، ومن هذه الدفاتر:

أ - دفتر اجمالي حسابات التسوية الجارية الدائنة (استمارة ٧١ ع.ح).
ب - دفتر اجمالي حسابات التسوية الجارية المدينة (استمارة ٧١ ع.ح مكرر).

ج - دفاتر مفردات التسوية الدائنة والمدينة. (٣٩ ع.ح) وهو دفتر تحليل لكل عامود من أعمدة الدفتر الاجمالي لحسابات التسوية الدائنة والدفتر الاجمالي لحسابات التسوية المدينة.

ب - دفاتر الاستاذ الفرعية (مفردات) :

وهي دفاتر تتضمن حسابات تفصيلية لكل عامود من أعمدة دفتر اليومية (٢٢٤ ع.ح) أو عامود من أعمدة استاذ الاجاليات (٧١ ع.ح) ومنها.

١ - دفتر استاذ مفردات الايرادات والمصروفات (٨١ ع.ح) وبالنسبة لدفتر مفردات الايرادات تخصص صفحة لكل باب أو جملة من بنود الايرادات كذلك بالنسبة لدفتر مفردات المصروفات تخصص صفحة أو أكثر لكل بند أو لكل باب أو جملة بنود من بنود المصروفات.

دفتر إجمالي حسابات التسوية

شیر . . .

منه

[illegible]

(استمارة رقم ٧١ ع.ح)

الدائنة (إجمالي الأمانات)

سنة ١٩٨

٢

تاريخ	الاسم	البيان	التأمينات المؤقتة	التأمينات النهائية	من ماهيات مرتجع	مبالغ دائنة تحت التسوية لايراد الميزانية	مبالغ دائنة تحت التسوية	جاري مبالغ دائنة	مبالغ مرحلة	الدائنون	المجموع	اجمالي اليوم
		ما قبله...										
		نقل بعده....										

(استمارة رقم ٧١ مكرور ع.ح)

المدينة (إجمالي العهد)

U

تاريخ	رقم صفحة دفتر المفردات	الاسم	بيان	مبالغ مدينة تحت التسوية	جاري جهات	سلف مؤقتة	المدينون	سلف مستديرة	المبلغ	اجمالي اليوم
			ما قبله ...							
			نقل بعده ...							

أمانات

دفتر الحسابات الشخصية

عهد

اسم

منه

ملاحظات	اجالي		مفردات		بيان	رقم اذن الصرف أو اذن التسوية	تاريخ	الباقى الشهرى	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم				جنيه	مليم
					ما قبله ...				
					نقل بعده ...				

(استمارة رقم ٣٩ ع.ح)

(حسابات التسوية الدائنة حالياً)

(حسابات التسوية المدينة حالياً)

له

ملاحظات	اجمالي		مفردات		بيان	رقم أو اذن التسوية أو اذن الصرف	تاريخ	الباقى الشهرى	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم				جنيه	مليم
					ما قبله...				
					نقل بعده...				

(استمارة رقم ٨١ ع.ح)

دفتر مفردات الایرادات والمصروفات

[illegible]

٢ - دفتر مصروفات السلفة المستدّية (٦٣ ع.ح)

وفيه يتم تسجيل بيانات السلفة المستدّية من وارد ومنصرف وتحليل بنود الصرف.

- دفاتر استاذ الحسابات الجارية وأهمها :

- ١ - دفتر حساب الشيكات (٥٦ ع.ح).
- ٢ - دفتر حساب الحوالات (٥٤ ع.ح).
- ٣ - دفتر حساب الحوالات المالية تحت التحصيل (٧٨ ع.ح).
- ٤ - دفتر حساب النقدية تحت التسوية (٧٢ ع.ح).
- ٥ - دفتر حساب الكفالات (٧٨ ع.ح).
- ٦ - دفتر حساب جاري البنك المركزي (٧٨ ع.ح).

٢ - دفاتر استاذ الحسابات النظامية.

ومن أهم الدفاتر المستخدمة للحسابات النظامية.

- ١ - دفتر حساب الديون المستحقة للحكومة ، دفتر حساب تسوية مطلوبات الحكومة (٧٨ ع.ح).
- ٢ - دفتر حساب المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة.
- دفتر حساب الاعمال والمشتريات المنصرف منها سلف مؤقتة (٧٨ ع.ح).
- ٣ - دفتر حساب المبالغ المدفوع عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية دفتر حساب المشتريات أو الأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج (٧٨ ع.ح).
- ٤ - دفتر حساب الامانات المدفوعة مقدماً لـ... دفتر حساب الخدمات والاعمال المدفوع عنها امانه مقدماً (٧٨ ع.ح).

٥ - دفتر حساب المبالغ المدفوعة عن أعمال أو خدمات مقدمة دفتر حساب الاعمال والخدمات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (٧٨ ع.ح).

٣٢٤ - دفاتر الضبط والرقابة الحسابية؛

وتستخدم لأغراض الرقابة والضبط الداخلي.

١ - دفتر قيد طلبات الصرف الواردة (٥٥ ع.ح).

(استشارة رقم ٦٣ ع.ج)

دقيق مصر وفات السلفية المستديرة

॥

◆ 中国书画函授大学肇庆分校

[illegible]

(استمارة رقم ٥٦ ع.ع)

حساب الشيكات

۱۰۰

ملاحظات	تاريخ ورقم حافضة البنك	شيكات منصرفة		إجمالي العمليات			
		الرقم	القيمة	اليومية		الشهرية	
			مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه

(استمارة رقم ٥٦ ع.ح)

حساب الشيكات

١

ملاحظات	تاريخ الصرف	المصلحة المختصم عليها	اسم صاحب الحق	البنك المحول عليه الصرف	شيكات مسحوبة		اجمالي العمليات					
					الرقم	المبلغ بالعملات الأجنبية	المبلغ	اليومية	الشهرية	مليم	جنيه	مليم
							جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم

(استمارة رقم ٧٢ ع.ح)

الجارية

رقم	التاريخ	عدد المستندات	بيان	اسم المصلحة	مفردات	جملة اليوم	جملة الشهر
				ما قبله ...	<div> <div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div> <div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div> </div>	<div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div> <div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div>	<div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div> <div> <div>مليم</div> <div>جنيه</div> </div>
				نقل بعده ...			

دفع الحسابات الجارية

٢٠١٤	٢٠١٤
تاريخ الخصم (١)	تاريخ السداد
رقم اذن التسوية	رقم اذن التسوية
تاريخ السداد	تاريخ الخصم
مفردات	مفردات
اجمالي اليوم	اجمالي اليوم
جملة الشهر	جملة الشهر
الباقى الشهري	الباقى الشهري
٢٠١٤	٢٠١٤
تاريخ السداد	تاريخ السداد
رقم اذن التسوية	رقم اذن التسوية
تاريخ الخصم	تاريخ الخصم
مفردات	مفردات
اجمالي اليوم	اجمالي اليوم
جملة الشهر	جملة الشهر
الباقى الشهري	الباقى الشهري

(٢) بين في هذه الخانة تاريخ الخصم المدون في صحيفة ١ منه .

(١) بين في هذه الخانة تاريخ السداد المدون في صحيفة ١ له .

(استمارة رقم ٥٥ ع.ح)

دفتر حصر طلبات الصرف الواردة

ملاحظات	(١٤)
تاريخ تصدير اذن الصرف او الشيك	(١٣)
رقم اذن الصرف او الشيك	(١٢)
الجهة المحول عليها	(١١)
امضاء المستلم	(١٠)
تاريخ التسليم لعلم الشطب	(٩)
تاريخ اعادتها من المراجعة	(٨)
امضاء المستلم	(٧)
تاريخ التسليم للمراجعة	(٦)
صاحب الحق	(٥)
قيمة الاستمارة	(٤)
الجهة الوارد منها	(٣)
تاريخ الورود	(٢)
رقم مسلسل	(١)

(استمارة رقم ٧٨ ع.ح)

٢ - دفتر الحسبة اليومية (٦٩ ع.ح) وهي تماثل ميزان المراجعة اليومي
للعمليات المقبوضة بالدفاتر.

كشف الحسبة اليومية
عن يوم سنة ١٩٨

أرقام الشيكات من إلى
أرقام التسويات من إلى

الجانب الدائن	مفردات		الجملة		الجانب المدين	مفردات		الجملة	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم		جنيه	مليم	جنيه	مليم
الإيرادات					المصروفات				
أولاً: الإيرادات الجارية					باب ١ - أجور				
ثانياً: الإيرادات الرأسمالية					باب ٢ - مصروفات جارية				
					باب ٣ - استخدامات استثمارية				
					باب ٤ - تحويلات رأسمالية				
			x	x	الجملة			x	x
حسابات التسوية الدائنة					حسابات التسوية الدائنة				
مرتجع من الماهيات					مرتجع من الماهيات				
مبالغ دائنة تحت التسوية					مبالغ دائنة تحت التسوية				
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية					جاري مبالغ دائنة تحت التسوية				
مبالغ مرحلة					مبالغ مرحلة				
الدائنون					الدائنون				
الجملة			x	x	الجملة			x	x
حسابات التسوية المدينة					حسابات التسوية المدينة				
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية					جاري مبالغ مدينة تحت التسوية				
جاري جهات					جاري جهات				
جاري السلف المستديمة					جاري السلف المستديمة				
جاري السلف المؤقتة					جاري السلف المؤقتة				
المدينون					المدينون				
			x	x	الجملة			x	x
الحسابات الجارية					الحسابات الجارية				
حسابات الشيكات					حساب الشيكات				
حسابات الحوالات					حساب الحوالات				
حساب النقدية تحت التسوية					حساب النقدية تحت التسوية				
حساب الحوالات تحت التحصيل					حساب الحوالات المالية تحت التحصيل				
حساب الكفالات					حساب الكفالات				
حساب جاري البنك المركزي					حساب جاري البنك المركزي				
الجملة			x	x	الجملة			x	x
الحسابات النظامية					الحسابات النظامية				
الجملة			x	x	الجملة				
رصيد الخزينة المرحل من اليوم السابق			x	x	رصيد الخزينة في آخر اليوم			x	x
إجمالي عمليات اليوم					إجمالي عمليات اليوم			x	x

٣ - دفتر الارتباطات: (٢٩١ ع.ح).

وفيه يتم تسجيل اعتمادات الموازنة المبلغة للجهة الإدارية بقصد أحكام الرقابة على اعتمادات الموازنة ومراعاة عدم تجاوزها.

رقم مسلسل (استمارة رقم ٢٩١ ع.ح)

الوحدة الحسابية وزارة مصلحة
قسم فرع فصل باب
بند الربط المدرج بالميزانية جنيه
اعتمادات إضافية بالقانون رقم لسنة

أو

تجاوزات مرخص بها كتاب رقم بتاريخ
صادر من اعتمادات منقولة كتاب رقم
بتاريخ صادر من

أو

وفور مرتبط بها أو موافقة بتاريخ
صادر من الربط المعدل.

سجل خاص بالوحدات الحسابية

رقم الارتباط المسلسل	رقم الملف	تاريخ المراقبة المالية ورقم اخطار	تاريخ المراقبة المالية ورقم موافقة	الموضوع	المبلغ المرتبط به	المنصرف من الارتباطات			
						الاستند	رقم الوثيقة	المنصرف	الارتباط
					مليم جنيه			مليم جنيه	مليم جنيه

٤ - الاضابير: (استمارة ١٠١ سارية)

وهي ملفات تحفظ بداخلها المستندات بعد اتمام تسجيلها بالدفاتر المناسبة كل شهر على حدة.

(استمارة رقم ١٠١ «سارية»)

إضبارة رقم

تحتوي على مستندات البنود وأقسامها أو مستندات حساب التسوية

وزارة
مصلحة

شهر سنة ١٩

..... فصل بند

حسابات التسوية

[illegible]

أقر بأن مجموع المبالغ بهذه الإضبارة مطابق لما هو وارد بدفاتر الحسابات،،،

رئيس الحسابات

(استمارة رقم ٧٥ ع.ح)

وزارة / مصلحة / هيئة
منطقة / فرع

كشف

مجموع الإيرادات والمصروفات

عن شهر سنة ١٩٨

المصروفات		ربط ميزانية ١٩٨	الشهر الجاري	الأشهر الماضية	الجملة
الباب الأول: أجور					
بند ١ - الدرجات الدائمة					
بند ٢ - المكافآت الشاملة					
بند ٣ - تكاليف المعارين وتحمل الميزانية بمرتباتهم					
بند ٤ - تكاليف الاجازات الدراسية والمنح التدريبية					
بند ٥ - المكافآت					
بند ٦ - الرواتب والبدلات					
بند ٧ - المزايا العينية					
بند ٨ - حصة الحكومة في صناديق التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي					
جملة الباب الأول					
المستبعد: للمتحصل من الباب الثالث نظير تأدية خدمات للمنتظر عدم صرفه					
جملة المستبعد					
صافي الباب الأول					
الباب الثاني: مصروفات جارية					
أولاً - المصروفات العامة:					
(أ) المستلزمات العامة					
بند					
بند					
بند					
جملة (أ)					
(ب) المستلزمات الخدمية					
بند					
بند					
بند					
جملة (ب)					
(ج) المشتريات بغرض البيع					
بند					
بند					
بند					
جملة (ج)					

المصروفات	ربط الميزانية ١٩٨	الشهر الجاري	الأشهر الماضية	الجملة
جملة المصروفات العامة				
ثانياً - المصروفات التحويلية الجارية:				
بند				
بند				
بند				
الجملة				
ثالثاً - المصروفات التحويلية التخصمية:				
بند				
بند				
بند				
الجملة				
جملة الباب الثاني				
المستبعد: نظير تأدية خدمات، لا ينتظر عدم صرفه				
جملة المستبعد				
صافي الباب الثاني				
الباب الثالث: استخدامات استشارية				
قطاع:				
مشروع				
مشروع				
قطاع:				
مشروع				
مشروع				
قطاع:				
قطاع				
قطاع				
جملة الباب الثالث				
الباب الرابع: تحويلات رأسمالية				
بند				
بند				
بند				
بند				
جملة الباب الرابع				
جملة المصروفات				

الإيرادات		تقديرات الميزانية		الشهر الجاري		الأشهر الماضية		الجملة	
أولاً: الإيرادات الجارية									
الضرائب على الدخل والثروة:									
قسم ١ - الضرائب والرسوم العقارية									
قسم ٢ - الضرائب على دخول الأفراد									
قسم ٣ - الضرائب على دخول الأعمال									
قسم ٤ - الضرائب والرسوم على التركات									
الضرائب والرسوم السلعية:									
قسم ٥ - الضرائب والرسوم السلعية									
الدمغة:									
قسم ٦ - ميزانية الدمغة									
إيرادات متنوعة:									
قسم ٧ - إيرادات الخدمات									
قسم ٨ - إيرادات متنوعة									
إيرادات المجالس المحلية:									
قسم ٩ - الإيرادات الخاصة بالمجالس المحلية									
جملة الإيرادات الجارية									
ثانياً: الإيرادات الرأسالية									
أقساط قروض تتحملها ميزانية الدين العام:									
(أ) عن الهيئة العامة لسكك حديد مصر									
(ب) عن المؤسسة المصرية العامة للبترول									
(ج) عن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء									
(د) عن الجهات التي تستفيد من القروض الأجنبية									

الإيرادات		تقديرات الميزانية		الشهر الجاري		الأشهر الماضية		الجملة	
٢ - أقساط تعويضات تتحملها ميزانية الدين العام عن الحراسة									
٣ - أقساط استهلاك السلف الممنوحة للمجالس البلدية والقروية									
٤ - أقساط تملك السيارات الحكومية									
٥ - المبيعات من المخازن									
٦ - مبيعات لجنة المبيعات الحكومية									
٧ - مبيع أراضي									
٨ - مبيعات أصول ثابتة									
جملة الإيرادات الرأسمالية									
جملة الإيرادات									

المصروفات		المفردات	الجملة
(ما قبله) جملة مصروفات الشهر الجاري الحسابات الوسيطة حسابات التسوية الدائنة : التأمينات المؤقتة النهائية مرتجع من الماهيات مبالغ دائنة تحت التسوية جاري مبالغ دائنة تحت التسوية ★ مبالغ مرحلة ★ الدائنون			الجملة
			الجملة
			الجملة
			الجملة
حسابات التسوية المدينة : جاري مبالغ مدينة تحت التسوية جاري جهات جاري السلف المستدime جاري السلف المؤقتة ★ المدينون			الجملة
الحسابات الجارية : حسابات الشيكات حسابات الحوالات حسابات النقدية تحت التسوية حسابات الحوالات المالية تحت التحصيل حسابات الكفالات حسابات وفورات الميزانية حسابات الاحتياطي العام حسابات جاري البنك المركزي حسابات جاري البنوك الأخرى			الجملة
الحسابات النظامية : حسابات الديون المستحقة للحكومة حسابات تسوية مطلوبات الحكومة			الجملة
★ حسابات ينتظر إلغاءها بعد تصفية بواقها		الجملة العمومية ...	

الإيرادات		المفردات	الجملة
(ما قبله) جملة إيرادات الشهر الجاري الحسابات الوسيطة حسابات التسوية الدائنة : التأمينات المؤقتة والنهائية مرتجع من الماهيات مبالغ دائنة تحت التسوية جاري مبالغ دائنة تحت التسوية مبالغ مرحلة ★ الدائنون			الجملة
حسابات التسوية المدينة : جاري مبالغ مدينة تحت التسوية جاري جهات جاري السلف المستديمة جاري السلف المؤقتة المدينون			الجملة
الحسابات الجارية : حسابات الشيكات حسابات الحوالات حسابات النقدية تحت التسوية حسابات الحوالات المالية تحت التحصيل حسابات الكفالات حسابات وفورات الميزانية حسابات الاحتياطي العام حسابات جاري البنك المركزي حسابات جاري البنوك الأخرى			الجملة
الحسابات النظامية : حسابات الديون المستحقة للحكومة حسابات تسوية مطلوبات الحكومة رئيس الحسابات رئيس المصلحة			الجملة العمومية ...

بواقى (أرصدة)

حسابات وسيطة		متأخر لغاية الشهر الجاري	
		من	الى
حسابات التسوية الدائنة:			
التأمينات المؤقتة والنهائية			
مرتجع من الماهيات			
مبالغ دائنة تحت التسوية			
جاري مبالغ دائنة تحت التسوية			
الدائنون			
حسابات التسوية المدينة:			
جاري مبالغ مدينة تحت التسوية			
جاري جهات			
جاري السلف المستديمة			
جاري السلف المؤقتة			
المدينون			
الحسابات الجارية:			
حساب الشيكات			
حساب الحوالات			
حساب النقدية تحت التسوية			
حساب الحوالات المالية تحت التحصيل			
حساب الكفالات			
حساب وفورات الميزانية			
حساب الاحتياطي العام			
حساب جاري البنك المركزي			
حساب جاري البنوك الأخرى			
الحسابات النظامية:			
حساب الديون المستحقة للحكومة			
حساب تسوية مطلوبات الحكومة			
جملة الحسابات الجارية			

٣٢٤ - كشف مجموع الايرادات والمصروفات (٧٥ ع.ح)

وفي نهاية كل شهر يتم اعداد كشف حصر للايرادات والمصروفات يشتمل على كافة بنود الاتفاق والايراد وأرصدة حسابات التسوية والحسابات النظامية .
تم في هذا الفصل شرح مكونات النظام المحاسبي من دليل الحسابات والمستندات (الاستمارات) المستخدمة والدفاتر والسجلات والحسابات الإجمالية والنظامية وستهم الفصول التالية بالدورة التي تمر بها العمليات المالية المختلفة من بدء إعداد تقديرات الموازنة إلى ظهورها بالحساب الختامي .

اسئلة الفصل الثالث

- ٣١ - وضح عناصر النظام المحاسبي بالجهة الإدارية .
- ٣٢ - يثور جدل حول أهمية تبويب المصروفات على أساس البرامج . وضح فائدة هذا الاجراء والانتقادات التي توجه اليه .
- ٣٣ - هل يتشابه دفتر اليومية في الجهات الادارية مع دفتر اليومية في المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح .
- ٣٤ - ما هو الهدف من استمارة ١٣٢ ع.ح ، واستمارة ٥٠ ع.ح .
- ٣٥ - ما هي العلاقة بين دفتر اليومية ٢٢٤ ع.ح وبين دفتر مفردات الايرادات والمصروفات ٨١ ع.ح .

الفصل الرابع

الضبط الداخلي وتسجيل المصروفات العامة

سيتم في هذا الفصل تناول كل من العمليات الخاصة بالأجور وبالمصروفات الجارية ويتلخص نظام الرقابة الداخلية على الأجور والمصروفات الجارية في استيفاء استمارة طلب الصرف واعتمادها وتسجيلها وتتبعها ثم اتخاذ اجراءات الصرف.

٤١ - صرف الأجور والمرتبات:

يتم استيفاء الاستمارات التالية (١٣٢ ع.ح) لسرف مهايا العاملين، (١٣٢ مكرر ع.ح) لسرف ماهية عامل واحد واستمارة (١٣٢ ع.ح) لسرف المهايا المحولة على البنك. وتقوم كل جهة ادارية باعداد كشوف الماهيات المستحقة عن الشهر الجاري في يوم ٢٠ منه بالنسبة للمهايا المحولة على البنوك أما المهايا التي تصرف بواسطة مندوبي الصرف بالجهة الادارية فيتم سحب شيك أو إذن صرف بصافي قيمتها وترسل هذه الكشوف إلى الوحدة الحسابية التابعة لها الجهة الادارية.

٤١١ - حساب المهايا المستحقة والاستقطاعات:

تحتسب المهايا على أساس الشهر بالكامل وتعد لها استمارة (١٣٢ ع.ح) وإذا ما حسبت على أساس جزء من الشهر فتحدد على أساس

مقدار الماهية عن الشهر بالكامل x أيام العمل الفعلي

عدد أيام الشهر الحقيقية

ويضاف على الأجر الأساسي الاعانات والبدايات والمكافآت والمرتبات الأخرى وحصّة الحكومة في صناديق التأمين والمعاشات والتأمين الصحي.

ويستنزل من مجموع المفردات السابقة الاستقطاعات والتي تتكون من.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم هيئة التأمين والمعاشات وتشتمل على حصّة الحكومة في المعاشات وحصّة الحكومة في اصابات العمل وحصّة الموظف في المعاشات وحصته في الادخار.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم هيئة التأمين الصحي وتشتمل في حصّة الموظف وحصّة الحكومة في التأمين الصحي.

- جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم مصلحة الضرائب ويعلى هذا الحساب بضرية كسب العمل ودمغة التوقيع والدمغة التدريبية.

- جاري المبالغ الدائنة - جزاءات.

- جاري المبالغ الدائنة عن استقطاعات، لحساب النقابات أو شركات التأمين.

- جاري المبالغ المدينة - سداء سلف مستحقة على الموظف. ويتم ترحيل قيمة كل مفردة إلى الحساب الخاص بها بدفتر الاستاذ (٧١ ع.ح) بعد تسجيل مفردات استمارة المهيا في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح).

مثال ٤١:

أعطيت لك البيانات التالية الخاصة بأحد الموظفين المشبتين باحدى الجهات الادارية عن شهر مارس ١٩٨٨.

١ - اجمالي المرتب المستحق له خصماً على الباب الاول (الاجور) البند الاول (مرتبات) مبلغ ١٠٠٠ جم، ونصيبه في (غلاء المعيشة) ٥٠ جم.

- ٢ - قيمة المبالغ المخصصة كضرائب كسب عمل ومغف ٣٦ جم.
- ٣ - قيمة حصة الحكومة في المعاشات ١٥ ٪ ، وحصة الموظف ١٠ ٪ من المرتب الاصل. تلى لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.
- ٤ - حصة الحكومة في اصابة العمل ١٪ من المرتب الاصيل تلى لهيئة التأمين والمعاشات.
- ٥ - حصة الموظف في الادخار ١,٥٪ تخصم لحساب هيئة التأمين المعاشات.
- ٦ - تم استقطاع مبلغ ١٠٠ جم لحسابات دائنة مختلفة.
- | | | |
|----|----|----------------------|
| ١٠ | جم | باسم نقابة المهندسين |
| ٥٠ | جم | باسم جمعية الاسكان |
| ٤٠ | جم | اقساط تأمين. |
- ٧ - تم استقطاع مبلغ ٨٠ جم استرداد لسلف مستحقة على الموظف.
- ٨ - تم توقيع شيك بصافي قيمة المبلغ المستحق باسم مندوب الصرف وورد اشعار الخصم من البنك.

والمطلوب:

- ١ - استيفاء استمارة صرف الاجور (١٣٢ ع.ح مكرر).
- ٢ - اثبات مفردات هذه الاستمارة في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح).
- ٣ - ترحيل المفردات الى دفاتر الاستاذ اللازم.

كشف ماهية موظف واحد

المصلحة: القسم أو القلم:

اسم الموظف:	الوظيفة:	الدرجة
١٠٠٠	مرتبات	
٥٠	غلاء معيشة	
١٥٠	حصة الحكومة في المعاشات	٪١٥
١٠	حصة الحكومة في اصابة العمل	٪١
٣٠	حصة الحكومة في التأمين الصحي	٪٣
١٢٤٠		

الاستقطاعات

٢٧٥	جاري دائن تحت التسوية باسم هيئة التأمين والمعاشات
١٦٠	حصة الحكومة في المعاشات واصابة العمل ٪١٦
١٠٠	حصة الموظف في المعاشات ٪١٠
١٥	حصة الموظف في الادخار ٪١,٥
٤٠	جاري دائن تحت التسوية باسم هيئة التأمين الصحي
١٠	حصة الموظف ٪١
٣٠	حصة الحكومة ٪٣
٣٦	جاري دائن تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب (كسب عمل ودمغة).
١٠٠	جاري دائن استقطاعات
١٠	ي اسم نقابة المهندسين
٥٠	ي اسم جمعية الاسكان

٤٠	ياسم شركة التأمين	
<u>٨٠</u>	جاري مدين تحت التسوية (سداد سلف)	<u>٥٣١</u>
<u>٧٠٩</u>	صافي المستحق للموظف	<u><u>٧٠٩</u></u>

المراجع المالي	مراجع الحسابات	كاتب الأجور
----------------	----------------	-------------

تحرر الشيك بمبلغ ٧٠٩ جنيه تحت رقم

امضاء مستلم الشيك

ويتم القيد

١٢٤٠ من حـ / مصروفات الموازنة (بند)

إلى مذكورين

٥٣١	حـ / إلى الاستقطاعات (الحسابات المختصة)
٧٠٩	حـ / الشيكات

(٢) اثبات مفردات استارة (١٣٢ ع.ح مكرر) في اليومية العامة (٢٢٤ ع.ح)

الترقية	شيكات	حوالات مالية	جارية مدينة	جارية دائنة	ايرادات	جثة	شيكات	حوالات مالية	جارية مدينة	جارية دائنة	مرتبات	بيان	تاريخ	رقم الاستارة
	٧٠٩		٨٠	٤٥١		١	٤٠				١٢٤٠	مرتبات شهر مارس	٨٨/٣/٣١	

(٣) الترحيل لدفاتر الاستاذ اللازمة

دفتر استاذ المصروفات (٧١ ع.ح)

الباب الأول: الأجور

رقم الاستمارة	تاريخ	بيان	بند ١ مرتبات	بند ٢ حصة الحكومة	بند ٣ غلاء معيشة	بند ٤	بند ٥	جملة الاستمارة	إجمالي اليوم	إجمالي الشهر
	٨٨/٣/٣١	مرتبات مارس	١٠٠٠	١٩٠	٥٠			١٢٤٠		

دفتر إجمالي المبالغ الدائنة تحت التسوية (٧١ ع.ح)

٨٨/٣/٣١	٤٥١	
---------	-----	--

دفتر إجمالي المبالغ المدينة تحت التسوية (٧١ ع.ح)

٨٨/٣/٣١	٨٠	
---------	----	--

دفتر الشيكات

٨٨/٣/٣١	٧٠٩	
---------	-----	--

٤١٢ - مرتجعات الاجور:

قد لا يقوم بعض العاملين باستلام مرتباتهم من مندوب الصرف ويحتفظ المندوب بهذه المرتبات لمدة عشرة أيام وبعد ذلك يقوم بتوريدها لخزينة المصلحة بالقيّد.

من حـ / الخزينة (إذا كانت خزينة عامة)
أو من حـ / النقدية تحت التسوية (إذا كانت خزينة فرعية)
إلى حـ جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم (الموظف)

فإذا تقدم الموظف لصرف مرتبه خلال شهرين يعد إذن تسوية ويكون القيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الموظف)
إلى حـ / الشيكات .
أو إلى حـ / الحوالات .

وإذا لم يتقدم الموظف خلال شهرين لصرف مرتبه يتم تعليته على حـ /
الايرادات المتنوعة :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الموظف)
إلى حـ / الايرادات المتنوعة (بند)

وإذا ما تقدم الموظف بعد ذلك لصرف مرتبه يتم القيد :
من حـ / الايرادات المتنوعة (بند)
الى مذكورين
حـ / الشيكات
أو حـ / الحوالات
حـ / الاستقطاعات

٤٢ - المعالجة الدفترية لمصروفات الباب الثاني - المصروفات جارية :

يتم سداد هذه المصروفات أما بواسطة شيكات أو باذون صرف وتشتمل حسابات الباب الثاني على الحسابات الفرعية التالية :

الدليل المحاسبي نوع المصروف

٢	الباب الثاني - المصروفات الجارية
٢١	مجموعة (١) المستلزمات السلعية

٢١١	بند	١ - خامات
٢١٢	بند	٢ - وقود وزيوت
٢١٣	بند	٣ - قطع غيار ومهمات
٢١٤	بند	٤ - مواد تعبئة وتغليف
٢١٥	بند	٥ - أدوات كتابية وكتب
٢١٦	بند	٦ - مياه وانارة
٢١٧	بند	٧ - تجهيزات ومعدات صغيرة
٢٢	مجموعة	(٢) مشتريات بغرض البيع
٢٢١	بند	١ - محلية.
٢٢٢	بند	٢ - خارجية.
٢٣	مجموعة	(٣) المستلزمات الخدمية
٢٣١	بند	١ - مصروفات صيانة
٢٣٢	بند	٢ - مصاريف تشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن
٢٣٣	بند	٣ - خدمات ابجاث وتجارب
٢٣٤	بند	٤ - نشر واعلان ومصروفات طوابع ودعاية واستقبال
٢٣٥	بند	٥ - نقل وانتقالات عامة ومواصلات
٢٣٦	بند	٦ - تأجير معدات ووسائل نقل
٢٣٧	بند	٧ - تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات
٢٣٨	بند	٨ - مصروفات خدمية متنوعة
٢٤	مجموعة	(٤) المصروفات التحويلية الجارية
٢٤١	بند	١ - ضرائب ورسوم سلعية
٢٤٢	بند	٢ - الإيجار

٢٤٣	بند	٣ - فوائد محلية
٢٤٤	بند	٤ - فوائد خارجية
٢٥	مجموعة	(٥) المصروفات التحويلية الجارية التخصيصية
٢٥١	بند	١ - تبرعات
٢٥٢	بند	٢ - اعانات للغير
٢٥٣	بند	٣ - تعويضات وغرامات

ونلاحظ أن المصروفات الجارية تشتمل على كل من المستلزمات السلعية مثل الخامات وقطع الغيار والمهمات والمستلزمات الخدمية مثل الصيانة وتأجير معدات ووسائل نقل، وقد يتم الصرف أما من خزانة الجهة الادارية عن طريق اذون صرف أو عن طريق تحرير شيكات بصافي المبالغ المستحقة أو من السلفة المستديمة التي في عهدة أحد الموظفين.

٤٣ - الصرف عن طريق تحرير شيكات:

عند تحرير شيك بالقيمة المستحقة والمعتمدة بمستندات الصرف يثبت سحب الشيك عن طريق استمارات اعتماد الصرف (٥٠ ع.ح. للباب الثاني، ١٣٢ ع.ح للباب الأول) ويتم تفريغ هذه الاستمارات في يومية حصر استمارات الصرف (٢٢٤ ع.ح) ويسجل في الجانب المدين من هذه اليومية قيمة المصروف في خانة (باب المجموعة بند) ويسجل بالجانب الدائن قيمة الشيك في خانة الشيكات وبقية الاستقطاعات التي تمت ويكون القيد المركزي على الوجه التالي:

من حـ / المصروفات (باب - مجموعة - بند)

إلى مذكورين

حـ / الاستقطاعات (الحسابات المختصة)

حـ / الشيكات (بالقيمة الصافية)

وقد تكون هذه الاستقطاعات لحساب الغير مثل الدمغات أو الضرائب المحجوزة من المنبع فتسجل لحساب الجهة المحصل لحسابها هذه الاستقطاعات.

صرف الشيك للمستفيد :

نلاحظ أنه يتم توسط حساب الشيكات حين التوقيع على الشيك وعند ورود كشف الحساب من البنك أو اشعار من البنك بخضم قيمة الشيك من حساب الجهة الادارية يتم تحرير اذن تسوية (٦١ ع. ح) ويستبعد من حساب الشيكات المبالغ التي تم صرفها ويخفض حساب البنك بهذه القيمة بالقيد .

من حـ / الشيكات (مصرفات)

إلى حـ / جاري البنك المركزي (مصرفات)

وتسجل هذه العملية بدفتر التسويات (٢٢٤ ع. ح) في الجانب المدين في خانة الشيكات وفي الجانب الدائن في خانة الحسابات الجارية.

رد قيمة الشيك : قد لا يتم صرف الشيك ويرد للجهة الادارية لعدة أسباب منها :

١ - عدم استلام المستفيد له نظراً لعدم وجوده أو لخطأ في العنوان فيتم تعليه قيمة الشيك على حساب الايرادات المتنوعة باسم الشخص المستفيد . وتحرر له مذكرة تسوية (٦١ ع. ح) ويثبت بدفتر التسويات ويكون القيد

من حـ / الشيكات

إلى حـ / ايرادات متنوعة (باسم المستفيد من الشيك)

وإذا ما تقدم المستفيد بطلب الحصول على استحقاقاته يتم تحرير شيك جديد له ويسجل في دفتر التسويات في خانة الايرادات بالاستبعاد وفي خانة الشيكات

في الجانب الدائن ونسجل القيد :

من حـ / ايرادات متنوعة (باسم المستحق له الشيك)
إلى حـ / الشيكات

وعندما يتم ورود اشعار صرف الشيك من البنك فنجري القيد

من حـ / الشيكات
إلى / جاري البنك المركزي

٢ - قد يتم رد الشيك لعدم استحقاق المستفيد له . فإذا تم الرد في نفس
السنة التي تحرر فيها الشيك نلغي قيمة المصروف والاستقطاعات السابق اثباتها
بالقيد :

من مذكورين
حـ / الشيكات
حـ / الاستقطاعات
إلى حـ / المصروفات (باب - مجموعة - بند)

أما إذا رد الشيك في سنة مالية تالية فتعلى قيمته على حساب الايرادات
المتنوعة بالقيد .

من حـ / الشيكات
إلى حـ / حـ الايرادات المتنوعة

وإذا ما رد الشيك لوفاة المستفيد يتم الغاءه بالتيد

من حـ / الشيكات
إلى حـ / الايرادات المتنوعة

وحينما يطالب الورثة بقيمة الشيك يتم تحرير شيك جديد لهم واستبعاد قيمته
من حساب الايرادات المتنوعة بال قيد

من حـ / الايرادات المتنوعة (بالاستبعاد)
إلى حـ / الشيكات

وفي حالة فقد الشيك وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية لاثبات ذلك يتم اعطاء
المستفيد شيكاً جديداً ويثبت ذلك في يومية التسويات بالقيد

من حـ / الشيكات
إلى حـ / الشيكات

٤٤ - الدفع بموجب اذون الصرف الصادرة:

في حالة ضالة القيمة المطلوب صرفها أو عدم وجود بنك مركزي في نطاق
الجهة الادارية أو من يحل محله من البنوك يتم الصرف عن طريق اذون الصرف
المسحوبة على الخزائن العامة أو على مكاتب البريد المرخص لها بذلك.

ونقوم بتوسيط حساب الحوالات والذي يتم اقفاله حين تقدم المستفيد للصرف
من الخزينة العامة واستلام اشعار بذلك أو حين استلام اشعار من هيئة البريد
بسداد القيمة.

عند تحرير إذن الصرف (استمارة ٩ ع.ح) يتم القيد

من حـ / المصروفات (باب، مجموعة، بند)

إلى مذكورين

حـ / الاستقطاعات

حـ / الحوالات

وعند تقدم المستفيد وحصوله على القيمة من الخزينة أو استلام اشعار من

هيئة البريد يفيد خصم قيمة الحوالة نسجل

من حـ / الحوالات

إلى حـ / الخزينة (إذا تم الصرف من الخزينة)

أو إلى / امانات طرف هيئة البريد (إذا تم الصرف من هيئة البريد)

وبالنسبة للحالات الخاصة بعدم سداد إذن للصرف ورده للجهة الادارية تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها بالنسبة لرد الشيكات عدا أننا نحل حساب الحوالات محل حساب الشيكات.

٤٥ - الدفع عن طريق السلفة المستديمة:

تعتبر السلفة المستديمة مبلغ نقدي يعهد به لأحد موظفي الجهة الادارية لسداد المصروفات المختلفة التي تقل قيمتها عن خمسة جنيهات في المرة الواحدة. ويتم استعاضة ما صرف منها في نهاية كل شهر.

وتمر اجراءات السلفة المستديمة بعدة مراحل حيث تبدأ بإنشاء السلفة ثم الصرف منها ثم استعاضة المبالغ المنصرفة ثم تعديل السلفة بالزيادة أو النقص واقفالها في نهاية السنة المالية.

٤٥١ - إنشاء السلفة المستديمة:

يتم تحرير استمارة اعتماد الصرف (٥٠ ع.ح) بقيمة السلفة ويحرر شيك أو حوالة لمصلحة الموظف المختص بالسلفة المستديمة ونسجل القيد.

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية سلفة مستديمة باسم الموظف

إلى حـ / الشيكات أو الحوالات

وتسجل هذه العملية في يومية حصر استمارات اعتماد الصرف (٢٢٤ ع.ح). وعند حصول الموظف على قيمة الشيك ووصول اشعار بذلك من البنك أو

صرفه للحوالة من هيئة البريد يتم القيد .

من حـ / الشيكات أو حـ / الحوالات
إلى حـ / جاري البنك المركزي
أو إلى حـ / أمانات طرف هيئة البريد

٤٥٢ - الصرف من السلفة:

يتم الصرف من السلفة باستخدام استمارة (٦٢ مكرر ع.ح) والتي تمثل طلب صرف من السلفة المستديمة مرفق بها المستندات الخارجية المؤيدة لعملية الصرف .

٤٥٣ - استعاضة المنصرف من السلفة المستديمة:

في نهاية كل شهر يتقدم الموظف بطلب استعاضة المنصرف من السلفة المستديمة (٦٢ ع.ح) مدعم بمستندات الصرف فيتم التسجيل في دفتر حصر استمارات الصرف في الخانات الخاصة بها ويكون القيد :
من حـ / المصروفات ((باب - مجموعة - بند) بالاجمالي)
إلى مذكورين .

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (بالاستقطاعات)
حـ / الشيكات أو الحوالات (بالصافي)

ويتم اجراء قيد الغاء الحسابات الوسيطة (الشيكات أو الحوالات) حين ورود اشعار الصرف من البنك أو من هيئة البريد .

٤٥٤ - تعديل قيمة السلفة المستديمة:

إذا تم التعديل بالزيادة فنجري نفس القيد الخاص بأنشاء السلفة المستديمة أو بزيادة القيمة المنصرفة عند استعاضة ما قام الموظف بصرفه . وإذا كان التعديل بتخفيض السلفة وقيام الموظف بتوريد الزيادة يتم القيد :

من حـ / الخزينة

أو من حـ / النقدية تحت التسوية (إذا ورد لخزينة فرعية)

إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم الموظف

أما إذا تم التخفيض عند استعاضة السلفة فيتم القيد

من حـ / المصروفات (باب - مجموعة - بند)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (الاستقطاعات)

حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم الموظف)

حـ / الشيكات أو الحوالات (بالصافي بعد استئزال قيمة التخفيض)

٤٥٥ - اقفال السلفة المستديمة في نهاية السنة :

يتم اقفال السلفة المستديمة في نهاية السنة المالية أو اقفالها نهائياً لعدم الحاجة

اليها اثناء السنة ويتم القيد :

من مذكورين

حـ / المصروفات

حـ / الخزينة أو حـ / النقدية تحت التسوية

إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم الموظف)

مثال : في ٨٨/١/١ قررت الجامعة انشاء سلفة مستديمة بالمدينة الجامعية

قدرها ١٠٠٠ جم باسم السيد مدير المدن . وتم تسليم القيم على السلفة شيك

مسحوب على البنك المركزي . وفي نهاية شهر يناير تقدم المدير بطلب استعاضة

ما قام بانفاقه ويتمثل في ١٠٠ جم أدوات كتابية وكتب ، ٣٠٠ جم مصروفات

صيانة وقد تقرر تخفيض السلفة إلى مبلغ ٧٥٠ جم .

والمطلوب : تسجيل قيود اليومية اللازمة .

١٠٠٠ من / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم مدير المدن الجامعية ١ / ١ / ٨٨
١٠٠٠ إلى / الشيكات

١٠٠٠ من / الشيكات
١٠٠٠ إلى / جاري البنك المركزي

من مذكورين

١٠٠ حـ / أدوات كتابية ومطبوعات

٣٠٠ حـ / مصروفات صيانة

إلى مذكورين

١٥٠ حـ / الشيكات

٢٥٠ حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية باسم مدير المدن الجامعية

٤٦ - شراء المستلزمات السلعية :

يتضمن الباب الثاني من أبواب الاستخدامات كل من المستلزمات السلعية والتي تخضع اجراءات الشراء فيها إلى لوائح وقوانين خاصة باجراءات التعاقد واستلام وصرف المستلزمات ، والمستلزمات الخدمية التي يتم استهلاكها مباشرة مثل المياه والإنارة .

ولقد صدرت مجموعة قوانين ولوائح تحكم المناقصات والمزايدات وتوحيد عمليات الشراء في الجهات الادارية وهي القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والصادر بها لائحة تنفيذية بالقرار الوزاري رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ١٥ لسنة ٥٨ الخاص بتوحيد عمليات الشراء في الجهات الادارية .

وقبل البدء في تنفيذ مشتريات الاصناف يجب أن تطلب الادارة المختصة الاذن بالارتباط بالمبالغ اللازمة، وحتى لا يتم تجاوز الاعتمادات المقررة في الموازنة تمسك الجهة الادارية سجل الارتباطات (٢٩١ ع.ح) حيث تحصل الادارة الطالبة على اذن كتابي من موظف القيد بجواز الخصم قبل الارتباط.

وبصفة عامة فان طرق التعاقد أو الشراء في الجهات الادارية تنحصر في :

- | | | |
|--------------------------|---------------|-------------------------------------|
| { استثناء من الاصل العام | { بدون مناقصة | ١ - المناقصة العامة (الاصل العام) |
| | | ٢ - المناقصة المحلية |
| | | ٣ - الشراء بالامر المباشر |
| | | ٤ - الشراء بالممارسة |

القيود اللازمة عند اجراء المناقصة العامة :

(أ) مصاريف الاعلان بالصحف .

من حـ / المصروفات (بند ٤ نشر و اعلان)
إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)
حـ / الشيكات

(ب) بيع دفتر الشروط والمواصفات :

من حـ / الخزينة أو حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
إلى حـ / الايرادات (مبيعات مخازن الحكومة)

(جـ) ايداع التأمينات بواسطة مقدمي العطاءات :

من حـ / الخزينة

أو من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل (إذا كان التوريد بشيكات)
أو من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (إذا كان التوريد بحوالة بريدية)

أو من حـ / السندات والأسهم (إذا كان التأمين في صورة أوراق مالية)
أو من حـ / الكفالات (إذا كان التأمين في صورة خطاب ضمان)
أو من حـ / جاري التأمينات المؤقتة أو النهائية (إذا كان التأمين محول من
تأمين قديم مستحق الصرف)
إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة
أو إلى حـ / جاري التأمينات النهائية

ويلاحظ أن التأمين الابتدائي يكون ٢٪ من قيمة العطاء والنهائي
١٠٪ من قيمة العطاء .

وقد يكون السداد خصماً من مستحقات مقدم العطاء لدى الجهة الادارية فيتم
تحرير استمارة (٥٠ ع.ح) لاعتماد الصرف وتحرير شيك بالباقي المستحق له بعد
خصم التأمينات وذلك بالقيد التالي :
من حـ / المصروفات (بند)
إلى مذكورين

حـ / جاري التأمينات المؤقتة
حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)
حـ / الشيكات أو الحوالات .

(د) رد التأمين المؤقت لمن لم ترس علىهم المناقصة ؛
يتم القيد .

من حـ / جاري التأمينات المؤقتة
إلى حـ / الحوالات أو الشيكات (إذا كان التأمين بحوالة أو شيك)
أو إلى حـ / السندات والأسهم (إذا كان التأمين أوراق مالية)
أو إلى حـ / الكفالات (إذا كان التأمين خطاب ضمان) .
أو إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة أو التأمينات النهائية (إذا كان

التأمين محول من تأمين سابق استحق لمقدم العطاء).

(هـ) تحويل التأمين المؤقت إلى تأمين نهائي لمن رست عليه المناقصة وقيامه بسداد باقي القيمة المستحقة كتأمين نهائي، يتم القيد .

من مذكورين

حـ / جاري التأمينات المؤقتة

حـ / الخزينة أو حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

إلى حـ / جاري التأمينات النهائية .

(و) دفع قيمة المشتريات وسداد باقي قيمتها للمورد :

من حـ / المصروفات (الباب الثاني - بند ...)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)

حـ / الإيرادات (غرامة التأخير إذا وجدت)

حـ / الشيكات أو الحوالات (الرصيد المستحق للمورد)

(ز) اخلال المورد بتنفيذ التعاقد :

يجوز للجهة الادارية أن تسحب من المورد العملية وتسندھا إلى مورد آخر يلتزم بتنفيذ باقي العقد ويتحمل المورد المقصر بكافة الزيادات الناتجة عن اخلاله بالتعاقد . ولا يحمل حساب المصروف إلا بالقيمة الأصلية للعطاء .

فمثلاً إذا كان التعاقد على توريد أدوات كتابية بمبلغ ١٠٠٠ جم وتأخر المورد مما أدى إلى تحويل التعاقد إلى مورد آخر على أساس ١٢٠٠ جم وقد تحملت الجهة الادارية ٥٠ جم مصاريف ادارية وحملت المورد بمبلغ ١٠٠ جم غرامات تأخير، يكون القيد :

من مذكورين

١٠٠٠ حـ / المصروفات (أدوات كتابية...)

٣٥٠ حـ / المدينين (طرف المورد الذي أخل بالتعاقد)

إلى مذكورين

١٠٠ حـ / الإيرادات (غرامة التأخير)

٥٠ حـ / الإيرادات (مصروفات إدارية)

١٢٠٠ حـ / الشيكات أو الحوالات

ويتم خصم المبالغ المستحقة على المورد الذي أخل بالتعاقد من حساب التأمينات التي أودعها بالجهة الإدارية بال قيد .

٣٥٠ من حـ / جاري تأمينات نهائية

٣٥٠ إلى حـ / المدينين (المورد الذي أخل بالتعاقد)

وإذا لم يكفي التأمين النهائي لسداد المبالغ المستحق على المورد يلتزم المورد بسداد الفرق . فإذا كان التأمين المودع من المورد ٣٠٠ جم يلتزم المورد المخل بالتعاقد بسداد ٥٠ جم ويتم القيد

٥٠ من حـ / الخزينة أو الحوالات المالية تحت التحصيل

٥٠ إلى حـ / المدينين . (المورد الذي أخل بالتعاقد)

وفي حالة زيادة التأمين النهائي عن ما تم خصمه منه يرد للمورد باقي رصيد التأمينات . بال قيد .

من حـ / جاري تأمينات نهائية

إلى حـ / الشيكات أو الحوالات

٤٧ - الشراء بالممارسة أو بالأمر المباشر :

لا يختلف القيد في هذه الحالة عن قيد أي مبالغ منصرفه على مستلزمات
خدمية

من حـ / المصروفات (باب - بند)

إلى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (مصلحة الضرائب)

حـ / الشيكات أو الحوالات

مثال : فيما يلي بعض العمليات التي تمت بمستشفى جامعة الاسكندرية :
في ١/١/١٩٨٨ تعاقد المستشفى مع أحد المتعهدين على توريد تجهيزات ومعدات
صغيرة بموجب المناقصة رقم ١٩٨٨/٥١٢ وتقضي شروط العقد بالتوريد خلال
شهر من تاريخ التعاقد .

وقد سبق أن تقدم المتعهد بعرض قيمته ٤٠٠ جم وارفق به التأمين
الابتدائي بواقع ٢٪ بشيك معتمد على بنك مصر بتاريخ ١/١٢/١٩٨٧ . تم
استلام اشعار اضافته لحساب الجهة بالبنك المركزي في ٤/١٢/٨٨ .

وقام المتعهد بتقديم خطاب ضمان بمبلغ ١٠٪ من قيمة العرض وطلب رد
قيمة التأمين المؤقت وتم ذلك بتحرير شيك له .

في ١٥/٤/٨٨ تبين أن المتعهد غير قادر على الوفاء بالتعاقد فتم التعاقد مع
متعهد آخر قام بتوريد التجهيزات والمعدات الصغيرة المطلوبة بمبلغ ٤٥٠٠ جم .
وقامت المستشفى بسداد ٤٠ جم مصاريف ادارية وحملت المورد الذي لم يلتزم
بالتعاقد بغرامة تأخير بلغت ١٣٠ جم . وتم تحرير شيك للمتعهد الجديد بالقيمة
المستحقة له .

وقد رجعت المستشفى على البنك المصدر لخطاب الضمان . وحصلت منه على

شيك بقيمة خطاب الضمان وسدد المورد باقي المستحق عليه . كما تم سداد التأمين المؤقت بموجب شيك .

٨٠ من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل ١٩٨٧/١٢/١
٨٠ إلى حـ / جاري التأمينات المؤقتة

ورود أشعار من البنك المركزي بأضافة قيمة الشيك لحساب الجهة الادارية
٨٠ من حـ / جاري البنك المركزي ١٩٨٧/١٢/٤
٨٠ إلى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

ارساء العطاء على المتعهد وتقديمه خطاب ضمان بما يعادل ١٠٪ من قيمة العطاء

٤٠٠ من حـ / الكفالات ١٩٨٨/١/١
٤٠٠ إلى حـ / جاري التأمينات النهائية

رد قيمة التأمين الابتدائي المتعهد .
٨٠ من حـ / جاري التأمينات المؤقتة ١٩٨٨/١/١
٨٠ إلى حـ / الشيكات

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ / التجهيزات والمعدات الصغيرة ٨٨/٤/١٥
٦٧٠ حـ / المدينين (المورد الذي أخل بالتعاقد)

إلى مذكورين

١٣٠ حـ / الايرادات (غرامة التأخير)
٤٠ حـ / الايرادات (مصروفات ادارية)
٤٥٠٠ حـ / الشيكات

من مذكورين

٤٠٠ ح / الحوالات المالية تحت التحصيل ١٩٨٩/٤/١٥

٢٧٠ ح / الخزينة

٦٧٠ إلى ح / المدينين (المدين الذي أخل بالتعاقد)

الغاء الكفالات ٤٠٠ من ح / جاري التأمينات النهائية ٨٩/٤/١٥

٤٠٠ إلى ح / الكفالات

٤٨ - المدفوعات مقدماً تحت حساب المصروفات:

قد يقتضي الأمر قيام الجهة الادارية بسداد مبالغ مقدماً تحت حساب سداد مصروفات وفي هذه الحالة يتم تسجيل هذه المدفوعات بحساب المصروفات مباشرة على أن يتم فتح حسابين نظاميين لتسوية الزيادة أو النقص في المصروف الفعلي عن المدفوع مقدماً.

ونواجه ثلاثة حالات يستخدم فيها هذا الاسلوب:

٤٨١ - السلفة المدفوعة مؤقتاً على ذمة توريد سلع أو الحصول على خدمة.

وفيها يتم اعطاء احد الموظفين مبلغاً كسلفة مؤقتة للمصرف على البند المعين ثم تسوية المصروف الفعلي مع السلفة المؤقتة.

ويتم تحرير استمارة (٥٠ ع.ح) بالنسبة للدفعة المقدمة ويكون القيد .

من مذكورين

ح / المصروفات (بند ...)

ح / المبالغ المنصرفة كسلف مؤقتة طرف ...

إلى مذكورين

ح / الشيكات

ح / الاعمال والمشتريات المنصرفة عنها سلفة مؤقتة

وعند توريد المستلزمات أو الحصول على الخدمة يلغى القيد النظامي
استخدام استمارة (٦١ ع.ح) الخاصة بالتسوية ويتم القيد التالي في حالة تساوي
رؤوف الفعلي مع السلفة :

من حـ / الاعمال والمشتريات المنصرف عنها سلفة مؤقتة .
إلى حـ / المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة طرف . . .

وإذا زاد المصروف الفعلي عن مقدار السلفة يتم القيد السابق ويتم سداد المبلغ
ضافي بالقيد

من حـ / المصروفات (بند . . .)
إلى حـ / الشيكات

٤ - المدفوعات المقدمة بين الجهات المختلفة :

قد يقتضي الأمر أن تقوم الجهة الادارية بسداد مبالغ مقدمة أما كجزء من
حصة السلفة أو الخدمة المطلوبة أو يتم السداد بالكامل لقيمة السلعة أو الخدمة
بنفس الطريقة يتم تسجيل المبالغ المدفوعة على حساب المصروف مباشرة مع فتح
سابين نظاميين مقابلين حتى يتم متابعه تسوية المبالغ المدفوعة مقدماً وحين سداد
بالم كدفوعات مقدمة يتم القيد :

من مذكورين

حـ / المصروفات (بند . . .)

حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

إلى مذكورين

حـ / الشيكات

حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً

وذلك بعد اعداد استمارة (٥٠ ع. ح).
ثم حين تمام استلام السلعة أه الحصول على الخدمة إذا ما اتفق المصروف
الفاعل بمصر المدفوع مقدماً نجري القيد كالآتي :
من حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً
إلى حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

وإذا كانت المبالغ المدفوعة مقدماً تزيد عن المصروف الفعلي يتم القيد
من مذكورين
حـ / حوالات مالية تحت التحصيل (الشيكات المحصلة استرداداً للزيادة)
حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (قيمة المبالغ المدفوعة
مقدماً)

إلى مذكورين
حـ / المصروفات (بند ...) بالاستبعاد
حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

وإذا قلت المبالغ المدفوعة مقدماً عن المصروف الفعلي يتم القيد :
من مذكورين
حـ / المصروفات (بند ...) (بالزيادة في المصروف)
حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً (باجمالي المبلغ المدفوع
مقدماً)

إلى مذكورين
حـ / الشيكات
حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً

٤٩١ - الاعتمادات والتحويلات النقدية للخارج:

وهي المبالغ التي تسلم للموردين بالخارج أو لمكاتب البعثات أو للقنصليات لتكون تحت تصرفها. وعند فتح الاعتماد وتحويل العملة للخارج يقوم البنك المركزي بخخص القيمة ويتم تسجيلها مباشرة على حساب المصروف مع توسط حسابين نظاميين لتسوية المصروف الفعلي بنفس المعالجة التي تمت في البندين السابقين.

عند تحويل المبالغ تحرر استمارة (٥٠ ع. ح) ويكون القيد.

من مذكورين

حـ / المصروفات (بند ...)

حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج
إلى مذكورين

حـ / جاري البنك المركزي (مصروفات)

حـ / الاعمال والمشتريات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية
بالخارج.

وعند استلام مستندات استلام المستلزمات أو الحصول على الخدمة يجري تسوية باستخدام استمارة (٦١ ع. ح) ونقوم بإلغاء القيد النظامي كآتي:

من حـ / الاعمال والمشتريات المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج.
إلى حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات أو تحويلات نقدية بالخارج.

ويتم معالجة الزيادة أو النقص في المصروف الفعلي بنفس الطرق المستخدمة في البندين السابقين.

تمارين الفصل الرابع

(٤١) - قامت الوحدة الحسابية لإحدى الجهات الادارية باعتماد استمارة المرتبات الخاصة بشهر فبراير ١٩٨٨ وكانت بياناتها كالاتي:

الباب الأول البند (١) مرتبات ٢٠,٠٠٠ جم، حصة الحكومة ١٥٪ للمعاشات ١٪ اصابة عمل، ٣٪ تأمين صحي. وحصة الموظف ١٠٪ للمعاشات، ١,٥٪ للادخار، ١٪ تأمين صحي. وبلغت ضريبة كسب العمل ٢٤٠ جم وضريبة الدمغة ٢٠ جم وبلغت الاستقطاعات لنقابة المهندسين ٣٠ جم ولنقابة التجاريين ١٥ جم وتم استقطاع ٨٠٠ جم استرداد لسلف حصل عليها الموظفين.

وقد تم تحرير شيك بصافي قيمة الاجور المستحقة وورد اشعار خصمه من البنك المركزي.

والمطلوب: تسجيل قيود اليومية العامة الخاصة بسداد أجور شهر فبراير ١٩٨٨ وترحيلها الى الحسابات الخاصة بها.

٤٢ - قررت احدى الجهات الادارية في أول يناير ١٩٨٨ انشاء سلفة مستديمة بمبلغ ١٠٠٠٠ جم وتم صرف المبلغ للسيد / احمد عبدالله بموجب شيك مسحوب على البنك المركزي.

وفي نهاية مارس ١٩٨٨ تقدم السيد / احمد عبدالله بطلب استعاضة السلفة وقدم مستندات مؤيدة للصرف قدرها ٤٠٠ جم. وعند استعاضة السلفة تقرر تخفيضها الى مبلغ ٨٥٠ جم.

٤٣ - فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى الجهات الادارية والمطلوب تسجيل قيود اليومية بدفاتر الوحدة.

١ - بلغت المبالغ المنصرفة كسلفة مؤقتة طرف السيد / عبدالله محمد مبلغ ٥٠٠ جم ثم صرف مبلغ ٤٠٠ جم منها وتورد الباقي نقداً وكانت التمغات المستحقة على هذه السلفة مبلغ ١٠ جم تم توريدها الى الخزينة الفرعية.

٢ - بلغت التأمينات التي تلقتها الجهة مبلغ ١٠,٠٠٠ جم منها ٤٣٠٠ جم نقداً، ٢٠٠٠ جم بشيكات، ٢٠٠٠ جم بحوالات بريدية، ٤٠٠ جم تأمينات مقدم عنها سندات مالية، ٢٦٠٠ جم بموجب خطاب ضمان.

٤٤ - قامت احدى الجهات الادارية بإجراء مناقصة مفتوحة وتقدم لها ثلاثة موردين. المورد احمد السيد وقدم شيكاً بمبلغ ١٠,٠٠٠ جم والمورد صالح عبدالعزيز والذي قدم خطاب ضمان كتأمين بمبلغ ٨٥٠٠ جم والمورد سمير عبدالعزيز والذي طلب تحويل تأمين نهائي مستحق له عن عملية سابقة وقدره ٩٠٠٠ جم إلى تأمين مؤقت بمبلغ ٧٥٠٠ جم وصرف له باقي التأمين النهائي بعد خصم ٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية، وقد رست المناقصة على سمير عبدالعزيز الذي قام بزيادة التأمين المؤقت ٢٪ الى تأمين نهائي ١٠٪ بموجب شيك وقام بتوريد الأجهزة والمعدات الصغيرة وتم صرف قيمة الأجهزة بعد استقطاع ٣٪ ضريبة ارباح تجارية وصناعية وتحرر له شيك بالباقي.

والمطلوب

تسجيل العمليات السابقة بيومية الجهة الادارية.

الفصل الخامس الاثبات الدفترى لعمليات الموارد

- يتم تحصيل إيرادات الدولة عن طريق احدى أربعة وسائل رئيسية هي :
- التحصيل النقدي بالخزائن الحكومية أو ما يقوم مقامها .
 - التحصيل بشيكات .
 - التحصيل عن طريق الحوالات البريدية .
 - التحصيل عن طريق الاستقطاع من المنبع من بنود المصروفات ^(١) .

٥١ - التحصيل النقدي بالخزائن :

يسدد المبلغ المطلوب تحصيله إلى الخزينة المختصة ويحرر له قسيمة تحصيل (٢٣ ع.ح) وقد يتم التوريد في خزائن فرعية فيتم القيد :

من / النقدية تحت التسوية .

إلى حـ / الايرادات (باب ، فصل ، بند)

أو إلى حـ / الايرادات تحت التسوية (في حالة عدم معرفة نوع الايراد) .

أو إلى أي حساب آخر مختص .

(١) عبد الحي مرعي: مذكرات في المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٤٥١ .

وقد يتم التوريد في الخزينة العامة للجهة الإدارية فيتم القيد :
من حـ / الخزينة .

إلى حـ / الايرادات (باب ، فصل ، بند)

أو إلى حـ / الايرادات تحت التسوية (في حالة عدم معرفة نوع الايراد)
أو الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة (في حالة
التحصيل نيابة عن جهة أخرى) .

أو إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المصلحة التي تتبعها
الخزينة الفرعية) .

أو إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المصلحة التي تتبعها
الخزينة العامة الأخرى) .

أو إلى حـ / حركة النقود الواردة (بالنسبة للنقود الواردة في صناديق أو
مظاريف مؤمن عليها) .

وإذا كانت المتحصلات لا تمثل نوع من أنواع الايرادات فأنها قد تكون
تأمينات فيكون القيد :

من / الخزينة

إلى حـ / التأمينات .

٥٢ - التحصيل عن طريق الشيكات :

قد تسدد موارد الجهة الحكومية عن طريق الشيكات وفي هذه الحالة يراعي
قبل اثباتها ضرورة استيفائها لكافة الجوانب القانونية للشيكات ، ويتم تظهيرها
للبنك المركزي لتحصيلها لحساب الجهة الادارية . عند استلام الشيكات وارسالها
للبنك المركزي للتحصيل يكون القيد :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
الى مذكورين
حـ / الايرادات
حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية).

وعند استلام حافظة الاضافة من البنك المركزي . يتم القيد :
من حـ / جاري البنك المركزي
الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل .

اما إذا تم رد الشيك لعدم تمكن البنك المركزي من تحصيله يتم القيد .
من مذكورين .
حـ / الايرادات (بالاستبعاد)
حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية)
الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

٥٣ - التحصيل عن طريق الحوالات :

قد تم موارد الجهة الحكومية عن طريق الحوالات البريدية وعند استلام
الحوالة البريدية يجري القيد التالي :

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية طرف هيئة البريد .
الى مذكورين
حـ / الايرادات (منه ..)
حـ / أي حساب آخر (حسب طبيعة العملية)

وعند ورود شيك من هيئة البريد يفيد تسوية حسابها إذا كان قد تم استلام
الحوالات، نجري القيد :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية طرف هيئة البريد

أما إذا لم تكن الحوالات قد تم استلامها نجرى القيد
من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
إلى حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية (باسم مرسل الحوالة)

فإذا ما وصلت الحوالة البريدية واتضح أنها تخص الجهة الادارية يتم القيد .
من حـ / جاري المبالغ دائنة تحت التسوية (باسم مرسل الحوالة)
إلى مذكورين

حـ / الايرادات (بند ...)
حـ / أي حساب آخر (حسب العملية)

وإذا ما اتضح ان الحوالة لا تخصها يتم سداد قيمة الحوالة الى مرسلها ويمر
ذلك بالقيود التالية :

(١) اثبات ورود الحوالة :

من حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)
إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم المرسل)

(٢) اثبات ورود الشيك الخاص بهذه الحوالات من مصلحة البريد :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
إلى حـ / جاري المبالغ المدينة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

(٣) وعند ارسال الجهة شيكاً الى مرسل الحوالة يتم القيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم الراسل)
الى حـ / الشيكات

أو تقوم الجهة الادارية بتحرير شيك لهيئة البريد ليتم بواسطتها سداد قيمة الحوالة الى مرسلها .

(١) اثبات ورود الحوالات للجهة الادارية بشيك من الهيئة :

من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)

(٢) استخراج شيك بناء على طلب هيئة البريد :

من حـ / جاري الحسابات الدائنة تحت التسوية (باسم هيئة البريد)
الى حـ / الشيكات .

٥٤ - التحصيل عن طريق الخصم من المنبع :

قد يتم تحصيل ايرادات الوحدة عن طريق خصمها من المنبع من المستحقات قبل الجهة الإدارية . فمثلاً ضريبة المرتبات والأجور يتم خصمها من المنبع من العاملين ، كما تقوم الجهات الادارية باستقطاع مبالغ تتراوح بين ١٪ ، ٣٪ من قيمة الفواتير التي تسدها تحت حساب ضريبة الارباح التجارية والصناعية للمورد . ويكون القيد :

من حـ / المصروفات - بند

الى مذكورين

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم مصلحة الضرائب

ضريبة الارباح التجارية والصناعية)

حـ / الشيكات

حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (باسم مصلحة الضرائب طوابع)

ثم يتم توريد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب بالقيد :

من حـ / جاري المبالغ تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب

إلى حـ / الشيكات

وقد يتم تعلية مبالغ على حساب الايرادات إذا لم يتقدم أصحابها لاستلامها
كما في حالة تعلية مرتبات الموظفين بعد الفترة المحددة لاستلامهم المرتبات الى
حساب الايرادات بالقيد .

من حـ / الخزينة

الى حـ / الايرادات (بند)

٥٥ - مثال شامل عن الايرادات :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحد الجهات الادارية ، والمطلوب اثبات
العمليات السابقة بدفاتر الجهة .

١ - بلغت الشيكات الواردة للجهة مبلغ ١٠,٠٠٠ جم ارسلتها للبنك
للتحصيل وقد أرسل البنك اشعار الاضافة عن الشيكات بمبلغ ٩,٥٠٠ جم
ورفضت شيكات قيمتها ٥٠٠ جم .

٢ - بلغت المبالغ الموردة نقداً للخزينة العامة للجهة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جم
وبلغت المبالغ المحصلة لحساب جهات أخرى ٤,٥٠٠ جم .

- ٣ - بلغت المرتبات المحصلة باحدى الخزائن الفرعية التابعة للجهة الادارية مبلغ ٣٠٠٠ جم وقد تم توريد هذا المبلغ للبنك .
- ٤ - بلغت المرتبات المرتدة من مندوبي صرف المرتبات لعدم تقدم أصحابها لاستلامها مبلغ ٢٥٠٠ جم وبعد اسبوع قام هؤلاء الموظفين بصرف مرتباتهم بموجب شيك بعد خصم دمه توقيعات قدرها ٤ جم .

الحل:

- ١ - ١٠,٠٠٠ من حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل
١٠,٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند)

شيكات واردة للجهة الادارية

من مذكورين

- ٩٥٠٠ حـ / جاري البنك المركزي
٥٠٠ حـ / الايرادات بالاستبعاد
١٠,٠٠٠ الى حـ / الحوالات المالية تحت التحصيل

-
- ٢ - ٤٠,٠٠٠ من حـ / الخزينة
٤٠,٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند)
المبالغ الموردة نقداً للخزينة .

-
- ٤,٥٠٠ من حـ / الخزينة
٤,٥٠٠ الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية

-
- ٣ - ٣٠٠٠ من حـ / النقدية تحت التسوية
٣٠٠٠ الى حـ / الايرادات (بند . . .)
التحصيل بالخزينة الفرعية

٣٠٠٠ من حـ / جاري البنك المركزي
٣٠٠٠ الى حـ / النقدية تحت التسوية

٤ - ٢٥٠٠ من حـ / الخزينة
٢٥٠٠ الى حـ / الايرادات (بند . . .)
(مبالغ مرتدة من مندوبي صرف المرتبات).

٢٥٠٠ من حـ / الايرادات بالاستبعاد (بند . . .)
الى مذكوبين
٢٤٩٦ حـ / الشيكات
٤ حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة
الضرائب (دمغة توقيع)
(سداد المرتب للموظف)

تمارين الفصل الخامس

٥١ - المطلوب اثبات القيود المركزية للعمليات التالية .

١ - بلغت الاعتمادات النقدية التي وضعت تحت تصرف بعض القنصليات بالخارج ٢٠٠,٠٠٠ جم منها ٥٠,٠٠٠ جم تخص السنة المالية الحالية، ١٥٠,٠٠٠ جم تخص سنوات مقبلة .

٢ - بلغت قيمة التأمينات التي ردتها الجهة الادارية لمن لم ترسي عليهم المناقصة مبلغ ٦٠٠٠ جم منها ١٠٠٠ جم نقداً، ٢٠٠٠ جم سندات وأسهم، ٣٥٠٠ جم خطابات ضمان وبلغت الرسوم المستقطعة عن هذه التأمينات ٨٠ جم .

٣ - تغيب أحد الموظفين عن الحضور لاستلام مرتبه وقام مندب الصرف

بتوريد صافي مرتبه البالغ ١٠٠ جم الى الخزينة وفي الشهر التالي قام الموظف بصرف المرتب المتأخر بعد خصم ٥ جنيه تمغه توقيع واتساع.

٥٢ - اجري القيود المحاسبية اللازمة للعمليات الآتية؛

أ - تم تحصيل مبلغ ١٠٠ جم نقداً قيمة تأمين مؤقت من أحد المتعهدين لدخوله في مناقصة عامة اعلنت عنها المصلحة.

ب - سدد تأمين نهائي قدره ٥٠٠ جم للمصلحة المذكورة بموجب حوالة بريدية وقد ورد الشيك من هيئة البريد الى الجهة الادارية سداداً لقيمة الحوالة وأرسل الشيك الى البنك للتحصيل ووردت حافطة الايداع الخاصة به الى الجهة الادارية.

ج - سحبت المصلحة شيكاً بمبلغ ١٠٠ جم باسم حسين فريد الموظف بها كسلفة مؤقتة لشراء مهمات وقام المذكور بصرف الشيك من البنك ووردت الى المصلحة حافطة الشيك الخاصة بالعملية. وقد اشترى الموظف مهمات قيمتها ١٥ جم بموجب فواتير وقام برد الباقي الى خزينة الجهة الادارية.

د - ورد لأحد الوزارات خطاب ضمان بمبلغ ١٠٠٠ جم كتأمين نهائي ثم أعيد الى البنك الصادر منه بعد انتهاء الغرض منه.

هـ - سدد مبلغ ٥٠٠ جم مستحق لحدى الجهات الادارية بشيك.

الفصل السادس الاستخدامات الاستشارية

بصدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والخاص بإنشاء بنك الاستثمار القومي تم فصل مصروفات الباب الثالث عن الموازنة العامة للدولة وأصبح يخصص لها موازنة مستقلة هي الموازنة الاستشارية.

ويتم تمويل الموازنة الجارية عن طريق الموارد السيادية (الضرائب والرسوم...) أما الموازنة الاستشارية فيتم تمويلها عن طريق بنك الاستثمار القومي.

ولقد أصدرت وزارة المالية الكتاب الدوري رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ والذي يتضمن قواعد واجراءات المحاسبة المرتبطة بالموازنة الاستشارية.

وتقوم الجهات الادارية بإرسال مشروع البرنامج التنفيذي للمشروعات المخططة لبنك الاستثمار القومي. ويعد هذا البرنامج على أساس نوع المشروع موزعاً على مراحل زمنية (ربع سنوية) وعلى مستوى نوع الاصل الاستثماري (أراضي، مباني، آلات). ثم يقوم بنك الاستثمار بعد مراجعة هذه البرامج باعداد الخطة التمويلية لها وإضافة قيمة الدفعات المستحقة وفقاً لخطة التمويل إلى حسابات هذه الجهات بالبنك المركزي^(١).

(١) وصفي عبد الفتاح، كمال خليفة أبو زيد، المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية، دار الرشد للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ١٦٣ - ١٦٤.

ولقد نص قانون المحاسبة الحكومية على بعض المواد التي تحكم العمل بالموازنة الاستشارية ففي المادة التاسعة نص على انه « لا يجوز بالنسبة للاستشارات الارتباط إلا بالمشروعات الواردة بالخطة العامة للدولة ».

ونصت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة التاسعة عشر على أن « تقوم الجهات الادارية بامساك السجلات اللازمة لمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة وفقاً لطبيعتها بما يكفل سهولة الوقوف على مكونات الاستثمار ومصادر التمويل » ويكون ذلك أساسياً حيث لا يقوم بنك الاستثمار بتمويل مرحلة من مراحل التنفيذ إلا بعد التأكد من اتمام البرنامج التنفيذي للمرحلة السابقة من واقع تقارير المتابعة الدورية ».

ووفقاً للمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية تلتزم الجهات الادارية عند الارتباط بتنفيذ المشروعات الواردة بالموازنة الاستشارية بما تحدده وزارة التخطيط من التكاليف الكلية لكل مشروع وفقاً لحدود ما تقرره تأشيرات الموازنة الاستشارية بشرط أن تكون من المشروعات المدرجة بالخطة أما المشروعات الاستشارية التي لم تحدد تكاليفها الكلية فلا يجوز الارتباط أو الصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المدرجة لها في الاستخدامات الاستشارية.

وفي جميع الاحوال لا يجوز الارتباط أو الأمر بتنفيذ أعمال استشارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستشارية إلا في الحدود التي تسمح بها تأشيرات الموازنة الاستشارية وبعد اخطار وزارة المالية (الادارة المركزية للموازنة العامة).

وعندما يقوم البنك المركزي بتعليق قيمة تمويل بنك الاستثمار القومي لحساب الجهة واطارها بأشعار اضافة يتم القيد بعد استيفاء استمارة (٦١ ع.ح) كالاتي:

من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي
إلى حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار

وعند اتمام انجاز الاعمال أو توريد المستلزمات يتم تحرير استمارة صرف
(٥٠ ع.ح) ويحرر شيك باسم المورد ويتم القيد :

من حـ / الاستخدامات الاستثمارية

بند ... مشروع ...

إلى مذكورين

حـ / الاستقطاعات (مثلاً جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم
مصلحة الضرائب) .

حـ / الشيكات .

ويتم اجراء مذكرة تسوية على استمارة (٦١ ع.ح) يخصم فيها اجمالي المنصرف
على حساب جاري المبالغ الدائنة و اضافته لحساب الموارد الاستثمارية بالقيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار .

إلى حـ / الموارد الاستثمارية (تحويل بنك الاستثمار)

وإذا تم توريد مستلزمات أو انجاز اعمال ولم يتم صرف قيمتها حتى نهاية السنة
المالية يتم تعليمة القيمة على حساب جاري المستحقات الاستثمارية بالقيد :

من حـ / الاستخدامات الاستثمارية - بند

إلى حـ / جاري المستحقات الاستثمارية

ويتم استبعاد المبلغ من المبالغ الدائنة تحت التسوية بالقيد :

من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
إلى حـ / الموارد الاستشارية

وفي السنة التي يتم فيها صرف مستحقات المقاول أو المورد تحرر له استمارة
اعتماد الصرف (٥٠ ع. ح) ونجري القيد:

من حـ / جاري المستحقات الاستشارية
إلى مذكورين
حـ / الاستقطاعات
حـ / الشيكات

في حالة الشراء من الخارج أو التعاقد على التنفيذ عن طريق فتح اعتمادات
مستندية يتم اجراء القيد التالي حين ارسال البنك المركزي لاشعار الخصم للوحدة
المحاسبية بقيمة الاعتماد بناء على استمارة (٦١ ع. ح):

من / الاستخدامات الاستشارية - بند
إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

ويتم استبعاد القيمة من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بالقيد :
من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
إلى حـ / الموارد الاستشارية

ويتم اجراء قيد نظامي لمتابعة انجاز الأعمال أو توريد المستلزمات كالاتي :
من حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية بالخارج
إلى حـ / المشتريات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات مستندية

وعند اتمام توريد المستلزمات أو انجاز الاعمال نجري الغاء القيد النظامي

كآآآى:

من حـ / المستلزمات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات مستندية.
إلى حـ/المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية.

أما الاعمال التي لم يتم استكمال تنفيذها أو توريدها في نهاية العام فيتم استبعادها من الاستخدامات الاستشارية وإضافتها إلى الدفعات المقدمة بالقيء:
من حـ / التحويلات الرأسالية - الباب الرابع (دفعات مقدمة)
إلى حـ / الاستخدامات الاستشارية (بالاستبعاد).

وفي السنة التي يتم فيها توريد المستلزمات أو انجاز الأعمال يتم القيء:
من حـ / الاستخدامات الاستشارية
إلى حـ / الموارد الاستشارية (تمويل ذاتي)

ونجري قيء الغاء القيء النظامي كآآآى:
من حـ / المشتريات والأعمال أو الخدمات المفتوح عنها اعتمادات مستندية.
إلى حـ / المبالغ المفتوح عنها اعتمادات مستندية.

مثال (٦١)

اعتمد بنك الاستثمار القومي الخطة الاستشارية الخاصة بجامعة الاسكندرية لعام ٨٧ / ٨٨ وخصص لها اعتماداً قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ جم.
وقد قام بنك الاستثمار بإضافة قيمة الدفعات المستحقة على أساس ربع سنوي وأرسل البنك المركزي اشعارات الاضافة بالنسبة لهذه الدفعات.
وقد تم انجاز المشروع وصرف المستحق للمقاول في ٣١ / ٣ / ١٩٨٨ .

والمطلوب:

اجراء القيود المحاسبية للمرحلة الرابعة التي يمر بها الانفاق الاستثماري مع العام بأنه يتم استقطاع مبلغ ٢٪ تحت حساب ضريبة ارباح تجارية وصناعية من قيمة العملية.

الحصول على تمويل بنك الاستثمار للربع الأول من العام:
٢٥٠,٠٠٠ من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي
٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك
الاستثمار القومي.

تسلم الأعمال وسداد القيمة للمورد بعد استقطاع ٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية يتم القيد:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
إلى مذكورين
٥٠٠٠١ حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب ٢٪
٢٤٥,٠٠٠ حـ / الشيكات

ثم نحري القيد الخاص بإقفال حساب جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار في حساب الموارد الاستثمارية:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / الموارد الاستثمارية

ويلاحظ أننا نكرر نفس القيود بالنسبة للربع الثاني والثالث ، وأنه عند ورود أشعار الخصم من البنك نحري القيد الخاص بإقفال حساب الشيكات كآلاتي:

٢٥٠,٠٠٠ من حـ / الشيكات
٢٥٠,٠٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي.

مثال ٦٢ :

اعتمد بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي للخطة الاستثمارية الخاصة بالمستشفى الجامعي. ويبلغ اجمالي الاعتماد ٥٠٠,٠٠٠ جم.

وقد قام البنك باضافة الدفعات المستحقة في مواعييدها (على أساس أقساط ربع سنوية) وقد أرسل البنك للمستشفى اشعارات باضافة قيمة هذه الدفعات.

وقد تم انجاز المشروع إلا أن القسط الأخير المستحق عن الربع الأخير من العام لم يصرف إلا في بداية السنة المالية التالية هذا مع العلم بأن المستشفى تستقطع من المنبع ٢٪ تحت حساب ضريبة أرباح تجارية وصناعية، ويتم الصرف شيكات على البنك المركزي، ووردت اشعارات الخصم من البنك.

والمطلوب: اجراء القيود المحاسبية للربع الرابع عن عمليات الانفاق على الموارد الاستثمارية.

في الربع الأول والثاني والثالث من العام المالي والذي يبدأ من ١/٧ يقوم بنك الاستثمار بإرسال اشعار اضافة بقيمة ربع الاعتماد الخاص بالموازنة ويتم القيد:

١٢٥,٠٠٠ من / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

١٢٥,٠٠٠ الى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار القومي

وحيث تنفيذ الاعمال عن هذا الربع يتم تحرير الشيكات الخاصة بها بعد استقطاع ضريبة الارباح التجارية والصناعية من المنبع بالقيد:

١٢٥,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
الى مذكورين
٢,٥٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية لحساب مصلحة الضرائب ٢٪
١٢٢,٥٠٠ حـ / الشيكات

ويتم اقفال حساب الشيكات حين ورد أشعار الخصم بالقيد :
١٢٢,٥٠٠ من حـ / الشيكات
١٢٢,٥٠٠ الى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

ونقل حساب جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار في الموارد الاستثمارية
بالقيد :

١٢٥,٠٠٠ من حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
القومي
١٢٥,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ونكرر نفس القيد للأربع فترات على أنه في الفترة الرابعة لم يتم سداد قيمة
الاعمال المنجزة. وبالتالي لا يتم تسجيل القيد الخاص بتحرير الشيكات وانما
نسجل

١٢٥,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
١٢٥,٠٠٠ الى حـ / جاري المستحقات الاستثمارية
وفي السنة التالي يتم صرف المستحق إلى المقاول بعد اتمام المستندات اللازمة
واعتماد استمارة (٥٠ ع.ح) ويتم القيد :
١٢٥,٠٠٠ من حـ / جاري المستحقات الاستثمارية

إلى مذكورين
١٢٢,٠٠٠ حـ / الشيكات
٢,٥٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب

وعند ورود اشعار الخصم من البنك المركزي نجري القيد
١٢٢,٥٥٥ من حـ / الشيكات
١٢٢,٥٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي

مثال ٦٣ :

اعتمد بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي للخطة الاستثمارية الخاصة بإدارة النقل العام وبلغ إجمالي الاعتماد المخصص ٤,٠٠٠,٠٠٠ جم وقد قام بنك الاستثمار بإضافة قيمة الدفعات المستحقة في مواعيدها على أساس أقساط ربع سنوية وقد أرسل البنك المركزي إلى إدارة النقل العام اشعارات اضافة قيمة هذه الدفعات. وقد تم انجاز المراحل الثلاثة الأولى للمشروع أما الربع الرابع فقد سددت الجهة الادارية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جم مقدماً. علماً بأن الأعمال لم تنجز إلا في بداية السنة المالية التالية. حيث صرف المقاول باقي المستحق له. ويتم استقطاع مبلغ ٢٪ من المنبع كضريبة أرباح تجارية وصناعية وتم الصرف بشيكات على البنك المركزي واستلمت الجهة اشعارات الخصم.

والمطلوب : تسجيل العمليات السابقة وفقاً لترتيب حدوثها.

١٠٠٠,٠٠٠ من حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي
١,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ / جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنك

الاستثمار القومي
تحويل الدفعة الربع سنوي

المدفوع كمبالغ مقدمة

١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
١٠٠,٠٠٠ إلى حـ / الشيكات

ويتم اجراء قيد نظامي لمراقبة الانجاز والتوريد :
١٠٠,٠٠٠ من حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً .
١٠٠,٠٠٠ إلى حـ / الأعمال والمشتريات والمدفوع عنها مبالغ مقدماً

ويتم استبعاد القيمة من حساب جاري مبالغ دائنة باسم بنك الاستثمار
١٠٠,٠٠٠ من حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم بنك الاستثمار
١٠٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ولعدم اتمام الجزء الأخير من المشروع في خلال السنة المالية يتم تحويل المبلغ
المدفوع مقدماً الى حساب التحويلات الرأسمالية بالقيد :
١٠٠,٠٠٠ من حـ / التحويلات الرأسمالية (الباب الرابع) دفعات مقدمة
١٠٠,٠٠٠ الى حـ / الاستخدامات الاستثمارية بالاستبعاد

وفي السنة التالية حينما يتم التنفيذ نجري القيد :
١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
١٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستثمارية

ويتم صرف باقي المستحق للمقاول بعد خصم ٢٪ ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية :

٩٠٠,٠٠٠ من حـ / الاستخدامات الاستثمارية
إلى مذكورين
٢,٠٠٠ حـ / جاري مبالغ دائنة تحت التسوية باسم مصلحة الضرائب
٨٩٨٠٠٠ حـ / الشيكات

ويتم استبعاد القيمة من حساب / جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار :

٩٠٠,٠٠٠ من حـ / جاري المبالغ الدائنة باسم بنك الاستثمار
٩٠٠,٠٠٠ الى حـ / الموارد الاستشارية

ثم تلغي القيد النظامي الخاص بالدفعة المقدمة:
١٠٠,٠٠٠ من حـ / الاعمال والمشتريات المدفوع عنها مبالغ مقدماً
١٠٠,٠٠٠ الى حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً.

ويتم اقفال حساب الشيكات عند ورود اشعار الخصم من البنك المركزي:
٨٩٨,٠٠٠ من حـ / الشيكات
٨٩٨,٠٠٠ إلى حـ / بنك الاستثمار المفتوح بالبنك المركزي.

تمارين الفصل السادس

١٦١ - وافق بنك الاستثمار القومي على الخطة الاستشارية لإحدى الجهات
إدارية وبلغت الاعتمادات المحددة ٤٥٠,٠٠٠ جم وقد قام البنك بتحويل المبالغ
اللازمة على فترات ربع سنوية ابتداء من ٨٧/٧/١ وقد قام المقاول بتنفيذ
الاعمال وقدم مستندات وتحرر له شيكاً بصافي قيمة مستحقاته بعد خصم
٢٪ ضريبة أرباح تجارية وصناعية وذلك في ١٩٨٨/٢/٢.

والمطلوب: اجراء قيود اليومية اللازمة.

٦٢ - اعتمد بنك الاستثمار القومي للبرنامج التنفيذي للخطة الاستشارية
الخاصة باحد الجهات الادارية. ويتكون البرنامج من ثلاثة مشاريع الأول وجلة
اعتماده ١,٠٠٠,٠٠٠ جم والثاني وجلة اعتماده ٢,٠٠٠,٠٠٠ جم والثالث وجلة

اعتماده ٣,٠٠,٠٠٠ جم. وقد ورد للجهة الادارية في ٨/٧/٨٧ اشعار اضافة من البنك المركزي بقيمة التمويل عن الربع الأول لكل المشروعات.

وبالنسبة للمشروع الأول فقد تم انجاز المراحل الثلاثة الأول أما المرحلة الرابعة فقد تم سداد للمقاول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جم كدفعة مقدمة. وقد تم انجاز الأعمال في السنة التالية.

وبالنسبة للمشروع الثاني فقد تم انجاز العمل وسدد للمقاول صافي المستحق له وبالنسبة للمشروع الثالث فإن الجزء المستحق عن الربع الأخير لم يصرف إلى في بداية السنة المالية التالية.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بالنسبة للفترة الرابعة من السنة المالية. والقيود اللازمة في السنة التالية لها.

الفصل السابع

التقارير الدورية والحسابات الختامية

تمثل الكشوف الدورية التي ترسلها الجهات الإدارية لوزارة المالية وكشف الحساب الختامي الذي يعد في نهاية العام أداة هامة للرقابة ومتابعة تنفيذ الموازنة كما تمكن من اتخاذ القرارات الكفيلة بترشيد الانفاق العام وتحصيل الموارد. وتقوم الجهات الإدارية باقفال حساباتها يومياً وشهرياً وربيع سنوياً وأخيراً في نهاية السنة المالية.

فيتم يومياً إعداد استمارة (٦٩ ع.ح) والتي تعتبر ميزان مراجعة للجهة الإدارية. وتتضمن مجاميع مفردات المصروفات والتسويات المدينة ومجاميع مفردات الإيرادات والتسويات الدائنة. وفي حالة وجود خزينة عامة يضاف مجموعها في بداية المدة للمجاميع المدينة ومجموعها في نهاية المدة للمجاميع الدائنة. ولقد أوضحت اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية في المادة ٥٣ الحسابات الواجب تقديمها لو كالة الوزارة لشئون الحسابات الختامية بوزارة المالية فيما يلي:

١ - حساب المتابعة المالية الشهرية التقريبي ويقدم في اليوم الرابع من الشهر التالي شاملاً لقيمة المصروفات والإيرادات المقيمة بالدفاتر الحسابية لغاية اليوم الأخير من كل شهر.

٢ - الحساب المالي الشهري ويقدم في ميعاد أقصاه اليوم العاشر من الشهر التالي بعد اقفال حساب الشهر السابق وضبط دفاتر المفردات على الاجاليات

ويكون شاملاً للمصروفات والايادات الفعلية وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة .

٣ - الحساب المالي الربع سنوي ويقدم كل ثلاثة شهور شاملاً المصروفات والايادات عن هذه المدة وأرصدة الحسابات المدينة والدائنة على النحو الذي يعد به الحساب الشهري .

ويراعى بصفة خاصة بالنسبة للمدة الرابعة أن تكون شاملة أرصدة الحسابات المدينة والدائنة عن المدد الثلاث الأولى ومجموع المنصرف والمحصل فعلياً خلال السنة المالية . وذلك مع ضرورة تسوية ما يخص موازنة السنة المالية من مصروفات وايادات والعمل على الحد من تراكم أرصدة الحسابات المدينة والدائنة .

٤ - الحساب الختامي السنوي ويقدم إلى وزارة المالية في الميعاد الذي يحدد سنوياً بمنشور إعداد الحساب الختامي .

وتعد التقارير الدورية على نموذج (استمارة ٧٥ ع.ح) والتي تحتوي على البيانات التالية :

نوع المصروف	ربط الموازنة	المنصرف أو المحصل خلال الفترة الحالية	المنصرف أو المحصل خلال الفترة السابقة	الجملة العمومية

ويعد الحساب الختامي بحيث يشتمل على البيانات التالية :

البند	ربط الموازنة	اعتمادات منقولة	الربط بعد التعديل	المنصرف الفعلي	الوفر أو العجز

٧١ - قيود الاقفال بالحسابات الحكومية

يتم تسجيل إجماليات العمليات بدفتر اليومية العامة . وفيها يتم ترحيل أرصدة الحسابات الباقية من السنة السابقة ثم إثبات تقديرات الإيرادات والنفقات الواردة بالموازنة . ثم إثبات إجماليات الإيرادات والمصروفات الفعلية وحسابات التسوية حسب الباب والبند والفصل ثم إثبات الفروق بين المصروفات التقديرية والمصروفات الفعلية والفرق بين الإيرادات التقديرية والإيرادات الفعلية .

فبالنسبة لأرصدة الإفتتاح يكون القيد :

من مذكورين

حـ / الخزينة

حـ / المدينين والسلف

حـ / الحسابات الجارية المدينة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (الأرصدة المدينة)

إلى حـ / ميزان الإفتتاح

من حـ / ميزان الإفتتاح

إلى مذكورين

حـ / الدائنين

حـ / الحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (الأرصدة الدائنة)

حـ / إحتياطي عام الحكومة

ويتم إثبات تقديرات موارد الموازنة بالقيد

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

إلى حـ / الحكومة العمومي

ويتم إثبات ~~تقديرات~~ النفقات بالقيد

من حـ / الحكومة العمومي

إلى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

وفيما يتعلق بالايرادات الفعلية يتم القيد

من حـ / الخزينة

إلى حـ / الايرادات العامة

وبالنسبة للمصروفات من جميع الأنواع يتم القيد :

من حـ / المصروفات العمومية

إلى حـ / الخزينة

وبترحيل الايرادات والمصروفات الفعلية إلى حـ / الوزارات والمصالح

نتيجة أعمال السنة لكل وزارة أو مصلحة .

فيتم ترحيل الايرادات الفعلية إلى حساب الوزارات والمصالح:

من حـ / الايرادات العامة

إلى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

ويتم ترحيل المصروفات الفعلية إلى حساب الوزارات والمصالح:

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

إلى حـ / المصروفات العامة.

ويجري توسط حساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية بالفرق بين
المصروفات والايرادات المعتمدة في الموازنة

فتثبت زيادة المصروفات عن الايرادات المقدرة بالقيد :

من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

إلى حـ / الحكومة العمومي

وإذا زادت الايرادات عن المصروفات يتم القيد

من حـ / الحكومة العمومي

إلى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

ويقفل بحساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية الفرق بين الايرادات
المقدرة والايرادات الفعلية وبين المصروفات المقدرة وبين المصروفات الفعلية.

بالنسبة للايرادات:

في حالة زيادة الايرادات الفعلية عن المقدرة يتم القيد :

من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

إلى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

في حالة نقص الايرادات الفعلية عن المقدرة يتم القيد :
من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية
الى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط الايرادات)

وبالنسبة للمصروفات:

في حالة زيادة المصروفات الفعلية عن المصروفات المقدرة يتم القيد :
من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية
الى حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)

وفي حالة نقص المصروفات الفعلية عن المصروفات المقدرة يتم القيد :
من حـ / الوزارات والمصالح (مربوط المصروفات)
الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

ويمثل رصيد حساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية الفائض أو العجز في
الموازنة يتم اقفاله في حساب احتياطي الحكومة .
في حالة وجود فائض يكون القيد :
من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية
الى حـ / احتياطي الحكومة العام .

وفي حالة وجود عجز يتم القيد :
من حـ / احتياطي الحكومة العام
الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية .

ويتم اقفال بقية أرصدة حسابات التسويات والنقدية والسلف والمدينين بقيد
اقفال عكس قيد الافتتاح السابق ذكره كالآتي :

الأرصدة المدينة

من حـ / ميزان الاقفال

الى مذكورين

حـ / الخزينة

حـ / المدينين والسلف

حـ / الحسابات الجارية المدينة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (أرصدة مدينة)

والأرصدة الدائنة:

من مذكورين

حـ / الدائنين

حـ / الحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية

حـ / البنك المركزي (أرصدة دائنة)

حـ / احتياطي الحكومة العام

الى / ميزان الاقفال

ويتم ترحيل القيود السابقة لدفتر الاستاذ العام.

مثال ٧١:

فيما يلي ربط الايرادات والمصروفات كما وردت بموازنة احدى السنوات.
كذلك المدفوعات والمقبوضات الفعلية خلال السنة.

البيان	ربط الموازنة	البيانات الفعلية
المدفوعات	٢٥٠٠	٢٦٠٠
المقبوضات	٢٥٠٠	٢٢٠٠
	...	٤٠٠

والمطلوب:

١ - اثبات قيود الاقفال في حسابات الحكومة

٢ - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ

١ - قيود الاقفال في حسابات الحكومة:

١ - اثبات المصروفات المعتمدة

٢٥٠٠ من حـ / الحكومي العمومي

٢٥٠٠ الى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

(اعتماد المصروفات)

٢ - اثبات الايرادات المعتمدة:

٢٥٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايراد)

٢٥٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي

(اعتمادات الايرادات)

٣ - الايرادات الفعلية:

٢٢٠٠ من حـ / الخزينة

٢٢٠٠ الى حـ / الايرادات العامة

٢٢٠٠ من حـ / الايرادات العامة

٢٢٠٠ الى حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)

٤ - المصروفات الفعلية:

٢٦٠٠ من حـ / المصروفات العامة

٢٦٠٠ الى حـ / الخزينة

٢٦٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)
٢٦٠٠ الى حـ / المصروفات العامة.

٥ - اقفال الفرق بين البيانات التقديرية والفعلية للايرادات والمصروفات
بحساب الحكومة العمومي عن السنة الجارية
٤٠٠ من حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية
إلى مذكورين

٣٠٠ حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)
١٠٠ حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

اقفال حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية في حساب الاحتياطي العام:
٤٠٠ من حـ / الاحتياطي العام
٤٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

٢ - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ لاقفال الحسابات

حـ / الحكومة العمومي

٢٥٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)	٢٥٠٠ الى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)
<u>٢٥٠٠</u>	<u>٢٥٠٠</u>

حـ / الوزارات والمصالح (ربط الايرادات)

٢٢٠٠ من حـ / الايرادات العامة	٢٥٠٠ الى حـ / الحكومة العمومي
٣٠٠ من حـ / الحكومة العمومي	
<u>٢٥٠٠</u>	<u>٢٥٠٠</u>

حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)

٢٦٠٠ إلى حـ / المصروفات العامة	٢٥٠٠ من حـ / الحكومة العمومي
<u>٢٦٠٠</u>	١٠٠ من حـ / الحكومة العمومي
	<u>٢٦٠٠</u>

حـ / الإيرادات العامة

٣٢٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح	٣٢٠٠ من حـ / الخزينة
---------------------------------	----------------------

حـ / المصروفات العامة

٢٦٠٠ إلى حـ / الخزينة	٢٦٠٠ من حـ / الوزارات والمصالح
-----------------------	--------------------------------

حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية

٣٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)	٤٠٠ من حـ / الاحتياطي العام
١٠٠ إلى حـ / الوزارات والمصالح (ربط المصروفات)	
<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>

حـ / الخزينة	
٢٢٠٠ إلى حـ / الايرادات العامة	٢٦٠٠ إلى حـ / المصروفات العامة
<u>٢٦٠٠</u>	<u>٢٦٠٠</u>

حـ / الاحتياطي العام	
٤٠٠ إلى حـ / الحكومة العمومي عن السنة الجارية	٤٠٠ رصيد منقول (عجز)
<u> </u>	<u> </u>

تمرين:

٧١ - فيما يلي بيان بربط المصروفات والايرادات بميزانية الدولة وبيان بالمصروفات والايرادات الفعلية لإحدى السنوات.

الربط في الميزانية	الفعل
١٨٠٠	١٨٢٠
١٨٠٠	١٧٥٠
...	٧٠

المطلوب:

- ١ - اثبات قيود الاقفال بحسابات الحكومة.
- ٢ - تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الاستاذ.

الفصل الثامن أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر

اعتمدت في جزء كبير من هذا الفصل على ما نشره PETER A. PYHRR (١) والذي عمل بمركز البحوث لشركة Texas Instruments حيث تم استحداث أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر Zero-Base Budgeting وقد قام بايهر بنشر مقال في عدد نوفمبر ديسمبر ١٩٧٠ بمجلة Harvard Business Review يشرح فيه تفاصيل هذا الأسلوب وقام جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت بالتعرف على هذا الأسلوب، فتم نقل بايهر للعمل بولاية جورجيا حيث أعدت موازنة عام ١٩٧٣ (يوليو ٧٢ - يونيو ١٩٧٣) لولاية جورجيا على أساس أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر.

ثم تم تطبيق هذا الأسلوب في الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٧ ثم في دول السوق الأوروبية المشتركة وفي عديد من الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات.

(١) See; Peter A. PYHRR Zero-Base Budgeting, John Wiley & Sons 1973.

- P. A. PYHRR, Zero-Base Budgeting, Harvard Business Review, Nov. Dec. 1970. pp. 111 - 121.

- P. A. PYHRR, The Zero-Base Approach to Government Budgeting. Public Administration Review N. Y. May. 1977. pp. 1 - 8.

- P. A. PYHRR, Zero-Base Budgeting: A Management Tool to Evaluate and Control Expense. In Budgeting For Profit, Chaudra Gyan and Swrendra Sing Hvi, eds. planning Executive Institute, Oxford, Ohio, 1975,

في ٢ ديسمبر ١٩٦٩ تحدث الدكتور ارثر بيرنز مستشار رئيس الولايات المتحدة الامريكية في فندق بلازا بنيويورك في ندوة « الرقابة على الانفاق الحكومي »، وأوضح الحاجة إلى استخدام أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر، وبين أن هذا الأسلوب قد يكون صعباً وربما مستحيلاً في التطبيق. ولقد ذكر أنه « عادة ما يقوم المديرين القائمين على اعداد موازنة البرامج بطلب الزيادة الاضافية اللازمة عن اعتمادات السنة الماضية. بمعنى آخر، فإن ما يقوموا بانفاقه يعتبر مقبولاً وضروري دون فحص. ولكن يمكن تحقيق وفورات ضخمة إذا ما طلب من كل جهة أن تعد تقديرات الاعتمادات اللازمة لها سواء كان عن البرامج القائمة أو عن برامجها الجديدة بالكامل. وهذا المدخل في اعداد الموازنات قد يكون صعب التحقيق من ناحية نظراً لأنه سيضيف الكثير من الأعباء على القائمين باعداد الموازنة، ومن ناحية أخرى نظراً لأنه سيتم مقابله بمقاومة من الذين يخشون من عدم قبول برامجهم بواسطة النظام الذي يخضع كل نشاط إلى فحص سنوي دقيق للتكاليف والنتائج ».

ومع ذلك فإن خبرة شركة تكساس وولاية جورجيا أظهرتا ان هذا الأسلوب من الموازنات لا يستلزم بالضرورة زيادة الأعباء على القائمين باعداد الموازنة. وفي الحقيقة فلقد ثبت أن التخطيط الفعال والادارة الجيدة للموازنة على أساس البداية من الصفر يمكن أن يخفضنا من أعباء اعداد الموازنة وفي نفس الوقت ويؤدي الى تحسينات ضخمة في اتخاذ القرارات الادارية وفي تخصيص الموارد.

ولقد استخدمت عمليات الموازنة على أساس البداية من الصفر بواسطة كل من شركة تكساس وولاية جورجيا، بطريقة متماثلة في الفلسفة وفي الاجراءات العامة بالرغم من الاختلاف المحدود في أساليب تشغيلها لتلبية الاحتياجات

الخاصة بكل منشأة. وتتلائم الموازنة على أساس البداية من الصفر مع المنشآت ذات العمليات المتنوعة والاحتياجات والمشاكل المعقدة. وسنحاول في الأجزاء التالية توضيح كيف يمكن إتباع الموازنة على أساس البداية من الصفر كأداة إدارية فعالة في كل من النشاط الخاص والحكومة.

٨٢- عملية التخطيط والموازنة:

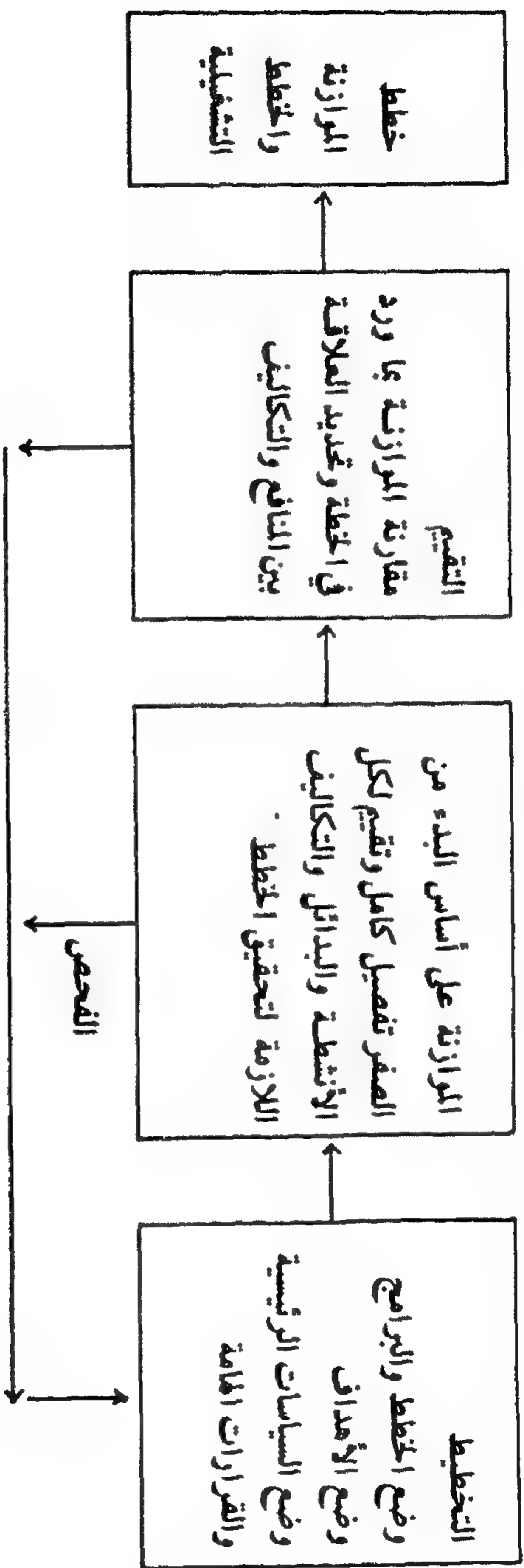
نادى عديد من المديرين بأن يتم تسمية الموازنة على أساس البداية من الصفر باسم « التخطيط بدءاً من الصفر » أو التخطيط والموازنة بدءاً من الصفر نظراً لأن هذه المرحلة تتطلب تخطيطاً فعالاً وتظهر مباشرة أي نقص في التخطيط. وعمليات التخطيط والموازنة يمكن مقارنتهم كآلي:

التخطيط يحدد النتائج المطلوبة.

والموازنة تحدد المستلزمات اللازمة.

والتخطيط أكثر عمومية عن الموازنة. فالموازنة تضع البرامج والأهداف، والسياسات الأساسية للمنشأة ككل. والموازنة تحلل بالتفصيل الوظائف العديدة أو الأنشطة المتعددة التي يجب أن تؤديها المنشأة لتشغيل كل برنامج، وتحليل البدائل داخل كل نشاط لتحقيق المنتج النهائي المطلوب، وتحدد العلاقة بين الإنجاز الجزئي أو الكلي للأهداف والتكاليف المرتبطة. الشكل (١ - ٨) يوضح العلاقة المطلوبة بين التخطيط والموازنة. هذه العلاقة متحركة نظراً لأن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة ليست محدودة. لذلك يجب تحديد ما إذا كان إنجاز آخر ١٠٪ من الأهداف يحتاج إلى ٢٥٪ من التكاليف أو العكس بالعكس، وما إذا كنا نستطيع تحقيق كل هدف. وما إذا كان يجب استبعاد أو تخفيض بعض الأهداف. وإذا ما حددنا الأهداف، فإن مراحل الموازنة على أساس البداية من الصفر ستكون وسيلة فرعية لتحقيق أمثل وضع عن طريق تحديد كيفية تحقيق النتائج المطلوبة. ومع ذلك، فإن الاحتياجات

شكل (١ - ٨) العلاقة المطلوبة بين التخطيط والموازنة



الواقعية لتعديل الأهداف بناء على تحليل التكلفة / المنفعة ستجعل عمليات الموازنة على أساس صفري أداة لتحقيق أمثل وضع فرعي داخل وضع كلي .

وإذا ما نظرنا إلى نفس العلاقة بين الموازنة والتخطيط من وجهة نظر المديرين الذين سيصمموا وينفذوا البرامج والأنشطة لتحقيق الأهداف المطلوبة، فإن العلاقة تظهر في شكل (٢ - ٨) فهؤلاء المديرين يحتاجوا لتفهم التنظيم المالي والعمليات التي تقوم بها الجهة قبل أن يصمموا أي برنامج. وهذه الحاجة تنشأ بواسطة عوامل عديدة:

- فالأهداف قد يتم تحقيقها خلال التوسع في البرامج الحالية.
- ويمكن أن يتم تشغيل برامج جديدة داخل التنظيم القائم وقد تحتاج إلى تدعيم من الأنشطة القائمة.
- وقد تعتمد التكاليف لدرجة كبيرة على فعالية وكفاءة الأنشطة الجارية أو قد تعكس قدرات المنشأة لتطوير أنشطة فعالة وكفاء للبرامج الجديدة.
- قد تحتاج التكاليف اللازمة إلى أموال بالنسبة للبرامج ذات الأولويات المرتفعة على حساب البرامج الحالية ذات الأولوية المنخفضة.

ومن هذه الأسس (أو نقطة البداية) يمكن للمديرين أن يصمموا البرامج، سواء عن طريق تعديلها لملائمة قدرات العمليات الجارية أو تصميمها لتغيير العمليات الجارية وتعديل الأهداف لملائمة قدرات البرامج، ثم تعديل كل من الأهداف والبرامج لمقابلة قيود التكاليف. وهذا التحديد يعتبر عملية متداخلة يمكن تحقيقها عن طريق التخطيط الملائم وأسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر.

وبغض النظر عن أسلوب الموازنة المستخدم، فلا يوجه بديل عن التخطيط الجيد فإذا لم نرغب في انتاج المنتج أو تقديم الخدمة في المقام الاول، فإن أفضل

البرامج وتفصيل الموازنة لا تعود بأي نفع علينا. وكحد أدنى يجب أن يركز أي نظام للموازنة على هذه الأخطاء، ولكن يمكن توفير كثير من الوقت والأموال إذا ما تم الوصول إلى هذا النتائج في المراحل الأولى للتخطيط.

٨٢ - الخطوتان الرئيسيتان في أسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر:

هناك خطوتان رئيسيتان في أسلوب الموازنة على أساس البدء من الصفر:

١ - تحديد « مجموعات القرارات » Decision package وتتضمن هذه الخطوة تحليل ووصف كل نشاط مستقل - سواء كان قائم أو جديد، في أحد مجموعات القرارات.

٢ - وضع أولويات لمجموعات القرارات وهذه الخطوة تتضمن تقييم ووضع أولويات هذه المجموعات على أساس أهميتها عن طريق تحليل التكلفة / المنفعة أو التقييم الذاتي.

وإذا ما تم اعداد مجموعات القرارات ووضعها في أولويات، يمكن للإدارة تخصيص الموارد وفقاً لتمويل الأنشطة الأكثر أهمية (أو مجموعات القرارات) سواء كانت جديدة أو قائمة. وتنتج الموازنة النهائية من اخذ مجموعات القرارات التي تم الموافقة على تمويلها، وتصنيفها في وحدات الموازنة المناسبة وإضافة التكاليف المرتبطة بكل مجموعة لإنتاج الموازنة لكل وحدة.

٨٢١ - الخطوة الأولى: اعداد مجموعات القرارات:

مضمون مجموعات القرارات: مجموعة القرار هي مستند يحدد ويصف نشاط معين بطريقة تمكن الإدارة من:

(١) تقييم ووضع أولوياتها بالنسبة للأنشطة الأخرى المتنافسة على نفس الموارد المحدودة.

شكل (٢ - ٨) الاهداف وكيفية تحقيقها في ظل أساليب التخطيط المختلفة

الأسس (نقطة البداية)	القرار (كيف يتم تحقيق الهدف)	الاهداف (نقطة النهاية)
<p>أ - الوضع الأمثل للتخطيط</p> <p>معرفة تفصيلية للأنشطة والعمليات</p> <p>الجارية بما في ذلك التكلفة والكفاءة</p>	<p>تقيم تفصيلي للاتجاهات، والأنشطة، والبرامج لانفاق معين ومجموعة من الأولويات لكل برنامج.</p>	<p>أهداف واقعية وقابلة للقياس</p> <p>ويمكن تحقيقها في حدود النفقات المخصصة، ومجموعة من الأولويات للاهداف.</p>
التعديل		
<p>ب - حالة ضعف التخطيط</p> <p>عدم وجود تفهم تفصيلي للأنشطة والتكاليف، والكفاءة.</p>	<p>البرامج والتوجيهات تكون عامة، ولا توجد مؤشرات للتكلفة، والتوجيهات للمديرين التنفيذيين محدودة.</p>	<p>بيانات عامة مثل زيادة الربحية، تقديم أفضل خدمة تعليمية ممكنة، تخفيض تلوث الهواء... الخ</p>

<p>تحديد المنافع المتوقعة من البرامج والاهداف بحيث يمكن للادارة العليا اتخاذ القرار بالنسبة لمقدار النفقات التي يمكن اعتادها للبرامج المختلفة في مواجهة البرامج والاهداف التي لن يتمكنوا من تنفيذها.</p>	<p>تحديد وتعريف كل من الأنشطة الجارية والجديدة والبرامج بتفصيل شامل، والبدائل والتكاليف والمنافع والفعالية والاولويات الخاصة بكل برنامج، وتحديد مستويات تحقيق الاهداف في ظل مستويات الانفاق المختلف.</p>	<p>ج - أثر اتباع أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر</p> <p>يتم تقييم الأنشطة الجارية والبدائل والتكاليف والمنافع والفعالية بتفصيل كامل.</p>
--	--	---

(٢) تقرير مدى الموافقة أو عدم الموافقة عليها. لذلك، فإن المعلومات المعروضة في كل مجموعة يجب أن تقدم للإدارة كل المعلومات اللازمة لمثل هذا التقييم. ويمكننا بصفة عامة تعريف مجموعة القرارات كالتالي:

مجموعة القرار تحدد نشاط معين، أو وظيفة أو عملية بطريقة تمكن الإدارة من تقييمها ومقارنتها بالأنشطة الأخرى وهذا التعريف يتضمن:

- الهدف (أو الأهداف).
 - التبعات الناتجة عن عدم تنفيذ النشاط.
 - مقياس الأداء.
 - الاتجاهات البديلة للتصرف.
 - التكاليف والمنافع.
- والأنشطة التي يجب أن تعد عنها مجموعة قرار يجب أن تتضمن كل المعلومات اللازمة لقيام الإدارة بالتقييم.
- ومفتاح الموازنة على أساس البدء من الصفر يقع في تعريف وتقييم البدائل لكل نشاط. وهناك نوعان من البدائل يجب أخذهما في الحسبان حين إعداد مجموعات القرارات:

- ١ - الطرق المختلفة لأداء نفس المهمة وهذا التحليل يحدد الطرق البديلة لأداء المهمة. يؤدي إلى اختيار أفضل بديل وترك الآخرين.
 - ٢ - إذا تم اختيار أسلوب بديل للأسلوب الجاري لأداء العمل الموصي به فإنه يجب أن يظهر في مجموعة القرار وأن يظهر الأسلوب الجازي كبديل.
- ويتم إعداد مجموعة قرار وحيدة للنشاط تظهر الطرق الموصي بها لأداء المهمة وتعرف الطرق البديلة، وتعطي وصف بسيط لسبب عدم اختيارها.
- ٢ - المستويات المختلفة من الجهود المبذولة لأداء المهمة. ويحدد هذا

التحليل المستويات البديلة للمجهودات والنفقات لأداء مهمة معينة. ويتم تقدير الحد الأدنى من المجهود والمستويات الإضافية للمجهود وتعرف على أساس أنها مجموعات قرارات منفصلة.

وهذه المستويات الدنيا من المجهودات لمجموعات القرارات يجب ألا تحقق الهدف من المهمة حتى بالرغم من أن المستويات الإضافية من المجهودات المقترحة قد لا تحققها، نظراً للموازنة التي قد تكون محدودة ومستويات الانجاز ولكنها يجب أن تعرف وتنصب على أهم العناصر.

وفي عديد من الحالات، فإن الحد الأدنى من مستويات المجهود سيكون بين ٥٠٪ ، ٧٥٪ من المستوى الجاري للعمليات (أحد الاستثناءات لهذه القاعدة العشوائية قد يكون بالنسبة للمشروعات التي في بدايتها أو العمليات التي لن تعمل بكامل طاقتها خلال فترة الموازنة المقبلة).

ويجب على المديرين أن يأخذوا في الاعتبار كل البدائل في تحديد وتقييم كل مهمة. وعادة ما يعرف المدير الطرق البديلة - لأداء نفس المهمة أولاً، ثم يعتمد المستويات المختلفة من المجهودات لأداء المهمة لأي طريقة يتم اختيارها.

وأكثر الاسئلة ظهوراً في هذه الحالة:

- لماذا يجب تحديد المستويات المختلفة من المجهودات؟

- ولماذا يجب أن يوصى المدير بعدم اختيار مستوى الاداء الذي يشعر بأنه ضروري، ثم يعيد التوصية بهذا المستوى؟.

ولعل أهم نتيجة لأسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر تتحقق من تعريف وتقييم المستويات المختلفة من المجهودات. وهناك سببان لذلك:

١ - قد يؤدي تحديد مستويات الانفاق (نظراً للقيود على الانفاق والرغبة في تمويل أو توسيع البرامج الجديدة الحالية) إلى الاستبعاد الكامل لبعض المهام إذا ما تم تعريف مجموعة قرار واحد لمستوى مرغوب فيه من المجهود... وهذا الاستبعاد قد يكون مرغوباً وعملياً، وعادة ما تفضل الإدارة العليا الحصول على حرية تخفيض المستويات الجارية من الأنشطة علاوة على استبعاد بعض المهام بالكامل.

٢ - يعتبر المستوى التنفيذي للمديرين الذين يقومون باعداد مجموعات القرارات أكثر قدرة (نظراً لمعرفة الوثيقة بمهامهم المعينة) لتوصيف وتقييم المستويات المختلفة من المجهودات، ويجب أن تكون من مسئوليات هؤلاء المديرين لتصبح الإدارة ملزمة بكل الامكانيات. وتصبح بعد ذلك من مسؤولية الإدارة العليا تقييم الأهمية النسبية للمجهودات والمستويات المختلفة من المجهودات داخل المهمة.

٨٢٣ - تكوين مجموعات القرارات:

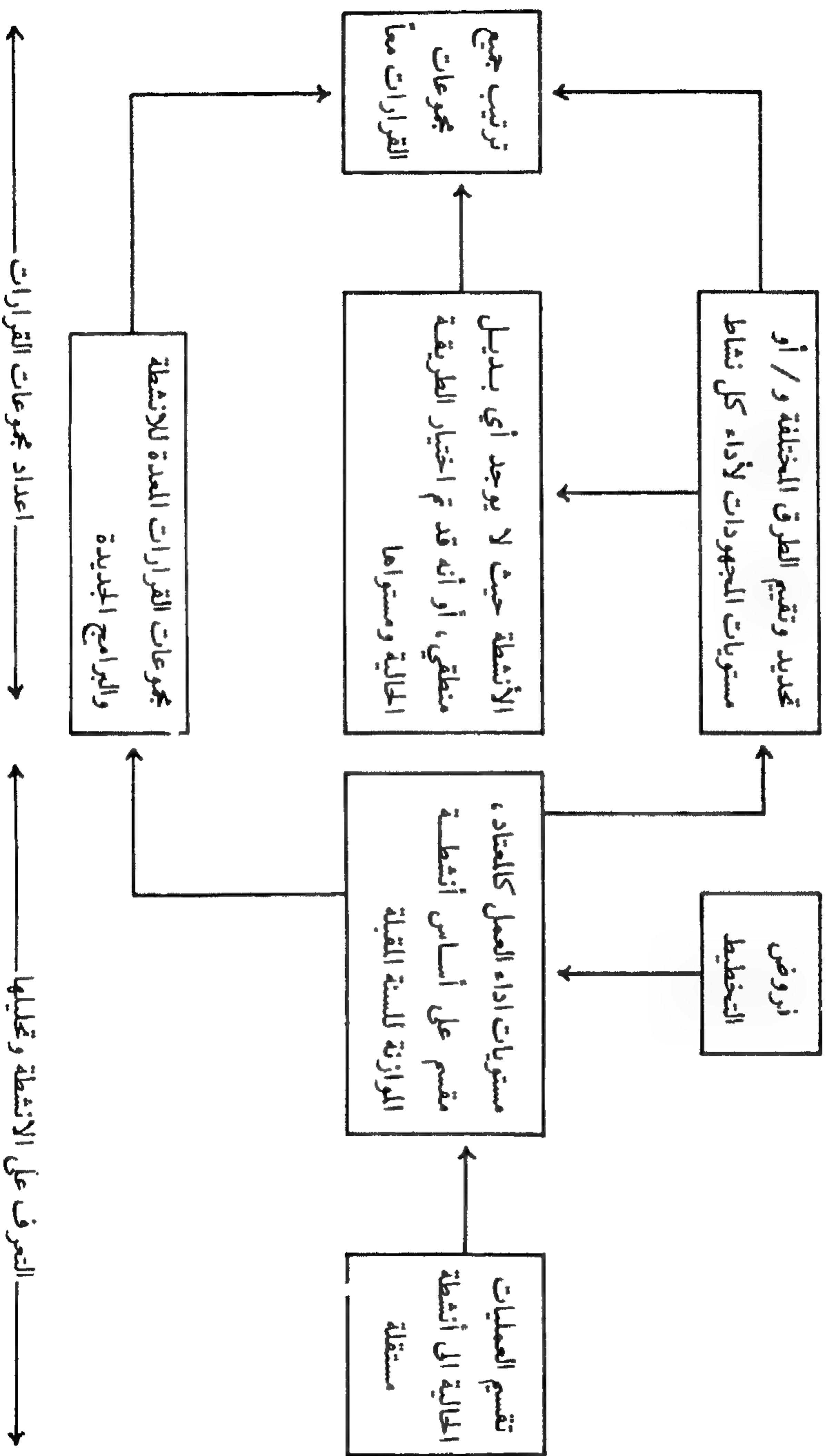
تعرف مجموعة القرار بأنها « نشاط مستقل، أو وظيفة أو عملية... » وهي بصفة عامة نشاط مستقل يمثل أدنى مستوى تنظيمي مثل مركز تكلفه، أو وحدة موازنة، وعادة ما تتضمن الجهة الادارية عديداً من هذه الأنشطة. ويعتبر تحديد الأنشطة التي تعد عنها مجموعات القرارات أهم خطوة في تنفيذ الموازنة على أساس البداية من الصفر. في هذه المرحلة دعنا نستمر بتفهم أن مجموعات القرارات تعد في أدنى مستوى تنظيمي، وتعد مجموعات القرارات في هذا المستوى لتشجيع التوصيف الكامل للأنشطة والبدائل، ولتكوين الاهتمام ومشاريع المديرين الأكثر معاشية بكل نشاط والذين سيصبحون مسئولين تنفيذياً عن الموازنة المعتمدة ويوضح الشكل (٣ - ٨) مرحلة تكوين الموازنة.

ولكي يبدأ المدير في اعداد مجموعة قراراته، يجب أن يحدد أنشطة السنة التجارية وعملياتها. ويمكنه بعد ذلك أخذ تنبؤاته ومستويات تقديرات مصروفات السنة التجارية وتحديد الأنشطة التي تستلزم هذه المصروفات (الأنشطة التي سيكون حولها مجموعات قراراته). ويجب أن يقدر تكلفة كل نشاط. وفي هذا المستوى، يجب على المدير أن يحدد ببساطة كل نشاط في مستواه الحالي وطريقة العمل وليس تحديد الطرق المختلفة لأداء المهمة أو المستويات المختلفة من المجهودات.

وبعد أن يقوم بتجزئة العمليات التجارية إلى أنشطة يقوم بإعداد مجموعات قرارات لها، يمكن للمدير أن يبدأ بالنظر لاحتياجاته في السنة المقبلة. ومن المفيد جداً أن تصدر الإدارة العليا مجموعة من فروض التخطيط لمساعدة المدير في تحديد احتياجات السنة المقبلة. وقد تتضمن الفروض:

- مستويات التسعير.
 - عدد وأنواع الوحدات التي سيتم انتاجها أو تقديمها.
 - الزيادة في الأجور والمرتبات.
 - عدد الافراد الذين سيستفيدون من الخدمة، مثلاً عدد المرضى.
 - الاضافة الى أو التخفيض في التسهيلات التي يجب الحصول عليها أو التخلص منها.
 - التغييرات المخططة عن الطرق الحالية للتشغيل، مثل المركزية أو اللامركزية في الأنشطة والمدى الاضافي للأنشطة وهكذا.
 - الخطوط العامة بالنسبة للمستويات المقبولة للانفاق لموازنة العام المقبل.
- وتظهر الحاجة إلى هذه الفروض في التخطيط لعدة أسباب منها:
- ١ - انها تدفع الادارة العليا الى القيام ببعض التخطيط التفصيلي ووضع

شكل (٣ - ٨) تكوين مجموعات القرارات



الأهداف بالنسبة للفترة المقبلة للموازنة في مرحلة مبكرة من دورة الموازنة.

٢ - وهي تقدم للمديرين أساساً موحداً للنظر الى السنة المقبلة وتقدير احتياجاتهم.

٣ - وهي تقدم نقطة أساسية لفحص وتعديل فروض التخطيط، والتي تستلزم بدورها فحص مجموعات القرارات التي تأثرت بهذه الفروض، وعدد مرات تغيير الفروض، يمكن التحكم فيها لتخفيض كل من التضارب وأثر ادخال بيانات في وحدة الموازنة في ظل الظروف المتغيرة.

٤ - تسمح للمديرين بتحديد انحرافات النفقات الفعلية خلال العام والتي نتجت عن فروض غير دقيقة افترضت خلال عملية الموازنة.

وإذا ما حدد كل مدير الأنشطة المنفصلة التي سيقوم باعداد مجموعات قرارات عنها وحصل على المجموعة الرسمية لفروض التخطيط. فيمكنه تحديد عمله وفقاً للمستوى المعتاد من كل نشاط - والذي يمثل امتداداً لعمليات السنة الحالية على أساس تكاليف السنة المقبلة واحتياجاتها، بدون تغيير في طريقة التشغيل. ولتحديد تكاليف السنة المقبلة، يقوم المدير بتعديل التكاليف بالتغيرات في مستوى النشاط للوظيفة أو المهمة المعينة، وبالزيادة في الأجور والمرتبات، وبالمصروفات السنوية للموظفين الجدد وللأنشطة التي لم تحدث خلال فترة الموازنة الجارية.

وحتى هذه النقطة، لا يتم اعداد مجموعات قرارات، ولكن يكون المدير قد قام بعمليات تحليلية ومعرفة دقيقة لخلفية الأنشطة. ونقطة البداية الحقيقية في إعداد المجموعات تأتي حينما يقوم المدير بإعداد بدائل للمجهودات التي تتم بالنسبة للنشاط الجاري عن طريق تقييم الطرق المختلفة و / أو المستويات المختلفة من النشاط لأداء المهمة. وإذا ما تم اختيار بديل عن العمل القائم، فنطلق على العمل القائم انه بديل ويتم تضمينه في المجموعة أولاً مع طريقة أداء العمل الجاري

كبديل لا يتم التوصية باستمراره.

وفي نفس الوقت حينما ينظر المدير إلى أنشطته الجارية والمستمرة، يجب عليه أن يحدد كل الأنشطة والبرامج الجديدة ويعد عنها مجموعات قرارات لتداولها - وتحلل البدائل بالنسبة للطرق المختلفة والمستويات المختلفة من المجهودات لتشغيل هذه البرامج الجديدة. ونتيجة مرحلة التكوين، يقع على المدير تحديد كل أنشطته المتوقعة للسنة المقبلة في شكل مجموعات قرارات تقع في أي من ثلاث مجموعات.

١ - طرق مختلفة و / أو مستويات مختلفة لأداء النشاط.

٢ - أداء العمل بنفس الطريقة الحالية إذا لم يكن هناك بديل أفضل.

٣ - برامج وأنشطة جديدة.

ويكون المدير مستعداً بعد ذلك لتحديد أولويات مجموعات القرارات. وفيما يلي بعض نماذج لموضوعات مجموعات القرارات.

الجامعة

التعليم:

الأقسام (على أساس الأقسام العلمية).

المناهج (على أساس المنهج ومجموعة المواد التي تشكل منهج معين).

إدارة الأقسام:

وسائل مساعدة (حاسب اليكتروني وخدمات أخرى).

معامل.

مناهج جديدة (على أساس المواد).

درجات استاذية.

المعدلات (على أساس عدد الطلبة المسجلين، ساعات المحاضرات، معدل

الطلاب / الاساتذة).

البحوث:

البحوث.

المنح.

منح التفرغ.

المكتبات:

شراء كتب جديدة

أمناء المكتبة

الاشتراك في المجالات والدوريات

تجليد الكتب

البحوث

إعداد الفهارس

المشروعات الخاصة

آلات التصوير والميكروفيلم

الأجهزة المساعدة

التجديدات

الأرشيف

الحاسب الإليكتروني

المشروعات الاستشارية.

٨٣ - الخطوة الثانية: ترتيب أولويات مجموعات القرارات:

تقدم عملية أعداد الأولويات للمديرين أسلوباً جيداً لتوزيع موارده النادرة عن طريق التركيز على أسئلة مثل «ما مقدار ما نستطيع انفاقه»؟

«وأين يجب أن ننفقه»؟

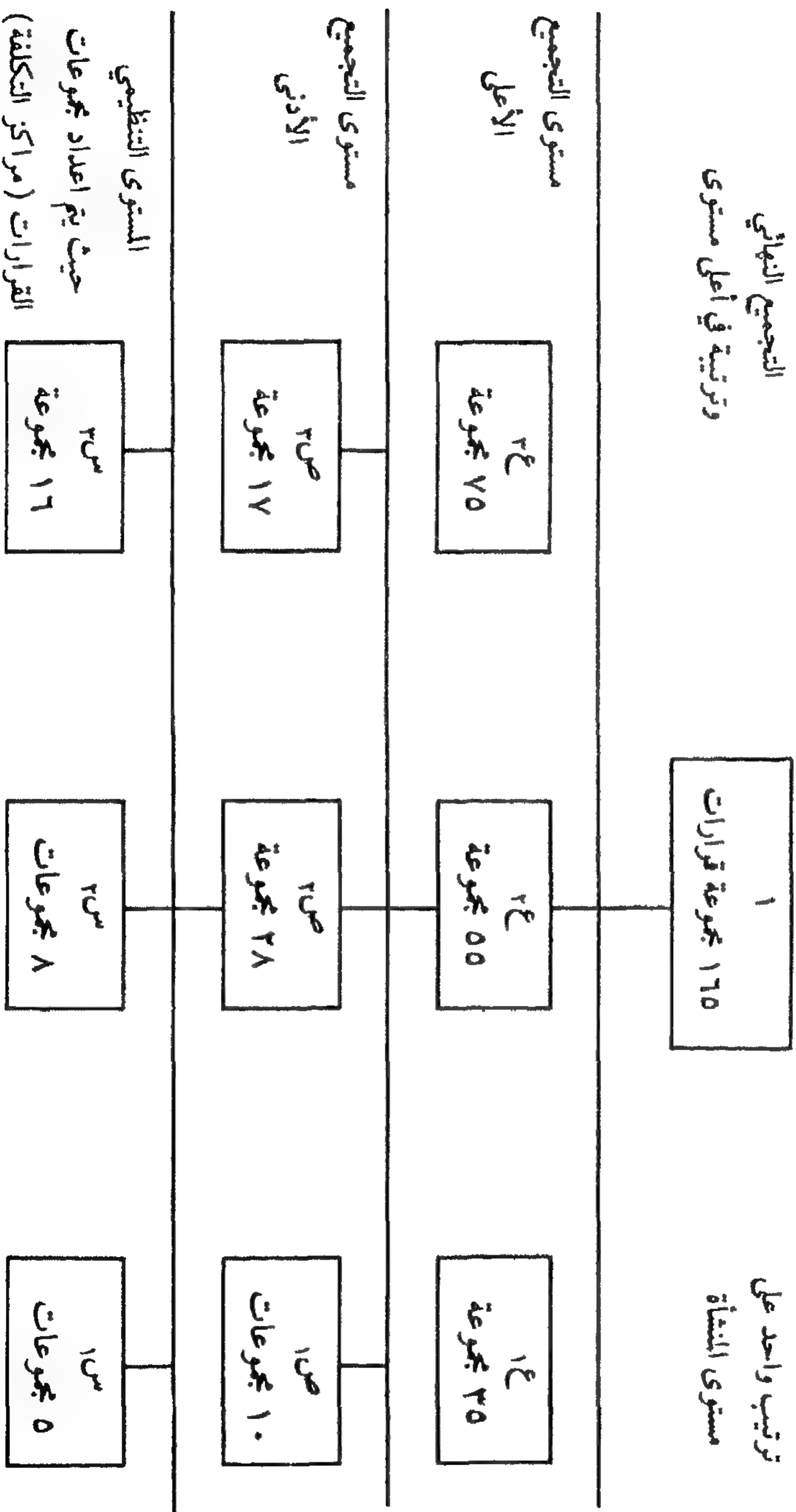
ويجب المديرين على هذه الاسئلة عن طريق اعداد قائمة بكل مجموعات القرارات على أساس تنازلي أي انخفاض أهميتها ومنفعتها. ويمكن للمديرين بعد ذلك تحديد المنافع التي يمكن الحصول عليها في ظل كل مستوى من مستويات الانفاق ودراسة تبعات عدم الموافقة على تخصيص أموال لمجموعات القرارات

التي تحت هذا المستوى. ويجب أن تتم الأولوية المبدئية في المستوى التنظيمي حيث تم إعداد مجموعة القرارات بحيث يستطيع كل مدير تقييم أهمية أنشطته ويضع أولويات مجموعات قراراته وفقاً لذلك. ثم يقوم المدير في المستوى الأعلى في السلم الإداري بفحص هذه الأولويات ويستخدمها كمرشد لأعداد أولويات مجمعة موحدة لكل مجموعات القرارات المقدمة له من المستويات الأدنى.

وتظهر طريقة وضع الأولويات في شكل (٤ - ٨) مجموعات القرارات حيث يتم ترتيبها أولاً بواسطة المديرين الذين قاموا بأعداد ترتيباتهم إلى رئيسهم، الإداري س١، س٢، س٣. وهؤلاء المديرين يقدموا ترتيباتهم إلى رئيسهم، مدير الوحدة ص٢ والذي يقوم بتجميع الـ ٢٨ مجموعة (٥ من س١، ٨ من س٢، ١٥ من س٣) في ترتيب واحد مجمع. ويتم تكرار هذه المرحلة مع المدير في الوحدة ع٢ مما يؤدي إلى أعداد ترتيب لمجموعة قرارات عددها ٥٥ من الوحدات ص١، ص٢، ص٣. ويمكن أن يستمر التجميع إلى أن يتم إعداد ترتيب واحد نهائي في أحد المستويات التنظيمية المرغوبة. وهذا الأسلوب الهرمي في التكامل يرتبط بالهرم التنظيمي للمنشأة، ويكون القيام بتجميع منطقي على أساس المهام مفيداً بالرغم من أنه قد يتعارض مع الحدود الموجودة داخل التنظيم.

ونظرياً، يمكن الحصول على ترتيب واحد لمجموعات القرارات للمنشأة ككل ويتم الحكم عليه بواسطة الإدارة العليا. ولكن بينما قد يحدد هذا الترتيب المنفرد أفضل تخصيص للموارد إلا أن الترتيب والحكم على عدد كبير من المجموعات المنتجة بواسطة كل الأنشطة المستقلة لوحدة تنظيمية كبيرة قد يمثل عبء ضخماً إن لم يكن مستحيلاً بالنسبة للإدارة العليا وعلى عكس ذلك، فإذا ما تم الترتيب على مستوى مراكز التكلفة فقط فإنه يكون غير مرضي، نظراً لأنه لا يحدد للإدارة العليا العوائد والمنافع لمراكز التكاليف أو الوحدات التنظيمية الكبرى

شكل ٤ - ترتيب مجموعات القرارات



وهذه المستويات الدنيا في الوحدات التنظيمية عادة ما تكون متعددة بالنسبة للإدارة العليا بحيث لا تستطيع أن تقوم بأعداد منافعها بنفسها.

ويمكن البدء بحل هذه المشكلة بإيقاف مرحلة الترتيب المجمع عند مستوى معين بين مراكز التكلفة والشركة ككل. على سبيل المثال، قسم، أو إدارة، أو هيئة، أو خط انتاجي أو مركز ربحية. ويمكن تحديد طول وعرض مثل هذا التجميع بناء على أربعة عناصر:

- ١ - عدد المجموعات والتوقيت والمجهود اللازم لفحصها وترتيبها.
- ٢ - قدرة الإدارة واستعدادها لترتيب أنشطة غير شائعة.
- ٣ - التجميع الطبيعي والذي يقدم مجالاً منطقياً للتحليل، مثل مركز ربحية المنتج في الصناعة، حيث عدد المجموعات التي يتم الموافقة على تخصيص اعتمادات لها يرتبط مباشرة بأهداف الربحية وتوقعاتها.
- ٤ - الحاجة إلى فحص مكثف عبر الحدود التنظيمية لتحديد المنافع بالنسبة لمستويات الانفاق (وهذا العنصر هام حينما يحدث تخفيض ضخم في مستويات الانفاق ويجبر المديرين على تحديد المنافع الناتجة من وحدات تنظيمية أكبر من المعتاد).

ومشكلة الحجم قد تعتبر أكبر عائقاً للتنفيذ الفعال لأسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في منشأة ضخمة. والحل الأساسي (بين عديد من الحلول) لمشكلة الحجم يقع في تحديد عدد المجموعات التي يتم ترتيبها في أي مستوى تجميعي لتركيز نظر الإدارة العليا على المناطق التي تحتاج إلى اتخاذ القرارات وبالتالي ترك للمستويات الإدارية الدنيا القيام بالتقييم والتبويب التفصيلي.

وعملية التبويب في حد ذاتها يجب أن تكون بسيطة نسبياً، ولكن قد تمثل عائقاً كبيراً أمام بعض المديرين، فعلاوة على إرغامهم على اتخاذ القرارات، والتي

قد تبدو غريبة على بعض المديرين ، فقد يكون لديهم صعوبات موضوعية في ترتيب المجموعات التي يعتبرونها ضرورية وقد يظهروا اهتمامهم بالنسبة لقدراتهم على الحكم على الأهمية النسبية للأنشطة الغير متشابهة ، حيث تحتاج عديد من المجموعات إلى حكم الشخص . ويمكن تخفيض الصعوبة والوقت المستغرق في التغلب على هذه المشاكل لدرجة كبيرة إذا ما قام المديرين بما يلي :

١ - عدم التركيز على ترتيب المجموعات ذات الأولويات المرتفعة أو اللازمة والتي تكون في حدود الخطوط العريضة للانفاق (بدلاً من فحص كل البدائل ، وفرص تخفيض التكاليف ، والقيام بالتحسينات) وإنما يجب التركيز على المهام الأقل والمستويات الأدنى من الجهود.

٢ - عدم قضاء وقت كبير في الجدل حول ما إذا كانت المجموعة ٤ على سبيل المثال أكثر أهمية من المجموعة ٥ ، ولكن بدلاً من ذلك اهتم بتأكيد أن المجموعات ٤ ، ٥ أكثر أهمية من المجموعة ١٥ ، والمجموعة ١٥ أكثر أهمية من المجموعة ٢٥ وهكذا .

٨٤ - استخدام أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في الجهات الادارية :

يمكن اتباع اسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر في كافة الأنشطة الحكومية نظراً لأن الجهات الادارية هي أساساً وحدات خدمية يفترض فيها تقديم بعض المنافع لكل جنيته يتم انفاقه . وفي ولاية جورجيا تم استخدام هذا الأسلوب في ٦٥ وحدة موازنة (الصحة ، الطرق ، التعليم) لموازنة بلغ اجماليها بليون دولار على المستوى المحلي و ٢ بليون دولار بعد اضافة الاموال الفيدرالية والايرادات الأخرى .

٨٥ - مزايا استخدام الموازنة على أساس البداية من الصفر^(١) :

- ١ - يؤدي هذا الأسلوب الى وجود التخطيط كمرحلة أساسية في اعداد الموازنة وتزيد من مشاركة العاملين في اعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.
- ٢ - يؤدي هذا الأسلوب إلى إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر وبالتالي يمكن تحديد أي البرامج يجب تنفيذها وأياها يجب إستبعادها.
- ٣ - يمكن من معرفة ما إذا كانت الأنشطة الجارية تتم بكفاءة أم لا . ومدى إمكانية الاستمرار فيها أو تخفيضها أو إلغاؤها.
- ٤ - يضع هذا الأسلوب كل من البرامج القائمة والبرامج الجديدة على قدم المساواة مما يمكن من توزيع الموارد وفقاً للأولويات العامة.
- ٥ - يمكن هذا الأسلوب من الأخذ في الاعتبار الوسائل البديلة لأداء نفس العمل مما يؤدي إلى تحسين عملية التخطيط وإمكانية المفاضلة بين البدائل التي تحقق الأهداف المطلوبة.
- ٦ - يمكن من الربط بين التكاليف والعوائد لكل برنامج أو نشاط مما يمكن من التقييم الدقيق.

٨٦ - مشاكل تطبيق الموازنة على أساس البداية من الصفر :

- بالرغم من المزايا العديدة للموازنة على أساس البداية من الصفر إلا أن هناك بعض المشاكل التي تعترض تطبيقها من بينها :
- ١ - صعوبة تحديد مجموعات القرار مما يؤدي الى عدم قدرة الادارة على ترتيبها ترتيباً تفاضلياً في الوقت المناسب.

(١) أنظر: جلال الشافعي: الموازنة الصفريّة كأداة للتخطيط والرقابة، المال والتجارة اكتوبر

- ٢ - صعوبة تقييم مجموعات القرار المختلفة أو غير المتماثلة أو المتداخلة مع بعض بنفس المعيار .
- ٣ - أنها تحتاج الى قدر كبير من التحليل الذي يتطلب نوعيات معينة من الاختصاصيين .
- ٤ - أنها تتطلب اشتراك عدداً كبيراً من المديرين المسؤولين عن اعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع لاعدادها .
- ٥ - أنها تستلزم تدريب العاملين على استخدام هذا الأسلوب الجديد وما يحتاج ذلك من أعباء ووقت وجهد .
- ٦ - أنها تتطلب الكثير من المعلومات والبيانات التي قد لا تكون متوافرة أو صعبة الحصول عليها .
- ٧ - أنها تحتاج إلى وقت أطول ومجهود أكبر وأعباء أكثر من الطريقة التقليدية لاعداد الموازنة التخطيطية .

أسئلة الفصل الثامن:

- ٨١ - أذكر أهم مزايا إتباع أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر .
- ٨٢ - أذكر مشاكل تطبيق أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر .
- ٨٣ - من المفيد إعداد الموازنة على أساس البداية من الصفر أن تصدر الادارة العليا توصيات بالنسبة لمرحلة التخطيط أذكر أسباب ذلك .
- ٨٤ - ما هي النصائح التي تخفف من الوقت المستغرق والمجهود الخاص بعملية ترتيب مجموعات القرارات .
- ٨٥ - يمر أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر بمرحلتان أساسيتان حدد باختصار مضمون كل منهما .

القسم الثاني

في

نظم الحسابات القومية

- مفهوم المحاسبة القومية واهدافها .
- معلومات اساسية .
- مفهوم الدخل القومي وكيفية قياسه .
- مقدمة في الحسابات القومية .
- دراسة مقارنة لبعض نظم الحسابات القومية .

الفصل الأول

في

مفهوم المحاسبة القومية وأهدافها

نتناول في هذا الفصل التعريف بالمحاسبة القومية وتحديد أهدافها وبيان العلاقة بينها وبين المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية .

١ - التعريف بالمحاسبة القومية :

يمكن تعريف المحاسبة القومية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية، والأدوات والوسائل المحاسبية والرياضية والإحصائية، التي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي التجميعي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة .

فالمحاسبة القومية ترتكز على الأسس والمبادئ الاقتصادية، والتي عن طريقها تتحدد التعاريف المختلفة لعناصر حساباتها ووسائل التقويم الملائمة لتلك العناصر بما يكفل الدلالة الاقتصادية الواضحة للبيانات الناتجة .

كما تقوم نظم المحاسبة القومية المتطورة على نظام القيد المزدوج لتسجيل عملياتها ونظام الحسابات الرئيسية والجداول المساعدة لتجميع بياناتها وتحليل عملياتها ، كما تعتمد في جزء ملموس من محتوياتها على ما يتم تجميعه من بيانات محاسبية على مستوى الوحدة الإنتاجية وذلك بعد اقلية تلك البيانات وتعديلها بما يتفق والمفاهيم والأسس والمبادئ الاقتصادية .

وتخدم الوسائل والطرق الريانية والاحصائية المحاسبة القومية عن طريق استخدام هذه الوسائل والطرق فى تجميع البيانات التى لا تنوأم فى السجلات المحاسبية أو التى تتعلق بوحدات اقتصادية وأنشطة إنتاجية لا تقوم بأمساك دفاتر محاسبية .

٢ - نبذة تاريخية :

يمكن أرجاع أولى المحاولات الخاصة بعرض بدور المحاسبة القومية الى القرن السابع عشر حيث قام كل من جريجورى كنج ووليم بيتى بمقارنة المصاريف السنوية Annual Expenses والدخل السنوي Annual Income لأجلترا بهدف تحديد مدى الإمكانيات التى يمكن توفيرها للإنتاج الحربى .

ولكن الهدف من المحاسبة القومية فى بداية مراحل تطورها كان الى حد كبير قاصرا على محاولة بناء سلاسل زمنية من البيانات الاقتصادية والتجميعية التى تبين تطور الدخل القومى لدولة معينة على مدار عدد من الفترات الزمنية . وكانت الجهود المبذولة فى هذا الصدد فى غالبيتها مجهودات فردية لأقتصاديين أكاديميين Academic Economists بغرض الاستغارة من البيانات الناتجة فى دراساتهم الأكاديمية . وقد تطوّر الهدف من المحاسبة القومية ليصبح إهتماما الرئيسى موجهها الى توفير ما قد يلزم من بيانات لرسم السياسات الاقتصادية العامة ومتابعة تنفيذها .

ويمكننا القول على وجه العموم أنه لم يتواجد دافع قوى ورغبة حقيقية لدراسة الدخل القومى National Income ومحاولة قياسه حتى سنة ١٩١٣م حيث بدأ بعض علماء الاقتصاد فى ذلك الوقت ، وفى مقدمتهم سيمون كوزنيتس Simon Kuznets فى الولايات المتحدة ، وآرثر بولى Arther Bowly ، وجوزباه ستامب Josiah Stamp وكولين كلارك

Colin Clark في المملكة المتحدة ، في اعداد تقديرات للدخل القومي وتحليل عناصره وبيان كيفية توزيعه .

وقد كان لظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود للورد كينز J. M. Keynes's The General Theory of Employment Interest and Money جليل الأثر في حفز الهم نحو محاولة بناء نظام متكامل للحسابات الدخل القومي . ويرجع ذلك إلى أن ظهور هذه النظرية أدى إلى توحيد مدخل التحليل الاقتصادي لمشكلة التوازن الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية بطريقة أدت إلى سهولة فهمها وإمكانية ربطها بظواهر اقتصادية تجميعية محددة.

ورغم ظهور نظرية كينز سنة ١٩٣٦ ، إلا أنه يمكننا القول أن النظم المتكاملة والمتناسقة للحسابات القومية لم تبدأ في الظهور إلا بعد بداية الحرب العالمية الثانية . فقد قامت أثناء الحرب مشاكل اقتصادية كثيرة ارتبط استيعابها وتحديد مداها بالمقدرة على التفهم التام للنظام الاقتصادي للدول التي تعاني منها . فقد تطلب التغلب على هذه المشاكل توجيه جزء من الموارد الاقتصادية لحلها في الحين التي كانت فيه حاجة المجهود الحربي لهذه الموارد شديدة . وقد اقتضى ذلك ضرورة التعرف على مقدار الموارد الاقتصادية المتوفرة والتعرف على هيكل الانتاج وتوزيع العمالة على قطاعات الانتاج المختلفة . كل هذه العوامل والاحتياجات أدت مجتمعة إلى ضرورة تنسيق البيانات التجميعية وتحديد علاقة عناصرها ببعضها البعض مما أدى إلى بناء نظام متكامل من الحسابات القومية .

وكانت النتيجة أنه في عام ١٩٤٧ كان لدى كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيرلندا وإنجلترا نظاما متكاملًا من الحسابات القومية . كما قامت في هذا العام أيضا لجنة من الخبراء التابعة لهيئة الأمم المتحدة

بإصدار تقرير يتعلق بقياس الدخل القومى وكيفية بناء نظام الحسابات القومية . وقد احتوى التقرير على ملحق أعده أحد الاقتصاديين البارزين فى المحاسبة القومية واقتصاديات الدخل القومى وهو ريتشارد ستون Richard Stone يتعلق بتعريف الدخل القومى وكيفية قياسه والبيانات التجميعية المتعلقة به .

وقد اهتم العلماء والباحثين والهيئات العالمية والحكومات المختلفة فى الثلاثين عاما الاخيرة اهتماما بالغا بتطوير نظم الحسابات القومية وازدادت عناصر جديدة لمكوناتها حتى أصبحت المحاسبة القومية فى الوقت الحاضر علما له مكانته الملموسة بين العلوم الاقتصادية والرياضة . ونتج عن ذلك اضافة عضوان هامان لنظام الحسابات القومية هما نظام المدخلات والمخرجات والطرق التحليلية التى تتعلق به ونظام التدفقات المالية . كما ان العمل جار على قدم وساق لبناء اضافة جديدة وهامة وهى قوائم الثروة القومية او الميزانيات القومية .

٢ - أهداف المحاسبة القومية :

تهدف المحاسبة القومية الى اظهار الآتى :

١ - اظهار العلاقة بين الأنشطة الانتاجية المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض وعلى الأنشطة الانتاجية فى العالم الخارجى . وتعتبر هذه البيانات من اهم وسائل التعرف على تركيب الاقتصاد القومى Structure of the economy والتعرف على مدى اعتماده على الاقتصادات الاجنبية واظهار ما قد ينطوى عليه هذا التركيب من عوائق وعدم تناسق واختناقات Bottlenecks . وتزداد أهمية هذه البيانات على وجه الخصوص فى الدول التى تنتهج منهاج التخطيط الاقتصادى الشامل فى استغلال مواردها وتحقيق اهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويظهر لنا مدى أهمية هذه البيانات عندما نناقش كيفية

اعداد واستخدامات جداول المدخلات والمخرجات Input-output tables فيما بعد .

ب - قياس كمية الدخل وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه على طبقات المجتمع المختلفة :

وتساعد البيانات الناتجة عن ذلك في ارشاد السلطات العامة في رسم سياستهم الاقتصادية والاجتماعية وقياس مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق الاهداف المرجوة منها . كما انها تساعد رجال الاعمال في رسم سياستهم الانتاجية وتوجيه استثماراتهم الرأسمالية الى القطاعات الانتاجية المختلفة . كما تستخدم هذه البيانات ايضا في الدراسات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بمشاكل التطبيق العملي لنظرية الاقتصاد التجميعي والمقارنات الدولية . كما تقوم المنظمات المالية باستخدام هذه البيانات للاسترشاد بها فيما قد تتخذه من قرارات تتعلق بالمطالبة بزيادة الاجور ومقارنة نصيبهم من الدخل القومي بنصيب الفئات الاخرى في المجتمع .

وتعتبر هذه البيانات ايضا من الاهمية بمكان في المجموعات التي تقوم على اساس التخطيط الاقتصادي حيث تخدم في اعداد الخطة وقياس امدى فاعلية تنفيذها وتحديد موقعها في رحلة النمو والتقدم الاقتصادي .

ج - قياس وتحليل كمية ومصدر ومسيرة التدفقات النقدية في المجتمع وعلاقتها بالتدفقات الحقيقية :

وتساعد هذه البيانات في رسم السياسات المالية للدولة ومتابعة التغيرات التي يزم ادخالها على السياسة النقدية واثرها على التدفقات الحقيقية .

د - قياس الطاقة الانتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها :

وتساعد هذه البيانات في رسم السياسات الرشيدة وبناء الخطط

السليمة لاستغلال موارد المجتمع الرأسمالية المتاحة على خير وجه بما يكفل للمجتمع التقدم والنمو .

٤ - أوجه التشبه والاختلاف فى المحاسبة القومية والمحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية : -

يوجد الكثير من أوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القومية والمحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية . وسنعدد أهم هذه الأوجه فيما يلى : -

١ - النظام : The system.

كلاهما يقوم على أساس القيد المزدوج ويهدف الى امداد بيانات متناسقة ومذلمة ولها ارتباط ببعضها البعض ولكنهما يختلفان فى كون قوائم وحسابات المحاسبة التقليدية متصلة ببعضها البعض articulate with each other بينما تكون حسابات وقوائم المحاسبة القومية فى الغالب مستقلة ويكون لكل حساب مصدر بياناته المستقل وتقسيماته المختلفة .

ب - الوحدة المحاسبية : Accounting Entity

غالبا ما تكون الوحدة المحاسبية فى المحاسبة التقليدية مقصورة على وحدة اقتصادية واحدة ، وقد تنقسم هذه الى وحدات محاسبية ادق وخاصة فيما يتعلق بأغراض محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية .

بينما تهتم المحاسبة القومية بمجموعات من الوحدات التى تباشر نشاط اقتصادى مميز وغالبا ما تكون الوحدة المحاسبية هى المستوى القومى ككل .

ولذلك تعتبر المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية محاسبة تحليلية Micro - Accounting من حيث تمركزها على وحدات

اقتصادية منفصلة ، وتعتبر المحاسبة القومية محاسبة تجميعية
Macro-Accounting حيث تهتم بمجموعات من الوحدات الاقتصادية.

ج - الوحدة الزمنية : Accounting Period

تكون الوحدة الزمنية في المحاسبة المالية على مستوى المشروع عادة سنة وهي في ذلك لا تختلف عن الوحدة الزمنية الغالبة في المحاسبة القومية. ولكن الوحدة الزمنية قد تكون اقل من سنة في محاسبة التكاليف وقد تكون اكثر او اقل من سنة في المحاسبة الادارية على مستوى المشروع .

د - وحدة القياس : Unit of Measure.

غالبا ما تكون النقود هي وحدة القياس الرئيسية على مستوى الوحدة الاقتصادية والمحاسبة القومية، ولكن في بعض الاحيان ما تكون وحدة القياس مقيس كمي آخر بخلاف النقود وخاصة في محاسبة التكاليف . ولكن هناك اختلاف جوهري بين كل من المحاسبة القومية والمحاسبة التقليدية في هذا الصدد . فالمحاسبة التقليدية تقوم على فرض ثبات قيمة وحدة النقود وهذا يؤدي في ظل التقلبات في المستوى العام للأسعار الى عدم قابلية البيانات المحاسبية للتجميع الرياضي او للمقارنة الاحصائية . بينما تلجأ المحاسبة القومية الى القياس على اساس قيمة ثابتة لوحدة النقود بما يجعل لبياناتها دلالة اقتصادية واضحة .

هـ - طريقة التقويم : Valuation Basis

تقوم المحاسبة المالية على مستوى المشروع على أساس التكلفة التاريخية بينما يختلف أساس التقويم في محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية على حسب الفرض منه وتقوم المحاسبة القومية على أساس التكلفة الجارية او سعر السوق وغالبا ما يتم تعديل سعر السوق (التكلفة الجارية) لما قد يحدث

من تقلبات في مستويات الاسعار وبذلك يكون اساس التقويم هو الاسعار الثابتة .

و - كيفية تجميع البيانات : Accumulation of Information

يتم تجميع البيانات في المحاسبة على مستوى المشروع عن طريق نظام محكم من الدفاتر والمستندات والسجلات التي تمكن من تسجيل وتجميع البيانات اليومية الناتجة عن عمليات المشروع يوما بيوم على اساس تاريخي، ولذلك لا يكون لعنصر التقدير اهمية تذكر فيما يتعلق بتجميع هذه البيانات.

بينما تعتمد المحاسبة القومية على بيانات مختلفة يتم الحصول عليها من جهات مختلفة ويكون لعامل التقدير وللوسائل الاحصائية اهميتها البالغة في هذا الصدد .

ز - تقويم المخزون : Inventory valuation

يتم تقويم المخزون لاغراض المحاسبة على مستوى المشروع على اساس التكلفة التاريخية بينما يتم تقويم المخزون لاغراض المحاسبة القومية على اساس الاسعار السائدة في السوق .

ح - تحقق الدخل : Recognition of Revenues

القاعدة العامة هي ان يتم تحقق الدخل او الايرادات في المحاسبة على مستوى المشروع عندما يتم بيع السلع والخدمات التي ينتجها هذا المشروع .

بينما تكون القاعدة العامة لتحقيق الدخل في المحاسبة القومية هي اتمام انتاج السلع والخدمات التي ينتجها المشروع . ويعتبر دخلا في المحاسبة القومية كل ما يتم اضافته لثروة المجتمع في خلال فترة زمنية معينة مقوما بأسعار السوق .

ط - الربح المحاسبي : Accounting Income

يمثل الربح (او الخسارة) في المحاسبة على مستوى المشروع ما ينتج

من مقابلة الإيرادات المحققة بالمصروفات التي انفقت أو استحققت في سبيل الحصول عليها ولا تحسب فائدة على رأس المال المستعمل في المشروع والذي يمثل حقوق ملكية أصحابه . بينما يعتبر الربح بهذا المفهوم في المحاسبة الاقتصادية عنصراً من عناصر تكلفة الإنتاج ويمثل دخلاً لأحدى عوامل الإنتاج وهو رأس المال .

ي — التفرقة بين النفقات الأيرادية والنفقات الرأسمالية :

Current Expenses & Capital Expenditure

يتم التفرقة بين ما يتم إنفاقه في سبيل الحصول على إيرادات في الفترة الجارية وما يتم إنفاقه في سبيل الحصول على إيرادات في فترات مقبلة وذلك على وجه الدقة وبصفة شاملة في المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية . وتسمى النفقات التي تنفق في سبيل الحصول على إيرادات مستقبلية خلال فترات متعددة نفقات رأسمالية .

كذلك يتم التفرقة بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في المحاسبة القومية ولكن ذلك يكون عادة على وجه التقريب ولا يتصف بصفة التمييز وذلك لما يحيط بهذه العملية من صعاب متبينة فيما بعد .

ه — فروع المحاسبة القومية :

يمكننا التمييز بين أربعة فروع محددة لنظم المحاسبة القومية وهي :

أ — نظام الحسابات القومية System of National Income Accounts
ب — نظام تحليل تداخل النشاط الاقتصادي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات . Input output tables and Analysis

ج — نظام التدفقات النقدية Flow of Fund System

د — قوائم الثروة القومية أو الميزانيات القومية . National Balance Sheets

هذا وسنتناول كل من هذه الفروع بالتفصيل فيما بعد وذلك فيما عدا

قوائم الثروة القومية فسنقتصر على اظهار اهميتها وامكانية اعدادها لان البحث فى هذا المجال مازال مستمرا ولم ينتهى الى نتيجة محددة بعد .

اما وقد تناولنا باختصار فى هذا الفصل ما هية المحاسبة القومية وتطورها واهدانها واوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين المحاسبة التقليدية وعددنا فروعا يمكننا الآن الانتقال الى شرح الجزء الاول من اقسامها الا وهو حسابات الدخل والانتاج القومى .



الفصل الثانى

فى

معلومات أساسية

يتناول هذا الفصل مراجعة نظرية الدخل القومى بمنهى الاختصار ويتبسط شديد . والهدف من ذلك هو اعطاء القارىء فكرة عامة عن المبادئ الأساسية والامس الجوهريه التى تربط حسابات الدخل القومى بنظرية الدخل القومى . (١)

١ - نموذج مبسط لتحديد الدخل القومى :

يتم انتاج السلع والخدمات فى المجتمع اما لاستهلاكها او لاستخدامها فى انتاج سلع وخدمات اخرى . كذلك فان الفرد فى المجتمع يحصل على السلع والخدمات اما لاستهلاكها او لاستخدامها لاشباع رغباته فى الفترة الطويلة . وتعتمد مقدرة الفرد فى المجتمع فى الحصول على السلع والخدمات الى حد كبير على مقدار دخله ، فكلما زاد الدخل كلما زادت مقدرة الفرد فى الحصول على السلع والخدمات والعكس بالعكس . وما يسرى على الفرد يسرى على مجموع الافراد . وعلى هذا الاساس من الفروض المبسطة يمكننا القول ان الاستهلاك يمكن اعتباره دالة خطية من الدخل ، بمعنى انه يتناسب طرديا مع التغيرات فى الدخل بنسبة ثابتة .

(١) يعتمد هذا الفصل الى حد كبير على الدراسة القيمة لمارتن بيلى .

Martin J. Bailey ' National Income and the price level (Mcgrowhill Book Company, 1962) Ch. II .

ويسبب على ذلك انه اذا ما رمزنا للدخل بالرمز Y والاستهلاك بالرمز C والاستثمار بالرمز I فاننا نستطيع القول ان

$$Y = C + I \quad (1)$$

وتسهيلا للعرض وتبهم الموضوع سنفرض مؤقتا ان حجم الاستثمار ثابت على مقدار معين قدره I_0 وبالتالي تصبح العلاقة السابقة كالآتي :

$$Y = C + I_0 \quad (1)$$

وحيث اننا فرضنا ان الاستهلاك يمثل علاقة خطية مع الدخل فاننا يمكن ان نعبر عن الاستهلاك بالمعادلة الآتية :

$$C = a + bY \quad (2)$$

حيث a تمثل الحد الأدنى والضروري للاستهلاك بصرف النظر عن مقدار الدخل بينما b تمثل معدل التغير في الاستهلاك المرتبط بمعدل التغير في الدخل ، وكلاهما يمثل حجم ثابت .

وتعرف b في الاقتصاد بالميل الحدي للاستهلاك $\text{Marginal propensity to Consume}$

وهي عادة ما تكون اكبر من صفر واقل من الوحدة ، اي $0 < b < 1$

ولنعود الآن للمعادلتين (1) ، (2) . باحلال قيمة C في المعادلة (1) في المعادلة رقم (1) ينتج الآتي :

$$Y = a + bY + I_0 \quad (3)$$

وبحل المعادلة لقيمة Y ينتج الآتي :

$$ص - ب ص = ١ + ث_١$$

$$ص (١ - ب) = ١ + ث_١$$

$$(٤) \quad \frac{(١ + ث_١)}{(١ - ب)} = ص_١ \neq ب$$

ويترتب على ذلك انه ما دام حجم الاستثمار معروف وكل من ١ ، $ب$ تمثل احجام ثابتة فانه يمكن التعرف على قيمة محددة للدخل $ص_١$

ولنفترض الآن اننا سمحنا لحجم الاستثمار $ث_١$ ان يتغير (بالزيادة او بالنقص سبان) الى $ث_٢$ ، فيترتب على ذلك بالطبع ان حجم الدخل المقابل لهذا الاستثمار $ص_٢$ يكون كالاتى :

$$(٥) \quad \frac{(١ + ث_٢)}{(١ - ب)} = ص_٢$$

ويكون الفرق بين الدخل عند $ث_١$ والدخل عند $ث_٢$ كالاتى :

$$\frac{(١ + ث_٢)}{(١ - ب)} - \frac{(١ + ث_١)}{(١ - ب)} = ص_٢ - ص_١$$

$$\frac{(ث_٢ - ث_١)}{(١ - ب)} =$$

$$(٦) \quad \Delta ص = \frac{\Delta ث}{(١ - ب)} = \frac{\Delta ث}{(١ - ب)}$$

حيث يمثل الرمز Δ التغير في كل من الدخل م ، الاستثمار ث .

واذا رمزنا للمقدار — بالرمز م تصبح المعادلة رقم (٦) كالاتى :

(١ - ب)

$$\Delta م = \Delta ث \quad (٧)$$

ويسمى المقدار (م) في الاقتصاد بمضاعف الاستثمار Investment multiplier وهذه التسمية في واقع الامر لها مغزاها . فكما سبق ورأينا ان ب قيمتها غالبا ما تكون اقل من الواحد الصحيح . ويترتب على ذلك ان قيمة (١ - ب) تكون قيمة كسرية (أى تساوى اقل من واحد صحيح)

ومقلوب الكسر ، أى ————— والتى تساوى م ، يكون اكبر من الواحد

(١ - ب)

الصحيح . فمقلوب $\frac{1}{2} = 2$ ، مقلوب $\frac{1}{3} = 3$ ومقلوب $\frac{1}{10} = 10$ وهكذا . ومعنى ذلك ان قيمة مضاعف الاستثمار تكون في العادة اكبر من الواحد الصحيح ومن ثم التسمية .

ويترتب على ذلك انه كلما زادت قيمة ب «أى كلما قلت قيمة (١ - ب)» كلما زادت قيمة م . والعكس صحيح . ولتوضيح ذلك نضرب المثال الآتى :

الدخل في الفترة صفر = ص . = ٢٠٠ مليون جنيه
الميل الحدى للاستهلاك = $\frac{1}{2}$
الاستثمارات في الفترة صفر = ث . = ٥٠ مليون جنيه
فتكون دالة الاستهلاك = أ + ب ص .

$$= ٥٠ + \left(\frac{1}{2} \times ٢٠٠ \right)$$

ويكون الاستهلاك = ١٥٠ مليون جنيه

$$\text{اى ان ص.} = \text{س.} + \text{ث.}$$

$$٥٠ + ١٥٠ = ٢٠٠$$

افترض الآن ان الاستثمار زاد بواقع ١٠ مليون جنيه ليصبح ٦٠ مليون جنيه فيترتب على ذلك الآتى :

$$\text{مضاعف الاستثمار م} = \frac{1}{(1 - 1/2)} = \frac{1}{(1 - 1/2)} = 2$$

الزيادة فى الدخل Δ ص = م Δ ث = (٢) (١٠) = ٢٠ مليون جنيه

$$\text{ص}_١ = \text{ص.} + \Delta \text{ ص} = ٢٢٠ \text{ مليون جنيه}$$

$$= \text{ث.} + \text{س.} + ٦٠ = ١٦٠$$

$$= \text{ث.} + ١ + \text{ب ص}_١ = ٦٠ + ٥٠ + ١١٠ = ٢٢٠ \text{ مليون جنيه}$$

وقد توصلنا فى هذا الحل لقيمة الزيادة فى الدخل عن طريق الاستخدام المباشر لمضاعف الاستثمار وسنقوم الآن باحتسابه بالطريقة الحسابية المطولة

الدورة	زيادة الدخل	زيادة الاستهلاك
١ (Δ ص = Δ ث)	$10 =$	$0 = 1/2 (\Delta \text{ ص})$
٢ (Δ ص = Δ س)	$0 =$	$10 = 1/2 (\Delta \text{ ص})$
٣ (Δ ص = Δ س)	$10 =$	$5 = 1/2 (\Delta \text{ ص})$
٤ (Δ ص = Δ س)	$5 =$	$2.5 = 1/2 (\Delta \text{ ص})$

$$٥ \quad (\Delta_4 \text{ ص} = \Delta_4 \text{ ن}) = \frac{1}{8} = \frac{1}{16} = \frac{1}{2} (\Delta_4 \text{ ص})$$

$$٦ \quad (\Delta_7 \text{ ص} = \Delta_7 \text{ س}) = \frac{1}{16} = \frac{1}{32} = \frac{1}{2} (\Delta_7 \text{ ص})$$

$$٧ \quad (\Delta_7 \text{ ص} = \Delta_7 \text{ س}) = \frac{1}{32} = \frac{1}{64} = \frac{1}{2} (\Delta_7 \text{ ص})$$

$$٨ \quad (\Delta_8 \text{ ص} = \Delta_8 \text{ س}) = \frac{1}{64} = \frac{1}{128} = \frac{1}{2} (\Delta_8 \text{ ص})$$

$$\frac{1123}{9} \quad \frac{59}{19} = \frac{128}{64}$$

وهى ارقام مقاربة كثيرا الى ما نوصّلنا اليه بالاستخدام المباشر لمضاعف الاستثمار علما باننا توقفنا عند ٨ دورات فقط ولا شك ان الاستمرار فى اضافة دورات جديدة سيؤدى الى التوصل الى حدود هذه السلسلة وهى ٢٠ ، ١٠ ، مليون جنيه على التوالي .

ومن ثم يمكننا ان نتوصل الى تحديد مضاعف الاستثمار بطريقة اخرى فحديث اننا فرضنا ان حجم الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل فانه يسترتب على ذلك ان اى زيادة فى الدخل (Δ ص) سيترتب عليها زيادة فى الاستهلاك (Δ س) ولكن هذه الزيادة فى الاستهلاك ستؤدى الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الانتاج لمقابلة هذا الطلب ومن ثم زيادة الاستثمار فى السلع الانتاجية لمقابلة الزيادة فى الانتاج . ولكن الزيادة فى الاستثمار كما سبق ورأينا ستؤدى الى زيادة الدخل ومن ثم الى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب فزيادة الانتاج فزيادة الاستثمار ... الخ . ولنبدأ بزيادة صغيرة فى الاستثمار (Δ ك) . سيترتب على هذه الزيادة بالطلب زيادة الدخل بمقدار (Δ ص) ومن ثم زيادة الاستهلاك بمقدار (Δ س)

ولكن زيادة الاستهلاك سيترتب عنها زيادة ثانية للدخل بمقدار Δ_1 ص (وتساوى في هذه الحالة Δ_1 ص) ولتكر زيادة الدخل ثانية سيترتب عليها زيادة الاستهلاك بمقدار Δ_2 ص وهذه تساوى ب Δ_2 ص (أي الميل الحدى للاستهلاك مضروباً في مقدار الزيادة الثانية في الدخل) ويمكن اظهار هذه السلسلة كالاتى :

اولاً زيادة الاستثمار بمقدار Δ ث يترتب عليه زيادة الدخل بمقدار Δ ص ويترتب على زيادة الدخل بمقدار Δ ص زيادة الاستهلاك بمقدار ب Δ ص (ولكن زيادة الاستهلاك في هذه الحالة سيؤدي الى زيادة الدخل بمقدار Δ ص وتؤدي هذه لزيادة الى زيادة الاستهلاك بمعدل Δ_2 ص حيث:

$$\Delta_2 \text{ ص} = \text{ب} (\Delta_1 \text{ ص})$$

$$= \text{ب} (\Delta_1 \text{ ص})$$

$$= \text{ب} (\text{ب} \Delta_1 \text{ ص})$$

$$= \text{ب}^2 (\Delta_1 \text{ ص})$$

$$= \text{ب}^2 \Delta_1 \text{ ث}$$

وبنفس الطريقة يكون :

$$\Delta_3 \text{ ص} = \text{ب} \Delta_2 \text{ ص} = \text{ب}^3 \Delta_1 \text{ ث}$$

.....

$$\Delta_j \text{ ص} = \text{ب}^j \Delta_1 \text{ ث} \quad \text{حيث } j = 1, 2, 3, \dots$$

ويمكننا التوصل الى مجموع التغير في الدخل الناتج عن زيادة الاستثمار

بمقدار Δ ث عن طريق جمع الاضافات للدخل الناتجة من الخطوات السابقة كالآتى :

$$\Delta ص = \Delta ص_1 + \Delta ص_2 + \Delta ص_3 + \dots + \Delta ص_n$$

وحيث ان

$$\Delta ص_1 = \Delta ث$$

$$\Delta ص_2 = \Delta ص_1 = ب \Delta ث$$

$$\Delta ص_3 = \Delta ص_2 = ب^2 \Delta ث$$

$$\Delta ص_n = \Delta ص_{(n-1)} = ب^{(n-1)} \Delta ث \text{ فيترتب على ذلك ان}$$

$$\Delta ص = \Delta ث + \Delta ص_1 + \Delta ص_2 + \dots + ب^{(n-1)} \Delta ث + \dots$$

$$= \Delta ث [1 + ب + ب^2 + \dots + ب^{(n-1)} + \dots] \quad (٨)$$

ويساوى المقدار المحصور بين القوسين فى المعادلة رقم (٨)

$$م = \frac{1}{(ب - 1)} \quad (٩) \text{ وهو قيمة مضاعف الاستثمار الذى}$$

سبق التوصل اليه .

$$\frac{1}{(ب - 1)} \text{ (الاثبات ذلك اضرب كل من المقدار بين الاقواس والمقدار } \frac{1}{(ب - 1)} \text{ بالمقدار } (ب - 1) \text{ .)}$$

ولنعود الآن للمعادلة رقم ٢ .

$$س = ١ + ب ص$$

وتعنى هذه المعادلة ان الاستهلاك بصفة عامة يقتصر على جزء من الدخل ، فما هو مال ذلك ذلك الجزء الغير مستهلك اذن ؟ كلنا لا شك نسمع عن ما يسمى بالادخار . اى ان الافراد لا يستهلكون كل دخولهم . الحالية بفرض ادخار جزء منها لسبب او لآخر . واذا رمزنا لادخارات بالرمز (د) فلا بد وان قيمته تتحدد فى نموذجنا المبسط بالمعادلة الآتية :

$$د = ص - س = ص - ١ - ب ص$$

$$= - ١ + (ب - ١) ص$$

ولكن اذا رجعنا للمعادلة رقم (١) نجد ان :

$$ص = س + ث اى ان$$

$$ث = ص - س = - ١ + (ب - ١) ص$$

$$\text{ومن ثم : } د \equiv ث \quad (٩)$$

وهى احد المتطابقات الرئيسية فى اقتصاديات الدخل القومى والتي تقضى بضرورة تساوى الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن الاقتصادى .

٢ - خصائص النموذج عندما يعتمد مقدار الاستثمار على معدل العائد:

فرضنا فى النموذج السابق بقصد التبسيط ان الاستثمار يمثل مقدار

ثابت ويتحدد خارج النموذج. ولا شك في أن هذا الفرض غير واقعي وبالتالي
يتحتم علينا ضرورة تعديله . فالنشاط الاستثماري في أي مجتمع من المجتمعات
لا بد وأنه يعتمد على معايير معينة تساعد على تخصيصه للأنشطة الاقتصادية
المختلفة وتؤدي إلى انتقاصه أو زيادة لنشاط معين أو مجموعة من الأنشطة
دون الأخرى طبقا للهدف المرسوم أو الغرض المحدد منه .

ويتحدد حجم الاستثمار الموجود لنشاط معين في الواقع طبقا لأنس
ومعايير كثيرة طبقا للنظام الاقتصادي السائد في المجتمع والايديولوجية
الاجتماعية الراجحة لأمراده . ورغم ذلك فإن أحد المعايير الهامة التي تتحكم
في هذا التوجيه هي معدل العائد القائم في النشاط (قد يكون هذا العائد
فردى أو اجتماعى على حسب طبيعة النظام الاقتصادي والهدف من الاستثمار)
وسنفرض هنا على سبيل التبسيط أن حجم الاستثمار يتوقف على معدل
الفائدة على رأس المال السائد في لحظة زمنية معينة .

والسبب في ذلك الفرض أن الاستثمار يمثل إضافة إلى الأصول التي
يتوقع الحصول منها على عائد معين وأن هذا العائد لا بد وأن يتساوى على
الأقل مع تكلفة الفرصة البديلة للحصول على رأس المال . بمعنى أنه إذا
رغبت إحدى المنشآت في إجراء إضافة إلى أصولها الثابتة قيمتها ٢٠٠ ر.م
مثلا فإنه لن يكون من الحكمة إجراء هذه الإضافة ما لم يكون معدل العائد
المتوقع على هذه الإضافة يساوى على الأقل معدل الفائدة السائد في السوق .
ويترتب على ذلك أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق كلما أصبحت
الإضافات الحدية للأصول غير مربحة وكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما
أصبحت هذه الإضافات مربحة . وبالتالي يمكن التعبير عن دالة
الاستثمار كالآتى :

$$ش = و . + و ر \quad (١٠) \quad \text{حيث ،}$$

ر = معدل الفائدة . كنسبة مئوية (

و. = مقدار ثابت يمثل الحد الاقصى الذى يمكن ان يصل اليه حجم الاستثمار فى اى لحظة زمنية .

و₁ = مقدار ثابت قيمته اقل من صفر ، و₁ > صفر (

وحيث (و₁ ÷ ١٠٠) تساوى ميل دالة الاستثمار .

وبإضافة دالة الاستثمار يتعدل نموذج تحديد الدخل القومى ليصبح كالاتى :

$$\left. \begin{array}{l} \text{ث} = \text{و.} + \text{و}_1 \text{ ر} \quad (١٠) \\ \text{س} = ١ + \text{ب ص} \quad (٢) \\ \text{ص} = \text{س} + \text{ث} \quad (١) \end{array} \right\} \text{نموذج ١}$$

ويترتب على ذلك أن كل معدل للفائدة يصاحبه مستوى معين من الدخل ،
فإذا ما ثبتنا معدل الفائدة (ر) فإن المعادلة رقم (٤) وهى :

$$\text{ص}_1 = \frac{(١ + \text{ث}_1)}{(١ - \text{ب})} \text{ تصبح كالاتى :}$$

$$\text{ص}_1 = \frac{(١ + \text{و.} + \text{و}_1 \text{ ر})}{(١ - \text{ب})} \quad (١١)$$

وهى قيمة محددة للدخل كما سبق فى المعادلة رقم (٤)
فى مثالنا السابق مثلا افترض ان قيمة كل من ١ ، ب مازالت كما هى

٣ مليون جنيه ، $\frac{1}{2}$ على التوالي ، وان قيمة α و β كانت كالآتي :

$\alpha = 110$ مليون جنيه

$$\alpha = 1000 - 1$$

$$\beta = 6$$

فان قيمة α تكون كالآتي :

$$\frac{(60 - 110 + 50)}{\frac{1}{2}} = \frac{[(\frac{1}{100}) \times (1000 - 1)] + 110 + 50}{(\frac{1}{2} - 1)} = \text{مرد}$$

$$= 200 \text{ مليون جـم}$$

وبفرض ان معدل الفائدة انخفض في الفترة التالية الى ٥ ٪ اي ان

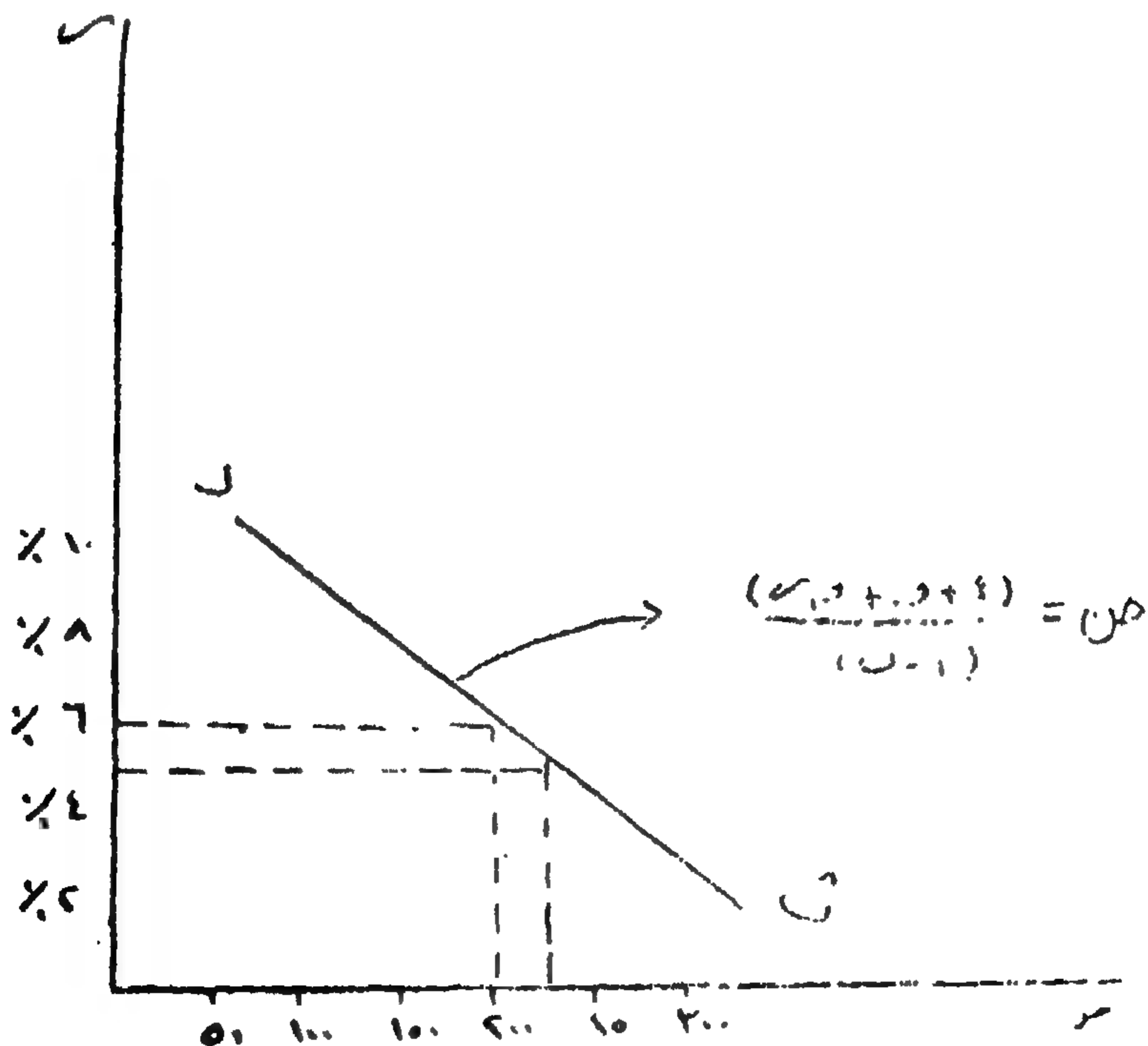
$$\beta = 5 \text{ ٪ فان}$$

$$\frac{(50 - 110 + 50)}{2} = \frac{[(\frac{5}{100}) \times (1000 - 1)] + 110 + 50}{\frac{1}{2}} = \text{مرد}$$

$$= 220 \text{ مليون جـم}$$

وتتخذ الدالة رقم (١١) الصورة الموضحة في الرسم البياني التالي

(شكل رقم ١) حيث يمثل الخط المستقيم ث د علاقة الدخل بمعدل الفائدة .



« شكل رقم (١) »

ومن الواضح ان الخط يميل من اعلى الى تسفل ممثلا فى ذلك زيادة الدخل كلما انخفض معدل الفائدة . ويعنى ذلك ان معدل الفائدة اصبح احد المتغيرات فى النموذج ومن ثم اصبحت المعادلة رقم (١١) معادلة واحدة فى متغيرين وبالتالي لا يمكن تحديد قيمة اى المتغيرين ما لم تتحدد قيمة المتغير الآخر من خارج النموذج . وهذا ما سنحاول تحديده فى النقطة التالية .

٣ - الطلاب والعرض على الارصدة النقدية :

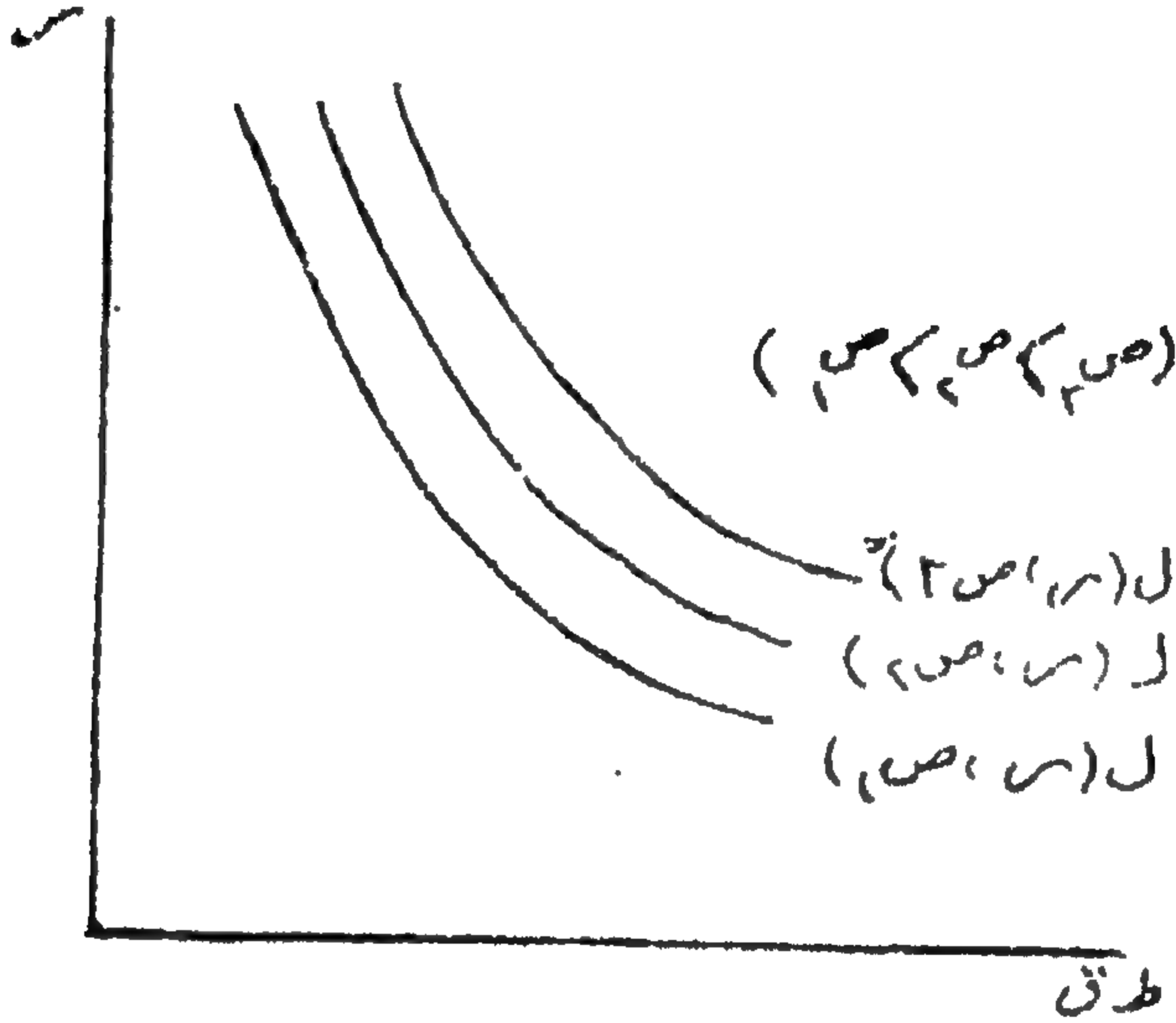
يقع فى حيازة كل فرد من افراد المجتمع فى اى لحظة زمنية معينة تشكيلة مختلفة من الأصول التى تمثل مقدار ما لديه من ثروة . وبين هذه التشكيلة من الأصول عادة ما يقوم كل فرد بالاحتفاظ ببعضها فى صورة نقدية . وتتوقف نسبة الأصول النقدية لدى فرد معين لقيمة باقى الأصول التى فى حوزته على عوامل كثيرة منها مقدار الدخل الذى يحصل عليه هذا الفرد ومعدل الفائدة السائد فى المجتمع . وسنفرض هنا بفرض التسهيل ان هذان المتغيران (الدخل ومعدل الفائدة) هما المحددان الرئيسيان لمقدار الأصول النقدية التى يحتفظ بها الفرد فى لحظة زمنية معينة . وسنتمادى فى الفرض ونقول ان كمية الارصدة من الأصول النقدية تزيد بزيادة الدخل وتقل بزيادة معدل الفائدة ، أى أنها تتناسب تناسباً طردياً مع الدخل وتتناسب تناسباً عكسياً مع معدل الفائدة . ونحن نعتقد ان هذا الفرض منطقي . فكلما زاد معدل الفائدة كلما زاد الدافع لدى الافراد لاستثمار ما لديهم من نقدية فى أصول تدر دخلاً على أساس معدل الفائدة المرتفع بينما اذا انخفض معدل الفائدة كلما أصبحت مخاطر الاستثمار من اجل معدل فائدة منخفض غير مجزية .

ولما كانت النقود تمثل أداة من أدوات التبادل بجانب كونها مقياس ومستودع للقيم فإن زيادة الدخل تعنى زيادة حجم التبادل وبالتالي الحاجة الى كمية اكبر من النقود لاتمامه .

والن تحليل فى هذا الموضوع حيث انه يحتاج فى واقس الامر الى دراسة منخمة . وثل ما يهمننا اننا اتفقنا ان الطلب على النقود يتوقف على كل من مقدار الدخل ومعدل الفائدة . وسنحدد هذه العلاقة بالمعادلة الآتية : —

$$L = (R, V) \quad (12)$$

اى ان الطلب على النقود يتوقف على معدل الفائدة (ر) ومقدار الدخل (ص).
وينكن التعبير عن هذه الدانة بيانيا كالآتى « شكل رقم (٢) » .



شكل رقم (٢)

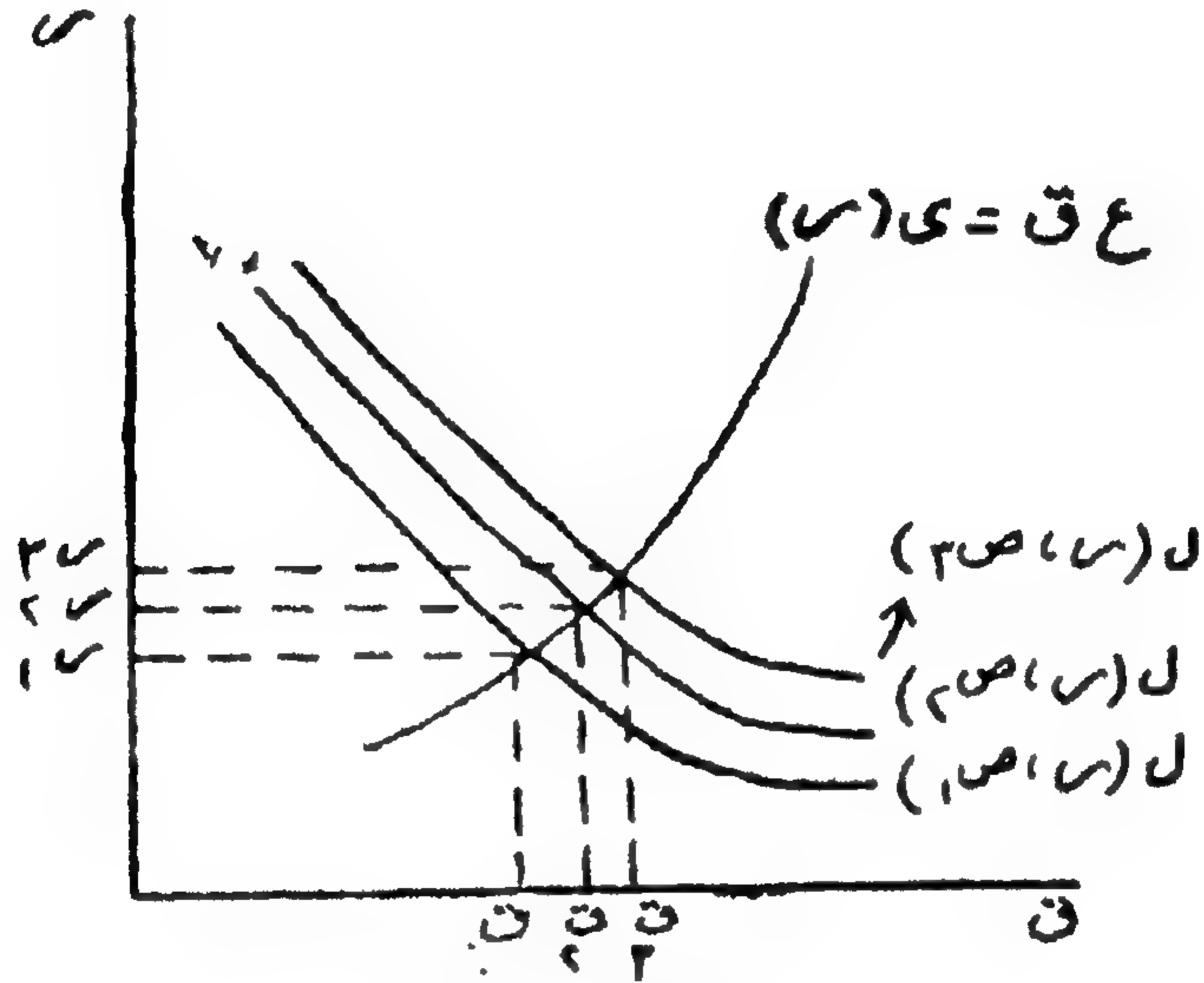
ويظهر الشكل مجموعة من المنحنيات كل منها يمثل مستوى معين من الدخل . فكلما زاد الدخل كلما زاد الطلب على النقود لكل سعر من اسعار الفائدة وبالتالي ينتقل المنحنى كله الى اعلى بنفس النسبة . كما ان كل منحنى من المنحنيات يمثل من اعلى الى اسفل مبينا زيادة الطلب على الارصدة النقدية كلما انخفض معدل الفائدة . هذا من وجهة نظر الطلب على النقود .

وتحدد السلطات النقدية عموما وسواء كان ذلك بطريق مباشر او بطريق غير مباشر كمية النقود المعروضة طبقا لما يتطلبه النمو الاقتصادى والرقابة على التقلبات الاقتصادية . وبصفة عامة يمكننا القول انه كلما زاد الدخل القومى كلما زادت كمية النقود وكلما ارتفعت معدلات الفائدة بينما ينخفض كل من معدل الفائدة وكمية النقود بانخفاض الدخل القومى .

ويمكن اعتبار عرض النقود متوقفا على معدل الفائدة السائدة (١) .
 ١ فكلما زاد معدل الفائدة كلما زادت كمية النقود المعروضة والعكس بالعكس .
 وهذا فرض يعتبر معقول الى درجة كبيرة رغم اننا لن نقوم بتبريره .
 وبالتالي يمكننا التعبير عن عرض النقود بالمعادلة الآتية :

$$ع ق = ي (ر) \quad (١٣)$$

بمعنى ان عرض النقود يتوقف على معدل الفائدة
 ويتحدد النوازن في سوق النقود بالطبع عندما يتلاقى كل من العرض
 والطلب عند معدل فائدة محدد . ويمكن التعبير عن هذا التوازن بالرسم
 البياني التالي (شكل ٣) .

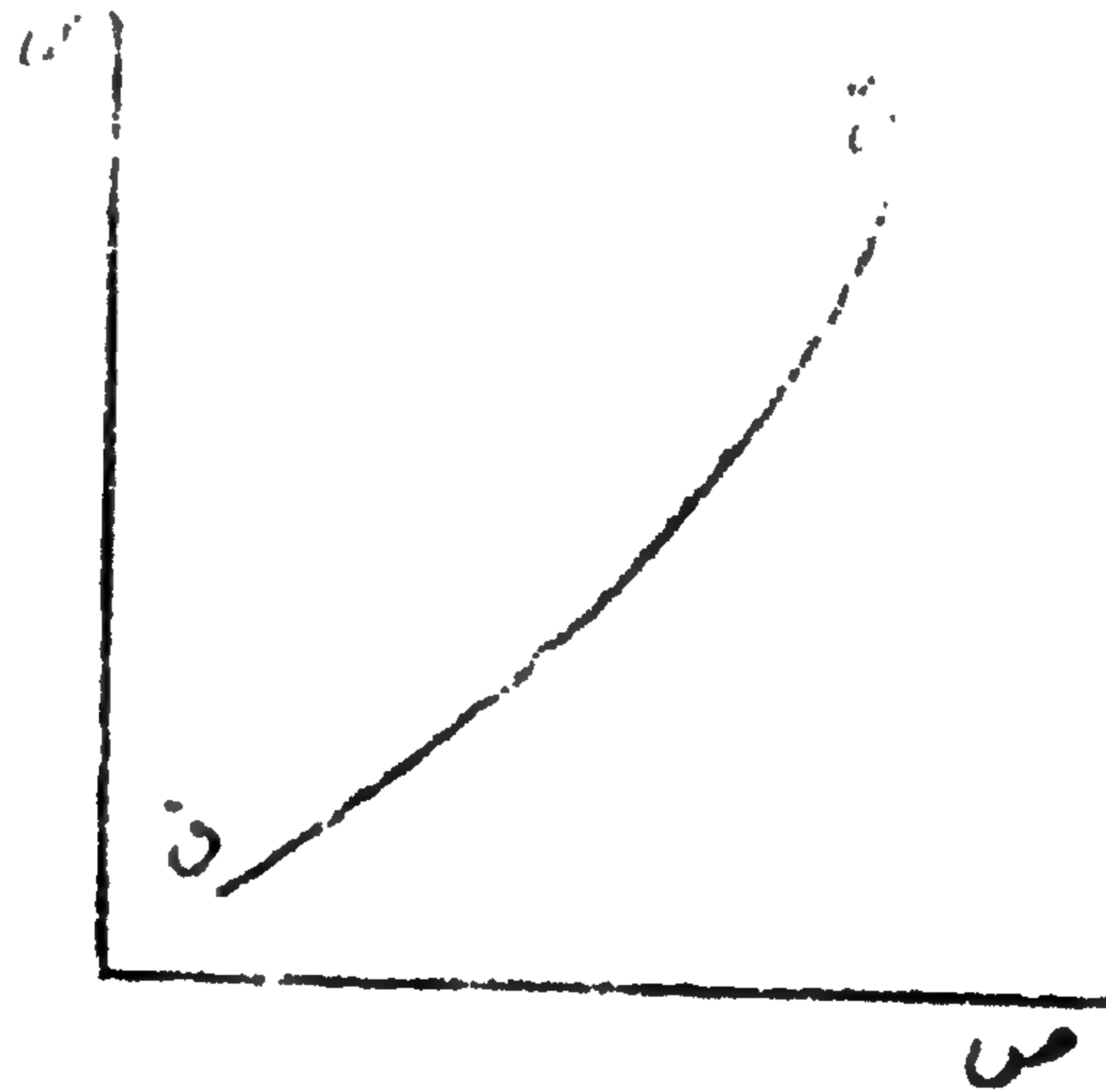


شكل رقم (٣)

(١) غالبا ما نفترض الكتابات الاقتصادية ان عرض النقود ثابت في الفترة القصيرة (اي ان منحنى عرض النقود عديم المرونة) ولا يتأثر بالتقلبات في سعر الفائدة . ولكننا هنا سنتبع مارتن بيلي - المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٢ حيث يعتبر عرض النقود في الفترة القصيرة كدالة بسعر الفائدة . وهذا يعتبر من وجهة نظرنا اكثر منطقية عن فرض ثبات عرض النقود وخاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار ان تصرفات السلطات النقدية في الفترة القصيرة تهدف الى المساهمة في استقرار الاوضاع الاقتصادية بما يزيد من رفاهية افراد المجتمع او يقلل من آلامهم . ومن ثم يمكن اعتبار ما ينجم من آثار اقتصادية عن التقلبات في سعر الفائدة بمثابة تكلفة (او عائد) اجتماعي تتخذها السلطات النقدية في اعتبارها عند رسم سياستها النقدية للفترة القصيرة . ويترتب على ذلك ان انتقال منحنى عرض النقود يقتصر على المدى الطويل فقط .

ويوضح من هذا الشكل ان التوازن فى سوق النقود يتم عند معدلات فائدة مرتفعة كلما زاد الدخل الحقيقى . فعند معدل الدخل $ص_1$ تكون كمية النقود التى تحقق التوازن $ق_1$ عند معدل الفائدة $ر_1$ ، وعندما يرتفع الدخل الى $ص_2$ تكون كمية النقود التى تحقق التوازن هى $ق_2$ عند معدل الفائدة $ر_2$ وهكذا . مع ملاحظة ان $ص_2 > ص_1$ ، $ق_2 > ق_1$ ، $ر_2 > ر_1$.

وبالتالى يمكن التعبير عن هذا الشكل بمعادلة واحدة تمثل التوازن فى سوق النقود (اسوة بما فعلناه فى سوق السلع معادلة (١١) كما يتضح من الشكل رقم (٤) حيث يمثل المنحنى $ق$ قيمة معدل الفائدة عند كل مستوى من مستويات الدخل ، والذى عنده يتحقق التوازن فى سوق النقود . أى انه عند كل نقطة على هذا المنحنى تكون $ط ق = ع ق$ ، أى ان $ل (ر ، ص) = ي (ر)$ (١٤)



وبفحص هذه المعادلة نجد انها فى متغيرين $ص$ ، $ر$ وبالتالى لا يمكن تحديد قيمتها ما لم تتحدد قيمة احدهما خارج النموذج . ولكننا اذا جمعنا

كل من نموذج الدخل المبسط السابق والذي يمثل النوازن في السوق
السلعي ونموذج سوق النقود في نموذج واحد لحصلنا على النموذج التالي:

$$\left. \begin{array}{l} (1) \quad ص = مس + ث \\ (2) \quad مس = ا + ب ص \\ (3) \quad ث = و + و١ ر \\ (12) \quad ط ق = ل (ر ، ص) \\ (13) \quad ع ق = ي (ر) \end{array} \right\} \text{نموذج II}$$

ويتكون هذا النموذج من خمس معادلات في خمس مجهولات هي ث ،
مس ، ص ، ق ، ر . وبالتالي يمكن بحله التوصل لقيمة محددة لكل من
المتغيرات (المجهولات) الخمسة تحقق التوازن في كل من السوقين .
وتتحقق شروط التوازن اذا ما تحقق كل من المعادلتين التاليتين .

$$مس = \frac{(ا + و + و١ ر)}{(١ - ب)} \text{ وهي المعادلة رقم (١١) ،}$$

$$ل (ر ، ص) = ي (ر) \text{ وهي المعادلة رقم (١٤) .}$$

وتمثل المعادلة (١١) في واقع الامر ملخص للمعادلات رقم (١) ، (٢) ،
(١٠) كما سبق ورأينا . كما تمثل المعادلة رقم (١٤) ملخص المعادلتين رقم
(١٢) ، (١٣) . وبالتالي فان حل كل من (١١) ، (١٤) معا يؤدي الى
التوصل الى قيم محددة لمتغيرات النموذج كله . وحيث اننا عبرنا عن
المعادلة رقم (١١) بالمنحنى ث د [شكل رقم (١)] ، وعن المعادلة رقم (١٤) بالمنحنى

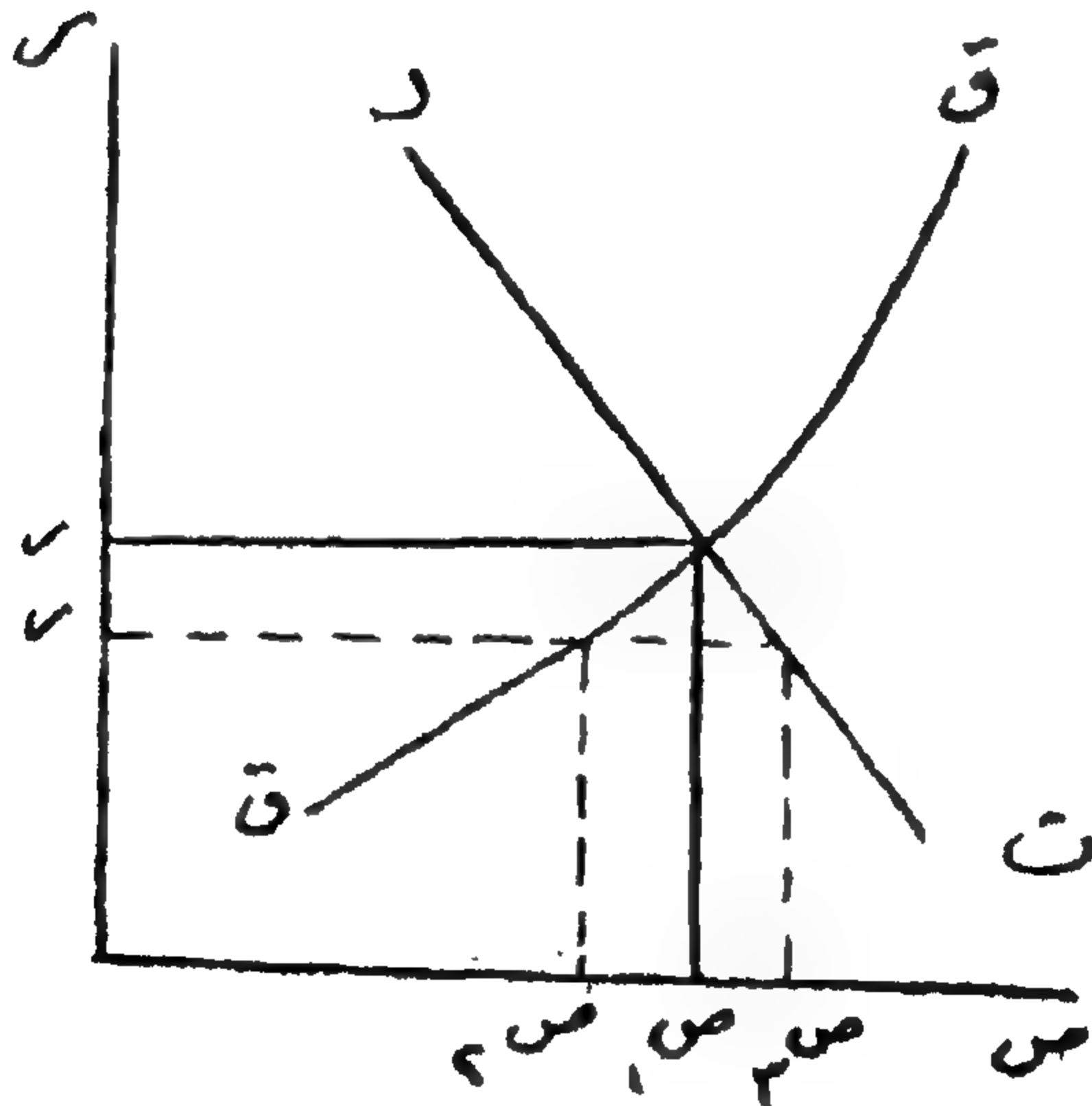
في ر ١ شكل ١٠. مانه يمكننا التعبير عن النموذج كله بيانيا كما
يوضح في الشكل رقم (٥) . ولنحاول معا تحديد قيمة ص_١ ، وهي قيمة
التوازن في ظل من السوقين وقيمة ر_١ وهي قيمة التوازن ايضا .
ويتطلب ذلك بالطبع تحديد قيم المعاملات المختلفة في المعادلات الثلاث
الأولى ووضع المعادلتين الأخيرتين في صورة صريحة. ولنفرض ان النموذج
يتخذ الشكل الآتي :

$$\begin{aligned} \text{ث} = 110 - 1000 \text{ ر} & \quad (10) \\ \text{س} = 50 + 1/2 \text{ ص} & \quad (2) \\ \text{ص} = \text{س} + \text{ث} & \quad (1) \\ \text{ط} = 1/4 \text{ ص} - 50 \text{ ز} & \quad (12) \\ \text{ع} = 450 \text{ ر} & \quad (13) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \frac{(1 + 0 + 0 + 1000 \text{ ر})}{(1 - 1/2)} &= \text{ص} \\ \frac{(110 + 50 - 1000 \text{ ر})}{(1/2 - 1)} &= \text{ص} \end{aligned}$$

وبحل المعادلتين (١٢) ، (١٣) لقيمة ص ينتج :

$$(1) \quad \text{ص} = 2000 \text{ ز}$$



شكل رقم (٥)

ولكن قيمة ص من الثلاث معادلات الاولى هي :

$$\text{ص} = ٢ (١٦٠ - ١٠٠٠ ر)$$

$$\text{(ب) } ٣٢٠ - ٢٠٠٠ ر =$$

ومن (ا) ، ب تتحدد قيمة ر كالآتى :

$$٢٠٠٠ ز = ٣٢٠ - ٢٠٠٠ ر \quad \text{اى أن}$$

$$\frac{٣٢٠}{٤٠٠٠} = \frac{٨}{١٠٠} = ر$$

وتكون قيمة ص كالآتى :

$$\text{ص} = ٢٠٠٠ ر = ٣٢٠ - ٢٠٠٠ ر = \frac{٨}{١٠} \times ٢٠٠٠ = ١٦٠ \text{ مليون جنيه}$$

وتتحدد قيمة ث كالآتى :

$$\text{ث} = ١١٠ - ١٠٠٠ ر = ١١٠ - \left(\frac{٨}{١٠٠} \times ١٠٠٠ \right) = ٣٠ \text{ مليون جنيه}$$

وتتحدد قيمة س كالآتى :

$$\text{س} = ٥٠ + \frac{١}{٢} ص = ٥٠ + \frac{١}{٢} (١٦٠) = ١٣٠ \text{ مليون جنيه}$$

وتتحدد قيمة ق (اى كمية النقود التى تحقق التوازن فى سوق النقود) كالآتى:

$$\text{ق} = \frac{١}{٤} ص - ٥٠ = ٤٥٠ - ٥٠ = ٤٠٠ = \left(\frac{٨}{١٠٠} \times ٤٥٠ \right) = ٣٦ \text{ مليون جنيه}$$

أي أن قيم المتغيرات التي تحقق التوازن في النموذج هي :

$$r = 1, \quad v_1 = 160, \quad \theta_1 = 30, \quad s_2 = 130, \quad q_1 = 36$$

ولا شك في أن حالة التوازن هذه تعتبر مستقرة، بمعنى أنه إذا حصل تغير في قيمة أحد المتغيرات مع بقاء دوال باقي المتغيرات كما هي فسيكون النموذج سيعود من تلقاء نفسه إلى نقطة التوازن السابقة. ولنفرض مثلاً أن معدل الفائدة انخفض إلى ٦٪ فإنه يترتب على ذلك أن v_1 تتخذ قيمتين $v_1 = 2000$ و $r = 120$ مليون وهي القيمة اللازمة لتحقيق التوازن في سوق النقود .

$v_2 = 320 - 2000 = 200$ مليون وهي القيمة اللازمة لتحقيق التوازن في سوق السلع .

كما أن الطلب على النقود يتخذ قيمتين أيضاً

$$p_1 q_1 = v_1 / \epsilon - 50 = 160 / 3 - 50 = 27 \text{ عندما تكون } v_1 = 120 \text{ م. ج. م.}$$

$$p_2 q_2 = v_2 / \epsilon - 50 = 200 / 3 - 50 = 17 \text{ عندما تكون } v_2 = 200 \text{ م. ج. م.}$$

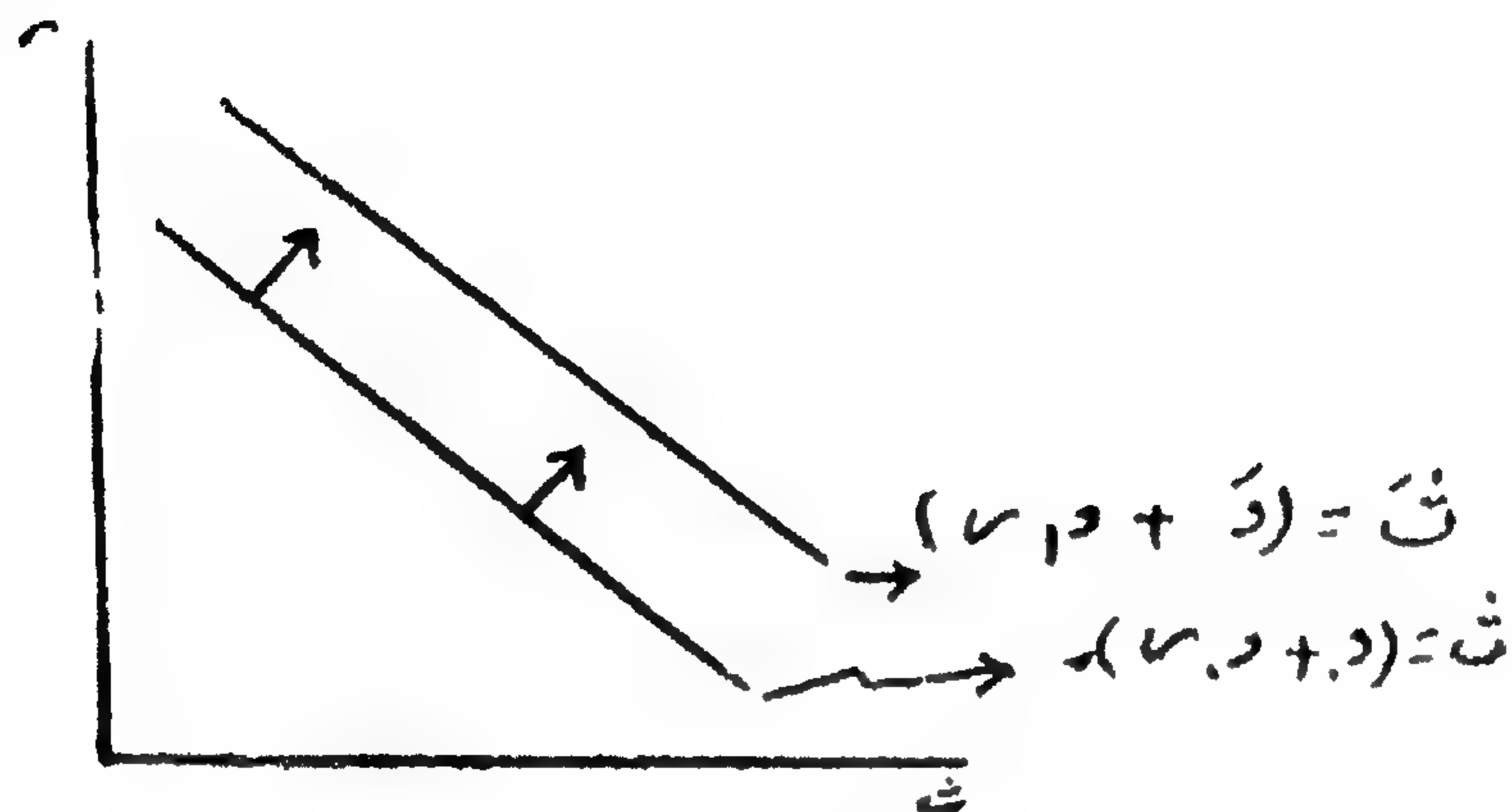
بينما عرض النقود :

$$e q_2 = 50 = 17 \text{ م. ج. م.}$$

ويتضح ذلك من الشكل رقم (٥) السابق حيث r_2 يترتب عليها v_2 لسوق النقود ، v_2 لسوق السلع مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن عن r_1 ، v_1 .

ولا يعني ذلك عدم إمكانية حدوث تغيرات في حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن، ولايضاح ذلك افترض أنه لسبب أو لآخر زادت قيمة الاستثمارات

ث بمعدل ثابت لكل معدل من معدلات الفائدة . بمعنى انتقال دالة الاستثمار
الى اعلى لكل معدل من معدلات الفائدة كما يتضح من الشكل رقم (٦) .



شكل رقم (٦)

ولنفترض بالتحديد ان الدالة الجديدة أصبحت كالآتي :

$$\text{ث} = ١٠٠٠ - ٢٠٠ \text{ ز}$$

وطبقا لذلك يمكننا التوصل الى قيم التوازن لمتغيرات النموذج بنفس

الطريقة المتبعة سابقا كالآتي :

من (١٢) ، (١٣) مازالت قيمة ص كالآتي :

$$\text{ص} = ٢٠٠٠ \text{ ز}$$

ومن (١) ، (٢) ، (١٠) تصبح قيمة ص كالآتي :

$$\text{ص} = \left(\frac{١٠٠٠ - ٢٠٠ + ٥٠}{(١/٢ - ١)} \right) = ٢ = (١٠٠٠ - ٢٥٠) \text{ ز}$$

$$\text{ص} = ٥٠٠ = ٢٠٠٠ \text{ ز}$$

ای ان :

$$٢٠٠٠ - ٥٠٠ = ٢٠٠٠ ر$$

$$\% ١٢٥ = \frac{٥٠٠}{٤٠٠٠} = ٢٠٠$$

$$ص ٢ = ٢٠٠٠ ر - ٥٠٠ = ٢٠٠٠ ر = ٢٥٠ مليون جنيه$$

$$ث = ٢٠٠ - ١٠٠٠ ر = ٧٥ مليون جنيه$$

$$ق ٢ = ١/٤ ص ٢ - ٥٠ ر = ٤٥٠ ر$$

$$١٢٥ \\ ١٠٠٠ \\ ٥٦٢٥ مليون جنيه = \frac{١٢٥}{١٠٠٠} \times ٤٥٠ = ٦٢٥ - (٢٥٠) ١/٤ =$$

$$س ٢ = ٥٠ + ١/٢ ص ٢ = ١٢٥ - ٥٠ = ١٧٥ مليون جنيه$$

وهى قيم التوازن الجديدة .

لاحظ ان الدخل ارتفع من ١٦٠ الى ٢٥٠ مليون جنيه اى بمقدار ٩٠ مليون جنيه وذلك عندما زادت الاستثمارات من ٣٠ الى ٧٥ مليون جنيه اى بمعدل ٤٥ جنيه .

لاحظ ايضا انها نفس النتيجة التى يمكن ان نتوصل اليها اذا ما استخدمنا طريقة مضاعف الاستثمار مباشرة اذا ما اعطينا زيادة الاستثمار بمعدل ٤٥ مليون جنيه . فما زال مضاعف الاستثمار فى النموذج يساوى .

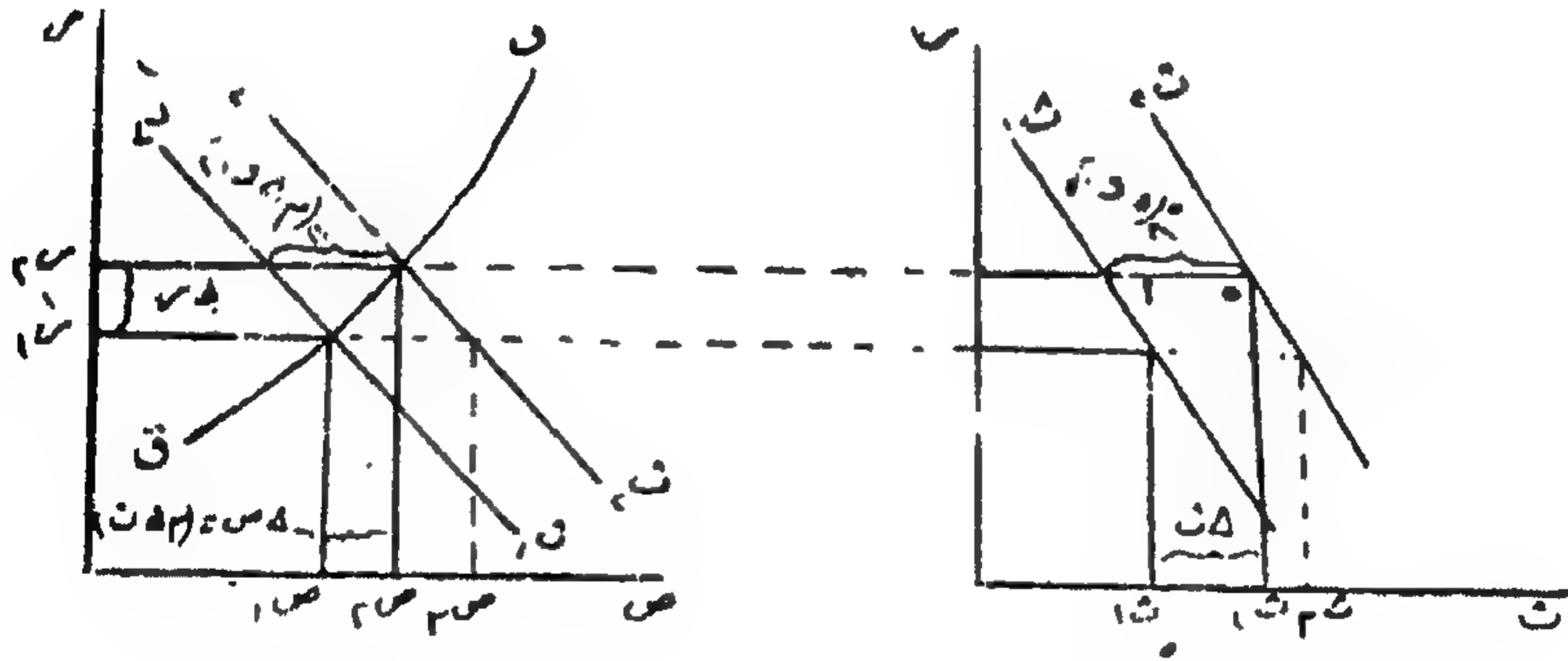
$$٢ = \frac{١}{(١/٢ - ١)} = \left(\frac{١}{١ - ١/٢} \right) = م$$

وبالتالى فان :

$$\text{ص} = 2 = \Delta \text{ ث} = 2 (50) = 100 \text{ مليون جنيه}$$

ولكن الفارق انه لاستخدام طريقة مضاعف الاستثمار يلزمنا التعرف على مقدار الزيادة فى الاستثمار بالتحديد بينما تحدد هذه القيمة تلقائياً باستخدام النموذج .

كما يلاحظ ايضا ان زيادة الاستثمار لا تعادل فى الواقع الارتفاع فى دالة الاستثمار ، اى ان $\Delta \text{ ث} \neq (\Delta \text{ و})$. فدالة الاستثمار توضح ان الاستثمار المبدئى (و.) زاد بمقدار ٩٠٠ مليون جنيه . بينما يوضح النموذج ان الاستثمار الفعلى زاد بمقدار $\Delta \text{ ث} = 50$ مليون جنيه . ويتضح ذلك من الشكلين الآتيين



شكل رقم (٨)

شكل رقم (٧)

ويتضح من الشكلين السابقين ما يأتى :

ان Δ ص مازالت مساوية للمقدار $(\Delta م ث)$

ان $(\Delta م ث) > (\Delta و م)$

ان $\Delta ث > \Delta و$

ان $\Delta ص = (\Delta م و)$ فقط اذا منا ثبتنا معدل الفائدة على المستوى $ر_1$

وفى هذه الحالة تكون :

$$\Delta ث = \Delta و$$

ولايتوقف حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن فى كلا السوقين على التغير فى الاستثمارات فقط. بل ان للنموذج خصائص أخرى نذكر منها ماياى:

١ - ان الزيادة فى حجم الاستثمار المبدئى (و.) يترتب عليها زيادة فى حجم الدخل (ص) بما يعادل $(\Delta م ث)$ ، وكذلك فان اى نقص فى حجم الاستثمار المبدئى (و.) يترتب عليها نقص فى حجم الدخل اللازم لتحقيق التوازن بما يعادل $(\Delta م ث)$.

٢ - ان الزيادة (او النقص) فى حجم الاستهلاك الثابت والذي يمكن اعتباره ممثلاً لحد الكفاف (ا) يترتب عليه زيادة (او نقص) فى حجم الدخل اللازم للتوازن تساوى $(\Delta م س)$.

٣ - يترتب على ارتفاع دالة ع ق (او انخفاضها) زيادة حجم الدخل اللازم للتوازن (او انخفاضه) .

٤ - يترتب على انخفاض دالة ط ق (او ارتفاعها) زيادة حجم الدخل اللازم للتوازن (او انخفاضه) .

٣ - خلاصة مبدئية :

بمقارنة النموذجين السابقين I ، II نجد انه في واقع الامر لا يمكن تحديد حجم الدخل اللازم للتوازن في احد اركان النموذج دون النظر الى اثر ذلك على الحجم اللازم للتوازن في الاركمان الاخرى . ولم يصبح المحدد الاساسي لحجم الدخل هو التغير في الاستثمار او في الاستهلاك كما هو الحال في النموذج وانما يستدعي الامر ايجاد اثر هذه التغيرات على سوق النقود كما في النموذج رقم II . وبالتالي اصبح من قبيل المستحيل التنبؤ بمقدار الزيادة في الدخل بمجرد معرفة الزيادة في كل من حجم الاستثمار المبدئي مثلا ومضاعف الاستثمار وذلك لان الزيادة الفعلية في حجم الاستثمار (Δ ث) ستتوقف على تفاعل النموذج كله كما انها تتحدد داخل النموذج بما يحقق التوازن في كل من السوقين معا . وبأختصار فان المحدد الاساسي لحجم الدخل لم يصبح حجم الاستثمار فقط وانما اصبح من الضروري ان تأخذ في الاعتبار ايضا اثر التغيرات في سوق النقود على هذا الحجم .

ويلاحظ ان مطابقة التوازن الرئيسية .

د \equiv ث

مازالت قائمة في النموذج رقم II . بمعنى انه من الضروري ان تتساوى المدخرات مع الاستثمارات لتحقيق التوازن . ولكن هناك فارق جوهري بين محددات قيمة هذه المطابقة في ظل النموذجين . ففي ظل النموذج I كانت (Δ ث) = (Δ و) = (Δ د) اللازمة لتحقيق التوازن .

بينما في النموذج رقم II نجد ان (Δ و) < (Δ ث) = Δ د وينتج فلك عن ان الزيادة في حجم الاستثمار المبدئي تؤدي الى زيادة معدل الفائدة

الجديد اللازم للتوازن مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار الفعلى جزئيا عن الاستثمار المبدى فى ظل معدل الفائدة الجديد حتى يتساوى مع الادخار الفعلى .

٤ - دالة الانتاج واثـر التـقـايـات فى المستوى العام للأسعار :

فرضنا حتى الآن أن المستوى العام للأسعار ثابت لا يتغير وترتب على ذلك أن عدد المعادلات فى النموذج رقم II كان كافيا لتحديد قيمة المتغيرات عند التوازن . ولكن فرض ثبات المستوى العام للأسعار لا يمكن اعتباره فرض واقعى ولهذا كان من الواجب علينا التحلل من هذا الفرض حتى يصبح النموذج أقرب من الواقع . الا أن التحلل من فرض ثبات المستوى العام للأسعار يستدعى ضرورة استكمال أحد أركان النموذج الناقصة والمتعلقة بكيفية انتاج الدخل القومى حيث ركزنا اهتمامنا حتى هذه النقطة على كيفية استخدام الدخل القومى دون التعرض الى كيفية انتاجه . ولما كانت إضافة هذا الركن الناقص وكذلك التحلل من فرض ثبات المستوى العام للأسعار يؤدي حتما الى تعقيدات قد يصعب فهمها وتلزم لاتمام النموذج وحيث أن هذا النموذج الغير كامل يخدم أغراضنا الأساسية المتعلقة بنظم المحاسبة القومية فقد قررنا أن نقصر فى هذه المرحلة على هذا القدر من التحليل . ويقوم هذا القرار على عدة فروض أساسية :

١ - أنه لأغراض المحاسبة القومية يتم قياس الدخل القومى بالأسعار الجارية على حسب القيمة السوقية وبالتالي فإن مشكلة قياس الدخل الحقيقى تعتبر الى حد ما خارج الموضوع .

٢ - أنه لأغراض المحاسبة القومية يفترض توافر سلسلة مناسبة من الأرقام القياسية للأسعار ولهذا فلا داعى للتعمق فى الموضوع .

٣ - أن هدف المحاسبة القومية هو امداد البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية دون التعرض بالتفصيل الى كيفية تحديد العلاقة بين

المتغيرات المختلفة التى تتحكم فى مقدار الدخل القومى .

{ — أن القارئ الذى يرغب الاستزادة فى الموضوع يمكنه أن يلجأ الى أى مراجع الاقتصاد التجميعى ولهذا سنقتصر على هذا النموذج الغير كامل من حيث قدرته على تحديد قيم المتغيرات المختلفة والتى تؤثر فى حجم الدخل القومى عند التوازن وذلك لعدم احتوائه على ركن اساس وهو الخاص بدالة الانتاج ، او كيفية انتاج الدخل القومى (١) .

(١) النموذج الكامل يمكن ان يتخذ الشكل الآتى :

وحيث ، ع = المستوى العام للأسعار	(١)	$\frac{\text{ص}}{\text{س}} = \frac{\text{س.ب.ث}}{\text{ع}}$	سوق السلع
هـ = حجم العمالة	(٢)	$\frac{\text{ع}}{\text{س}} = \frac{\text{ع}}{\text{ب}} + \frac{\text{ع}}{\text{و}}$	
ز = الانتاج الحدى للعمل ح = الأجر الحقيقى	(٣)	$\frac{\text{ع}}{\text{ر}} = \frac{\text{ع}}{\text{و}} + \frac{\text{ع}}{\text{و}}$	
(٦) دالة الانتاج	(٤)	$\frac{\text{ط}}{\text{ل}} = \frac{\text{س}}{\text{ر}} + \frac{\text{ع}}{\text{و}}$	سوق النقود
(٧) منحنى الطلب على العمل	(٥)	$\frac{\text{ع}}{\text{ق}} = \frac{\text{ا}}{\text{ى}} + \frac{\text{ع}}{\text{ر}}$	
(٨) منحنى عرض العمل .	(٦)	$\frac{\text{ص}}{\text{ح}} = \text{هـ}$	سوق العمل
	(٧)	$\frac{\text{ع}}{\text{ج}} = \text{هـ}$	
	(٨)	$\frac{\text{ج}}{\text{ع}} = \text{هـ}$	

وللقارئ ان يراجع مارتن بيلى ، المرجع السابق من ص ٢٤ الى ص ٤٢ .

ه - القطاع الحكومى : -

لم نفرق حتى الآن بين نشاط القطاع الحكومى ونشاط القطاع العائلى فيها يتعلق بالاستهلاك والاستثمار . فتمد اعتبارنا ان النشاط الاستهلاكى والاستثمارى للحكومة يماثل فى طبيعته ذلك الخاص بالافراد وهذا غير صحيح فى الواقع ما لم نقيم بفرض عدة افتراضات عن سلوك الافراد تعتبر مثالية الى حد كبير. فالاستهلاك الحكومى من وجهة نظر الفرد مثلا قد يترتب عليه عدم حاجة الافراد لاستهلاك المثل الا اذا لم تقوم الحكومة بنشاط استهلاكى . كما ان الاستثمار الحكومى قد يترتب عليه عدم حاجة الافراد الى استثمار المثل الا اذا لم تقوم الحكومة بنشاط استثمارى . واذا ما نظرنا الى نشاط الحكومة بهذه النظرة فلن يكون هناك داع فى الواقع لمعالجة قطاع الحكومة كوحدة مستقلة بفرض التحليل الاقتصادى لما ترتب على هذه المعالجة فى العديد من الحالات اعتبار نشاط الحكومة غير ذو قيمة وهذا فى واقع الامر غير صحيح .

وعلى هذا فسنقوم بمعالجة آثار الانفاق الحكومى وكيفية تمويله على نموذج الدخل القومى السابق شرحه مع الأخذ فى الاعتبار ما قد يكون لذلك من اثر على سلوك الافراد (١) .

١ - حالة استثمار توازن الميزانية :

فى هذه الحالة تقوم الحكومة بتمويل نفقاتها (ج) عن طريق ما تقوم بجبايته من ضرائب (ض) دون ان يحدث عجز او فائض فى الميزانية . فاذا كان سلوك الافراد يقضى بان لا يؤخذ سلوك الحكومة فى الاعتبار عند تقرير مقدار الاستهلاك الفردى وما يتم ادخاره فان ذلك يؤدى قطعاً الى ان قرارات الاستهلاك النردية ستعتمد اساساً على مقدار صافى الدخل بعد الضرائب وليس على مقدار الدخل قبل خصم الضرائب بمعنى ان

انظر مارتن بيللى - المرجع السابق - ص ٧١ - ٨١ .

$$(15) \quad \text{س} = 1 + \text{ب} (\text{ص} - \text{ض}) = 1 + \text{ب} (\text{ص} - \text{ج})$$

كما ان الدخل القومي س يتحدد كالآتي : —

$$(16) \quad \text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ج}$$

$$(17) \quad \frac{1 + \text{ث} + \text{ج} - \text{ب}}{1 - \text{ب}} = \text{من } 15 \cdot 16$$

حيث اعتبرنا الاستثمار غير معتمد على حجم الدخل وذلك لأفراض التبسيط . فإذا ما حصل تغير في الاستهلاك أو الاستثمار الفردي

$$\Delta 1, \Delta \text{ث} \text{ فان التغير في الدخل يساوي } \Delta 1 \left(\frac{1}{1 - \text{ب}} \right) \Delta 1, \Delta \text{ث} \left(\frac{1}{1 - \text{ب}} \right)$$

وهو نفس التغير الناتج عن مضاعف الاستثمار السابق شرحه .

أما إذا تغير الانفاق الحكومي بمقدار $\Delta \text{ج}$ مثلا فان مقدار التغير في الدخل يكون كالآتي : —

$$(أ) \quad \frac{1}{1 - \text{ب}} = \text{ص} [\text{س} + \text{ث} + \text{ج} - \text{ب}]$$

$$(ب) \quad \frac{\text{II}}{1 - \text{ب}} = \text{ص} [\text{س} + \text{ث} + \text{ج} - \text{ب}]$$

$$\Delta = \frac{(ج - ب - ج - ج + ب ج + ج)}{(ب - 1)}$$

$$\Delta = \frac{ج - (ب - 1) ج - ج}{(ب - 1)} = ج - ج - ج = -ج$$

اي ان التغيير في الانفاق الحكومي في ظل هذه الافتراضات يؤدي الى تغيير في الدخل بنفس المقدار وليس لضعف الاستثمار اي تأثير في هذه الحالة .

اما اذا نظر الافراد الى الانفاق الحكومي على اعتبار انه بديل لانفاقهم الشخصي ومن ثم يعتبر استهلاك القطاع الحكومي كاستهلاك غير مباشر للافراد (كتقديم وجبات غذائية لطلبة المدارس بدون مقابل مثلا) فان دالة الاستهلاك سوف تتخذ الشكل الآتي :

$$س + ج س = أ + ب (ص - ض + ج) = أ + ب ص \quad (18)$$

وهذا بالضرورة حيث يترتب على توازن الميزانية أن $(ص) = (ج + ض)$.
كما يمكن وضع (18) في الصورة الآتية :

$$س = أ - ج س + ب ص \quad (19)$$

وباحلال قيمة س في (19) محل قيمتها في (16) ينتج

$$ص = \left(\frac{1}{1 - ج + ب} \right) (أ + ب ص + ج) \quad (20)$$

حيث $\Delta \text{ ج ث} = \Delta \text{ ج س}$ وتمثل الاستثمار الحكومي . ويترتب على ذلك ان تأثير اى تغيرات فى الانفاق الفردى يترتب عليها تغير الدخل طبقا لمضاعف الاستثمار . بينما لا يترتب على الانفاق الحكومي على الاستهلاك اى تغير فى الدخل كما يترتب على تغير الاستثمار الحكومي تغير الدخل طبقا لمضاعف الاستثمار ، أى أن $\Delta \text{ ص} = \Delta \text{ م} (\Delta \text{ ج ث} \text{ بينما } \Delta \text{ ج س}) = \text{صفر لعدم ظهور } (\Delta \text{ ج س}) \text{ فى المعادلة (٢٠) .}$

ب — حالة ثبات اجمالي الإيرادات من الضرائب :

نفترض الآن انه بدلا من الاحتفاظ بميزانية متوازنة فان الحكومة تحصل على مقدار ثابت من الضرائب . ويترتب على ذلك ان المعادلة رقم (١٧) تصبح كالآتى :

$$\text{ص} = \text{م} [١ + \text{ث} + \Delta \text{ ج} - \text{ب} \text{ ض}] \quad (٢١)$$

وفى هذه الحالة يكون للتغير فى الانفاق الحكومي ($\Delta \text{ ج})$ اثره الكامل على الدخل ؛ أى أن $\Delta \text{ ص} = \Delta \text{ م} \text{ ج كما هو الحال فيما يتعلق بالاستهلاك الشخصى . ولكنه يشترط لتحقيق ذلك أن لا يأخذ الافراد كل من الاستهلاك الحكومي ومقدار الدين العام اللازم لتوازن الميزانية فى اعتبارهم عند تحديد انفاقهم الاستهلاكى .}$

ولكن اذا اعتبر الافراد الانفاق الحكومي كجزء من دخلهم (أى بديل لانفاقهم الاستهلاكى او الاستثمارى المباشر) فى حين ان دخلهم المباشر ينخفض فقط بمقدار ما يدفعونه من ضرائب (بمعنى عدم اخذ عجز الميزانية فى الاعتبار) فان دالة الاستهلاك تتخذ الشكل الآتى :

$$\text{س} + \Delta \text{ ج س} = ١ + \text{ب} (\text{ص} - \text{ض} + \Delta \text{ ج}) \quad (١٨)$$

وباقى، لذلك يتحدد الدخل بالمعادلة الآتية :

$$ص = م [١ + ب ج س - ب ض + ث + ج ث]$$

$$= م [١ + ب ج س - ب ض + ث + (١ + ب) ج ث] \quad (٢٢)$$

$$\text{حيث } ب ج = (ب ج س + ب ج ث)$$

وينترتب على ذلك ان التغير فى الاستهلاك الحكومى يترتب عليه التغير فى الدخل طبقا للمعادلة الآتية : *

$$\Delta ص = (١ - م) \Delta ج س \quad (٢٣)$$

اى ان مضاعف استثمار الاستهلاك الحكومى $= (١ - م)$ فى هذه الحالة بينما يكون مضاعف استثمار الاستثمار الحكومى كالاتى :

$$\Delta ص = \left\{ \frac{١ + ب}{ب - ١} \right\} ج ث = \left\{ \left(\frac{١}{ب - ١} \right) + \left(\frac{ب}{ب + ١} \right) \right\} ج ث$$

※ حصلنا على المعادلة ٢٣ كالاتى :

$$ص_١ = م [١ + ب ج س_١ - ب ض_١ + ث_١ + (١ + ب) ج ث_١]$$

$$ص_٢ = م [١ + ب ج س_٢ - ب ض_٢ + ث_٢ + (١ + ب) ج ث_٢]$$

$$\Delta ص = م (١ + ب ج س_٢ - ب ض_٢ + ث_٢ + (١ + ب) ج ث_٢ - ١ - ب ج س_١ - ب ض_١ + ث_١ + (١ + ب) ج ث_١)$$

$$ب ج س_١ - ث_١ - (١ + ب) ج ث_١$$

$$= م (ب ج س_٢ - ب ج س_١) = م ب \Delta ج س = \frac{ب}{ب - ١}$$

$$(\Delta ج س) (١ - م) = (\Delta ج س)$$

$$= (m + m - 1) \text{ ج ث}$$

$$= (2m - 1) \text{ ج ث} \quad (24)$$

ويعنى ذلك ان مضاعف الاستثمار للاستثمار الحكومى يمثل ضعف مضاعف الاستثمار الشخصى ناقصا الوحدة .

ج - حالة اعتماد ايرادات الضرائب على مقدار الدخل :

غالبا ما تتوقف ايرادات الحكومة من الضرائب على مقدار الدخل المتولدة فى المجتمع . ويترتب على ذلك ان حصة الضرائب تتقلب فى واقع الامر مع تقلبات الدخل وبهذا يمكن اعتبار الضرائب كدالة من الدخل كما يتضح من المعادلة الآتية :

$$\text{ض} = \text{ض}_1 + \text{ض}_2 \text{ ص} \quad (25)$$

حيث ض_1 ، ض_2 تمثل مقادير ثابتة وحيث $1 < \text{ض} < \text{ص}$ صفر حتى لا تمتص الضرائب كل الدخل .

ويترتب على هذه الحالة ، وعلى فرض ان الافراد لا يأخذون الاتفاق الحكومى فى اعتبارهم عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستهلاك ، ان تصبح دالة الاستهلاك كالاتى :

$$\text{س} = \text{أ} + \text{ب} (\text{ص} - \text{ض}_1 - \text{ض}_2 \text{ ص}) = \text{أ} + \text{ب} (\text{ض}_1 - \text{ض}_2 \text{ ص}) \quad (26)$$

ويترتب على ذلك ان دالة الدخل تصبح كالاتى :

$$\text{ص} = \frac{1}{1 - \text{ب} (1 - \text{ض}_2)} (1 - \text{ب} \text{ض}_1 - \text{ث} + \text{ح}) \quad (27)$$

وبالنسبة إلى يكون التغير في الدخل المقابل للتغير في زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك أو الاستثمار كالاتي :

$$\Delta \text{ص} = \frac{1}{1 - \text{ب} (1 - \text{ض}_2)} (\Delta \text{أ} \text{أو} \Delta \text{ث}) = \text{م} * (\Delta \text{أ} \text{أو} \Delta \text{ث}) \quad (28)$$

ولما كان كل من ب ؛ (1 - ض₂) اقل من الوحدة فان حاصل ضربيهما يكون اقل من ايها ، اي ان م < م * .

كما يترتب على التغير في الإنفاق الحكومي تغير الدخل كالاتي :

$$\text{ص} = \text{م} * \Delta \text{ج} \quad (29)$$

اما اذا اعتبر الافراد الإنفاق الاستهلاكي للحكومة كبديل لانفاقهم الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري لها كبديل لانفاقهم الاستثماري ولكنهم في نفس الوقت لا يأخذون في اعتبارهم ما قد يترتب على الإنفاق الحكومي من عجز في الميزانية فانه في هذه الحالة تكون دالة الاستهلاك كالاتي :

$$\text{س} + \text{ج} \text{س} = 1 - \text{ب} \text{ض}_1 + \text{ب} (1 - \text{ض}_2) \text{ص} + \text{ب} \text{ج} \quad (30)$$

ويتحدد الدخل كالاتي :

$$\text{ص} = \frac{1}{1 - \text{ب} (1 - \text{ض}_2)} (1 - \text{ب} \text{ض}_1 + \text{ب} \text{ج} \text{س} + \text{ث} + (1 - \text{ب}) \text{ج} \text{ث}) \quad (31)$$

ويكون مضاعف الاستثمار للتغيرات في الانفاق الخاص كما هو في الحالة السابقة مساويا Δ م بينما يصبح مضاعف الاستثمار للتغيرات في الاستهلاك الحكومي كالآتي :

$$\Delta \text{ ص} = \frac{\Delta \text{ ج م} = \Delta \text{ ج م} * \Delta \text{ ج م}}{\Delta \text{ ج م} - \Delta \text{ ج م}} \quad (32)$$

بينما يكون مضاعف الاستثمار للتغيرات في الاستثمار الحكومي كالآتي :

$$\Delta \text{ ص} = \frac{\Delta \text{ ج م} = \Delta \text{ ج م} * \Delta \text{ ج م}}{\Delta \text{ ج م} - \Delta \text{ ج م}} \quad (33)$$

وتنطبق حالة الميزانية المتوازنة السابق شرحها على هذه الحالة إذا كان عجز الميزانية بالنسبة للأفراد يمثل من وجهة نظرهم ضرائب مستقبلية. فمعنى ذلك أن عجز الميزانية الماضي يترتب عليه زيادة الضرائب في الحاضر. كما أن عجز الميزانية في الحاضر يترتب عليه زيادة الضرائب في المستقبل.

هذا وسنتابع التحليل في هذا الفصل على افتراض أن النشاط الحكومي يعتبر متم لتشاط الأفراد ، بمعنى أن الأفراد يعتبرون الانفاق الحكومي بمثابة جزء من دخولهم ، وأن الاستهلاك الحكومي يعتبر يديل لاستهلاكهم الشخصي ، وأن عجز الميزانية يعتبر بمثابة ضرائب . ويترب على ذلك كما سبق وإرانا أنه يصبح مضاعف الاستثمار للاستهلاك الحكومي مساويا للصفر بينما يصبح مضاعف الاستثمار للاستثمار الحكومي (—) Δ م . ويعتبر هذا الافتراض من وجهة نظرنا أكثر منطقية وملائمة للمجتمع

المصرى حيث يقوم على أساس اشتراكى ولا يقتصر دور الدولة على مجرد تادية الوظائف التقليدية بل يمتد ليلعب الدور الأهم فى تنمية الاقتصاد القومى وتطويره وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الدخل بين افراد المجتمع .

٦ - قطاع العالم الخارجى :

افترضنا حتى الآن أن الاقتصاد مغلق ، أى ليس له معاملات مع العالم الخارجى ومن ثم اقتصرت متغيرات تحديد الدخل على المعاملات المحلية . ويسمى الدخل فى هذه الحالة بالدخل المحلى تمييزا له عن الدخل القومى الذى يأخذ فى الاعتبار اثر المعاملات مع العالم الخارجى . ولذلك سنحاول فى هذه النقطة فحص اثر المعاملات مع العالم الخارجى على تحديد الدخل . ويهمنى فى هذا المجال أساسا فحص آثار الصادرات والواردات على عملية تحديد الدخل القومى .

وسنفرض ان الواردات (ط) تتأثر بمقدار الدخل (ص) كالآتى :

$$ط = ط_1 + ط_ص \quad (٣٤)$$

حيث $ط_1$ = مقدار ثابت ، $ط_ص$ = مقدار ثابت ويمثل الميل الحدى للاستيراد . كما سنفرض من أجل التبسيط ان حجم الصادرات (ت) لا يتأثر بمقدار الدخل . وطبقا لهذه الافتراضات يكون شرط التوازن (أى ان مقدار الدخل لا بد وان يتساوى مع مجموع استخداماته المختلفة) كالآتى :

$$ص = س + ث + ج + (ت - ط) \quad (٣٥)$$

وبالتعويض لقيمة س كما فى (١٩) ولقيمة ط كما فى (٣٤) يصبح شرط التوازن كالآتى :

ص = ا - ج + س + ب + ج + ث + ت - ط - ص ، أى ان :

ا - ب + ط - ص = ا - ج + س + ج + ث + ت - ط - ص (

حيث ج = (ج + س + ج + ث) ، أى ان

$$\text{ص} = \frac{1 - \text{ط} + \text{ج} + \text{ث} + \text{ت}}{(1 - \text{ب} + \text{ط})} \bar{m} = (1 - \text{ط} + \text{ج} + \text{ث} + \text{ت}) \quad (36)$$

ويلاحظ انه ما لم تكن ط \geq صفر (وهذا لا يحدث فى الغالب) فإن \bar{m} يكون اقل من م ، أى ان مضاعف الاستثمار فى حالة وجود ميل حادى موجب للاستيراد يقل عن مضاعف الاستثمار فى حالة ما اذا كان الميل الحدى للاستيراد يساوى صفر او فى حالة كونه سالبا . ومن (36) يصح التغير فى الدخل (Δ ص) كالآتى :

$$\text{ص} = \Delta \bar{m} (1 - \text{ط} + \text{ج} + \text{ث} + \text{ت}) \quad (37)$$

ولايضاح ذلك نأخذ المثال الآتى : -

$$\text{س} = 50 - 10 + 1/2 \text{ ص}$$

$$\text{ط} = 10 + 1/10 \text{ ص}$$

$$\text{ث} = 100 \text{ مليون جنيه}$$

$$\text{ت} = 40 \text{ مليون جنيه}$$

$$\text{ج} = 30 \text{ مليون جنيه}$$

ويكون مضاعف الاستثمار م فى حالة عدم وجود معادلات مع العالم

$$\text{الخارجى فى هذه الحالة} = \frac{1}{1 - \text{ب}} = \frac{1}{1/2 - 1} = 2 ، \text{أما عندها نأخذ}$$

فى الاعتبار المعاملات مع العالم الخارجى فان مضاعفة الاستثمار

$$» \bar{M} = \frac{1}{(1 - b + pm)} = \frac{1}{(1 - \frac{1}{2} + \frac{1}{10})} \text{ يقل الى } \frac{2}{3} \text{ الى } 1 .$$

وطبقا للبيانات السابقة يكون مقدار الدخل القومى ص_١ كالآتى : -

$$\text{ص}_1 = \bar{M} (1 - pm + جث + ث + ت)$$

$$= \frac{5}{2} (50 - 10 + 10 + 15 + 40) = 325 \text{ مليون جنيه} .$$

فاذا ما افترضنا ان الاتفاق الحكومى ج ارتفع من ج_١ = ٣٠ الى ج_٢ = ٤٥ مليون جنيه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فان ص_٢ المترتبة على ذلك تكون كالآتى : -

$$\text{ص}_2 = \bar{M} (1 - pm + جث + ث + ت)$$

$$= \frac{5}{2} (50 - 10 + 30 + 10 + 40) = 350 \text{ ملين جنيه} .$$

$$\Delta \text{ وقد تكون } \Delta \text{ ص} = (325 - 350) = 25 = \bar{M} \Delta (جث) = \frac{5}{2} (15) = 25 \text{ مليون جنيه}$$

ويلاحظ أيضا أنه اذا كانت ط_٢ = صفر تكون م = ٢ وتكون

$$\text{ص} = \bar{M} \Delta (جث) = 2 (15) = 30 \text{ مليون جنيه} .$$

٧ - الخلاصة :

استعرضنا في هذا الفصل باختصار شلايد وبتبسيط واضح العوامل المختلفة التي قد تؤثر في حجم الدخل القومي . كلها أهملنا أيضا بعض هذه العوامل والتي لا شك لها أهميتها الجوهرية في تحديد هذا الحجم وذلك لأننا فضلنا البساطة عن الكمال في سبيل التوصل الى أهدافنا . وقد بدانا بشرح نموذج مبسط لتحديد الدخل القومي يركز أساسا على المعاملات في سوق السلع وافترضنا لذلك النموذج المبسط التالي :

$$\text{ث} = \text{و} + \text{و} + \text{ر} \quad (١٠)$$

$$\text{س} = \text{ا} + \text{ب} + \text{ص} \quad (٢)$$

$$\text{ص} = \text{س} + \text{ث} \quad (١)$$

والتي تتلخص في الآتي :

$$\text{ص} = \text{م} (\text{ا} + \text{و} + \text{و} + \text{ر}) \quad (١١)$$

ثم وجدنا ان النموذج بهذا الوضع غير قادر على تحديد قيم متغيراته عند التوازن وذلك لزيادة عدد المتغيرات عن عدد المعادلات مما اضطرنا للتقدم خطوة أخرى في سبيل اتمام النموذج وذلك باضافة سوق النقود . وترتب على ذلك اضافة معادلتين احدهما تتعلق بالطلب على الارصدة النقدية والثانية تتعلق بعرضها :

$$\text{ط} = \text{ل} (\text{ر} ، \text{ص}) \quad (١٢)$$

$$\text{ع} = \text{ق} (\text{ر}) \quad (١٣)$$

والذي يمكن تلخيصها في معادلة واحدة في صورة شريط التوازن في سوق النقود كالاتي :

$$\text{ل} (\text{ر} ، \text{ص}) = \text{ق} (\text{ر}) \quad (١٤)$$

الفصل الثالث في مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه

يهدف هذا الفصل الى تحديد بعض المفاهيم الاساسية في دراسة الدخل القومي والحسابات القومية . ولهذا سنحاول التفرقة بين مفهوم الثروة مفهوم الدخل ، كما سنحاول الربط بين صافي الانتاج والدخل في فترة زمنية معينة ، ثم ننتقل بعد ذلك الى تحديد العناصر المكونة لانتاج المجتمع خلال فترة محددة ونقارن ذلك بالعناصر المكونة للدخل الصافي ، ثم نتعرض الى مشاكل قياس الدخل القومي ومن ثم كيفية تحديده .

١ - المخزون من الثروة وتدفقات الدخل Stock of wealth & Income flows

تعنى كلمة المخزون بصفة عامة وجود كمية او حجم او مقدار معين من شيء ما في لحظة زمنية معينة . وبالتالي فانه لقياس المخزون من شيء ما لابد لنا من تحديد لحظة القياس وذلك لاحتمال حدوث تقلبات في مقداره من فترة زمنية الى اخرى . ولذلك فاننا نجد مثلا ان الميزانية العمومية لشركة من الشركات يجب ان يتم اعدادها في تاريخ معين (وليس على مدار فترة زمنية محددة) لانها تظهر صافي اصول هذه الشركة ، او المخزون لديها من اصول تمثل طاقات انتاجية متاحة ، في لحظة زمنية معينة . ويمثل صافي اصول الشركة في لحظة ما المخزون لديها من الثروة في نفس اللحظة .

اما التدفق فيعنى الاستمرار الزمني لحدوث شيء معين . فالصنبور المفتوح يتدفق منه الماء مادام مفتوحا ، ويتوقف حجم الماء المتدفق منه على مدى الفترة الزمنية التي يظل الصنبور فيها مفتوحا . ويعنى ذلك انه

لقياس مقدار التدفقات الناتجة عن شيء ما لابد لنا وان نحدد الفترة الزمنية التي تمت على مدارها هذه التدفقات الى جانب ضرورة التعرف على معدل تدفقها على مدار الفترة . وفى هذه الحالة لو عرفنا مثلا ان معدل تدفق الماء هو ١٠ قدم^٣ فى الدقيقة وان الصنبور ظل مفتوحا لمدة ١٠ دقائق فان حجم الماء المتدفق من الصنبور خلال فترة العشرة دقائق يكون مساويا ١٠٠ قدم^٣ . وبلاحظ ايضا ان الماء الذى تدفق من الصنبور فى فترة العشرة دقائق ، لو تم احتوائه فى اناء معين فانه يصبح مخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة — لحظة اغلاق الصنبور . ويعنى ذلك ان التفرقة بين التدفق والمخزون لا تتبع اساسا من موضوع القياس وانما تنتج اصلا عن كيفية القياس . فالمخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة يمكن ان ينتج عنه تدفق الماء على مدار فترة معينة بمعدل معين . كما ان تدفق الماء خلال فترة زمنية معينة قد ينتج عنه مخزون من الماء فى لحظة زمنية معينة . فالفارق اذن ليس بين طبيعة الماء المتدفق والماء المخزون وانما الفارق يكون فى كيفية قياس كل منهما . فلقياس المخزون من الماء لابد وان نحدد لحظة القياس ، اما لقياس الماء المتدفق فلا بد لنا من تحديد فترة ومعدل التدفق — ولذلك فانه للتعبير عن مقدار التدفقات يلزمنا نسبتها الى زمن معين حتى يمكن تحديد مقدارها ، وهذا ليس بالامر الضرورى فيما يتعلق بالمخزون .

وتنطبق معايير التفرقة بين المخزون والتدفقات على المخزون من الثروة وتدفق الدخل : فالثروة عموما تمثل مخزون فى لحظة زمنية معينة اما الدخل فبمثل التدفق الناتج عن الثروة على مدار فترة زمنية معينة . هذا كما قد يؤدي تدفق الدخل الى الانتقال من مقدار الثروة من لحظة زمنية الى اخرى كما قد يؤدي هذا التدفق الى زيادة هذه الثروة من لحظة زمنية الى اخرى . هذا وتتمثل ثروة المجتمع فى لحظة زمنية معينة عموما فى كل ما .

يتوافر من انشاء لبا قدرد على انشاع احنباجات الافراد ورغباتهم سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر . وشمل الثروة اشياء غير ملموسة مثل ما جموع لدى المجتمع من علم وخبرد ومعرفة . وما اديه من تنظيم ادارى وقانونى . وما وهبته به الطبيعة من مناخ وما الى ذلك . كما شمل الثروة على اشياء ملموسة مثل موارد الطبيعة الملموسة . وما يتوافر لديه من ثروة بشرية ذات طاقة انتاجية معينة وقدرات تنظيمية وانتكارية محددة . وما تراكم لدى المجتمع من اصول راسمالية مصنعة ، وما لديه من مخزون من السلع الاستهلاكية والوسيلة .

ويقبل القليل من الاصول غير الملموسة القياس الكمى وهذا يؤدى الى مشاكل فيما يتعلق بإمكانية قياس ثروة المجتمع فى لحظة زمنية معينة . بينما تقبل معظم الاصول الملموسة القياس الكمى ومن ثم يمكن تحديد مقدار ثروة المجتمع منها فى لحظة زمنية معينة .

ويتمثل دخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة بمقدار التدفقات التى تنتج عن استغلال ما لديه من ثروة فى العملية الانتاجية خلال تلك الفترة . ويجب ان يخصم من هذا الدخل القدر اللازم للمحافظة على مقدار الثروة قبل ان يتم استهلاكه فى اشباع احتياجات الأفراد ورغباتهم . بمعنى انه اذا ما طرا على مقدار الثروة اى نقصان اثناء استخدامها فى العملية الانتاجية المؤدية لتدفق الدخل فانه يجب اعادة مقدار النقص الى مقدار الثروة لتحديد مقدار الدخل الذى يمكن استهلاكه دون الانتقاص من مقدار الثروة ويترتب على ذلك وجوب التمييز بين مكونات الدخل ونفقات الحصول عليها . ويجب ان سم قيمة النفقات اللازمة للحصول على الدخل قبل التوصل لمقداره . وبدخل فى هذه النفقات — كما سبق وذكرنا — ما يلزم للحفاظ على القوة الانتاجية للثروة بالحالة التى هى عليها . فبالنسبة للعامل مثلا،

ومن الوجهة الاقتصادية السليمة على الأقل ، يجب ان يخصم من اجمالي ما يكتسبه من اجور مقابل عمله مقدار ما يقوم باتفاقه للوصول الى ومن مقر العمل وما قد يلزم من معدات وملابس خاصة تتطلبها طبيعة العمل على نفقته واشتراك العامل فى النقابات العمالية وما الى ذلك من النفقات الضرورية اللازمة للحصول على الدخل. والتي لا يمكن اعتبارها توزيعا من توزيعاته . بينما تعتبر الضرائب على كسب العمل مثلا توزيعا من توزيعات الدخل وليست نفقة لازمة لاكتسابه . وسنعاود الكلام عن ذلك فيما بعد .

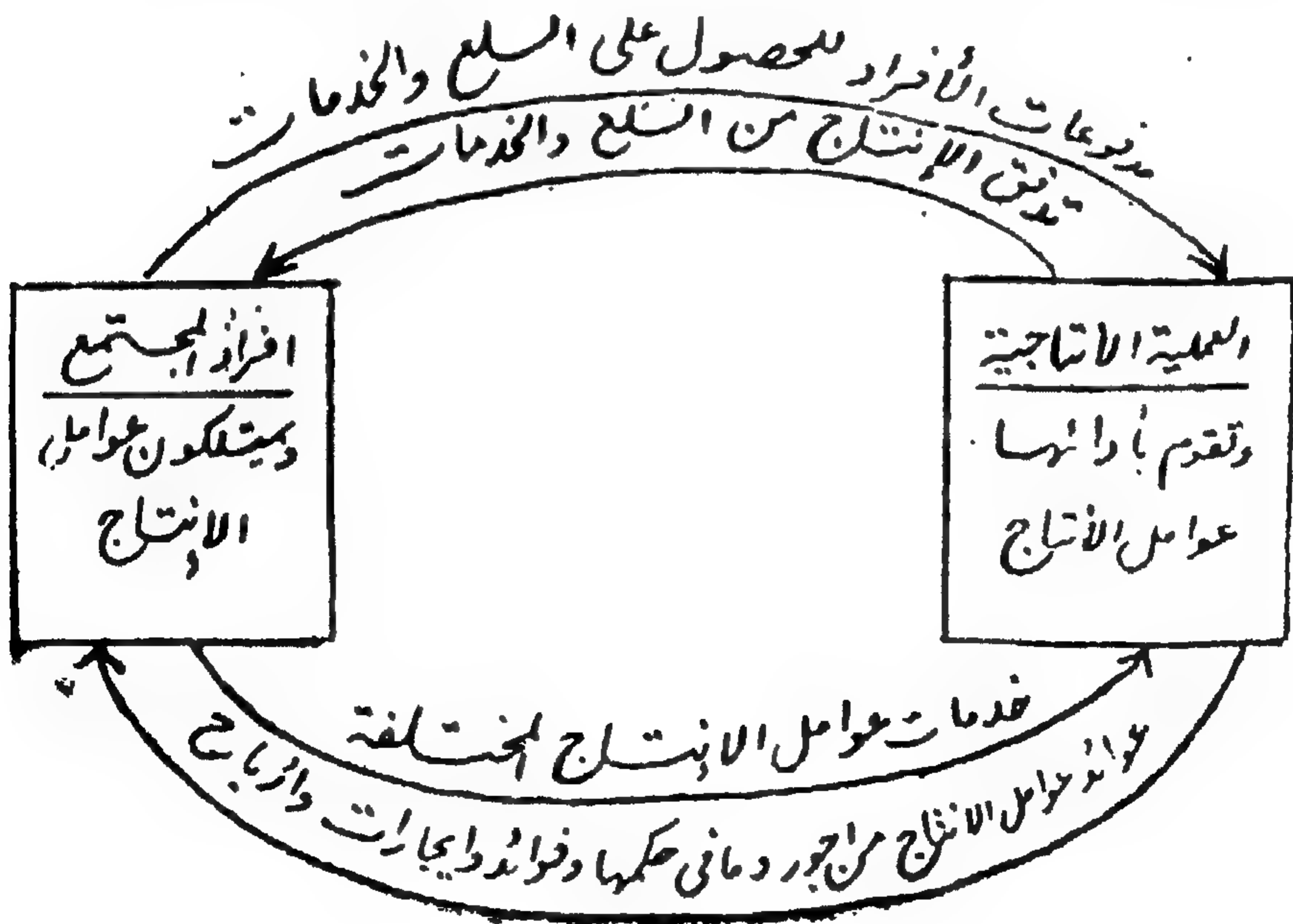
وتزداد اهمية التفرقة بين الدخل ونفقات الحصول عليه اذا ما انتقلنا من دخل العمل الى الدخل الناتج عن الممتلكات ، وخاصة منها الممتلكات ، من الاصول الثابتة . فالفرد الذى يمتلك احد المباني السكنية لا يصح له ان يعتبر اجمالى متحصلات الايجارات ومستحققاتها دخلا . فيجب عليه اولا ان يحافظ على قيمة المبنى المنتجة للايجارات على ما هو عليه عن طريق الصيانة والاصلاحات والترميمات ثم يجب عليه ايضا ان يأخذ فى اعتباره ان المبنى لن يستمر فى انتاج الايجارات الى مالا نهاية ، بل ان له حياة انتاجية معينة يجب بعدها استبداله بمبنى مماثل اذا ما رغب المالك فى الاستمرار فى الحصول على دخل الايجارات . وبذلك وجب عليه ان يخصم من الايرادات الايجارية ما يوازى اهلاك المبنى عن الفترة التى تم اكتساب الايراد عنها. وتعتبر نفقات الصيانة والترميمات والاصلاحات من مستلزمات انتاج الدخل الوسيطة (والتي سنتعرض لها فى الصفحات التالية) والتي يجب خصمها قبل التوصل الى القيمة الاجمالية للدخل . واذا ما خصمنا من هذا الاجمالى اقساط الاهلاك الجارى للمبنى فاننا نصل الى المقدار الذى يمكن للمالك انفاقه على الاستهلاك الشخصى دون المساس بقيمة ثروته ويؤدى هذا بنا الى ضرورة التفرقة بين الدخل الاجمالى والدخل

الصافى وهو ما سوف نعالجه فى النقطة التالية . ونختتم هذه النقطة بمحاولة وضع تعريف مبدئى ننخل يخدم لبيان مايسمى بالتدفق الدائرى له .

ويمن تعريف الدخل بأنه مجموع ما يحصل عليه افراد المجتمع من موارد لها قدرة على اشباع احتياجات ورغباتهم سواء كان ذلك بطريق مباشر او بطريق غير مباشر - نتيجة لاستغلال ثروة المجتمع فى العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة . وقد يحصل الافراد على هذه الموارد فى صورة نقدية او فى صورة عينية او كلاهما . وهى فى صورتها النقدية تمثل قوة شرائية يمكن استخدامها للحصول على سلع وخدمات تؤدى الى اشباع احتياجات ورغبات الافراد كما لو كانت فى صورة سلع وخدمات عينية .

ولما كان الدخل هو الناتج المتدفق من استغلال الثروة فاننا يمكن ان ننظر اليه على انه مقدار ما يحصل عليه من سلع وخدمات خلال فترة معينة مقابل مشاركة ما لديهم من عوامل انتاج (والتى تمثل فى مجموعها ثروة المجتمع) فى العملية الانتاجية خلال تلك الفترة .

ومن ثم يمكن تصوير التدفق الدائرى للدخل بالصورة المبسطة الاتية :



وتمثل الدائرة الخارجية التعريف الأول للدخل كما تمثل الدائرة الداخلية التعريف الثانى له .

٢ - الدخل الإجمالى والدخل المصافى :

يتوقف معدل تدفق الدخل فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة على عوامل كثيرة يهمنى منها عاملان :

الأول : هو مقدار الثروة التى يمكن استغلالها فى العملية الانتاجية لاننتاج تدفقات الدخل .

الثانى : هو كفاية استخدام هذه الثروة فى العملية الانتاجية .
ومع ثبات العوامل الأخرى يمكننا القول ان مقدار الدخل يتناسب تناسباً طردياً مع مقدار الثروة من ناحية وكفاية استغلالها فى العملية الانتاجية من ناحية أخرى . بمعنى انه كلما زاد مقدار الثروة او كلما زادت كفاية استغلالها ، او كلاهما ، كلما زاد المعدل الذى يتدفق به الدخل خلال فترة زمنية معينة والعكس بالعكس ومن ثم فإنه يلزم للمحافظة على معدل معين لتدفق الدخل ان يتم الاحتفاظ بمقدار الثروة التى تنتجه بدون نقصان — هذا مع فرض ثبات معدل كفاية استغلال تلك الثروة . اما اذا انتقص معدل كفاية الاستغلال فإنه للحصول على نفس المعدل من تدفق الدخل يلزم الامر بزيادة مقدار الثروة بما يكفى لتعويض النقص الناتج عن سوء الاستغلال . وحتى لا تتعقد الأمور سنفرض ، لأغراض تبسيطنا التالى ، ان معدل كفاية استغلال الثروة فى العملية الانتاجية معدل ثابت . ويترتب على ذلك ان معدل تدفق الدخل يتوقف اذن على مقدار الثروة، هذا مع فرض ثبات القوة الشرائية للنقود فى حالة استخدامها فى القياس طبعاً .

وربما يكون من المفيد ان ننظر الى الثروة على انها قدرة كامنة للانتاج . ويترتب على ذلك اذن ان المحافظة على مقدار الثروة يتطلب فى

الواقع المحافظة على الطاقة او القدرة على انتاج الدخل التى تكمن فيها. هذا وقد جرت العادة على اعتبار مقدار الثروة المادية كمقياس مناسب لقيمة ما يتوقع الحصول عليه من دخل فى المدى الطويل . اى ان قيمة الثروة تتوقف على قدرتها الكامنة على انتاج الدخل ومن ثم فان القيمة الحالية لمجموع ادخل الذى ينتج عنها فى المدى الطويل لا بد وان يتساوى مع قيمة الثروة . وترتب على ذلك ظهور فكرة الحفاظ على مقدار الثروة maintenance of wealth حتى يمكن الحفاظ على معدل تدفق الدخل بصفة مستمرة وفى المدى الطويل .

ولما كان استغلال الثروة فى العملية الانتاجية بغرض انتاج تدفق الدخل عادة ما يترتب عليه استنفاد جزء من طاقة هذه الثروة الكامنة للانتاج فانه اصبح من المقرر والمحتم علينا اعادة هذا الجزء المستنفذ لمقدار الثروة، وذلك عن طريق خصمه من اجمالى الدخل المتدفق خلال فترة زمنية معينة حتى نتوصل لمقدار الدخل الصافى ، والذى اذا ما تم استهلاكه بالكامل فانه لن يؤثر على معدل تدفق الدخل فى الفترات المقبلة .

اى ان الدخل الصافى يمثل الدخل الاجمالى بعد خصم ما قد يلزم خصمه للحفاظ على قدرة الثروة على الانتاج فى المدى الطويل بدون نقصان . كما ان الانتاج الصافى يمثل الانتاج الاجمالى بعد خصم ما قد يلزم خصمه للحفاظ على قدرة الثروة على الانتاج فى المدى الطويل بدون نقصان .

ويتساوى الانتاج الاجمالى مع الدخل الاجمالى كما اوضحنا فى النقطة السابقة .

٣ - الدخل القومى الاجمالى والانتاج القومى الاجمالى :

يمكن تعريف الانتاج القومى الاجمالى بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات المتدفقة عن استغلال ثروة المجتمع خلال فترة زمنية معينة اى

أنه القيمة السوقية لأجمالي ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة .

ويراعى عند تحديد المنتجات التي يرغب فى قياسها ان تكون نهائية ، بمعنى توافرها للمستهلك النهائي أو لاشباع الطلب النهائي . وبذلك لا تدخل المستلزمات الوسيطة فى حساب قيمة الانتاج كما سنرى فيما بعد ويمكن استخدام المنتجات النهائية من السلع والخدمات أحد استخدامات ثلاث هى :

ا - يمكن استهلاكها مباشرة لاشباع احتياجات الافراد ورغباتهم .

ب - يمكن الاحتفاظ بها واضافتها الى ما يمتلكه أفراد المجتمع أو وحدانه الاقتصادية من ثروة .

ج - يمكن تصديرها الى مجتمعات أخرى بمقابل أو دون مقابل .

والانتاج الذى يتم إنتاجه خلال فترة زمنية معينة ويتم التصرف فيه بأحد هذه الطرق الثلاث يمثل فى مجموعه اجمالى الانتاج القومى خلال تلك الفترة . ومن هذا يمكننا ان نميز بين ثلاث انواع رئيسية من الأنشطة الاقتصادية :

ا - النشاط الانتاجى

ب - النشاط الاستهلاكى .

ج - النشاط الاستثمارى .

ويهدف النشاط الانتاجى - كما يتبين لنا من التدفق الدائرى للدخل فى النقطة الأولى - الى استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة لخلق سلع وخدمات جديدة قادرة على اشباع رغبات اقتصادية معينة . وبهذا يكون لكل نشاط انتاجى وجهان : الأولى بصفته مستخدماً لخدمات عوامل الانتاج ، والثانية بكونه منتجاً لسلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية تنشأ

من قدرتها على اشباع رغبات افراد المجتمع . وتمثل المنتجات النهائية الناشئة عن النشاط الانتاجى خلال فترة زمنية معينة فى مجموعها مقدار الانتاج القومى الاجمالى لتلك الفترة . اما دخول عوامل الانتاج فتتمثل فى مجموعها قيمة الدخل القومى الاجمالى الذى تحصل عليه تلك العوامل مقابل مساهمتها فى العملية الانتاجية .

وبهذا يمكن تعريف الدخل القومى الاجمالى بأنه اجمالى ما يحصل عليه او ما يستحق لافراد المجتمع نتيجة تخصيص القيمة السوقية لاجمالى الانتاج عليهم مقابل استغلال ثرواتهم فى العملية الانتاجية .

وبهذا يعتبر الدخل القومى الاجمالى تدفق الايرادات التى يكسبها افراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة من :

- ا - اجور ومرتببات ومهايا وما فى حكمها مقابل عملهم .
- ب - ايجارات وعوائد وما فى حكمها مقابل ما تؤديه ممتلكاتهم من الموارد الطبيعية من خدمات انتاجية .
- ج - فوائد مقابل ما تؤدية رؤوس اموالهم من خدمات انتاجية .
- د - ارباح مقابل ما يؤدونه من قدرات تنظيمية وابتكارية للعملية الانتاجية .

وتمثل هذه الأقسام الأربعة مكونات الدخل على حسب عناصره . ويقوم افراد المجتمع بالتصرف فى دخولهم الناتجة عن هذه العناصر اما باستهلاكها خلال الفترة الجارية او بادخارها للأستهلاك فى فترات مقبلة او لأغراض اقتصادية مستقبلية .

ويعتبر كل من الدخل القومى والانتاج القومى اجمالى وذلك لاحتواء كل منهما على قيمة ما أستنفذ فى العملية الانتاجية من اصول رأسماليه تمثل ثروة المجتمع .

سما أن كل من الدخل والربح ينسب إليه صفة القومية لأن كل منهما
بمثل مساهمة الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع معين . وكذلك ما يمتلكونه
من ثروة . ومبراء خانت هذه الثروة التي يمتلكونها داخل المجتمع أو خارجه ،
في إنتاجه .

ويمكننا النوصل إلى مقدار كل من الدخل القومي الإجمالي والإنتاج
القومي الإجمالي عن طريق حصر المعاملات الاقتصادية التي تتم في المجتمع
في فترة زمنية معينة . ولكن ذلك ليس بالأمر السهل الميسور في الواقع ،
حيث توجد بعض المشاكل التي يجب تفهم طبيعتها والتغلب عليها لإمكانية
القيام بهذه المهمة . وسنتناول من بين هذه المشاكل ثلاثة تعتبر ذات أهمية
جوهرية في قياس إجمالي الإنتاج أو إجمالي الدخل القومي هي :

أ - مشكلة السلع والخدمات الوسيطة ونسميها « المستلزمات
الوسيطة للإنتاج »

Intermediate Goods and Services (Intermediate Inputs)

ب - مشكلة الإنتاج غير المتداول في الأسواق « الإنتاج أو الدخل
المحتسبة » . Imputed Production or Incomes

ج - مشكلة التحويلات بدون مقابل . Unilateral Transfers

وسنتناول كل من هذه المشاكل بقليل من التفصيل .

أ - المستلزمات الوسيطة والقيمة المضافة :

ولتوضيح مدى مشكلة المستلزمات الوسيطة دعنا نأخذ مثالا مبسطا
عن إنتاج الخبز . ولنفترض أن إجمالي مبيعات أحد المخابز من الخبز خلال
العام الحالي بلغت قيمته ٩٠٠٠ جنيه ولكنه لإنتاج هذه الكمية من الخبز
استدعى الأمر شراء ما قيمته ٥٠٠٠ جنيه من الدقيق من أحد المطاحن
وتبقى منه في نهاية السنة ما يعادل ١٠٠٠ جنيه . غير أن صاحب المطحن

اضطر الى استخدام ما قيمته ٢٤٠٠ جنيه من القمح لانتاج هذه الكمية من الدقيق وقد قام صاحب المطحن بشراء ما قيمته ٢٠٠٠ جنيه من القمح من احد المزارعين لهذا الغرض . فما هي القيمة السوقية للانتاج الاجمالى فى هذه الحالة ؟ اهى ٩٠٠٠ جنيه ؟ ام هى ١٤٠٠٠ جنيه ؟ ام هى ١٦٠٠٠ جنيه ؟ ام هى رقم آخر بخلاف ذلك ؟ للإجابة على هذه الاسئلة تلخص المعاملات المختلفة بصورة مبسطة فى الجدول التالى :

المزارع	المطحن	المخبز	اجمالى الانتاج
مشتريات	٠٠٠٠	٢٠٠٠ ←	٥٠٠٠ ←
استخدامات	٠٠٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠٠
تغير فى المخزون	٠٠٠٠	(٤٠٠)	١٠٠٠
			٦٠٠
			+
المبيعات	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠
القيمة المضافة	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٥٠٠٠
			١٦٠٠
			=====

وبفحص الجدول نجد أن مجموع المبيعات من القمح والدقيق والخبز تبلغ ١٦٠٠٠ جم غير أن ذلك فى الواقع لا يمكن اعتباره ممثلاً لقيمة الانتاج الاجمالى للمزارع والمطحن والمخبز مجتمعين — وهذا بالضرورة حيث اننا لو اعتبرنا ١٦٠٠٠ جم ممثلاً لاجمالى الانتاج كانت نتيجة ذلك احتساب مبيعات المزارع ثلاث مرات احدها كجزء من مبيعات المطحن والاخرى كجزء من مبيعات المخبز وذلك بالاضافة الى احتسابها مرة بصفتها المستقلة، لكنت نتيجة ذلك ايضا احتساب مبيعات المطحن بعد خصم مشترياته من المزارع (٥٠٠٠ — ٢٠٠٠) مرتين احدها بصفتها المستقلة والاخرى كجزء من مبيعات المخبز ، ولترتب على ذلك اهمال ما طرأ من تغيرات على

المخزون ومن ثم اصول او ثروة كل من المطحن والمخبز . كيف يمكن اذن ان نتوصل الى قيمة الانتاج الاجمالى ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول ان الانتاج الاجمالى لابد وان يتكون من سلع وخدمات فى صورة قابلة للاستهلاك النهائى او فى صورة يترتب عليها تغير فى مقدار الثروة عما كانت عليه فى بداية الفترة الانتاجية . بمعنى ان القمح المخصص للاستخدام فى انتاج الخبز لا يمكن اعتباره منتج نهائى قابل للاستهلاك من وجهة نظر قياس الانتاج القومى وذلك لأنه يعتبر فى الواقع مادة اولية لانتاج الدقيق والذى يعتبر بدوره مادة اولية لانتاج المخبز . (يعتبر القمح من وجهة نظر المزارع منتج تام لا شك كما يعتبر الدقيق من وجهة نظر المطحن منتج تام ايضا ولكننا نفرق هنا بين المنتجات المتامة من وجهة نظر وحدة انتاجية معينة والمنتجات النهائية من وجهة نظر المجتمع) . ومن ثم فان مجهودات المزارع والمطاحن والمخبز مجتمعة ادت الى انتاج خبز قيمته السوقية ٩٠٠٠ جنيه قابل للاستهلاك النهائى . بالاضافة الى ذلك نجد ان مخزون المواد الأولية اللازمة لانتاج الدقيق وانتاج الخبز قد تغيرت قيمته . ولما كان المخزون من القمح يمثل جزء من اصول (او ثروة) المطحن ، والمخزون من الدقيق يمثل جزء من اصول (او ثروة) المخبز فانه يترتب على حدوث تغيرات فى المخزون حدوث تغيرات فى الثروة . وتمثل الاضافة للثروة جزء من الانتاج الاجمالى للمجتمع كما يجب استبعاد اى نقص فى قيمتها من قيمة المبيعات للتوصل الى قيمة الانتاج الاجمالى . وفى المثال تحت البحث نجد ان مخزون القمح نقص بمقدار ٤٠٠ جنيه بينما زاد مخزون الدقيق بمقدار ١٠٠٠ جنيه مما ترتب عليه زيادة صافية فى المخزون مقدارها ٦٠٠ جنيه (١٠٠٠ - ٤٠٠) ويترتب على ذلك ان اجمالى الانتاج يصبح مساويا :

المبيعات النهائية من السلع والخدمات + التغير فى المخزون

$$١٠٠٠ \text{ جنيه} + ٦٠٠ = ١٦٠٠ \text{ جم}$$

وبذلك تعتبر مبيعات المزارع للمطحن ومبيعات المطحن للمخبز مبيعات من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج المنتج النهائى وهو الخبز ومن ثم يجب عدم اضافتها لاغراض احتساب الانتاج الاجمالى .

كما يمكننا ايضا التوصل الى نفس النتيجة لو فرقنا بين مبيعات الوحدات المختلفة وما تتطلبه هذه المبيعات من مستلزمات انتاج وسيطة . فالقيمة الاجمالية لمبيعات المطحن مثلا تتمثل فى جزئين : الجزء الاول يمثل قيمة ما استنفذه المطحن من قمح (من انتاج المزارع) فى انتاج الدقيق ، والجزء الثانى يمثل مقدار ما اضافته المطحن من قيمة للقمح عن طريق تحويله الى دقيق . وتقتصر قيمة انتاج المطحن على الجزء الثانى ، اى قيمة ما اضافته لقيمة قمح المزارع السوقية بتحويله الى دقيق . ويسمى هذا الجزء بالقيمة المضافة . وتحسب القيمة المضافة فى المثال السابق على انها الفرق بين مقدار المبيعات لكل وحدة ومقدار المستلزمات الوسيطة المستخدمة فى انتاجها .

$$١٦٠٠ \text{ جنيه} = [(٤٠٠٠ - ١٠٠٠) + (٢٤٠٠ - ٥٠٠٠) + ٢٠٠٠]$$

اى ان اجمالى الدخل = القيمة المضافة .

وسواء لجأنا لاحتساب الدخل عن طريق المبيعات النهائية او عن طريق القيمة المضافة فان الأمر يستدعى فى كل من الحالتين تحديد دقيق لمفهوم ومكونات المستلزمات الوسيطة .

وبصفة عامة يمكننا القول انه يعتبر من المستلزمات الوسيطة القيمة السوقية لكل ما يستخدم فى العملية الانتاجية او يستنفذ فيها بخلاف خدمات عوامل الانتاج . وذلك بالضرورة لان القيمة السوقية لخدمات عوامل الانتاج ماهى فى واقع الامر الا القيمة السوقية لاجمالى الانتاج والتي تساوى اجمالى الدخل العائد على هذه العوامل نتيجة مشاركتها فى العملية الانتاجية .

وبالتحديد ، لا يعتبر من المستلزمات الوسيطة الاجور والمرتبات وما فى حكمها والتي تمثل عائد العمل ، ولا الايجارات والتي تمثل عائد الموارد الطبيعية ، ولا الفوائد والتي تمثل عائد رأس المال ، ولا الارباح والتي تمثل عائد المنظم . كما يمكننا القول ان المستلزمات الوسيطة تتكون فى معظمها من القيمة السوقية لسلع غير مصنعة او شبه مصنعة تنتجها الموارد الطبيعية بصفة مبدئية ولا تقبل الاستهلاك النهائى بالصورة التى هى عليها وانما يلزم لذلك اجراء عمليات تحويلية او انتاجية اخرى عليها.

ويترتب على ذلك انه يمكن تعريف الدخل القومى بأنه قيمة ما يضيفه النشاط الانتاجى للمجتمع عن طريق استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة الى قيمة مستلزمات الانتاج من منتجات وسيطة ناتجة اساسا عن موارد الانتاج الطبيعية . ويلاحظ انه يترتب على هذا التعريف كل مما يأتى: ١ - ان الانتاج هو عبارة عن عملية خلق لقيم اقتصادية جديدة يتم اضافتها الى قيم اقتصادية موجودة .

٢ - ان القيم الاقتصادية الموجودة - والتي تمثل فى واقع الامر موارد انتاج طبيعية - لاتدخل فى احتساب قيمة الانتاج النهائى .

٣ - ان مصدر القيمة التى يتم اضافتها هو تفاعل خدمات عوامل الانتاج مع بعضها البعض .

٤ — ان هذه القيمة المضافة هى ذاتها ما يتم تخصيصه لعوامل الانتاج مقابل الانتفاع بخدماتها فى العملية الانتاجية . وبذلك فهى مساوية لمجموع دخول عوامل الانتاج .

٥ — انه لتحديد القيمة المضافة يستلزم الأمر تحديد قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة وخصمها من اجمالى المبيعات .

ومن هذا يتضح ان طبيعة النشاط الانتاجى تستلزم مرور موارد الثروة الطبيعية بعدة مراحل او عمليات انتاجية يتم فى خلال كل منها خلق وازدادة جزء اضافى لقيمة هذه الموارد حتى تصل الى المرحلة او النقطة التى تصبح فيها صالحة لاشباع رغبة او حاجة فى صورة منتج نهائى . وهذا يعنى بالطبع ان مستلزمات الانتاج فى كل مرحلة او عملية لاحقة هى فى الواقع انتاج مراحل او عمليات سابقة . وبذا وجب الحذر فى التفرقة بين ما هو منتج نهائى وما هو منتج تام . فالمنتج النهائى لا بد وان يكون منتجا تاما ، بينما ليس بالضرورة ان تكون كل المنتجات التامة نهائية . والقيمة السوقية للمنتجات النهائية هى التى تمثل الدخل القومى.

وبالاضافة الى ضرورة التفرقة بين مستلزمات الانتاج الوسيطة وعوائد عوامل الانتاج بصدد احتساب الانتاج او الدخل القومى الاجمالى فان الامر يتطلب ايضا التفرقة بين النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية حيث يؤثر ذلك فى مقدار الدخل القومى .

فى المثال السابق اذا اعتبرنا كل المشترين من القمح والدقيق من مستلزمات انتاج الخبز دون التفرقة بين ما تم استخدامه فعلا فى العملية الانتاجية (مصروف ايرادى) وما حدث من تغيرات فى المخزون (تغير فى قيمة الثروة) لانخفضت قيمة الدخل بمقدار ما تم اضافته للمخزون حيث

لم تأخذ هذه الاضافة فى اعتبارها [٢٠٠٠ + (٥٠٠٠ - ٢٠٠٠) +

(٩٠٠٠ - ٥٠٠٠) = ٩٠٠٠ جم بدلا من ٩٦٠٠ جم] .

ولنأخذ لذلك مثل آخر : افترض ان احد الشركات انفقت ٢٠٠٠٠ جم على الابحاث والتجارب المتعلقة بابتكار منتج جديد وكانت هذه المبالغ تتكون من الآتى : مواد كيمياوية ٢٠٠٠ جنيه ، طاقة كهربائية ٣٠٠٠ جم ، مواد معدنية ٢٥٠٠ جنيه ، استهلاك اجهزة ٣٥٠٠ جم ، مرتبات ومكافآت الاختصاصيين فى البحث ٩٠٠٠ جم . فاذا كانت سياسة الشركة تقتضى اعتبار نفقات الابحاث والتجارب من النفقات الايرادية التى تتحمل بها الفترة فان مستلزمات الانتاج الوسيطة ستزيد بمقدار ٧٥٠٠ جم (٢٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٢٥٠٠) ومن ثم ينقص مقدار الدخل بهذا المبلغ . اما اذا كانت الشركة تعتبر نفقات الابحاث والتجارب من النفقات الراسمالية التى قد تؤدى الى زيادة الدخل فى المستقبل فنن مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنيه سيجمل لحساب احد اصول الغير ملموسة باسم «نفقات ابحاث وتجارب» مثلا ويترتب على ذلك اضافة الى ما لادى الوحدة من اصول (ثروة) بهذا القدر ، وبالتالي لا يعتبر مبلغ الـ ٧٥٠٠ جم من مستلزمات الانتاج الوسيطة ومن ثم يزيد حجم الدخل بهذا المقدار .

ويتضح من ذلك ان تعريف النفقات الايرادية والنفقات الراسمالية يؤدى فى حد ذاته الى التأثير فى العناصر التى يمكن ان تعتبر من مستلزمات الانتاج الوسيطة بحيث لا تصبح من مكونات هذه المستلزمات والعكس .

ولكن هل يمكننا التوصل الى تعريف موحد لكل من النفقات الايرادية والراسمالية بحيث يكون جامعا شاملا لكل العناصر التى قد تؤدى الى لبس فى مفهومها او فى تقسيمها ؟ وواقع الامور يشير الى حتمية اجابة هذا السؤال بالنفى . فليس هناك اتفاق مثلا على كيفية معالجة نفقات الصيانة والاصلاح المتعلقة بالاصول الثابتة . وقد جرت العادة فى هذا الصدد على

اعتبار مثل هذه النفقات من النفقات الايرادية حيث انها لا تؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية . بينما يرى البعض ان هذه النفقات يجب اعتبارها لغراض احتساب الدخل القومى من النفقات الراسمالية حيث انها تؤدي الى الحفاظ على القدرات الانتاجية للاصول الثابتة ، وما لم تتم هذه الصيانة والاصلاحات بصفة منتظمة فى الفترة الجارية مثلا فانها ستتم بالضرورة فى فترات مقبلة بعد ان تكون هذه القدرات قد انتقصت ومن ثم تؤدي هذه الاصلاحات فى الفترات المقبلة الى زيادتها . وفى واقع الامر تقوم بعض الدول الاسكندنافية باتباع هذا المبدأ .

ولا تتوقف مشكلة التفرقة بين المصروفات الايرادية والمصروفات الراسمالية عند حدود البوحدات الانتاجية فى المجتمع بل تمتد ايضا الى وحداته الاستهلاكية . فالأجر الذى يحصل عليه عامل معين مثلا مقابل مساهمته فى العملية الانتاجية يعتبر طبقا لما جرت عليه العادة والعرف من مكونات الدخل الاجمالى . غير اننا اذا دققنا النظر فى كيفية تصرف العامل فى هذا الاجر فنانا سنجد ان بعض اجزائه حقا تمثل مستلزمات اساسية لامكانية اداء عملة ومن ثم وجب اضافتها الى مستلزمات الانتاج الوسيطة . ومن امثلة ذلك نفقات المواصلات ذهابا وايابا الى ومن مقر العمل ، ما قد تقتضيه طبيعة العمل من ملابس خاصة او من وجبات خاصة ، بل وفى الواقع يمكننا ان نتمادى ونقول ان كل ما يلزم للحفاظ على العامل من طعام وماوى ورعاية صحية ... الخ ليصبح قادرا على المساهمة فى العملية الانتاجية بمعدل مجهود ثابت . والا فاما هو الفرق بين الحفاظ على الطاقة الانتاجية للالة عن طريق الصيانة والاصلاحات واطعامها بالوقود والزيوت اللازمة لاستمرارها فى العملية الانتاجية والحفاظ على الطاقة الانتاجية للعامل عن طريق صيانتة بالملبس وماوى واطعامه بالتغذية الكافية

لاستمراره فى العملية الانتاجية ؟ ولانه ليس هناك ما يمكن اعتباره بالحد الفاصل بين الاتفاق على السلع الوسيطة والاتفاق على السلع النهائية فى هذه الحالة فقد جرت المادة على اعتبار ان الافراد لا يقومون بالاتفاق على ما يمكن اعتباره من المستلزمات الوسيطة للانتاج الا فى بعض الاستثناءات الخاصة والمحددة .

كما تمتد مشكلة التفرقة بين الانتاج النهائى والمستلزمات الوسيطة الى الخدمات التى تؤديها الحكومة . فبعض هذه الخدمات ولا شك يعتبر منتجات نهائية حيث يتم تأديتها لافراد المجتمع بصفتهم كمستهلكين كما ان بعض هذه الخدمات تستفيد منها الوحدات الانتاجية ومن ثم يمكن اعتبارها بمثابة مستلزمات انتاج وسيطة .

ب - الانتاج او المدخول المحسوبة :

غالبا ما لا يتم تداول كل انتاج المجتمع خلال فترة زمنية معينة فى الاسواق وذلك اما لاستهلاكه بصفة نهائية فى منبع انتاجه ، اى عن طريق القائمين بالعملية الانتاجية ، او لانه يمثل خدمات مباشرة دون مقابل مباشر . فالمزارع مثلا يقوم قطعا باستهلاك جزء مما ينتجه بطريقة مباشرة كما ان ما يمتلك منزلا مثلا يحصل على منفعة المأوى دون ان يدفع مقابل مباشر لها ، كما ان ربة البيت تؤدى خدمات انتاجية مختلفة ومتعددة دون ان تحصل على مقابل مباشر لها ، وما الى ذلك من السلع والخدمات الغير متداولة فى الاسواق والتى تمثل فى واقع الامر جزء من اجمالى الانتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ويترتب على محاولة اضافة هذه العناصر الغير متداولة لمكونات الانتاج او الدخل مشاكل معقدة تتعلق بامكانية وكيفية قياسها . فهل يتم تقويم الانتاج الزراعى الذى يستهلكه الفلاحون مباشرة كما لو تم بيعه فى السوق

بمعرفة هؤلاء او كما لو تم شرائه من السوق بمعرفتهم ؟ لا شك ان سعر السوق فى كلا الحالتين سوف يختلف ، فسعر بيع المنتج للموزع يختلف عن سعر بيع الموزع للمستهلك وعادة ما يكون اقل منه . ولا شك ان قيمة الانتاج الذى يستهلكه المزارع من وجهة نظره تماثل القيمة التى كان يمكنه الحصول عليها من بيعة فى السوق . ولكن من وجهة نظر المجتمع نجد ان وقادير السلع المتساوية التى تؤدى الى نفس القدر من المنفعة او الاشباع لرغبات الافراد لابد وان تكون قيمتها متساوية ، فلماذا اذن تكون قيمة البيضة التى يستهلكها القروى من انتاجه مساوية لقرش واحد بينما نرتفع قيمتها الى قرش ونصف اذا ما استهلكها المقيم فى المدن ؟ . وحيث انه لا يمكن اجابة مثل هذا السؤال اجابة شافية ترضى وجهات النظر المختلفة ، فقد جرت العادة على احتساب قيمة المنتجات الزراعية المستهلكة عند المنبع على اساس اسعار البيع التى كان من الممكن ان يحصل عليها المزارعون اذا ما قامو ببيع انتاجهم بدلا من استهلاكه .

وبالاضافة الى مشاكل القياس فان هناك مشاكل تتعلق بكيفية تحديد العناصر التى لا تتداول فى الاسواق والتى تمثل جزء من اجمالى الانتاج القومى وذلك حتى يمكن احتساب قيمة سوقية لها . فمثلا هل يتم تقدير قيمة سوقية لغسيل الملابس وكيها فى المنازل اذا ما قامت بذلك ربة البيت ؟ لا شك فى انها ستدفع لذلك مقابل يمثل القيمة السوقية لغسيلها وكيها ؟ ولماذا لا نقوم بتقويم كل خدمات ربة البيت والتى كان يمكنها الامتناع عن ادائها مما قد يقتضى استئجار خدام لتأديتها مقابل اجر ؟ وهل تقوم خدمات ربة البيت فى هذه الحالة بمثل الاجر المدفوع للخادم ؟ ربما لا يكون ذلك مجزيا لاختلاف مستوى الخدمة فى كل من الحالتين وبالتالي قيمتها ؟ والواقع اننا اذا تماهينا فى التساؤل نجد انه ليس هناك نقطة منطقية للوقوف تمثل الخط الفاصل بين ما يمثل جزء من الانتاج القومى وما لا يعتبر من مكوناته .

فما هو الفرق بين رجل يقود سيارته بنفسه وآخر يستأجر سائق مقابل أجر لهذا الغرض ؟ ولماذا لا تحتسب أجر مماثل لأجر السائق كجزء من دخل الرجل الأول ؟ وإذا اختار هذا الرجل ان يسير على الاقدام بدلا من استخدام سيارته فلماذا لا نقوم مسيرته على الاقدام بما يعادل أجر السائق ونفقات السيارة مثلا ؟ ويترتب على كل هزم المشاكل بالطبع ضرورة الالتجاء الى اتخاذ قرار نهائى عما يمكن اعتباره من مكونات الدخل وعن ما لا يمكن اعتباره منها على اساس غالبا ما يكون حكمى وليس على اساس موضوعى.

جـ. التحويلات بدون مقابل :

تعتبر التحويلات عمليات تبادل من طرف واحد اذا صح لنا ان نعتبرها عملية تبادل على الاطلاق . وهى تتكون غالبا من مدفوعات يقوم بأدائها شخص معين او وحدة معينة الى شخص او وحدة اخرى دون الحصول على مقابل لها . وعادة ما تكون العملية اختيارية دون ما اجبار يقع على الدافع كما ان المتسلم لها عادة لا يؤدي لها مقابل سواء كان ذلك فى شكل سلع او خدمات او التزامات برد القيمة على اى صورة من الصور. غير ان بعض التحويلات تتخذ شكل الالتزام من وجهة نظر القائم بالتحويل ، وهذه غالبا ما تتكون من التحويلات التى يقوم الافراد والوحدات الاقتصادية بأدائها الى الحكومة . وتمثل هذه الاخيرة فى واقع الامر اعادة توزيع للدخل بما قد يعتبر ضرورى لتحقيق الرفاهية لمجموع افراد المجتمع .

وتنقسم التحويلات فى الواقع الى قسمين ، احدهما يمثل ما يسمى بالتحويلات الجارية **Current Transfers** والآخر يمثل ما يسمى بالتحويلات الرأسمالية **Capital Transfers** وتعتبر من مكونات التحويلات الجارية كل من اعانت الحكومة للمنشآت والهيئات والافراد والضرائب الغير مباشرة والرسوم المختلفة التى تؤديها المنشآت والافراد

للحكومة . كما تعتبر الديون المدومة فى بعض الاحيان بمثابة تحويلات جارية من المنشآت للأفراد . وتمثل اعانات الحكومة للأفراد اعادة توزيع للدخل وليس احد العناصر اللازمة لانتاجه ومن ثم لا تعتبر من مكوناته . ويمكن اعتبار اعانات الحكومة للمنشآت والهيئات بمثابة مساهمة من الحكومة فى تغطية نفقات انتاج هذه الوحدات حتى تمكنهم من مقابلة زيادة تكلفة الانتاج عن قيمته السوقية . ولما كان قياس الدخل القومى الاجمالى يتم على اساس القيمة السوقية للانتاج النهائى وليس على اساس تكلفة هذا الانتاج فان عدم احتساب الاعانات فى حساب الانتاج القومى الاجمالى لا يتناقض مع الاسس والمفاهيم الاقتصادية . ولكن الامر يقتضى خصم هذه الاعانات من مجموع قيمة الدخل الناتجة عن العمالة الانتاجية لأغراض التوصل الى اجمالى الدخل القومى .

هذا وتسجل التحويلات الجارية عموما فى الحسابات الجارية للقطاعات المختلفة كما سيتضح فيما بعد .

وتتم التفرقة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية طبقا للفرض من التحويل وأساس ومصدر ومعدل تكرار عملية التحويل . فالتحويلات الجارية تهدف اساسا اما لتمويل الانتاج الجارى او لتمويل الاستهلاك فى الفترة الجارية ومن ثم يجب عدم استخدامها للحصول على سلع رأسمالية . كما ان مصدر التحويلات الجارية يجب ان يقتصر على دخل الفترة الجارية ولا يؤثر فى مقدار الثروة . ومن ثم يجب لاعتبار عنصر معين من عناصر التحويلات الجارية ان تتفق وجهة نظر كل من القائمين بالتحويل والمحول اليه فى هذا الشأن .

اما التحويلات الرأسمالية فيقصد بها التحويلات دون مقابل والتي لا تهدف اساسا الى زيادة دخل المحول اليه فى الفترة الجارية كما انها لا

تنتقص من دخل المحول منه فى الفترة الجارية . ويقتصر تأثير هذه التحويلات على معدل الاستهلاك بطريقة غير مباشرة عن طريق ما يترتب عليها من تغيير فى تشكيلة الأصول التى تقع فى حوزة المحول والمحول اليه اما اثرها المباشر فيتعلق بمعدل الاستثمار فى الأصول الرأسمالية لكل من المحول والمحول اليه .

وتتكون التحويلات الرأسمالية من الممتلكات التى تنتزعها الحكومة من الافراد والهيئات ، ومن الضرائب والرسوم على الممتلكات ، ومنح الحكومة للهيئات والافراد لتشجيع الاستثمار ، مدفوعات الحكومة من تعويضات مقابل خسائر الحرب والفيضانات والكوارث الاخرى التى تؤدى الى فقد ممتلكات ، تحويلات الحكومة للحكومات الاخرى لسداد العجز الذى قد ينشأ عن التبادل التجارى الخارجى ، التحويلات التى تحصل عليها الحكومة من حكومات اخرى فى هذا الصدد ، الهبات والوصايا من الأصول الرأسمالية من افراد لافراد او لهيئات وغيرها . كل هذه امثلة من التحويلات الرأسمالية بدون مقابل .

وتعتبر التفرقة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية من المسائل الهامة فى المساعدة فى التحليل الاقتصادى ، حيث تعطى فكرة اكثر دقة عن مكونات الدخل فى المجتمع وكيفية التصرف فيها ، وكذلك مصادر المدخرات المختلفة وكيفية تمويل التكوين الرأسمالى للمجتمع . ولكن فى الحياة العملية كثيرا ما تتواجد صعوبات لا تمكن من تحديد طبيعة بعض عناصر التحويلات وعما اذا كانت فى واقع الامر تحويلات رأسمالية ام تحويلات جارية . فاذا ما دفعت الحكومة اعانة لأحد الافراد مقابل تهدم منزله مثلا من ميزانيتها عن الفترة الجارية فانه ، طبقا لمعايير التفرقة السابقة ، يمكن اعتبارها من وجهة نظر الحكومة كأحد عناصر التحويلات الجارية . ولكنه من وجهة نظر الفرد

المتسلم للأعانة قد تكون بمثابة تحويل رأسمالى اذا ما تم استخدامها فى
بناء منزل جديد . وتؤدى اختلاف وجهات النظر بين المحول والمحول اليه
الى عدم توازن مقدار المدخرات مع مقدار الاستثمارات فى الحسابات
القومية .

٤ - مكونات الدخل القومى والانتاج القومى :

جرت العادة على تقسيم الدخل طبقا لعدد من الطرق على حسب
الفرض من هذا التقسيم . فمن العادات المعترف بها منذ زمن بعيد هى
تقسيم الدخل طبقا لطبيعة الخدمات الانتاجية التى تؤدى الى انتاجه ومن
ثم حصول اصحابها عليه . فمثلا يمكننا ان نميز مبدئيا الخدمات الانتاجية
البشرية والخدمات الانتاجية الغير بشرية . فملكية الاولى غير قابلة
للتحويل من فرد الى آخر . غير ان هذا التمييز فى حد ذاته يعتبر قانونيا
اكثر منه اقتصاديا . كما يمكننا ان نميز بين الخدمات الانتاجية طبقا لما
اذا كان المعروض منها يتحدد بطريقة مباشرة على اساس عوامل اقتصادية
بحته ام ان المعروض منها لا يتأثر بتلك العوامل الا بطريقة غير مباشرة
وعن طريق مجرد الصدفة ، ان لم يكن لا يتأثر بتلك العوامل على الاطلاق .
وعلى هذا يمكن تقسيم الثروة العينية الى عاملى رأس المال والأرض حيث
يتحدد المعروض من الاول بناء على عوامل اقتصادية اساسا ، بينما يتحدد
المعروض من الثانى بعوامل اعظمها واهمها طبيعية . غير ان هذا التمييز
يؤدى الى بعض المشاكل الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالمخزون من الثروة
المعدنية وخصائص التربة الطبيعية التى قد تستنفذ جزئيا أو كليا فى العملية
الانتاجية ولا يمكن استبدالها بصورة عينية . وغالبا ما يتحدد معدل هذا
الاستنفاد بناء على قرارات اقتصادية ومن ثم يمكن اعتبار مثل هذه الثروات
كمجموعة وسط بين رأس المال والأرض .

الا ان هذه المشاكل ليس لها تأثير كبير فيما يتعلق بتحليل الدخل الى مكوناته المختلفه وبالتالي اصبحت عملية التفرقة بين راس المال والارض من القواعد المتعارف عليها .

كما جرت العادة ايضا على تقسيم خدمات الانتاج البشرية الى ما يسمى بعنصرى العمل والمنظم . فالآخر يمثل جهاز اتخاذ القرارات والمسير للعملية الانتاجية فى ظل ما يحيط بها من ظروف لا تخلو من المخاطر ، بينما يمثل الأول اى مجهود ذهنى او عضلى يبذل فى العملية الانتاجية بخلاف ما يقوم به المنظم من نشاط . وقد فقدت هذه التفرقة الكثير من اهميتها فى الآونة الأخيرة وخاصة لصعوبة التمييز بين ما يمكن اعتباره من مكونات « المنظم » وما يمكن اعتباره من مكونات « العمل » . وعلى اى حال فإن هذه التفرقة لا تعتبر من الاهمية لاغراض التحليل الاقتصادى .

وطبقا لهذه التفرقة بين طبيعة الخدمات التى تؤدى الى انتاج الدخل اصبحت من الممكن تعريفه على ساس انه مجموع عوائد عوامل الانتاج . فالقوائد تمثل العائد على رأس المال مقبل ما يؤديه من خدمات انتاجية لانتاج الدخل ، والايجارات تمثل عوائد الموارد الطبيعية مقابل مساهمتها فى انتاج الدخل ايضا ، بينما الاجور والمرتبات وما فى حكمها تمثل عائد العمل ، وتمثل الارباح عائد المنظم . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم الدخل الى اربعة اقسام يمثل كل منها نصيب احد عوامل الانتاج التى ساهمت فى انتاجه .

وبالاضافة الى ذلك يمكن تقسيم الدخل طبقا لطرائق اخرى متعددة . فيمكن مثلا تقسيم الدخل طبقا لنوع المنتجات التى تؤدى الى تحقيقه ، كما يمكن التفرقة بين الدخول التعاقدية والغير تعاقدية ، او طبقا للقطاعات التى ادت الى انتاجه، وما الى ذلك من وسائل التفرقة بين عناصر الدخل المختلفة

غير ان اهم اسس التفرقة بين مكونات الدخل هي الفرض من انتاجه . فمن وجهة النظر الاقتصادية البحتة يهدف الانتاج الى تحقيق احد غرضين او كلاهما : الاستهلاك ، والاضافة الى الثروة . هذا وقد سبق توضيح اهمية هذه التفرقة في الفصل السابق كما ستتضح اهميتها لأغراض الحسابات القومية في الفصل اللاحق .

هـ - الدخل القومي الصافي والانتاج القومي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج:

سبق ان ذكرنا ان اجمالي الانتاج القومي هو القيمة السوقية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، كما وضحنا انه يعادل المبيعات النهائية من السلع والخدمات بالاضافة الى ما قد يطرأ من تغيرات على المخزون — كما ذكرنا ايضا ان اجمالي الانتاج بهذا المفهوم يجب ان لا يحتوى على مستلزمات الانتاج الوسيطة . واثرننا ايضا الى ان الانتاج القومي الصافي يمثل الانتاج القومي الاجمالي بعد خصم ما قد يلزم خصمه مقابل الحفاظ على مقدار الثروة بدون نقصان (اى بعد خصم اقساط اهلاك الأصول المختلفة مقابل استنفاد خدماتها في العملية الانتاجية) . ومن ثم فان الانتاج القومي الصافي يصبح مقوما ايضا على اساس اسعار السوق . ولم نقم بالاشارة ، حتى هذه النقطة ، الى امكانية تقويم الانتاج القومي على اسس اخرى بخلاف القيمة السوقية . غير انه من الممكن قطعاً ان نقوم بتقويم انتاج وحدة اقتصادية معينة او حتى الانتاج القومي بتكلفة ما يستنفذه هذا الانتاج من خدمات عوامل الانتاج المختلفة بدلا من تقويمه على اساس اسعار السوق . ولكن هل يمكن ان يختلف مقدار الدخل القومي على اساس اسعار السوق عن مقدار الانتاج القومي بتكلفة عوامل الانتاج؟ والاجابة على هذا السؤال تكون قطعاً بالاجاب .

وينتج هذا الاختلاف اساساً لأن عوامل الانتاج في الواقع لا يحصلون

على القيمة السوقية للإنتاج القومي بأكملها فالضرائب الغير مباشرة التي
نفرضها على الوحدات الإنتاجية بدفعها للحكومة لا تمثل نفقات إنتاجية مقابل
خدمات عوامل الإنتاج ، كالرسوم على المسجائر والكبريت والضرائب على
المبيعات والضرائب الإضافية وما إلى ذلك) . بينما الضرائب المباشرة مثل
الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والرسوم المباشرة مثل حصة
الوحدة في التأمينات الاجتماعية على قسوة العاملين تمثل في واقع الأمر
نفقات مقابل الإسفادة بخدمات عوامل الإنتاج . فالوحدة الاقتصادية
ستقوم بدفعها فقط في حالة ما إذا استفادت من خدمات عوامل الإنتاج
المؤدية لأدائها . فالضرائب المباشرة على هذا الأساس يمكن أرجاعها إلى
عامل معين من عوامل الإنتاج . أما الضرائب الغير مباشرة فهي بطبيعتها
لا يمكن أرجاعها إلى عامل محدد من عوامل الإنتاج ومن ثم فيجب عدم
إضافة الضرائب الغير مباشرة إلى عوائد عوامل الإنتاج حيث لا تمثل جزء
من تكلفة هذه العوامل .

كما تعتبر عناصر التحويلات التي تقوم بأدائها الوحدات الإنتاجية في
نفس الموضع الخاص بالضرائب الغير مباشرة . فحيث أنها تحويلات فهي
أذن دون مقابل ومن ثم فهي لا تمثل مقابل خدمات عوامل الإنتاج ولا يجب
إضافتها إلى عوائد تلك العوامل بغرض احتساب تكلفتها .

أما الإعانات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية من الحكومة فهي
في واقع الأمر تمثل مصدر من مصادر تغطية تكلفة عوامل الإنتاج وتصبح
جزء من مدفوعات الوحدات لتلك العوامل مقابل خدماتها وبالتالي يجب
إضافتها لعوائد عوامل الإنتاج بغرض التوصل إلى تكلفتها .

ويترتب على ذلك أن الإنتاج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

يتكون من الآتى :

الانتاج القومى الصافى بسعر السوق
XXXX

زائدا : اعمانات
XXXX

XXXXXXXX ———

ناقصا : الضرائب الغير مباشرة
وتحويلات قطاع الاعمال
XXXXXXXX

الانتاج القومى بتكلفة عوامل الانتاج
XXXXXXXX ———

هذا وستوضح اهمية هذه التفرقة فى الفصل التالى .

٦ — كيفية حساب الدخل القومى :

يمكن التوصل الى مقدار الدخل القومى خلال فترة زمنية معينة باتباع احد طرق ثلاث هى :

أ — الانفاق القومى National Expenditures

ب — القيمة المضافة Value added

ج — الانتاج القومى National product by origin

وستتناول كل من الطريقة الاولى والثانية بقليل من التفصيل .

١ — الانفاق القومى :

يتم انتاج معظم السلع والخدمات فى المجتمعات الحديثة لأغراض بيعها ومن ثم يمكننا احتساب القيمة السوقية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات التى تمثل الانتاج القومى خلال فترة زمنية معينة عن طريق احتساب ما يتم انفاقه للحصول على هذه السلع او الخدمات ، لأغراض استهلاكها او اقتنائها او تصديرها ، بمعرفة وحدات المجتمع المختلفة

(الافراد والهيئات والمنشآت) . ويتكون الدخل القومى طبقا لهذه الطريقة مما يأتى :

١ - الانفاق الشخصى على الاستهلاك Personal Consumption Expenditures

Expenditures : تمثل كل مشتريات الافراد والهيئات التى تؤدى خدمات للأفراد دون ما تهدف الى تحقيق ربح من وراء ذلك انفاق شخصى على الاستهلاك فيما عدا ما يتعلق منها بالمباني والتجهيزات الجديدة . وتمثل كل الانشاءات الجديدة انفاق استثمارى . كما يعتبر من الانفاق الشخصى على الاستهلاك كل مشتريات الافراد والهيئات المذكورة . من السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والأثاث والسيارات والادوات المنزلية الأخرى التى قد تعمر لمدة تزيد عن ثلاث سنوات . كما يعتبر من الانفاق الشخصى على الاستهلاك مشتريات الافراد والهيئات المذكورة من السلع الغير معمرة مثل المأكول والملبس وما الى ذلك من السلع التى تستهلك او تستنفذ فى فترة لاتزيد عن ثلاث سنوات . كما يعتبر من الانفاق الشخصى على الاستهلاك الخدمات التى يقوم الافراد بشرائها بما فيها خدمات المأوى التى يحصل عليها الافراد والهيئات المذكورة من المباني ولانشاءات .

٢ - مشتريات الحكومة من السلع والخدمات : جرت العادة على

اعتبار الغالبية العظمى من مشتريات الحكومة (سواء الحكومات المحلية او المركزية) لأغراض الدفاع القومى ، انشاء وصيانة الطرق والكبارى ، اداء الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، من المشتريات الاستهلاكية . وتعتبر هذه المشتريات فى واقع الأمر بمثابة استهلاك جماعى لأغراض زينة رفاهية مجموع افراد المجتمع . غير ان بعض مشتريات الجهات الحكومية تمثل فى واقع الأمر مشتريات استثمارية ومن ثم وجب معالمتها على هذا الأساس . ولكن الصعوبات المترتبة على محاولة التفرقة بين

المشتريات الاستهلاكية . والاستثمارية للحكومة لأغراض قياس الدخل القومى قد أدت الى اهمالها فى غالبية الحالات وبالتالي اعتبارها مشتريات استهلاكية .

٣ - الاستثمار المحلى الاجمالى Gross Domestic Investment

تشمل السلع الرأسمالية التى يتم انتاجها خلال فترة معينة كل من الانشاءات والسلع الانتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات وتعتبر كل الانشاءات سواء كانت خاصة بوحداث انتاجية او بوحداث استهلاكية من مكونات الاستثمار الاجمالى . بينما تقتصر السلع الانتاجية المعمرة على تلك التى يتم اقتنائها عن طريق وحدات انتاجية ومن ثم لا يدخل فيها كل السلع المعمرة التى يشتريها الافراد لأغراض الاستعمال الشخصى .

٤ - المتغير فى مخزون الوحدات الانتاجية Changes in Business Inventories

Inventories : يمثل المتغير فى المخزون جزء من الاستثمار المحلى الاجمالى . فزيادة المخزون من المواد الأولية والخامات والمنتجات الغير تامة الصنع والتامة الصنع تمثل اضافة الى اصول الوحدة الانتاجية (أو ثروتها) ومن ثم تعتبر من مكونات الاستثمار الاجمالى . كما ان النقص فى المخزون يعتبر بمثابة انخفاض من قيمة الاصول ومن ثم انخفاض من الاستثمار الاجمالى .

٥ - صافى الصادرات Net Exports : تعتبر السلع والخدمات

التي يتم تصديرها للخارج من **المنتجات النهائية** رغم انها قد تكون فى حقيقة الأمر مكونة جزئيا من خامات وسلع وسيطة. والسبب فى اعتبارها منتجات نهائية هى انها لا تستعمل فى العملية الانتاجية داخل حدود المجتمع ومن ثم لا تمثل جزء من مستلزمات انتاجه ، وانما هى فى واقع الأمر جزء من انتاجه الذى تم بيعه لأحد المجتمعات الأخرى . ولا تقتصر الصادرات على

السلع العينية مثل القطن والبصل والأرز وانما تمتد أيضا لتشمل الصادرات من الخدمات مثل خدمات اسطول النقل البحري للدولة او خدمات شركات طيرانها وشركات تأمينها وبنوكها لأفراد وهيئات ومنشآت مجتمعات أخرى . كما تشمل الصادرات أيضا كل الخدمات التي يحصل عليها سياح الدول الأخرى الذين يزورون المجتمع .

ولا تقتصر معاملات المجتمع مع المجتمعات الأخرى على مجرد الصادرات ، فكما يقوم المجتمع بتصدير سلع وخدمات للمجتمعات الأخرى فإنه أيضا يقوم باستيراد سلع وخدمات من المجتمعات الأخرى . وقد يقوم الأفراد بشراء هذه الواردات للاستهلاك الشخصي كما قد تكون هذه الواردات جزءا من مشتريات الحكومة ، كما قد تكون جزءا من الاستثمار المحلي ، او ربما يتم استخدامها لانتاج الصادرات . ويتربط على ذلك ان الواردات في واقع الأمر يتم احتسابها ضمن العناصر الأربع السابقة وبالتالي وجب خصمها من قيمة الصادرات للتوصل الى صافي الصادرات . وقد يكون الناتج بالطبع موجبا او سالبا طبقا لما اذا كانت الصادرات تزيد من الواردات او العكس .

وبإضافة هذه العناصر الخمسة نتمكن من التوصل الى قيمة الانتاج القومى الاجمالى وهو بهذا يمثل المبيعات النهائية من السلع والخدمات زائدا ما قد يطرأ من تغيرات على المخزون ق

ب - القيمة المضافة :

اتضح لنا مما سبق اننا لا نستطيع التوصل الى قيمة الانتاج القومى (الدخل القومى) الاجمالى عن طريق اضافة كل المبيعات التى تتم خلال فترة زمنية معينة لأن هذه المبيعات تشمل على ما يتم تداوله من مستلزمات انتاج وبسيطة بين الوحدات الانتاجية للمجتمع . ويتربط على ذلك ضرورة

الفرقة بين المبيعات من المنتجات القائمة والمنتجات النهائية كما سبق ورأينا وبالنسبة تمكننا من التوصل الى التعرف على مقدار الدخل الاجمالى عن طريق اضافة المبيعات النهائية من السلع والخدمات للتغير فى المخزون .

كما سبق ان رأينا (فى رقم ٣ - من هذا الفصل) انه يمكننا التوصل لنفس المقدار عن طريق نجميع كل القيم التى تضيفها وحدات المجتمع الانتاجية لموارد المجتمع المحددة خلال فترة زمنية معينة . وسنحاول فى هذه النقطة بيان كيفية احتساب القيمة المضافة لأحد وحدات المجتمع الانتاجية .

فيما يلى ملخص العمليات الجارية لشركة القاهرة للاصواف الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠ .

(الفأ جنيهه)

٢٠٠

المبيعات

تكلفة المبيعات :

٨٠

مخزون اول المدة

٦٠

مشتريات

(١٠٠)

ناقصا : مخزون آخر المدة

٤٠

تكلفة المبيعات

١٦٠

مجموع الربح

المصروفات العامة :

١٢	دعاية واعلان
٨	تأمين ضد الحريق
٦٠	اجور ومرتبات
٦	ايجارات مباني وعوائد
٢٤	ضرائب عقارية
٢٠	اهلاك الاصول الثابتة
١٣٠	مجموع المصروفات العامة
٣٠	فائض العمليات التجارية
	يضاف ايرادات اخرى :
٨	فوائد دائنة
٦	ايرادات اوراق مالية
١٤	
٤٤	
١٠	يخصم - فوائد مدينة
٣٤	صافى الربح
١٨	ضرائب دخلية
١٦	صافى الربح بعد الضرائب
====	
١٠	ارباح موزعة
٦	ارباح محتجزة
١٦	
=====	

احتساب القيمة المضافة لشركة القاهرة

للاصواف الصناعية

عن السنة المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠

اولا : القيمة المضافة كمبيعات بعد خصم المستلزمات الوسيطة :

الف جنيه

٢٠٠	المبيعات
	يخصم : مستلزمات وسيطة :
٤٠	تكلفة المبيعات
١٢	دعاية واعلان
٨	تأمين ضد الحريق
٦٠	_____
١٤٠	القيمة المضافة
===	

ثانيا : القيمة المضافة كمعوائد عوامل انتاج وضرائب :

٦٠	اجور ومرتببات
٦٠	ايجارات ومعوائد
٢٤	ضرائب عقارية
٢٠	اهلاك اصول ثابتة
٢	صافى المعوائد المدفوعة (٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠)
	ارباح الشركة قبل خصم الضرائب (دون إيرادات
٢٨	الأوراق المالية)
١٤٠	القيمة المضافة
===	

وتتكون ارباح الشركة قبل خصم الضرائب من الآتى .

١٨	ضرائب دخلية
	صافى الارباح الموزعة (بعد خصم ايرادات
٤	الاوراق المالية)
٦	ارباح محتجزة
<hr/>	
٢٨	
===	

لاحظ اننا لم نقم باضافة التغير فى المخزون بغرض التوصل الى القيمة المضافة للشركة . حيث ان هذه الاضافة للمخزون لم تكن من انتاج الشركة بل من مشترياتها من انتاج الغير . والواقع انه لامكانية اضافة التغير فى المخزون يلزم اضافة كل التغيرات التى تطرأ على مخزون مجموع الوحدات الانتاجية وليس مجموع التغيرات التى تطرأ على مخزونها بصفة منفردة . هذا ما لم يكن المخزون من انتاج الوحدة ذاتها .

هذا ويمكن التوصل للقيمة المضافة كما يتضح من المثال السابق بأحد طريقتين :

١ - عن طريق خصم المستلزمات الوسيطة من اجمالى المبيعات . ويستدعى الأمر فى هذه الحالة تحديد العناصر التى تمثل مستلزمات وسيطة. وفى هذا المثال لا شك يمكن اعتبار تكلفة المبيعات من المستلزمات الوسيطة حيث تمثل انتاج وحدات انتاجية اخرى. كما أن التأمين والدعاية والاعلان تمثل مشتريات من الخدمات التى تمثل انتاج وحدات انتاجية اخرى . كما اعتبرنا الايجارات والعوائد مدفوعة اساسا لأفراد بصفتهم كملاك عوامل الانتاج التى حققت هذه الدخول . أما اذا تم استئجار المبانى من احد الوحدات الانتاجية الأخرى مثلا فان الايجارات فى هذه الحالة يمكن اعتبارها من مستلزمات الانتاج الوسيطة حيث تعتبر من عناصر القيمة المضافة للوحدة التى تمتلك المبانى .

٢ - عن طريق اضافة عوائد عوامل الانتاج والضرائب ويمكن التوصل للقيمة المضافة عن طريق جمع كل العناصر التي لا تمثل مشتريات من السلع والخدمات من وحدات انتاجية. ويتطلب ذلك خصم الايرادات الاخرى التي يتم الحصول عليها من وحدات انتاجية اخرى مثل الفوائد الدائنة وايرادات الاوراق المالية لأنها تمثل جزء من انتاج هذه لوحدات .

والتوصل لمقدار الانتاج الاجمالي للمجتمع يمكن اضافة كل القيم المضافة لوحداته الانتاجية بشرط استبعاد كل المعاملات الوسيطة بين هذه الوحدات والمثال السابق (النقطة ٣ - ١ من هذا الفصل) يوضح كيفية التوصل الى ذلك .



الفصل الرابع

في

مقدمة في الحسابات القومية

يهدف هذا الفصل الى بيان طبيعة الحسابات القومية وعلاقتها بالمتطابقات الاقتصادية التجميعية والسابق التعرض لها في الفصول السابقة. وسنتناول هذه العلاقة على مراحل ثلاث كالآتي :

١ - حالة الاقتصاد المغلق والذي يعمل بدون حكومة .

٢ - حالة اضافة النشاط الحكومي .

٣ - حالة اضافة المعاملات مع العالم الخارجى .

وسنتناول كل من هذه الحالات بالترتيب .

١ - الاقتصاد مغلق وبدون حكومة :

لتفهم طبيعة الحسابات القومية وعلاقتها بالمتطابقات الاقتصادية التجميعية سنفترض اقتصادا مبسطا ليس له علاقة باقتصاديات الدول الاخرى ولا تراول حكومته أى نشاط اقتصادى على الاطلاق . كما سنفترض ان هذا الاقتصاد يتكون من قطاعين اساسيين احدهما يتخصص فى النشاط الانتاجى للمجتمع والآخر يتخصص فى النشاط الاستهلاكى . وسنسمى القطاع الأول بقطاع « الأعمال » وسنسمى القطاع الثانى « بقطاع العائلات » . وسنفرض ان العلاقة بين هاتين القطاعين تنحصر اساسا فى الآتى :

أ - يتكون قطاع الاعمال من وحدات انتاجية نسميها شركات وتقوم كل شركة ببيع انتاجها اما لشركات أخرى او للقطاع العائلى هذا بالاضافة الى ما يطرأ من تغيرات على ما لديها من مخزون .

ب - ان مبيعات الشركات لبعضها البعض تنقسم الى قسمين :

أ - مبيعات من منتجات وسيطة بغرض اعادة استخدامها بطريقة مباشرة فى العملية الانتاجية فى الفترة الجارية وفى هذه الحالة تعتبر المبيعات منتجات تامة بالنسبة للبائع ومستلزمات انتاج بالنسبة للمشتري . ونطلق على هذه مبيعات المنتجات الوسيطة .

٢ - مبيعات من منتجات استثمارية وذلك بغرض استخدامها للمساعدة فى العملية الانتاجية على مدى يزيد عن فترة انتاجية واحدة ولا تستنفذ فى العملية الانتاجية بطريقة مباشرة ، أى يقتصر على الاستفادة من خدماتها فى العملية الانتاجية ، على المدى المتوسط او الطويل الاجل ، ونطلق عليها مبيعات من المنتجات الاستثمارية النهائية .

ج - ان مبيعات الشركات للقطاع العائلى تتكون كلها من مبيعات من السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية . بمعنى ان قطاع العائلات يحصل على هذه السلع والخدمات بقصد استهلاكها استهلاك نهائى فى الفترة الجارية . وسنطلق عليها مبيعات نهائية من المنتجات الاستهلاكية .

د - ان كل عوامل الانتاج من مواد طبيعية ورأس مال وقدرات تنظيمية وخدمات عمالية تعتبر مملوكة بالكامل للقطاع العائلى ، كما ان المستخدم الوحيد لخدمات هذه العوامل هو قطاع الاعمال .

هـ - ويترتب على ذلك ان اجمالى ايرادات كل شركة تتكون من :

أ - مبيعات استهلاكية ، ونرمز لها بالرمز [س ع]

٢ - مبيعات استثمارية نهائية ، ونرمز لها بالرمز [ث ١]

٣ - زيادة في المخزون ، ونرمز لها بالرمز [ث ٢]

٤ - مبيعات من السلع الوسيطة ، ونرمز لها بالرمز [ك ١]

و - ومن ثم تنحصر اوجه التصرف في هذه الإيرادات كالآتي :

١ - مدفوعات لعوامل الانتاج المختلفة مقابل خدماتهم المستنفذة في

العملية الانتاجية ، ونرمز لها بالرمز [ص ع]

٢ - مدفوعات للحصول على مستلزمات الانتاج الوسيطة من شركات

اخرى ونرمز لها بالرمز [ك ٢] .

٣ - نقص في المخزون ، ونرمز لها بالرمز [ث ١]

وبناء على ذلك يمكن ان تصور حساب العمليات الجارية لكل شركة

من الشركات في قطاع الاعمال كالآتي :

حساب العمليات الجارية للشركة

عن الفترة المنتهية في

نفقات			ايرادات		
جنيه	بيان	الرمز	جنيه	بيان	الرمز
xxx	مدفوعات لعوامل الانتاج :		xxx	مبيعات استهلاكية نهائية	ص ع
	[اجور ، مرتبات ، فوائد ،		xxx	مبيعات استثمارية نهائية	ث ١
	ايجارات ، ارباح موزعة		xxx	مبيعات من السلع الوسيطة	ك ١
	وغير موزعة ، اهلاك]	ص ع	xxx	زيادة في المخزون	ث ٢
xxx	مستلزمات انتاج وسيطة :				
	[مواد اولية ، وقود				
	وزيوت ، مواد صيانة ،				
	.. الخ]	ك ٢			
xxx	نقص في المخزون :	ث ١			
xxxx			xxxx		

ويلاحظ ان الحساب لا يظهر رصيد للارباح (او الخسائر) كعنصر مستقل حيث اعتبرنا الارباح (مسواء ما كان منها موزعا او محتجزا) كعنصر من العناصر المكونة لعوائد عوامل الانتاج . ويترتب على ذلك ان مجموع جانبي الحساب يصبحان متساويان، اى ان النفقات \equiv الايرادات كما يلاحظ ايضا اننا اعتبرنا النقص فى المخزون بمثابة نفقة لانه يمثل استخدام لأحد الموارد المتاحة فى سبيل الحصول على ايراد فى حين ان زيادة هذا المخزون تمثل زيادة فى الموارد المتاحة ومن ثم تمثل جزء من الايرادات .

ويمكننا وضع حساب العمليات الجارية فى صورة جبرية كالآتى :

$$\text{صرع} + \text{ك}_2 + \text{ث}_1 \equiv \text{مع} + \text{ث}_2 + \text{ك}_1 + \text{ث}_2 \quad (1)$$

ولما كان قطاع الاعمال — طبقا لما فرضناه من فروض — يتكون من مجموع الشركات التى يمكن تصوير نشاط كل منها بالصورة الموضحة بالمعادلة رقم (1) فان نشاط القطاع كله كما يمكن ان يظهر فى حساب العمليات الجارية المتجمعى يمثل فى واقع الامر مجموع أنشطة الوحدات المكونة له وبالتالي يمكن تصويره جبريا كالآتى :

$$\Sigma [\text{صرع} + \text{ك}_2 + \text{ث}_1] \equiv \Sigma [\text{مع} + \text{ث}_2 + \text{ك}_1 + \text{ث}_2] \quad (2)$$

ولكن المدقق فى المعادلة رقم (2) وكذلك فى افتراضاتنا السابقة [وخاصة الفرض (ب - 1)] يجد ان مجموع مبيعات الشركات المختلفة من المستلزمات الوسيطة ك_1 لابد وان يتساوى مع مجموع مشتريات الشركات المختلفة من تلك المستلزمات ك_2 . ولما كان $\Sigma \text{ك}_1 = \Sigma \text{ك}_2$

يظهر فى الطرف الايمن من (2) و $\Sigma \text{ك}_1$ يظهر فى الطرف الايسر منها فان معادلة النشاط الجارى لقطاع الاعمال تصبح كالآتى [بعد استبعاد

ك_٢ من طرفى المعادلة (١٢)] .

$$[صع + ث_١] \equiv [صع + ث_٢ + ث_٣] \quad (١٢)$$

اى ان :

$$صع = صع + ث_١ + (ث_٣ - ث_٢) \quad (١٢')$$

وحيث ان الزيادة فى المخزون تمثل فى الواقع الامر استثمار فى أحد أصول المشروع كما ان النقص فى المخزون يمثل استهلاك لأحد أصوله او نقص فى استثمارات المشروع فان التغير فى المخزون يمكن اعتباره احد العناصر المكونة للاستثمار الاجمالى ومن ثم يمكننا اعتبار $ث_٣ + (ث_٢ - ث_١)$ \equiv ويترتب على ذلك ان (٢) "يصبح كالاتى :

$$ص = ص + ث \quad (٣)$$

حيث $ص = صع$ = مجموع دخول عوامل الانتاج ،
 $ص = صع$ = مجموع الانفاق على السلع الاستهلاكية .
 $ث = ثع + ث_٣ - ث_٢$ = مجموع الاستثمار فى سلع استثمارية والتغير فى المخزون

ولا تختلف المعادلة رقم (٣) عن المعادلة رقم (١) السابق التوصل اليها فى الفصل الثانى من هذه المذكرات ، حيث يقتضى كلاهما ان مجموع الانفاق على السلع الاستهلاكية والانفاق على السلع الاستثمارية لا بد وان يتساوى مع مقدار الدخل والذى يتمثل فى مجموع الدخول التى يحصل عليها افراد المجتمع كنتيجة لاستخدامها يمتلكونه من عوامل انتاج فى العملية الانتاجية .

وحيث ان عوائد عوامل الانتاج (ص) تتكون اساسا من :

أ - الاجور والمرتبات وما فى حكمها ونرمز لها بالرمز (ح_١)

ب - الفوائد والايجارات وما فى حكمها (فيما عدا الارباح) ونرمز لها (ح_٢)

ج - الارباح الموزعة (ح_٢)

د - الارباح المستحقة لعوامل الانتاج والتي احتجزتها الشركات
لاغراض التوسعات فى العملية الانتاجية ، ونرمز لها (د_١)

هـ - ما تم احتجازه من الايرادات لمقابلة اقساط الاهلاك على
الاصول الثابتة ، ونرمز لها بالرمز (د_٢)

ويترتب على ذلك ان :

$$ص = س + ث = (ح_١ + ح_٢ + ح_٣) + (د_١ + د_٢)$$

$$= ح + د \quad (٤)$$

حيث تمثل د مجموع مدخرات الشركات من الارباح المحتجزة لاغراض التوسعات والتجديدات معا . كما تمثل ح مجموع ما يحصل عليه الافراد فعلا من عوائد عوامل الانتاج الذين يمتلكونها نتيجة مساهمة هذه العوامل فى العملية الانتاجية . ولكن الافراد لا يقومون فى العادة بانفاق كل ما يحصلون عليه من دخل للحصول على سلع استهلاكية . انما يقومون فى العادة بادخار جزء من دخولهم الحالية اما لمقابلة ماقد يقع من طوارئ المستقبل او لتمكينهم من تحسين مقدرتهم الاستهلاكية فى المستقبل . ومعنى ذلك ان انفاق الافراد على الاستهلاك يقل عن مقدار ما يتحصلون عليه من دخل ومن ثم فان :

$$ح = س + د \quad (٥)$$

حيث من يمثل مجموع الانفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات ، ومن ثم
لجديتنا المعلن الذي يعمل بدون حكومة ، دع تمثل ما ينخره الافراد من
الدخول التي يتحصلون عليها . وبالتعويض لقيمة جع في (٤) بقيمتها
في (٥) نحصل على الآتي :

$$\text{ص} \equiv \text{س} + \text{ث} - \text{س} + \text{دع} + \text{در} \quad (٦)$$

اي أن :

$$\text{ث} \equiv \text{دع} + \text{در} \equiv \text{د} \quad (٧)$$

أي أن الاستثمارات ث يجب ان تتساوى مع مجموع مخدرات الافراد
والشركات د ($\text{دع} + \text{در}$) وهي احد المتطابقات الرئيسية في تحليل
الادخل القومي والتي اقومنا اليها في (المعادلة رقم ٩) في الفصل الثاني ،
وتتطلب ان

الادخار الاجمالي = الاستثمار الاجمالي

ومما سبق يمكننا تصوير النشاط الاقتصادي لاجتماعنا المعلق والذي
يعمل بدون حكومة في حسابات ثلاثة رئيسية تمثل الآتي :

١ - الحساب الاول يمثل نشاط قطاع الاعمال في المجتمع حيث يظهر
موارد هذا القطاع وكيفية التصرف في هذه الموارد وسنقوم بتسميته
« حساب الانتاج » .

٢ - الحساب الثاني ويبين كيفية التصرف فيما يحصل عليه القطاع العائلي
من عوائد عوامل الانتاج التي يمتلكونها وسنقوم بتسميته « حساب
التخصيص » .

٣ - الحساب الثالث ويظهر حركة الاستثمارات في المجتمع ومصادر تمويلها
وسنقوم بتسميته « حساب الاستثمار » .

وتظهر الحسابات الثلاث بالصورة الموضحة فيمايلي :

حساب الانتاج (ح/ ١)

[المعادلة رقم (٤)]

موارد

استخدامات

الرمز	بيان	جبه	الرمز	بيان	جبه
س	مبيعات استهلاكية نهائية	XXXX	ح	مدفوعات لعوامه الانتاج	XXXX
ث	مبيعات استثمارية نهائية زائدا	XXXX	د	اجمالى الارباح المحتجزة	XXXX
	التغير فى المخزون .			زائدا اقساط اهلاك الاصول	
				الثابتة .	
	س + ث	XXXX		ح + د	XXXXXX

حساب التخصيص (ح/ ٢)

[المعادلة رقم (٥)]

موارد

استخدامات

ح	مقبوضات عن دخول عوامل الانتاج .	XXXXX	س	مدفوعات للحصول على سلع استهلاكية نهائية	XXXX
			د	مدخرات	XXXX
	ح	XXXXX		س + د	XXXXX

حساب الاستثمار (ح/ ٥)

موارد

استخدامات

(معادلة رقم (٧) مفصلة)

د	مدخرات قطاع الاعمال بين	XXXX	ث	مدفوعات للحصول على سلع استثمارية نهائية	XXXX
	ارباح محتجزة واقساط اهلاك				
د	مدخرات القطاع العائلى	XXXX	ث - ث _١	التغير فى المخزون	XXX
	د	XXXX		ث	XXXX

٢ - مئصال :

ينكون مجتمعنا المخلق والذي يعمل بدون حكومة من اربع شركات
بالاضافة الى القطاع العائلى . وفيما يلى بيان موارد واستخدامات كل
من هذه الشركات عن السنة المالية الجارية (القيمة بالالف جنيه بالاسعار
الجارية)

الشركة

ا	ب	ج	د	اجمالى
الايادات				
٥٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٢٠٠	١٥٠٠
٧٥	١٠٠	٧٥	١٥٠	٤٠٠
١٢٥	...	١٢٥	...	٢٥٠
٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٥٠٠	١٢٠٠
١١٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	٣٣٥٠
الاستخدامات				
٥٥٠	٢٥٠	٦٠٠	٣٠٠	١٧٠٠
٥٠	١٥٠	٢٥٠	١٠٠	١٠٠
٤٥٠	٣٥٠	٢٥٠	١٥٠	١٢٠٠
٥٠٠	٣٥٠	١٢٥	(١٠٠)	٢٠٠
...	١٠٠	...	٥٠	١٥٠
١١٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	٣٣٥٠

ومن هذه المعلومات يمكننا تصوير الحسابات القومية لاقتصادنا المخلق والذي يعمل بدون
حكومة كالآتى .

حساب الانتاج (١/ح)

استخدامات		موارد	
١٧٠٠	مدفوعات لعوامل الانتاج	١٥٠٠	مبيعات استهلاكية نهائية
	الارباح المحتجزة زائدا	٤٠٠	مبيعات استثمارية نهائية
٣٠٠	اقساط الاهلاك	١٠٠	الزيادة - النقص في
		المخزون	ث ٣ ث ١
٢٠٠٠		٢٠٠٠	
=====		=====	

حساب التخصيص (٢/ح)

استخدامات		موارد	
	مدفوعات للحصول على	١٧٠٠	مقبوضات عن دخول
١٥٠٠	سلع استهلاكية نهائية		عوامل الانتاج
٢٠٠	مدخرات القطاع العائلي		
١٧٠٠		١٧٠٠	
=====		=====	

حساب الاستثمار (٥/ح)

استخدامات		موارد	
	مدفوعات للحصول على	٣٠٠	مدخرات قطاع الاعمال
٤٠٠	سلع استثمارية نهائية	٢٠٠	مدخرات العائلات
١٠٠	التغير في المخزون		
٥٠٠		٥٠٠	
=====		=====	

هذا ويذكر بتدوين العلامة بين الحسابات الثلاثة المكونة لهيكل نظام

الحسابات لهذا المجمع كما يظهر فى الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

الرمز	البيان	(١/د) منه	(١/د) له	(٢/د) منه	(٢/د) له	(٥/د) منه
ح	مدفوعات لعوال الانتاج	١٧٠٠		١٧٠٠		
س	مبيعات استهلاكية نهائية		١٥٠٠		١٥٠٠	
ش	مبيعات استثمارية		٤٠٠		٤٠٠	
ث	التغير فى المخزون (زبا)		١٠٠		١٠٠	
د	مدخرات قطاع الاعمال	٣٠٠				٣٠٠
دع	مدخرات قطاع العائلات			٢٠٠		٢٠٠
		٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٥٠٠

٣ - اضافة القطاع الحكومى :

افترضنا حتى الآن ان المجتمع مغلق ؛ اى ليس له معاملات مع العالم الخارجى، وبدون حكومة، اى ان الحكومة لاتزاوّل اى نشاط اقتصادى كما لا تؤثر فيه . وسوف نعدل عن افتراضنا الخاص بالحكومة فى هذه النقطة ولكننا سنحتفظ بفرض ان المجتمع مغلق حتى النقطة التالية .

ولا شك ان الحكومة تقوم بنشاط اقتصادى كما انها تؤثر فى النشاط الاقتصادى الذى تقوم به القطاعات الاخرى . فالحكومة ، مثلها مثل اى قطاع آخر تحصل على ايرادات وتنفق نفقات عن طريق اتمام معاملات لها صبغة واثّر اقتصادى . فالحكومة تحصل على ايراداتها فى العادة عن طريق فرض وجباية الضرائب المختلفة والرسوم والعوائد المتنوعة التى لا شك تؤثر فى مقدرة الافراد والشركات الانفاقية حيث تمثل هذه الضرائب والرسوم جزءا من دخول هؤلاء الاثى كان يمكن انفاقها ما لم تقم الحكومة بالحصول عليها .

كما أن الحكومة ، مثلها في ذلك أيضا مثل أي من القطاعات الأخرى، تقوم بانفاق ما تحصل عليه من إيرادات في الحصول على سلع استهلاكية وبيع استثمارية وخدمات عوامل الإنتاج . ولكننا من أجل هذا التحليل سنقوم بتحديد علاقة الحكومة بالقطاعات الأخرى في الآتي :

أ - أن نشاط الحكومة لا يشمل أي نشاط إنتاجي ، بمعنى أن الوحدات الإنتاجية الحكومية تعتبر من وجهة نظرنا جزءا لا يتجزأ من قطاع الأعمال .

ب - أن النشاط الاستثماري في المجتمع ما زال قاصرا على قطاع الأعمال ويترتب على ذلك أن كل مشتريات الحكومة من قطاع الأعمال تعتبر مشتريات استهلاكية نهائية .

ج - أن الإنفاق الحكومي على الاستهلاك يمكن أن يزيد أو يقل عما تقوم الحكومة بفرضه وجبايته من الضرائب على القطاعات الأخرى .

ويمثل فائض إيرادات الضرائب على الإنفاق الحكومي مدخرات الحكومة والتي تعتبر في حكم مدخرات القطاعات الأخرى . أما عجز إيرادات الضرائب عن الإنفاق الحكومي فيعتبر في حكم ضرائب إضافية تقلل من مدخرات قطاعي الأعمال والعائلات الفعلية بمقدار العجز (أي أن الحكومة تقوم بالاقتراض من الأفراد والشركات لتمويل هذا العجز حاليا على أن تتم تغطية العجز عن طريق فرض وجباية الضرائب في المستقبل) .

د - أن نشاط الحكومة الانفاقي لا يقتصر على الاستهلاك وإنما قد يمتد في بعض الأحيان لاعانة القطاعات الأخرى ، كأن تقوم الحكومة بدفع إعانات إنتاج لبعض شركات الأعمال ، أو تقوم بدفع إعانات اجتماعية لقطاع العائلات .

وفي ظل هذه المحددات لطبيعة النشاط الحكومي يمكننا تصوير حساب معاملات الحكومة في الصورة الموضحة في الحساب الآتي (٣/د) .

حساب القطاع الحكومى (د/٣)

نققات

الرمز	البيان	جنيه	الرمز	البيان	جنيه
ضد	ايرادات من قطاع الاعمال (ضرائب ورسوم متنوعة)	XXXX	ج	مدفوعات للحصول على سلع استهلاكية نهائية	XXXX
	ايرادات من قطاع العائلات (ضرائب ورسوم متنوعة)	XXXX	عل	اعانات لقطاع الاعمال	XXXX
ضع	رصيد (مدخرات الحكومة السالبة - عجز الميزانية)	XXXX	عع	اعانات لقطاع العائلات	XXXX
دج			دج	رصيد (مدخرات الحكومة)	XXXX
		XXXX			XXXX

ومن ثم تصبح المعادلة رقم (٤) والمثلة لحساب الانتاج (د/١) فى ظل

النشاط الحكومى الآتى :

$$(٨) \quad \text{ح} + \text{د} + \text{ضد} = \text{س} + \text{ج} + \text{عل} + \text{ث}$$

حيث ضد = الضرائب والرسوم التى يدفعها قطاع العائلات للحكومة .
 ج = مبيعات قطاع الاعمال للقطاع الحكومى من السلع الاستهلاكية .
 عل = مقدار الاعانات التى يحصل عليها قطاع الاعمال من قطاع
 الحكومة وبقيّة الرموز كما هى فى رقم (٤) .

كما تصبح المعادلة رقم (٥) والمثلة لنشاط القطاع العائلى كالآتى :

$$(٩) \quad \text{س} + \text{دع} + \text{ضع} = \text{حع} + \text{عع}$$

حيث ، ضع = الضرائب والرسوم التى يدفعها قطاع للعائلات للحكومة .
 .ع = مقدار الاعانات التى يحصل عليها قطاع العائلات من قطاع
 الحكومة . وبقيّة الرموز كما هى فى (٥) .

كما ان المعادلة رقم (٧) والمثلة لشرط التوازن فى سوق السلع
تصبح كالآتى :

$$ث \equiv ث_1 + (ث_2 - ث_1) \equiv ث_1 + ث_2 + دج (١٠)$$

حيث دج تمثل مدخرات الحكومة سواء كانت سالبة او موجبة وباقى
الرموز كما هى . ويمكن اثبات (١٠) من (٨) ، (٩) كالآتى :

$$س + ث + س = ث + دج + دل + ضع + ع + ضل - عل ،$$

اى أن :

$$ث = س . س + دج + دل + ((+ضع . ع + ضل - عل) - ج]$$

$$ث = دج + دل + دج$$

٤ - مثال :

فيما يلى البيانات المتعلقة بموارد واستخدامات قطاع الأعمال عن
الفترة الجارية . (بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية) .

الموارد	الاستخدامات
١٣٠٠ مبيعات لقطاع المعاملات	١٨٠٠ عوائد عوامل الانتاج
٢٠٠ مبيعات لقطاع الحكومة	١٠٠ أقساط اهلاك اصول ثابتة
٤٠٠ مبيعات استثمارية	١٠٠ نقص فى المخزون
٣٠٠ زيادة فى المخزون	١٢٠٠ مشتريات من السلع الوسيطة
١٢٠٠ مبيعات وسيطة	١٥٠ ارباح محتجزة
١٠٠ اعانات انتاج	١٥٠ ضرائب ورسوم
<u>٣٥٠٠ اجمالي الموارد</u>	<u>٣٥٠٠ اجمالي الاستخدامات</u>

فإذا علمت ان :

أ - مقدار الضرائب والرسوم التي استخذت على افراد القطاع العائلى وسددت للحكومة خلال الفترة بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون جنيه .

ب - ان مقدار الاعانات التي دفعتها الحكومة للقطاع العائلى بلغت فى مجموعها ٥٠ مليون جنيه .

فالمطلوب : اعداد جدول يبين علاقة حسابات القطاعات المختلفة وحساب الاستثمار ببعضها البعض. ويبين الجدول رقم (٢) هيكل الحسابات القومية اللازم لهذه الحالة .

جسٹول رقم ۱۲۲

[illegible]

ويجب علينا أن نلاحظ عند هذه المرحلة أن كل من الادخار الحكومى والادخار قطار العائلات يتحدد قيمتها كمتهم حسابى لكل من حسابى (٣) ٤ (٤) . كما يسرى ذلك الى حردما على مدخرات قطاع الاعمال

فحجم المدخرات فى الواقع يتحدد بكيفية تعريف العناصر الاخرى التى تكون هيكل الحسابات المختلفة . فنحن نعرف جميعا أن مشتريات الوحدات الحكومية لا تتكون جميعها من مشتريات استهلاكية بل تشمل جزءا يمكن اعتباره من الوجهة الاقتصادية السليمة بمثابة استثمارات فى اول نابنة . ولكن الصعوبات المتعلقة بقياس وتقدير قيمة هذه الاستثمارات تدفعنا فى بعض الاحيان الى التغاضى عنها واعتبارها بمثابة نفقات استهلاكية . ويترتب على ذلك بالطبع نقص المدخرات القومية والاستثمارات القومية بهذا المقدار . غير أن هذا لا يغير فى حد ذاته من القيمة الاجمالية للدخل ، بل يمثل مجرد اعسادة تقسيم لمكوناته من حيث ما يخصص منها للاستهلاك وما يخصص منها للاستثمار .

ولا ينطبق هذا المنطق على عناصر الجانب المدين من حساب الانتاج . فلو تم تعريف انفاق وحدات قطاع الاعمال على نشاط البحث العلمى والاختراعات والمبتكرات بأنه انفاق فى سبيل الحصول على اصول رأسمالية بدلا من اعتبار مثل هذا الانفاق مصروفا ايراديا فان هذا سيؤدى حتما الى نقل بعض النفقات المتعلقة بهذا العنصر من مجموعة الاستخدامات الوسيطة (والتي لا تعتبر من مكونات الدخل) الى مجموعة المنتجات النهائية وبالتالي يزيد الدخل القومى بمقدار مماثل . فاعادة تعريف احد العناصر ليصبح مصروفا ايراديا بدلا من كونه مصروفا رأسماليا أو العكس فيما يتعلق بالعناصر التى تكون المستلزمات الوسيطة سيؤدى الى التأثير فى حجم الدخل كما سبق ورأينا فى الفصل السابق .

ه - اضافة المبادلات مع العالم الخارجى :

افترضنا حتى الآن ان الاقتصاد مطلق : أى انه ليس له معاملات مع العالم الخارجى وطبقا لهذا الافتراض لم يظهر الهيكل المبسط للحسابات القومية العلاقات الاقتصادية للمجتمع مع دول العالم الخارجى والتي تمثل صادراته و وارداته الى ومن هذه الدول . وسنحاول فى هذه النقطة اتمام هيكل الحسابات القومية المبسط عن طريق اضافة حساب يلخص معاملات المجتمع مع العالم الخارجى .

وحتى يتسنى لنا تفهم طبيعة العلاقات القائمة بين قطاع العالم الخارجى والقطاعات الأخرى افترض ان كل العلاقات مع العالم الخارجى تتم عن طريق هيئة محلية تتخصص فى الوساطة بين القطاعات الأخرى داخل المجتمع والمجتمعات الأخرى فيما يختص بالمعاملات الاقتصادية التى يمكن أن تقوم بينها . بمعنى أن هذه الهيئة تقوم بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى لغرض تصديرها للخارج كما أنها تقوم ببيع السلع والخدمات التى تستوردها من الخارج الى القطاعات الأخرى فى المجتمع . وبالتالي يكون حساب العالم الخارجى ممثلا فى واقع الأمر لنشاط هذه الهيئة الافتراضية . وطبقا لذلك يمكن تصوير حساب العالم الخارجى بالصورة المبينة فى الحساب رقم (٤) .

حساب العالم الخارجى (٤/ح)
الاستخدامات الموارد

الرمز	حبه	الرمز	بيــــــــــــــــان	حبه
ط	الواردات من السلع والخدمات	ت	الصادرات من السلع والخدمات	XXXX
وع	صافى تحويلات العائلات للخارج	ح	صافى عوائد عوامل الإنتاج من الخارج	XXXX
وج	صافى تحويلات الحكومة للخارج	ق	الإقتراض من الخارج	XXXX
قر	الإقتراض للخارج			XXXXX
	XXXXX			XXXXX

ويترتب على ذلك أن هيكل الحسابات القومية يتخذ الشكل الموضح بالجدول رقم (٣) .

هذا ويعتبر الهيكل فى واقع الأمر ملخصا للحسابات الخمسة السابق
بيتها كما يبين العلاقات القائمة بين كل قطاع من القطاعات وكل من
القطاعات الأخرى . ويلزمنا فى هذه المرحلة بيان طبيعة بعض الحسابات
التي تد تكون غريبة فى مفهومها على القارئ . وسنتناول هذه الحسابات
بقليل من التفصيل

أ - صافى عوائد عوامل الإنتاج من الخارج (ح ت) تمثل ما يحصل
عليه قطاع العائلات من العالم الخارجى نتيجة استغلال عوامل الإنتاج المملوكة
لهم فى العمليات الإنتاجية خارج حدود المجتمع ، كأن يستثمر الافراد رؤوس
أموالهم فى شركات اجنبية تعمل فى دول اجنبية ويحصلون من ذلك على
نصيب من توزيعات ارباح هذه الشركات ، او ان يعمل الافراد كخبراء فى
دول اجنبية مثلا مقابل اجر معين يتم تحويله او جزء منه لحسابهم داخل
الدولة . ويقصد بالصافى خصم كل النفقات الضرورية اللازمة للحصول
على العائد كنفقات السفر والتحويل والاقامة فى الخارج اذا لزم الأمر
وما الى ذلك .

ب - الاقتراض من الخارج (ق ت) يمثل الاقتراض من الخارج احد
مصادر تمويل الاستثمار المحلى وعادة ما يمثل زيادة الواردات عن
المصادرات . وبذلك اصبح من المتفق عليه ان حصيلة الصادرات تستخدم
اولا فى تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج
الوسيطة وما يفيض من ذلك يعتبر كتمويل للواردات من الأصول الرأسمالية
بما فيها التغير فى المخزون .

ج - الاقتراض من الخارج (ق ر) ويمثل الاقتراض للخارج زيادة الصادرات
على الواردات ويعتبر بمثابة استثمار خارجى .

٦ - المقاصة بين بعض عناصر الحسابات :

لو دققنا النظر فى الهيكل المحاسبى لنظام الحسابات القومية كما يظهره

الجدول رقم (٣) لوجدنا ان هناك بعض العناصر التى تقبل المقاصة مع بعضها البعض دون انتقاص فى الواقع من قدر المعلومات التى يمكن الحصول عليها من هيكل النظام، ومن امثلة هذه العناصر الضرائب الغير مباشرة والاعانات ، الصادرات والواردات ، الاقتراض والاقتراض من الخارج . وسنتناول كل زوج من هذه العناصر بقليل من التفصيل .

١ - الضرائب الغير مباشرة والاعانات : سبق التعرض لكل من

الضرائب الغير مباشرة والاعانات بصدد شرح التحويلات بدون مقابل فى الفصل السابق . كما رأينا ايضا فى هذا الفصل كيف ان الضرائب الغير مباشرة لا تمثل فى الواقع جزءا من مكونات الدخل القومى حيث لا تعتبر من تكاليف انتاجه بينما تعتبر الاعانات من تكاليف انتاج الدخل القومى حيث تمثل الفرق بين الدخل القومى بسعر السوق والدخل القومى بتكلفة عوامل الانتاج بعد خصم الضرائب الغير مباشرة . وبالتالي اصبح من المرغوب فيه اجراء مقاصة بين الضرائب الغير مباشرة والتى تؤديها القطاعات الاخرى للقطاع المنكوى والاعانات التى تؤديها الحكومة للقطاعات الاخرى . وتعنى المقاصة فى هذه الحالة اظهار كلا العنصرين فى نفس الجانب من حساب القطاع المختص بدلا من اظهار كل منهما فى جانب من جانبي الحساب . وتقتصر اهمية اجراء هذه المقاصة فى الواقع على حساب الانتاج حيث يمثل المصدر الرئيسى لبيانات احتساب الدخل القومى . فكما سبق ورأينا يمكننا التوصل الى مقدار الدخل القومى الاجمالى (او الصافى) بتكلفة عوامل الانتاج عن طريق خصم الضرائب الغير مباشرة واطافة الاعانات الى مقدار الدخل القومى بسعر السوق . ولكنه يلزم للتوصل الى مقدار الدخل القومى بسعر السوق من الجانب الدائن من حساب الانتاج عدم اضافة الاعانات الى هذا الجانب ومن ثم تحتتم خصمها من الجانب المدين عن طريق اجراء مقاصة بينها وبين الضرائب الغير مباشرة .

ب - الصادرات والواردات : تظهر الصادرات فى الجانب الدائن من حساب الانتاج كما يتضح من الجدول رقم (٣) كما تظهر الواردات فى الجانب المدين منه . ومعنى ذلك اننا فى واقع الامر اعتبرنا كل الواردات بمثابة مستلزمات انتاج للقطاع الانتاجى فى المجتمع وهذا غير صحيح ، حيث ان الكثير من الواردات يتم استهلاكه مباشرة بواسطة قطاع العائلات او قطاع الحكومة ومن ثم يدخل ضمن مشترياتهم من السلع الاستهلاكية . كما ان جزء من الواردات يمثل سلع استثمارية ويدخل فى مشتريات قطاع الاعمال منها ومن ثم يترتب على اضافة الواردات فى الجانب المدين من حساب الانتاج تضخم الدخل القومى بهذا المقدار ولتلافى ذلك اصبح من الضرورى اجراء مقاصة بين الواردات والصادرات فى لجانب الدائن من الحساب (اي خصم قيمة الواردات من جانبى الحساب الظاهر فى الجدول رقم ٣) عن طريق خصم الواردات من الجانب الدائن من حساب الانتاج بدلا من اضافتها للجانب المدين منه .

ج - الاقتراض للخارج والاقتراض من الخارج : ذكرنا ان الاقتراض للخارج يعتبر بمثابة استثمار فى الخارج بينما يعتبر الاقتراض من الخارج بمثابة احد مصادر تمويل الاستثمار المحلى . ولا شك ان عمليات الاقتراض والاقتراض يمكن ان تتم فى نفس الفترة الزمنية . بمعنى ان الدولة يمكن ان تقترض من دول اخرى كما تقوم باقتراض دول اخرى فى نفس الوقت فاذا ما اعتبرنا الاقتراض للخارج بمثابة استثمار والاقتراض من الخارج بمثابة ادخار فان هذا ولا شك سيؤدى الى تضخم كل من الاستثمار القومى والادخار القومى بمقدار الفرق بين الاقتراض والاقتراض . وحتى يعطى حساب الاستثمار صورة واضحة لمقدار المدخرات والاستثمارات القومية اصبح من الضرورى ان اجراء مقاصة بين كل من الاقتراض للخارج والاقتراض من الخارج . وقد جرت العادة على تسمية صافى المقاصة «بصافى الاقتراض

من الشارح « ومن ثم أصبح هذا البند يمثل احد عناصر الجانب الدائن من حساب الاستثمار . فاذا ما زاد الاقتراض عن الاقتراض فان مقدار الصافي سيكون سالبا ومن ثم يخصم من الجانب الدائن من حساب الاستثمار (أى يماثل الادخار السالب Dissaving) .

واضافة هذه التعديلات على هيكل الحسابات القومية الموضح بالجدول رقم (٣) يصبح لكل جانب من جوانب حساباته دلالة اقتصادية محددة ويصبح الهيكل كما هو موضح بالجدول رقم (٤) . وقد اعطينا ارقام لمجاميع جانبي الحسابات الخمسة لتمكن بيان دلالة كل منها .

حساب الانتاج (د/١) :

* (١) يمثل الجانب المدين من حساب الانتاج الدخل القومى الاجمالى وحصة الحكومة وافراد المجتمع من هذا الدخل .

* (٢) يمثل الجانب الدائن من حساب الانتاج الانفاق القومى الاجمالى على الانتاج القومى الاجمالى او القيمة السوقية لاجمالى الانتاج القومى .

* (١) = (٢) ويمثل توازن جانبي حساب الانتاج تساوى الدخل القومى الاجمالى مع الانتاج القومى الاجمالى مقوما بأسعار السوق .

* ١ (٢) - الضرائب الغير مباشرة (جزء من دخل) + دخل [أى ان اجمالى الانتاج القومى بسعر السوق - الضرائب الغير مباشرة +

الاعانات = الدخل القومى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج .

* الدخل القومى الاجمالى (أو الانتاج القومى الاجمالى بسعر السوق) بعد خصم اقساط الاهلاك الجارى يعطينا الدخل القومى الصافى (أو

الانتاج القومى الصافى) مقوما بسعر السوق .

الفرقة	البيان	الانتاج (ملايين)					التصدير (ملايين)					المخزون (ملايين)					المستهلك المحلي (ملايين)				
		سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
أ	سجلات استهلاكية للمعاملات	XXXXX																			
ب	سجلات استهلاكية للحكومة	XXXXX																			
ج	سجلات استهلاكية	XXXXX																			
د	تفسير في الخصومات	XXXXX																			
هـ	الطلبات من السلع والخدمات	XXXXX																			
و	الضرائب والرسوم على الواردات	XXXXX																			
ز	إعانات الحكومة للسلع والواردات	XXXXX																			
ح	عوائد مواصلات الإنتاج	XXXXX																			
ط	عائدات عوائد الإنتاج	XXXXX																			
ي	مضادات قطاع الأعمال	XXXXX																			
ك	مضادات قطاع الحكومة	XXXXX																			
ل	صافي الأرباح من الإنتاج	XXXXX																			
م	توزيعات الأرباح للمعاملات	XXXXX																			
ن	توزيعات الحكومة للمعاملات	XXXXX																			
س	الضرائب والرسوم على المبيعات	XXXXX																			
ع	إعانات الحكومة للمعاملات	XXXXX																			

يجوز رقم (٤)
هيكل الحسابات
التقويمية

حساب التخصيص (٢/د)

(٤) ويمثل الجانب الدائن من حساب التخصيص اجمالي الدخل التي يحصل عليها الافراد من المصادر المختلفة .

(٣) كما يمثل الجانب المدين من حساب التخصيص كيفية تصرف الافراد فيما يحصلون عليه من دخل .

(٤) — — — = دخل الافراد القابل للانفاق Disposable personal Income

حساب الحكومة (٣/د)

(٦) ويمثل الجانب الدائن من حساب الحكومة الموارد المختلفة المتاحة للانفاق الحكومي .

(٥) ويمثل الجانب المدين من حساب الحكومة كيفية التصرف في هذه الموارد على بنود الانفاق المختلفة .

حساب العالم الخارجى (٤ / د)

(٧) ويمثل الجانب المدين من حساب العالم الخارجى الموارد المتاحة للدولة ووحداتها الاقتصادية المختلفة للاستخدام للحصول على سلع وخدمات من العالم الخارجى .

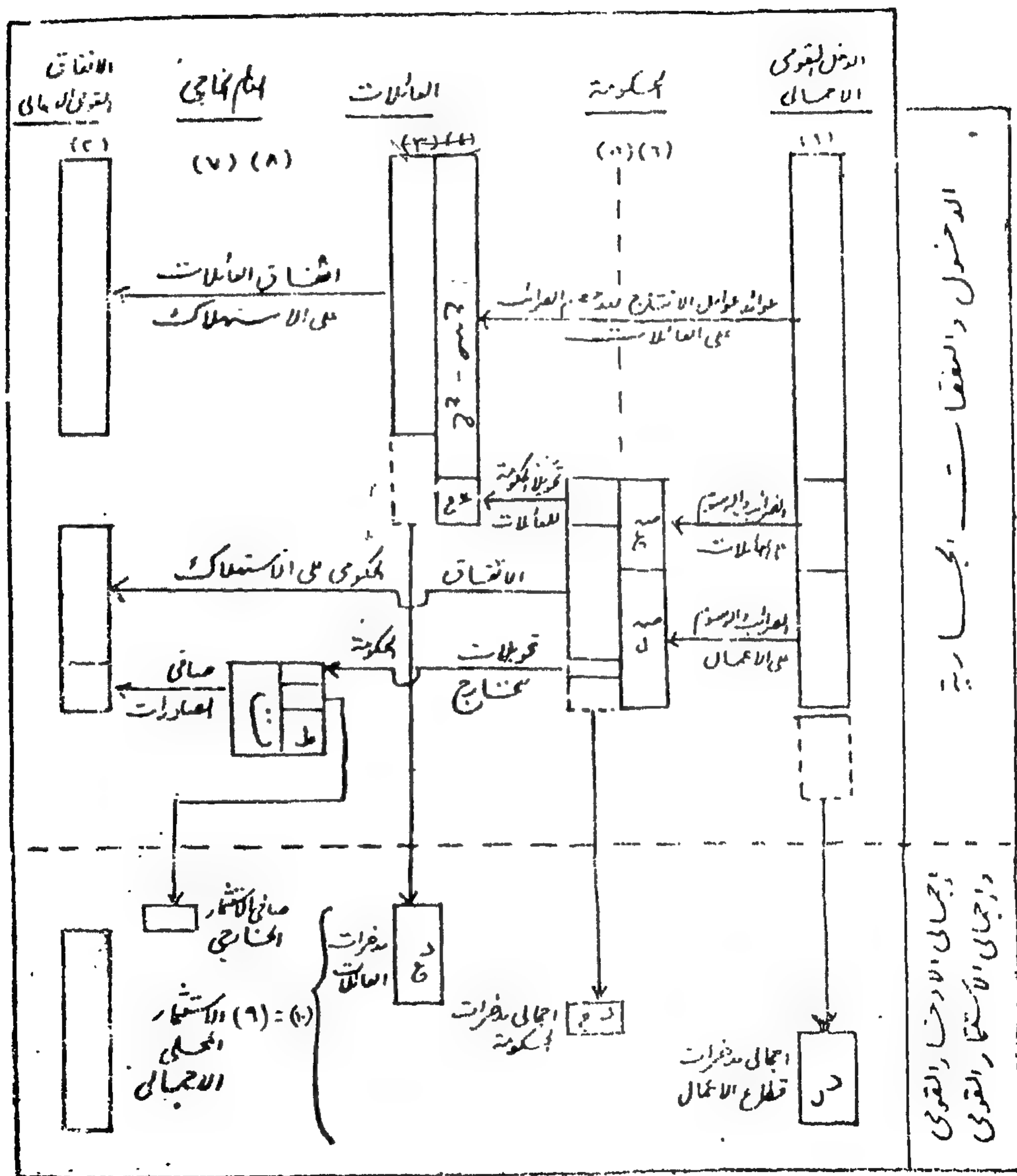
(٨) ويمثل الجانب الدائن من حساب العالم الخارجى كيفية استغلال هذه الموارد لتمويل الواردات والتحويلات للعالم الخارجى .

حساب الاستثمار (٥/د)

ويمثل جانبي حساب الاستثمار مطابقة التوازن في سوق الرئيسية السلع .

الإدخار (١٠) ≡ الاستثمار (٩)

هذا ويمكن تصوير العلاقة بين القطاعات المختلفة والحسابات المختلفة كما يتضح من الشكل الآتي (وقد افترضنا للتبسيط عدم قيام العائلات بتحويلات للخارج وعدم حصولهم على عوائد عوامل انتاج من الخارج) .



٧ - مثال رقمى :

بالإضافة الى البيانات التى ظهرت فى المثال السابق (نقطة ٤) نفرض
البيانات التالية :

- أ - ان رقم المبيعات الاستثمارية أصبح ٥٠٠ مليون جنيه بدلا من ٤٠٠ مليون جنيه .
- ب - ان الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة بلغت ٢٥٠ مليون جنيه بينما بلغت الواردات من السلع والخدمات ٣٥٠ مليون جنيه .
- ج - ان صافى عوائد عوامل الانتاج من الخارج بلغت ٥٠ مليون جنيه .
- د - ان صافى تحويلات الحكومة للخارج بلغت ٤٠ مليون جنيه .
- هـ - ان صافى تحويلات العائلات للخارج بلغت ٢٠ مليون جنيه .
والمطلوب تصوير الحسابات القومية للمجتمع .
ويظهر هيكل الحسابات القومية كالاتى (جدول رقم ٥) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) ان كل من مدخرات القطاعات المختلفة (فيما عدا قطاع الاعمال د/١) وصافى الاقتراض من الخارج يمثل المتم الحسابى اللازم لتوازن الحساب الخاص بكل قطاع . كما يلاحظ ان الواردات تظهر بإشارة سالبة فى الجانب الدائن من (د/١) كما تظهر الاعانات بإشارة سالبة فى الجانب المدين من نفس الحساب .

كما يمكن اظهار هيكل الحسابات القومية السابق فى حسابات مستقلة كما سبق وبيننا فى بداية هذا الفصل . وقد أظهرنا الهيكل كله فى الشكل الموضح بالجدول رقم (٥) حتى يتثنى للقارئ إمكانية تفهم علاقة الحسابات المختلفة ببعضها البعض كما ان الهيكل بهذا الشكل لا يمثل فى واقع الأمر الحسابات الخمسة فقط بل وايضا القيود المحاسبية والتوجيه المحاسبى اللازم لاطهار العلاقة بينها .

الحسابات القومية للمجتمع (جدول رقم ٥)

الدفتر	البيان	الاشغال حـ ١٦		تخصيص حـ ١٧		الحكومة حـ ١٨		العلم والتربية حـ ١٩		الاشغال حـ ٢٠	
		دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
س	بيعات استهلاكية معاملة	١٣٠		١٣٠							
ج	بيعات استهلاكية للحكومة	٢٠		٢٠							
ث	تقنيات استثمارية	٥٠		٥٠						٥٠	
ثـ ١	توزيع في المحسنين	٢٠٠		٢٠٠						٢٠٠	
ت	الصادرات من البيع والحكومة	٢٥٠		٢٥٠							
ط	الواردات من البيع والحكومة	(٢٥٠)									
ص	بضائفة بالرسوم على الاموال	١٥٠				١٥					
ع	امانة الحكومة لقطاع الاموال	(١٠٠)									
ح	موارد حواصير الاستلج	١٨٠		١٨٠							
حـ ١	مالي موارد حواصير الاستلج			٥							
د	مخرجات قطاع الاموال	٢٥٠								٢٥٠	
دـ ١	مخرجات الاموال										
دـ ٢	مخرجات الاموال										
دـ ٣	مخرجات الاموال										
دـ ٤	مخرجات الاموال										
دـ ٥	مخرجات الاموال										
دـ ٦	مخرجات الاموال										
دـ ٧	مخرجات الاموال										
دـ ٨	مخرجات الاموال										
دـ ٩	مخرجات الاموال										
دـ ١٠	مخرجات الاموال										
دـ ١١	مخرجات الاموال										
دـ ١٢	مخرجات الاموال										
دـ ١٣	مخرجات الاموال										
دـ ١٤	مخرجات الاموال										
دـ ١٥	مخرجات الاموال										
دـ ١٦	مخرجات الاموال										
دـ ١٧	مخرجات الاموال										
دـ ١٨	مخرجات الاموال										
دـ ١٩	مخرجات الاموال										
دـ ٢٠	مخرجات الاموال										
دـ ٢١	مخرجات الاموال										
دـ ٢٢	مخرجات الاموال										
دـ ٢٣	مخرجات الاموال										
دـ ٢٤	مخرجات الاموال										
دـ ٢٥	مخرجات الاموال										
دـ ٢٦	مخرجات الاموال										
دـ ٢٧	مخرجات الاموال										
دـ ٢٨	مخرجات الاموال										
دـ ٢٩	مخرجات الاموال										
دـ ٣٠	مخرجات الاموال										
دـ ٣١	مخرجات الاموال										
دـ ٣٢	مخرجات الاموال										
دـ ٣٣	مخرجات الاموال										
دـ ٣٤	مخرجات الاموال										
دـ ٣٥	مخرجات الاموال										
دـ ٣٦	مخرجات الاموال										
دـ ٣٧	مخرجات الاموال										
دـ ٣٨	مخرجات الاموال										
دـ ٣٩	مخرجات الاموال										
دـ ٤٠	مخرجات الاموال										
دـ ٤١	مخرجات الاموال										
دـ ٤٢	مخرجات الاموال										
دـ ٤٣	مخرجات الاموال										
دـ ٤٤	مخرجات الاموال										
دـ ٤٥	مخرجات الاموال										
دـ ٤٦	مخرجات الاموال										
دـ ٤٧	مخرجات الاموال										
دـ ٤٨	مخرجات الاموال										
دـ ٤٩	مخرجات الاموال										
دـ ٥٠	مخرجات الاموال										
دـ ٥١	مخرجات الاموال										
دـ ٥٢	مخرجات الاموال										
دـ ٥٣	مخرجات الاموال										
دـ ٥٤	مخرجات الاموال										
دـ ٥٥	مخرجات الاموال										
دـ ٥٦	مخرجات الاموال										
دـ ٥٧	مخرجات الاموال										
دـ ٥٨	مخرجات الاموال										
دـ ٥٩	مخرجات الاموال										
دـ ٦٠	مخرجات الاموال										
دـ ٦١	مخرجات الاموال										
دـ ٦٢	مخرجات الاموال										
دـ ٦٣	مخرجات الاموال										
دـ ٦٤	مخرجات الاموال										
دـ ٦٥	مخرجات الاموال										
دـ ٦٦	مخرجات الاموال										
دـ ٦٧	مخرجات الاموال										
دـ ٦٨	مخرجات الاموال										
دـ ٦٩	مخرجات الاموال										
دـ ٧٠	مخرجات الاموال										
دـ ٧١	مخرجات الاموال										
دـ ٧٢	مخرجات الاموال										
دـ ٧٣	مخرجات الاموال										
دـ ٧٤	مخرجات الاموال										
دـ ٧٥	مخرجات الاموال										
دـ ٧٦	مخرجات الاموال										
دـ ٧٧	مخرجات الاموال										
دـ ٧٨	مخرجات الاموال										
دـ ٧٩	مخرجات الاموال										
دـ ٨٠	مخرجات الاموال										
دـ ٨١	مخرجات الاموال										
دـ ٨٢	مخرجات الاموال										
دـ ٨٣	مخرجات الاموال										
دـ ٨٤	مخرجات الاموال										
دـ ٨٥	مخرجات الاموال										
دـ ٨٦	مخرجات الاموال										
دـ ٨٧	مخرجات الاموال										
دـ ٨٨	مخرجات الاموال										
دـ ٨٩	مخرجات الاموال										
دـ ٩٠	مخرجات الاموال										
دـ ٩١	مخرجات الاموال										
دـ ٩٢	مخرجات الاموال										
دـ ٩٣	مخرجات الاموال										
دـ ٩٤	مخرجات الاموال										
دـ ٩٥	مخرجات الاموال										
دـ ٩٦	مخرجات الاموال										
دـ ٩٧	مخرجات الاموال										
دـ ٩٨	مخرجات الاموال										
دـ ٩٩	مخرجات الاموال										
دـ ١٠٠	مخرجات الاموال										

ويمكن وضع الهيكل السابق فى صورة مصفوفة بما يمكن من اظهار تداخل القطاعات التى تزاوِل الأنشطة الاقتصادية المختلفة (من انتاج واستهلاك واستثمار) فى المجتمع ومدى اعتمادها على بعضها البعض . وتظهر الحسابات القومية للمثال الحالى فى صورة مصفوفة كما هو بين فى الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦) . الحسابات القومية على شكل مصفوفة

القطاع المدين	المسلم				
	الانتاج المائلات الحكومة الخارجى الاستثمار المجموع				
القطاع الدائن	(١٩/٥)	(٢/٥)	٣/٥	٤/٥	٥/٥
الانتاج (١/د)	١٣٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٧٠٠
المائلات (٢/د)	١٨٠٠	٥٠	٥٠	...
الحكومة (٣/د)	٥٠	٢٥٠	٣٠٠
العالم الخارجى (٤/د)	٣٥٠	٢٠	٤٠	٤١٠
الاستثمار (٥/د)	٢٥٠	٣٣٠	١٠	١١٠	٧٠٠
المجموع	٢٤٥٠	١٩٠٠	٣٠٠	٤١٠	٧٠٠
	٥٧٦٠				

هذا وقد اقتصرنا على اجراء المقاصة بين الضرائب التى يؤديها قطاع الاعمال للحكومة والاعانات . اما باقى العناصر فظهرت كما هى :

ويمثل كل صف من الصفوف فى الجدول الموارد المختلفة لكل قطاع من القطاعات ومصادر الحصول عليها من القطاعات الأخرى ، كما يبين كل عمود من الأعمدة كيفية تصرف كل قطاع فى موارده المتاحة ونصيب كل من القطاعات الأخرى من هذه التصرفات .

واكل رقم فى الجدول السابق وجهتين فهو يمثل باعتباره احد مكونات
الصف الواحد دائية الفلاح فى الصف الى القطاع فى العمود المقابل .
كما يمثل باعتباره احد مكونات العمود الواحد مديونية القطاع فى العمود
الى القطاع فى الصف المقابل . فالرقم ٢٥٠ فى الصف الثالث والعمود
الثانى يمثل اذا ما نظرنا اليه باعتباره احد مكونات الصف الثالث دائية
قطاع الحكومة لقطاع العائلات (قطاع الحكومة دائن وقطاع العائلات
مدين) ، كما يمثل باعتباره احد مكونات العمود الثانى مديونية قطاع
العائلات لقطاع الحكومة (قطاع العائلات مدين وقطاع الحكومة دائن)
ومن ثم يمثل كل رقم احد عناصر الجانب الدائن من حساب قطاع معين وفى
نفس الوقت احد عناصر الجانه المدين من حساب قطاع آخر .

هذا وسوف تظهر اهمية هذه الطريقة فى تصوير الحسابات القومية
عندما نناقش نظام المدخلات والمخرجات .

٨ - تفصيل نشاط كل قطاع :

اقتصرننا حتى الآن على اظهار العلاقات الاقتصادية لكل قطاع بالشكل
الذى يمثل نشاط المجتمع ككل ومن ثم قمنا بتصميم الحسابات بالشكل
الذى يخدم هذا الغرض وبحيث نستبعد المعاملات الوسيطة بين القطاعات
المختلفة . غير اننا بينا فى الفصل السابق ان هناك ثلاث انواع من
النشطة الاقتصادية : النشاط الانتاجى ، والنشاط الاستهلاكى ، والنشاط
لاستثمارى ، والتى يقوم كل قطاع من القطاعات بمزاولتها وذلك بالإضافة
الى ما يتم بين القطاعات المختلفة من معاملات مالية . وقد افترضنا حتى
الآن ان النشاط الانتاجى والاستثمارى يقتصر على قطاع الأعمال (كما يظهر
من حساب الانتاج وحساب الاستثمار فى الهيكل السابق) وأن بقية القطاعات
تمارس أساساً أنشطة استهلاكية (بجانب ما تقوم به من مدخرات
وتحويلات) .

وفى هذه النقطة سنحاول زيادة تفاصيل هيكل النظام المحاسبى بحيث نخصص لكل قطاع ما يلزم من حسابات لظهور كل من نشاطه الانتاجى والاستهلاكى والاستثمارى على حدة بالإضافة الى حساب يلخص معاملاته مع القطاعات الأخرى . وبهذا يكون لكل قطاع أربعة حسابات كالآتى :

ا - حساب للانتاج : ويبين موارد واستخدامات النشاط الانتاجى بالتفصيل والقيمة المضافة لانتاج المجتمع والتي تنتج عن العمليات الانتاجية التى يزاولها القطاع .

ب - حساب التخصيص : ويبين كيفية تصرف القطاع فى مقدار القيمة المضافة الى جانب ما يحصل عليه من دخول وتحويلات من القطاعات الأخرى .

ج - حساب رأس المال : ويبين مصادر المدخرات المختلفة للقطاع وكيفية التصرف فيها على أوجه الاستثمار المختلفة .

د - حساب المعاملات مع القطاعات الأخرى : ويبين معاملات القطاع مع القطاعات الأخرى

ويبين الجدول رقم (٧) الهيكل المحاسبى لأحد القطاعات فى صورة مصفوفة طبقاً لهذا التقسيم .

جدول رقم (٧) - الهيكل الحاسبي لأحد القطاعات

[illegible]

ويسجل فى الجانب سىن نحسبب الانتاج اجمالى تكلفة الانتاج من المستلزمات الوسيطة انى بحصل عليها القطاع من القطاعات الاخرى بما فيها الواردات وقيمة ما ينتجه القطاع من مستلزمات الانتاج لغراض الاستخدام الخاص ، والضرائب الغير مباشرة بعد خصم الاعتات واقساط الاهلاك الجارى على الأصول الثابتة . وفى الجانب الدائن من الحساب تسجل مبيعات القطاع للقطاعات الاخرى من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية (بما فيها ما ينتجه القطاع من مستلزمات انتاج لاستخدامه الخاص) والتغير فى المخزون وصادرات القطاع للعالم الخارجى . ويمثل الفرق بين جانبى الحساب القيمة المضافة الصافية (بعد خصم اقساط الاهلاك الجارى) .

وتظهر القيمة المضافة فى الجانب المدين من حساب الانتاج وفى الجانب الدائن من حساب التخصيص . وتمثل القيمة المضافة صافى عوائد عوامل الانتاج (بعد خصم الاهلاك) والتي تتكون من الاجور والمرتبات وما فى حكمها والابحار والفوائد والارباح . وبالإضافة الى هذه العوائد ، يظهر فى الجانب الدائن من حساب التخصيص موارد القطاع من التحويلات الجارية من القطاعات الاخرى بما فيها العالم الخارجى ، وايرادات الاستثمارات المالية (حيث تمثل انتاج قطاعات اخرى) . ويظهر فى الجانب المدين من حساب التخصيص كيفية التصرف فى هذه الموارد كمدفوعات لعوامل الانتاج والنفقات الاستهلاكية للقطاع والضرائب المباشرة على القطاع وتحويلات القطاع للقطاعات الاخرى . ويمثل الفرق بين جانبى الحساب مدخرات القطاع .

وتظهر مدخرات القطاع فى الجانب المدين من حساب التخصيص وفى الجانب الدائن من حساب رأس المال . وبالإضافة الى ذلك يظهر فى الجانب الدائن من حساب رأس المال كل من اقساط الاهلاك الجارى والتحويلات الرأسمالية من القطاعات الاخرى والاقتراض من القطاعات

من القطاعات الأخرى باعتبار كل هذه مصادر لتمويل الاستثمار . ويظهر الجانب المدين من حساب رأس المال كيفية استخدام هذه المصادر فى شراء سلع رأسمالية وزيادة المخزون وأجراء تحويلات رأسمالية للقطاعات الأخرى واقتراض القطاعات الأخرى .

ويمثل حسنب المعاملات مع القطاعات الأخرى حلقة الربط بين الحسابات المختلفة ويجعل هذا الحساب مدينا بكل العناصر التى تظهر فى الجانب الدائن من احد الحسابات الثلاث الاولى ولا تظهر فى الجانب المدين من احد هذه الحسابات . كما يجعل هذا الحساب دائنا بكل العناصر التى تظهر فى الجانب المدين من احد الحسابات الثلاث الاولى ولا تظهر فى الجانب الدائن من احد هذه الحسابات . وبذلك يتم ترحيل كل عنصر لحسابين ، حيث يظهر طرفه المدين فى حساب وطرفه الدائن فى حساب آخر من الحسابات الأربع السابقة .

هذا وعادة ما يقتصر على تصوير حساب الانتاج لقطاع الأعمال فقط دون القطاعات الأخرى . وذلك لأنه يتم تعريف قطاع الأعمال بحيث يشمل كل الوحدات التى تزاوّل نشاط انتاجى وبصرف النظر عن كونها وحدات حكومية او عائلية او تجارية او صناعية او زراعية . كما جرت العادة ايضا على تصوير حساب واحد للعالم الخارجى .

كما انه فى حالة تصوير حسابات القطاعات الأربعة فى مجموعة واحدة تمثل الحسابات القومية للمجتمع فإن الامر لا يستدعى تصوير حساب « المعاملات مع القطاعات الأخرى » الا لقطاع العالم الخارجى . وبذلك يكون هيكل الحسابات القومية للمجتمع كما يظهر بالجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

هيكل الحسابات القومية للمجتمع

المحاسب القطاع	الانتاج	بتخصيص	رأس المال	المعاملات مع القطاعات الأخرى
الأعمال	(x)	(x)	(x)	
العائلات		(x)	(x)	
الحكومة		(x)	(x)	
العالم الخارجى				(x)

ويتضح من الجدول ان حساب الانتاج يقتصر على قطاع الأعمال ،
كما ان حساب المعاملات مع القطاعات الأخرى يقتصر على العالم الخارجى
ويمثل الحساب الوحيد لهذا القطاع .

٩ - بعض استخدامات للبيانات التى تظهرها الحسابات القومية :

ركزنا فى النقاط السابقة على كيفية اعداد وتنظيم هيكل الحسابات
القومية التى تظهر علاقة قطاعات المجتمع ببعضها البعض كما توضح
الأنشطة الاقتصادية المختلفة لوحداته المتعددة ، وسنحاول فى هذه النقطة
بيان الهدف من نظام الحسابات القومية والاستخدامات المختلفة للبيانات
التي تحتويها تلك الحسابات .

ويمكن تحديد هدف الحسابات القومية — كهدف أى وسيلة أخرى لامداد
البيانات — بأنه امداد البيانات الصالحة فى صورة تجميعية عن النشاط
الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة للمساعدة فى رسم السياسات
وآخاذ القرارات الاقتصادية :

أ - فلا شك ان النظام يؤدي الى توفير صورة احصائية متناسقة للنشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة . وبمقارنة هذه الصورة على مدار سلسلة من الفترات الزمنية يمكن تتبع التطورات الهامة التي طرأت على متغيرات المجتمع الاقتصادية ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لرسم السياسات الاقتصادية السليمة . فكما رأينا في الفصل الثاني ، يترتب على سياسة الحكومة الاقتصادية والنقدية وكذا على سياسة الوحدات الاقتصادية الاستثمارية وعلى ميول الأفراد الاستهلاكية تغيرات هامة فيما يحصل عليه افراد المجتمع من دخول نتيجة لما يطرأ من تقلبات على النشاط الانتاجي للمجتمع من جراء تطبيق هذه السياسات واشباع هذه الميول .

وتساعد البيانات التي تظهرها نظم الحسابات القومية على مدار سلسلة زمنية معقولة في دراسة الآثار المختلفة لهذه السياسات والميول على ما يطرأ من تقلبات في الدخل والاستهلاك والاستثمار بما يساعد في رسم سياسات افضل للمستقبل وتوجيه ميول افراد المجتمع الى ما يعود عليهم بقدر اكبر من الرفاهية في المستقبل .

ب - تساعد البيانات التي تظهرها الحسابات القومية - وخاصة اذا ما امكن اعدادها طبقا لنفس الاسس والمعايير والمفاهيم في الدول المختلفة - على اجراء المقارنات بين الدول بما قد يساعد على الاستفادة من خبرات المتقدم منها في تنمية مازال منها في مرحلة النمو . كما تمكن ايضا من اجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة التي تعتبر من الاهمية بمكان بصدد رسم سياسات التبادل الاقتصادي الدولي ومقارنة مدى كفاية ونجاح الانظمة الاقتصادية المختلفة .

ج - يمثل نظام الحسابات القومية هيكل متناسق لجمع وتحليل البيانات التجميعية واظهار العلاقة بينهما علي اساس من الانشطة

الانتسابية المختلفة — من اسامج و — — وادخار بما يمكن من تقدير
المغيرات والمعاملات الانتسابية المختلفة مثل علاقة الاستهلاك بالدخل او
مقدار الميل الحدى للاستهلاك او الميل الحدى للاستيراد... وما الى ذلك.
ومن ثم يمكن اعتبار النظام كنقطة لقاء بين النظرية الاقتصادية كما ندرسها
والامكانيات العملية لتطبيقها . كما يمكن تأسيس النماذج الاقتصادية
التجريبية Aggregate economic Model Building على ما تظهره
الحسابات القومية من بيانات وعلاقات وبذلك يمكن التنبؤ بالمستقبل .

د — يمكن خاصية تناسق الحسابات القومية من تقدير بعض المقادير
الاقتصادية التى لا يمكن التوصل اليها بطريقة مباشرة . فقد رأينا كيف
ان المدخرات تمثل ارصدة حسابات القطاعات المختلفة وكيف ان القيمة
المضافة يمكن التوصل اليها عن طريق خصم المستلزمات الوسيطة من
اجمالى المبيعات النهائية والتغير فى المخزون . ومن ثم تعتبر الحسابات
القومية منبع لبعض البيانات الاقتصادية بجانب كونها تقريراً عن البيانات
المتعلقة بالانشطة الاقتصادية الفعلية .

هـ — تعتبر الحسابات القومية احد المنطلقات الهامة لدراسة نظرية
الاقتصاد التجميعى Macroeconomic Theory . ويظهر ذلك واضحاً
من العلاقة بين هذا الفصل والفصل الثانى من هذه المذكرات .

١٠ — الاسعار الجارية والاسعار الثابتة فى اعداد الحسابات القومية .

لم نتعرض حتى الآن للتقلبات فى المستوى العام للأسعار وآثارها على
بيانات الحسابات القومية . كما لم نتعرض لمشكلة التقلبات فى المستوى
العام للأسعار بصدد تجديد الدخل القومى الا فى صورة افتراضية فى
الفصل الثانى.. وسنقتصر فى تعرضنا للمشكلة فى هذا الفصل على كيفية
تعديل البيانات الظاهرة فى الحسابات القومية للتقلبات فى المستوى
العام للأسعار .

غالباً ما يستدعى الأمر لامكان الاستفادة من بيانات الحسابات القومية تعديل هذه البيانات للتقلبات فى المستوى العام للأسعار حتى تصبح قابلة للمقارنة على أساس زمنى . فإذا كان الانتاج القومى مثلاً يتكون من الآتى فى سنتين متباعدتين (بالمليون وحدة والمليون جنيه بالأسعار الجارية)

السلعة	السنة الأولى		السنة الثانية		الزيادة فى نسبة	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الوحدات	الزيادة
ملبس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
مأكل	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٦٠٠
مسكن	٥٠	٥٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	٥٠	٪ ١٠٠
خدمات أخرى	٣٠٠	٦٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠	٪ ٦٦٫٧
الانتاج القومى بسر السوق	١٥٠٠	٢٥٠٠				

فإذا ما قارنا الدخل مقوماً بأسعار السوق لكل من السنتين يتبين لنا ان الدخل القومى للسنة الثانية ثلاث اضعاف الدخل فى السنة الأولى أى ٣٠٠ ٪ منه . وهذا لا يعنى بالطبع ان الدخل الحقيقى للمجتمع قد زاد بهذه النسبة ويتضح ذلك من مقارنة الكميات المختلفة للسلع المنتجة فى كل من السنتين (الملبس والمأكل لم يطرأ عليه أى تغير بينما زادت وحدات المسكن الى الضعف فقط كما زادت وحدات الخدمات أخرى بمقدار ٦٦٫٧ ٪ فقط) . ومن ذلك يتضح ان اجراء المقارنات بين دخل السنوات المختلفة لا يصح ان يتم على أساس القيمة النقدية للدخل وذلك لما قد يطرأ من تقلبات فى المستوى العام للأسعار ويجب فى الواقع ان يتم على أساس القيمة الحقيقية له ، أى بعد استبعاد اثر التقلبات فى المستوى العام للأسعار . وتستخدم الارقام القياسية للأسعار عادة لأجراء هذا الاستبعاد .

١ - المقاييس الشائعة للأسعار .

هناك أربعة مقاييس شائعة للرقم القياسى للأسعار هي : مقياس لاسبيرز Laspeyres ، ومقياس بأش Paasche ، ومقياس فيشر Fisher ، ومقياس الوزن الثابت Fied weight وتختلف كل من هذه المقاييس فى الكميات المستخدمة كأوزان فى استخراجها .

١ - مقياس لاسبيرز : ويقوم هذا المقياس على استخراج متوسط التغيرات فى الاسعار الخاصة بكمية ثابتة من كل من السلع والخدمات المثلة فى العينة تعادل كمية سنة الأساس (أى السنة صفر) . وتتخذ معادلة لاسبيرز للرقم القياسى للأسعار الشكل الآتى :

$$ل (لاسبيرز) = 100 \times \frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0}$$

٢ - مقياس بأش للأسعار : ويقوم هذا المقياس على أساس إيجاد متوسط التغيرات فى الاسعار لكميات مختلفة من السلع والخدمات المثلة فى العينة . وتختلف الكميات باختلاف سنة القياس لاعتماد هذا المقياس فى اعطاء الأوزان لكميات سنة القياس وليس لكميات سنة الأساس . وتتخذ معادلة بأش الشكل الآتى :

$$ل (بأش) = 100 \times \frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_1}$$

٣ - مقياس فيشر للأسعار : ويعتبر هذا المقياس المتوسط الهندسى لكل من مقياس لاسبيرز وبأش . وتتخذ معادلة فيشر للرقم القياسى للأسعار الشكل الآتى :

$$ل (فيشر) = \sqrt{100 \times \frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_1} \times \frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0}}$$

٤ . المقاييس الموزن الثابت : ولا بد من هذا الأساس أن نأخذ عن مقاييس
الأسعار . والهدف الرئيسي يرجع الى ان النسب التي يتم بموجبها في هذا
المقاييس هي كميات سنة معينة ونرى العادة بدلالة كميات سنة الأساس
او سنة القياس . وينخذ هذا المقياس الشكل الآتي :

$$ل ت = \frac{ج س. ك ت}{ج س. ك ت} \times 100$$

ونضرب فيما يلي مثالا لتوضيح كيفية استخراج كل من الثلاث الأولى
من هذه المقاييس .

نفترض ان العينة التي تم اختيارها تتكون من ثلاث سلع على سبيل
التبسيط وكانت البيانات المتعلقة بكمياتها واسعارها كالآتي :

السلعة	س. ك.	س. ك.	س. ك.	س. ك.	س. ك.	س. ك.
ملبس	١٠	١٠	١٢	١٠	١٠٠	١٢٠
مأكول	٢٠	٥	١٨	١٠	١٠٠	١٨٠
مسكن	١٥	٨	٢٠	١٠	١٢٠	١٦٠
					<u>٣٢٠</u>	<u>٤٥٠</u>
					<u>٣٧٠</u>	<u>٥٠٠</u>

وتكون الأرقام القياسية للأسعار كالآتي :

$$ل (لا ملبس) = \frac{ج س. ك.}{ج س. ك.} \times 100 = \frac{370}{320} = 115.625 \%$$

$$ن (بأش) = \frac{ج س. ك.}{ج س. ك.} \times 100 = \frac{500}{450} = 111.111 \%$$

$$L \text{ (فيشر) } = \sqrt{100 \times \frac{\text{س. ١. ك. ٣}}{\text{س. ٢. ك. ٣}} \times \frac{\text{س. ١. ك. ٣}}{\text{س. ٢. ك. ٣}}}$$

$$100 \times \frac{500}{450} \times \frac{370}{320} \sqrt{=}$$

$$\sqrt{100 \times 1.111 \times 1.156} = \sqrt{128.4316}$$

$$= 11.3 \text{ ٪ تقريباً}$$

ويلاحظ اختلاف نتيجة كل من الطرق الثلاث عن نظيراتها . وقد أدى ذلك الى ضرورة ايجاد بعض المعايير التي تمكن الباحث من اختيار الافضل من بينها بما يتلاءم مع اهدافه . وهذه المعايير هي :

١ - اختبار الانعكاس الزمني : The time reversal test

ومؤدى هذا المعيار انه اذا كانت اسعار سنة ١٩٦٠ تماثل ضعف اسعار سنة ١٩٥٠ مثلاً فلا بد وان تكون اسعار سنة ١٩٥٠ نصف اسعار سنة ١٩٦٠ . ويعنى ذلك ان الرقم القياس لاسعار سنة ١٩٦٠ بالمقارنة بأسعار سنة ١٩٥٠ لابد وان يكون ضعف الرقم القياسى لأسعار ١٩٥٠ بالمقارنة بأسعار ١٩٦٠ . بمعنى انه اذا كانت سنة ١٩٥٠ هي سنة الأساس وسنة ١٩٦٠ هي سنة القياس فان الرقم القياسى يكون ٢٠٠ ٪ بينما اذا كانت ١٩٦٠ هي سنة الأساس و ١٩٥٠ هي سنة القياس يكون الرقم القياسى ٥٠ ٪ بحيث يكون (٥٠ ٪ x ٢٠٠ ٪) يساوى الوحدة . وتوافر هذه الخاصية يمكن من الامتداد بالبيانات المتعلقة بالاسعار الى فترات ماضية والى فترات مستقبلية دون المساس بمختلف العلاقات بين العوامل المتعددة .

٢ - هذه الخاصية فى كل من مقياس فيث و انورن انثاى ، بينما لا تتوافر فى كل من مقياس باشر ولا سبيرز .

٢ - اختبار الانعكاس الدائرى The circular test

ويقتضى هذا الاختيار امكانية تغير سنة الاساس فى سلسلة للارقام القياسية للاسعار تتكون من ثلاث مفردات او اكثر . بمعنى ان يكون حاصل ضرب الرقم القياسى للاسعار من السنة صفر الى السنة رقم ١ بالرقم القياسى من السنة رقم ١ الى السنة رقم ٢ بالرقم القياسى من السنة رقم ٢ الى السنة رقم صفر فان حاصل الضرب لابد وان يساوى الوحدة .
ومثال ذلك ، اذا كان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٦٩ بالمقارنة باسعار سنة ١٩٦٨ يعادل ١٥٠ ٪ واذا كان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٧٠ بالمقارنة باسعار سنة ١٩٦٩ يعادل ٢٠٠ ٪ فان الرقم القياسى لاسعار سنة ١٩٦٨ بالمقارنة باسعار سنة ١٩٧٠ لابد وان يساوى ٣٣١/٣ ٪ بحيث يكون الناتج .

$$1 = \frac{331/3}{100} \times \frac{200}{100} \times \frac{150}{100}$$

وينطبق هذا الاختيار على سلسلة من الارقام القياسية للاسعار لا تقل عن ثلاثة ارقام . ولا تتوافر هذه الخاصية الا فى مقياس الوزن الثابت .

٣ - اختبار انعكاس العوامل :

ويتطلب هذا الاختيار ان يكون حاصل ضرب كل من الرقم القياسى للاسعار والرقم القياسى للكمية مساويا للرقم القياسى للقيمة فمثلا بالنسبة لمقياس لاسبيرز يستدعى هذا الاختيار صحة المعادلة الآتية :

$$\frac{I_{1,K}}{I_{2,K}} = \left\{ \frac{I_{1,K}}{I_{2,K}} \right\} \left\{ \frac{I_{1,K}}{I_{2,K}} \right\}$$

وهذا غير صحيح. فالرقم القياسى للقيمة يمكن الحصول عليه بأحدى طريقتين
 ١ - فهو اما يساوى حاصل ضرب رقم لاسبيرز القياسى للانتشار ورقم
 بأثر القياسى لكميات ، اى

$$\frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} = \left\{ \frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} \right\} \left\{ \frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} \right\}$$

٢ - وهو اما يساوى حاصل ضرب رقم لاسبيرز للكميات فى رقم بأثر
 القياسى للانتشار بمعنى .

$$\frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} = \left\{ \frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} \right\} \left\{ \frac{Z_{سم. ك.}}{Z_{سم. ك.}} \right\}$$

ولا تتوافر هذه الخاصية الى فى رقم فيشر وذلك لانه يمثل فى الواقع
 المتوسط الهندسى لكل من رقمى لاسبيرز وبأثر .

وقد اثبتت الدراسات الرياضية على الارقام القياسية انه فى ظل
 ظروف معينة فان مقياس لاسبيرز يعطى رقما قياسيا اكبر من القيمة الحقيقية
 كما يعطى مقياس بأثر رقما قياسيا اقل من القيمة الحقيقية، وانه على المدى
 القصير يصبح مقياس فيشر افضل المقاييس حيث تقترب قيمة الرقم القياسى
 الناتج عنه من القيمة الحقيقية لذلك الرقم .

ب - الارقام القياسية للكمية :

تعرضا لذكر الارقام القياسية دون ان نشير الى ماهيتها بصدد الكلام
 من اختيار انعكاس العوامل . وتمثل الارقام القياسية للكمية النسبة

المنوية للتغير في الكمية اذا ما احتفظنا بالاسعار ثابتة . فالعامل الثابت في الارقام القياسية للكمية هو السعر بينما العامل المتغير هو الكمية . فاذا رمزنا للرقم القياسي للكمية بالرمز ك تصبح الارقام القياسية الشائعة للكمية كما يأتي :

$$ك (لاسيجز) = \frac{\sum \text{س. ك.}_1}{\sum \text{س. ك.}} \times 100$$

$$ك (باش) = \frac{\sum \text{س. ك.}_1}{\sum \text{س. ك.}} \times 100$$

$$ك (فيشر) = \sqrt{\frac{\sum \text{س. ك.}_1}{\sum \text{س. ك.}} \times \frac{\sum \text{س. ك.}_1}{\sum \text{س. ك.}}} \times 100$$

$$ك (ت) = \frac{\sum \text{س. ت. ك.}_1}{\sum \text{س. ت. ك.}} \times 100$$

وبذلك ينتهى هذا الفصل .



الفصل الخامس

في

دراسة مقارنة

يهدف هذا الفصل الى دراسة بعض النظم الشائعة للحسابات القومية بصورة مبسطة ومختصرة بما يمكن القارئ من استيعاب الاسس والمبادئ العامة التي يمكن ان تقوم عليها الحسابات القومية . هذا وتقتصر الدراسة اساسا على نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية حيث يعتبر النظام الاكثر شيوعا في الدول النامية بما فيها جمهورية مصر العربية . ولما كان نظام الامم المتحدة يعبر الى حد كبير عن الفكر الغربي لنظرية الدخل القومي فقد رأينا اختتام هذا الفصل بتوضيح بعض الاسس الرئيسية التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية في دول العالم الشرقي ممثلا في الاتحاد السوفيتي .

١ - اسس تقسيم المعاملات الاقتصادية بفرض اعداد الحسابات القومية :
قبل ان نتطرق الى عرض الاسس العامة التي يقوم عليها نظام الامم المتحدة الجديد سنحاول التفرقة بين بعض الاسس الهامة لتقسيم المعاملات الاقتصادية بما يساعد القارئ على الربط بين النظام السابق شرجه في الفصل السابق ونظام الامم المتحدة الجديد .
ويمكن التمييز بين ثلاث اسس مختلفة لتقسيم المعاملات الاقتصادية عموما هي :

١ - التقسيم على حسب القطاع القائم بالمعاملة : وقد جرت العادة طبقا لهذا الاساس على تقسيم المجتمع الى قطاعات لها دلالة اقتصادية معينة بحيث يمثل الحساب الخاص بكل قطاع مجموعة من المعاملات المميزة

التي تهم المحلل الاقتصادي . وغالبا ما تتم التفرقة بين اربع قطاعات رئيسية طبقا لهذه الطريقة هي :

١ - قطاع الاعمال : ويتكون من جميع الوحدات الاقتصادية التي تزاوُل عمليات الانتاج في المجتمع وسواء كانت هذه العملية متعلقة بانتاج سلع مادية او خدمات غير مادية وسواء كان الانتاج بغرض الاستهلاك في الحاضر او بغرض زيادة اصول المجتمع وزيادة قدراته الانتاجية في المستقبل . ويمكن اعتبار قطاع الاعمال متخصص في استخدام خدمات عوامل الانتاج المختلفة في العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات النهائية التي تمثل بالتسليم للمجتمع .

٢ - قطاع الممتلكات : ويتكون من مجموع افراد المجتمع بصفتهم كمستهلكين من ناحية وبصفتهم كمستفيدين من عوائد عوامل الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية من ناحية اخرى . ويشمل هذا القطاع ايضا على الهيئات التي لا تعمل بقصد الربح مثل الجمعيات الخيرية وغيرها .

٣ - قطاع الادارة الحكومية : ويتكون من الهيئات العامة ومختلف الممتلك الحكومية التي تقوم بتأدية خدمات جماعية من النوع التقليدي للأفراد المجتمع والتي تقترب بسلطة السيادة في الدولة مثل الامن والعدالة والقطاع . كما قد يشمل القطاع الحكومي احيانا على الخدمات التي تأخذ الحكومة على عاتقها القيام بها لصالح افراد المجتمع ككل دون ان تستهدف من ذلك الربح اصلا .

٤ - قطاع العالم الخارجي : ويتكون من جميع الافراد والهيئات والمؤسسات التي تقع خارج الحدود الإقليمية للمجتمع ممن يتعاملون مع القطاعات الثلاثة السابقة عن طريق التبادل التجاري او المالي . هذا وقد اتبعنا هذا التقسيم القطاعي اساسا في تصميم نظام الحسابات القومية الموضح في الفصل السابق .

ب - التقسيم على حسب النشاط الاقتصادى : ويمكننا فى هذا الصدد التمييز بين ثلاثة انواع من النشاط الاقتصادى هى :

١ - النشاط الانتاجى : ويتضمن كل المعاملات المتعلقة بالانتاج فى المجتمع سواء فيما يتعلق بمصادر الحصول عليه او بكيفية التصرف فيه .

٢ - النشاط الاستهلاكى : ويتضمن جميع المعاملات المتعلقة بالاستهلاك فى المجتمع وسواء فيما يتعلق بمصادر الحصول على السلع والخدمات المستهلكة او بكيفية الحصول على الموارد اللازمة لتمويل الحصول عليها .

٣ - النشاط الاستثمارى : ويتضمن جميع المعاملات المتعلقة بالمحافظة على ثروة المجتمع من الاصول الرأسمالية او زيادتها (او انقاصها) فى بعض الاحيان) وسواء كان ذلك متعلقا بمصدر الحصول على الاصول او كيفية تمويلها .

هذا ويرتبط التقسيم على حسب النشاط ارتباطا وثيقا بالتقسيم القطاعى كما بيننا فى الفصل السابق وكما سيتضح فيما بعد .

ج - التقسيم على حسب موضوع التعامل : ويمكننا فى هذا الصدد التمييز بين ثلاث انواع من المعاملات .

١ - معاملات سلعية وخدمة : وتشمل كل المعاملات المنصبة على تداول السلع والخدمات فى المجتمع وسواء كان ذلك متعلقا بمصادر الحصول عليها او بكيفية التصرف فيها .

٢ - معاملات رخرية وتحويلية : وتشمل جميع المعاملات المتعلقة بالحصول على الدخول وكيفية التصرف فيها وتنصب هذه المعاملات اساسا على عوامل الانتاج والتحويلات مثل الضرائب والاعانات .

٣ - معاملات مالية : وهى المعاملات التى يترتب عليها خلق حقوق او التزامات مالية . هذا ويمكن ان يقوم كل من القطاعات الاربع

السابقة بنى من هذه الانواع الثلاث من المعاملات .
اما وقد بينا بعض الاسس الهامة لتقسيم المعاملات الاقتصادية، ننقل الان
لدراسة الهيكل العام لنظام الأمم المتحدة ، وبيان ما قد يكون له من
علاقة بالنموذج المبسط الوارد فى الفصل السابق .

٢ - نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (١) •

ظهر نظام الأمم المتحدة الموحد للحسابات القومية بصورته الاصلية
سنة ١٩٥٣ مكونا من ستة حسابات رئيسية تمثل هيكل متناسق يهدف الى
اظهار التدفقات الناتجة عن الانشطة الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية
فى المجتمع ويربطها بمعاملات المجتمع مع العالم الخارجى . وتميزت
الحسابات الستة بالاختصار والبساطة وتم تعزيزها بأثنى عشر جدولاً
تختص ببيان اهم التفاصيل المتعلقة ببعض العناصر الرئيسية فى الحسابات
الستة . وكان الهدف من النظام هو امداد اساس موحد لارشاد الاجهزة
الاحصائية المختلفة وخاصة فى الدول النامية لتحسين وتطوير البرامج
الاحصائية واعداد الاحصاءات الاقتصادية التى تمكن من اعداد مجموعة
الحسابات على اساس موحد . وكانت الحسابات الستة الرئيسية فى نظام
الأمم المتحدة الاصلى للحسابات القومية كالاتى :

١ - حساب الانتاج المحلى : Domestic product Account :

ولا يختلف هذا الحساب فى شىء عن الحساب رقم (١) المبين فى الفصل
السابق الا فيما يتعلق باضافة مدخرات قطاع الاعمال لعوائد عوامل
الانتاج وازهارها فى بند واحد يمثل الانتاج المحلى الصافى بتكلفة عوامل
الانتاج .

(1) United Nations, A System of National Accounts, studies in Methods,
Series F, No. 2, Rev. 3, (New York : U. N., 1968)

٢ - حساب الدخل القومي : National Income Account

ويظهر فى الجانب الدائن من هذا الحساب الانتاج المحلى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج كما يتحدد فى الحساب السابق ويضاف اليه عوائد عوامل الانتاج من الخارج . ويظهر فى الجانب المدين من هذا الحساب مكونات هذين العنصرين من اجور ومهايا وما فى حكمها ، ومن دخول ناتجة عن ممتلكات بما فيها الشركات الغير مساهمة ، ومن مدخرات الشركات المساهمة من ارباح محتجزة ، والضرائب المباشرة على هذه الشركات ، ودخل الحكومة من ممتلكاتها بعد خصم فائدة الدين العام والفوائد على ديون المستهلك . ويمثل جانبى الحساب المتطابقة الآتية :

الدخل القومى الصافى \equiv الانتاج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج .

٣ - حساب تكوين رأس المال المحلى Domestic Capital Formation

ويظهر هذا الحساب مصادر تمويل الاستثمار المحلى فى أحد جانبيه وفى الجانب الآخر كيفية استخدام هذه المصادر لتمويل الاستثمارات الثابتة المحلية والزيادة فى المخزون .

٤ - حساب قطاع العائلات والهيئات الخاصة التى تهدف الى الربح

Households and private non-profit Institutions

ويظهر الحساب فى أحد جانبيه موارد القطاع من الدخول المختلفة والتحويلات وفى الجانب الآخر كيفية التصرف فى هذه الموارد . وينقسم الحساب الى مرحلتين المرحلة الاولى تختص ببيان المعاملات الجارية والثانية تختص ببيان المعاملات الرأسمالية .

٥ - حساب قطاع الحكومة General Government

ويظهر معاملات الحكومة على نمط الحساب السابق .

٦ - حساب العالم الخارجى External Transactions

ويظهر فى الجانب المدين منه مديونية العالم الخارجى بالصادرات وصافى

دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجى والتحويلات من العالم الخارجى ويظهر فى الجنب الدائن دائنية القطاع بالواردات والتحويلات للخارج وصافى الاقتراض للخارج . ويعد الحساب على مرحلتين الاولى للمعاملات الجارية والثانية للعمليات الرأسمالية .

ويتضح من ذلك ان تقسيم الحسابات فى نظام الامم المتحدة الاصلى كان يقوم على أساس قطاعى كما اتبعنا فى الفصل السابق .

١ - نظام الامم المتحدة الجديد .

ظهرت تطورات عديدة فى نظم المحاسبة القومية فى السنوات التالية لظهور نظام الامم المتحدة الاصلى ، وظهرت الحاجة الى بيانات اقتصادية اكثر تفصيلا وخاصة فيما يتعلق بعلاقة التدفقات السلعية بالتدفقات المالية . كما تطورت نظم المدخلات والمخرجات وقام العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بمحاولات اعداد جداول تشابك النشاط الاقتصادى على اساس نظام المدخلات والمخرجات . كل ذلك ادى فى مجموعه الى ضرورة تعديل نظام الامم المتحدة لياخذ هذه التطورات فى الحسبان ويسهم فى تنمية احصائيات الدخل القومى وتحسين مستواها بما يخدم التطورات الجديدة ، وخاصة فى الدول النامية التى تفتقد اجهزتها الاحصائية الارشاد والتوجيه . وصدر نظام الامم المتحدة الجديد فى سنة ١٩٦٨ ليكون بمثابة الاداء التوجيهية والارشادية فى هذا المضمار .

ويقوم نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية على أساس تقسيم المعاملات الاقتصادية طبقا لنوع النشاط من ناحية وطبقا للقطاع الذى يقوم بالمعاملة من ناحية اخرى كما تتم التفرقة فى بعض الاحيان بين المعاملات طبقا لطبيعة المعاملة . طبقا لنوع النشاط يتم التفرقة بين كل من النشاط الانتاجى ، والنشاط الاستهلاكى والنشاط الاستثمارى ، والنشاط مع العالم الخارجى . بينما يتم التفرقة من جهة اخرى بين النشاط الانتاجى لقطاع

الصناعة ، وقطاع الخدمات الحكومية ، وقطاع الهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح وقطاع العائلات ، والتى تمثل فى مجموعها النشاط الانتاجى للمجتمع . كما تتم التفرقة بين النشاط الاستهلاكى للعائلات والنشاط الاستهلاكى للحكومة ، والنشاط الاستهلاكى لقطاع الهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح والتى تمثل فى مجموعها النشاط الاستهلاكى للمجتمع .

اما فيما يتعلق بالنشاط الاستثمارى فيتم التمييز بين القطاعات التى تكون فى مجموعها مصادر تمويل الاستثمارات فى المجتمع من ناحية والقطاعات التى تقوم بالعمليات الاستثمارية فى المجتمع من ناحية اخرى .

اما المعاملات مع العالم الخارجى لقطاعات الاقتصاد القومى ككل فيتم تجميعها فى حساب واحد . ومن ثم يتكون الهيكل الجديد لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية اساسا من ستة حسابات رئيسية يتم اعداد كل منها على عدة مستويات او لعدة قطاعات او على اساس طبيعة المعاملات . كما يتضح من الجدول رقم (١) .

هذا ويمكن تلخيص الهيكل المذكور فى صورة اربع حسابات رئيسية للاقتصاد القومى ككل **The Four Accounts of the Nation** على حسب طبيعة النشاط كالاتى :

١ - **حساب الانتاج** : ويختص باظهار الانتاج المحلى الاجمالى والاتفاق عليه .

٢ - **حساب الدخل والتخصيص** : ويختص باظهار مصادر الحصول على الدخل وكيفية التصرف فيه لاغراض الاستهلاك والادخار .

٣ - **حساب الاستثمار** : ويختص باظهار تكوين راس المال الاجمالى ومصادر تمويله .

هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية

[illegible]

٤ - حساب العالم الخارجى : ويختص باظهار معاملات المجتمع مع المجتمعات الاخرى .

وبالتالى يمكن اظهار هيكل نظام الامم المتحدة الجديد فى صورة مصفوفة [وعلى اساس البيانات الواردة فى كل من الجدولين ٥ ، ٦ فى الفصل السابق] كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

هيكل نظام الامم المتحدة الجديد للحسابات القومية					
الحساب المدين	الدخل	الاستثمار	العالم الخارجى	المجموع	
الحساب الدائن	الانتاج والتخصيص				
الانتاج	١٥٠٠	٧٠٠	٢٥٠	٢٤٥٠	
الدخل والتخصيص	١٨٥٠	٥٠		١٩٠٠	
الاستثمار	٢٥٠	٣٤٠	١١٠	٧٠٠	
العالم الخارجى	٣٥٠	٦٠		٤١٠	
المجموع	٢٤٥٠	١٩٠٠	٤١٠	٥٤٦٠	

وبمقارنة الجدول رقم (٦) فى الفصل السابق مع الجدول رقم (١٠) نجد ان الاختلاف الرئيسى بينهما هو ادماج القطاع الحكومى وقطاع العائلات - والتي تمثل فى نموذج الحسابات القومية فى الفصل السابق قطاعات استهلاكية اساسا - للحصول على قيود حساب الاستهلاك فى نظام الامم المتحدة . ويترتب على ادماج القطاع الحكومى وقطاع العائلات ضرورة استبعاد المعاملات الوسيطة بينهما والتي تمثل فى مجموعها ٣٠٠ مليون جنيه وتتمثل فى مديونية الحكومة للعائلات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ودائنية الحكومة للعائلات بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه والاولى تمثل الاعانات للعائلات والثانية تمثل الضرائب على العائلات .

ب - اضافة صافى الاصول القومية :

يمكن تمثيل الميزانية العمومية لقطاع معين او لمجموعة من القطاعات التى تكون اقتصاد معين بالمعادلة الآتية :

[صافى الاصول الملموسة بعد خصم مجمع الاهلاك + فائض الحقوق المالية على الالتزامات المالية = صافى الاصول = رأس المال]
وتتكون صافى الاصول فى نهاية فترة معينة من :

صافى الاصول فى بداية الفترة + صافى الاستثمار خلال الفترة (بعد خصم الاهلاك) + فرق التقويم اللازم لتعديل قيمة الاصول والالتزامات للأسعار السائدة فى نهاية الفترة .

كما يمكن التوصل الى رأس المال فى نهاية فترة معينة عن طريق :
[رأس المال فى بداية الفترة + المدخرات الجديدة خلال الفترة + فرق التقويم كما فى المعادلة السابقة] .

وحيث انه كما سبق وراينا ، الادخار = الاستثمار . هاته يمكننا التوصل الى صافى الاصول فى نهاية الفترة عن طريق القيود فى حساب الاستثمار وفروق التقويم . ومن ثم يمكن اضافة الاصول القومية لهيكل الحسابات القومية بحيث يصبح ممثلا لتدفقات الموارد الاقتصادية والمخزون منها معا بدلا من اقتصره على اظهار التدفقات فقط .

وبفرض ان صافى اصول المجتمع بلغت فى بداية الفترة فى المثال السابق ٥٠٠٠ مليون جنيه وان فرق تقويم هذه الاصول لاختلاف الأسعار فى نهاية الفترة عن بدايتها بلغ ٢٥ مليون جنيه ، فان هيكل الحسابات القومية بما فيها بيانات الميزانية يظهر كالتى (جدول رقم ١١)

وتظهر البيانات الواردة بالجدول السابق (جدول رقم ١٠ فى المستطيل الذى يتوسط الجدول وتحتفظ بدالاتها كما فى الجدول السابق . ويمثل

الصفة المثل للاستثمار في الجدول رقم (١١) ما طرأ على صافي أصول المجتمع من تغيرات خلال الفترة طبقاً لمصدر هذه التغيرات، بمقدد بدأت الفترة بصافي أصول قدره ٥٠٠٠ جنيه وضيف إلى ذلك مدخرات النشاط الانتاجي وفائض النشاط الاستهلاكي ثم صافي ما حصل عليه المجتمع من موارد لتمويل استثماراته من الخارج ثم مروق تقويم الأصول لاختلاف أسعارها نهاية المدة عن بدايتها .

جدول رقم (١١)

هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية

الحسابات القومية	صافي أصول	الانفراج	الفرق بين	الاستثمار	إجمالي الخارج	الفرق بين	صافي الأصول
صافي الأصول	٥٠٠٠						٥٧٢٥
إجمالي	١٥٠٠	٧٠٠	٦٥٠				
إجمالي	١٨٥٠						
الاستثمار	٥٠٠٠	٢٥٠	٢٤٠	١١٠	٢٥		
إجمالي		٢٥٠	٦٠				
الفرق بين				٢٥			
صافي الأصول				٥٧٢٥			

كما يمثل للاستثمار طبيعة الإضافات إلى صافي أصول المجتمع من استثمارات في أصول ثابتة وتغير المخزون ومروق تقويم .

ولا يقتصر نظام الأمم المتحدة على هذه الصورة التجميعية المختصرة ، بل يتم تحليل كل من هذه الحسابات إلى عناصره بطريقة تفصيلية إلى أن تصل المصنوعة التي تمثل الهيكل الرئيسي لنظام الأمم المتحدة الجديد إلى رتبة ٨٨ x ٨٨ ، أي تحتوي على ٨٨ صف و ٨٨ عمود كل زوج منها يمثل في الواقع حساب لنشاط اقتصادي معين أو مورد اقتصادي معين لونه مفهوم اقتصادي معين . الخطوة التالية في التقسيم مثلاً يمكن أن يترتب عليها تقسيم بعض الحسابات الظاهرة في الجدول رقم (١١) كالآتي .

صافى اصول اول الفترة ————— | صافى الحقوق المالية
صافى الاصول الملموسة —————

الانتاج ————— | السلعة
النشاط —————

الدخل والتخصيص ————— | السلع الاستهلاكية
الدخل والاتفاق —————

وهكذا . ويترتب على ذلك أن يظهر هيكل الحسابات القومية ممثلاً فى عدد اكبر من الحسابات المختلفة الذى يهدف كل منها لاداء غرض معين او سد حاجة معينة الى بيانات . فالانتاج مثلاً اما يمثل سلع وخدمات يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة كما انه يمكن ان ننظر اليه على اساس انه نشاط يترتب عليه انتاج سلع وخدمات معينة . وكل من النوعين من البيانات (على اساس السلعة او على اساس النشاط) يخدم هدف معين . فبيانات السلع تمكن من تحديد مقدار المنتج من كل منها وكيفية التصرف فيه بينما بيانات النشاط تمكن من تحديد مساهمة كل نشاط فى انتاج السلع المختلفة وكيفية التصرف فى قيمة انتاجه .

جـ - تحليل الحسابات الاربعة الرئيسية فى هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد .

سنحاول فى هذه النقطة بيان كيفية تقسيم الحسابات الأربع الرئيسية التى تمثل هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد كما تظهر فى مرحلتها التحليلية الثانية المبينة فى الفقرة السابقة عن طريق مثال تطبيقي .

فيمّا يلى بعض البيانات المتعلقة باقتصاديات احدى المجتمعات خلال السنة المنتهية فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧١ .

١ — بلغت القيمة السوقية للسلع والخدمات الناتجة عن النشاط الانتاجي في المجتمع خلال الفترة ٦٠٠ مليون جنيه وذلك بما فيها من مستلزمات انتاج وسيطة مصنعة قيمتها ٢٨٠ مليون جنيه ، وبما فيها ١٠٠ مليون جنيه تمثل تكلفة الخدمات الحكومية لمجموع المرافق المجتمع (تعليم — صحة — رعاية اجتماعية...) خلال الفترة، وبما فيها ١٠ مليون جنيه تمثل نفقات الحكومة المباشرة للقيام بوظائفها في الخارج .

٢ — بلغ اجمالي القيمة السوقية للسلع المنتجة والمستوردة من الخارج خلال الفترة ٦٤٠ مليون جنيه منها ٥٠٠ مليون جنيه منتج محليا والباقي يمثل قيمة الواردات بما فيها الرسوم الجمركية البالغ قيمتها ٦٥ مليون جنيه وقد تم استخدام هذه السلع كالاتي :

- ٢٨٠ مليون جنيه كمستلزمات وسيطة للانتاج .
- ٢٣٥ مليون جنيه للاستهلاك
- ٢٠ مليون جنيه للزيادة في المخزون .
- ٥٠ مليون جنيه تمثل اجمالي الاستثمارات في اصول ثابتة
- ٥٥ مليون جنيه للصادرات

٣ — بلغ اجمالي الاتفاق الخاص والعام على السلع والخدمات بقصد الاستهلاك النهائي ٣٣٥ مليون جنيه منها ١٠٠ مليون جنيه تمثل اتفاق الحكومة على الخدمات التي انتجتها .

٤ — بلغت القيمة الاجمالية للانتاج المحلي بما فيها الرسوم الجمركية على الواردات ٣٧٥ مليون جنيه ، كما بلغت اقساط الاهلاك الجارى على اصول المجتمع الثابتة ١٠ مليون جنيه ، وبلغت صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج ٣٥ مليون جنيه ، كما بلغت قيمة صافي التحويلات للخارج ١٠ مليون جنيه .

٥ — بلغت قيمة الزيادة في الحقوق المالية من نقدية وحاصلات ايجار،

وائتمان تجارى ، وقروض طويلة الاجل ... الخ) للقطاعات المحلية ٩٠ مليون جنيه ، ولقطاع العالم الخارجى ١٠ مليون جنيه ، بينما بلغت الزيادة فى الالتزامات المالية للقطاعات المحلية ٩٥ مليون جنيه ، ولقطاع العالم الخارجى ٥ مليون جنيه .

وتستخدم هذه البيانات لتصوير هيكل الأمم المتحدة للحسابات القومية الشبه تفصيلى كما يظهر فى الجدول رقم (١٢) . وبمحص الجدول نلاحظ الآتى (تجاهل الارتام الظاهرة فى فوائز مؤقتا) :

ثانيا يتعلق بالنشاط الانتاجى :

وكما يتضح من الجدول، تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط الانتاجى الى حسابين :

(١) ويمثل مصادر الحصول على السلع المختلفة واستخدامها فى الأغراض المختلفة ، حيث يمثل العمود الاول مصادر الحصول على السلع عن طريق الانتاج (٥٠٠ مليون) وعن طريق الاستيراد (١٤٠ مليون منها ٦٥ مليون تمثل رسوم جمركية) . كما يبين الصف الاول كيفية استخدام هذه السلع فى الاستخدامات المختلفة . (انظر رقم ٢ فى رأس المثال) .

جدول رقم ١١٢١ . هيكل نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية

المرحلة	المحاسبة		الدخل والمخصص		الاستثمار (تكوين رأس المال)				المعامل الخارجي		المجموع
	الدخل	المخصص	الدخل	المخصص	الزيادة في الخزون	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	
١- بيع	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٦٤٠
٢- التشغيل	٥٠٠	٤٨٠	٤٣٥	١٠٠	٤٠	٥٠	٧٠		٥٥	٥٥	٦٠٠
٣- بيع واستهلاك	٦٥	٦٠		٢٢٥			١٥٠	١٠٠	٣٥	٣٥	٢٢٥
٤- الدخل والمخصص											٤٠٠
٥- الزيادة في الخزون											٤٠
٦- إجمالي الاستثمارات				٥٥				٥٠	١٠	١٠	٥٠
٧- تحقيق الأرباح								٩٠			٩٠
٨- تحويل رأس المال											١٥٠
٩- إيرادات الجارية	٧٥	١٠		١٥			٥		٥	٥	٩٥
١٠- إيرادات المصارف	٨٥										٨٥
المجموع	٦٤٠	٦٠٠	٢٢٥	٤٠٠	٤٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	٩٥	١٠	٦٤٠

(٢) ويمثل موارد واستخدامات النشاط الانتاجي . ويمثل الممود
رقم (٢) الاستخدامات المختلفة للنشاط الانتاجي من مستلزمات ومسيطة
٢٨٠ مليون جنيه، وخدمات عوامل انتاج ٣١٠ مليون جنيه) وما تكلفة انتاج
الخدمات الحكومية لاداء وظائفها بالخارج (١٠ مليون جنيه) . ويظهر
الصف رقم (٢) مكونات انتاج النشاط الانتاجي من سلع (٥٠٠ مليون جنيه).
وخدمات (١٠٠ مليون جنيه) .

فيما يتعلق بالنشاط الاستهلاكي :

ويلاحظ من الجدول انه تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط
الاستهلاكي الى حسابين :

(٣) يبين مصادر تمويل الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات
(صف رقم ٣) كما يبين مصادر الحصول على السلع والخدمات المستهلكة
(عمود رقم ٣) — من الانتاج من السلع ٢٣٥ مليون جنيه ومن خدمات
الحكومة (١٠٠ مليون جنيه) .

(٤) وبين صافي الدخل القومي وكيفية التصرف فيه . ويمثل الصف رقم
(٤) اجمالي الدخل المحلي (٦٥ + ٣١٠) الذي اذا ما خصنا منه الاهلاك
(١٠ مليون جنيه) لتوصلنا الى صافي الدخل المحلي ، واذا ما اضعنا الى
ذلك صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج (٣٥ مليون) لتوصلنا الى صافي
الدخل القومي .

كما يظهر العمود رقم (٤) كيفية التصرف في اجمالي الدخل القومي
على الاستهلاك من السلع والخدمات (٣٣٥ مليون جنيه) وعلى المدخرات
(٥٥ مليون توصلنا اليها كرسيد) وعلى التحويلات للخارج (١٠ مليون جنيه)

فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري :

- تم تقسيم الحساب الخاص بالنشاط الاستثماري الى اربعة حسابات .
- (٥) ويمثل التغير في المخزون ومصدر هذا التغير
- (٦) ويمثل اجمالي الاستثمار في الاصول الثابتة ومصدر الحصول عليها.
- (٧) ويمثل الصف رقم (٧) الزيادة في الحقوق المالية للقطاعات المحلية (١٠ مليون) والزيادة في الحقوق المالية للعالم الخارجي (١٠ مليون) بينما يمثل العمود رقم (٧) الزيادة في الالتزامات المالية للقطاعات المحلية (٩٥ مليون جنيه) والزيادة في الالتزامات المالية للعالم الخارجي (٥ مليون)
- (٨) ويظهر الصف الثامن مصادر تمويل الاستثمارات المختلفة من مدخرات (٥٥ مليون) ومن زيادة في الالتزامات المالية للقطاعات المحلية (٩٥ مليون جنيه). كما يمثل العمود الثامن كيفية التصرف في مصادر التمويل من زيادة في المخزون (٢٠ مليون) وزيادة صافية في الاستثمارات الثابتة (٥٠ مليون — ١٠ مليون) وزيادة في الحقوق المالية (٩٠ مليون) .

فيما يتعلق بالعالم الخارجي :

تم تقسيم المعاملات مع العالم الخارجي الى نوعين خصص لكل منها حساب مستقل .

- (٩) وبين العمليات الجارية للعالم الخارجي حيث يمثل الصف رقم (٩) الواردات من السلع والخدمات (٧٥ مليون) والانفاق الحكومي المباشر في الخارج (١٠ مليون) وصافي تحويلات الافراد والحكومة للخارج (١٠ مليون) كما يبين العمود رقم (٩) مصادر تمويل العمليات السابقة من صادرات (٥٥ مليون) وصافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج (٣٥ مليون) وصافي الاقتراض من الخارج (٥ مليون) .

- (١٠) ويبين العمليات الرأسمالية مع العالم الخارجي حيث يظهر في الصف رقم (١٠) الزيادة في الالتزامات المالية للعالم الخارجي (٥ مليون)

وإذراض من الخارج ٥١ مليون، والتي تكون في مجموعها الزيادة في الحقوق المالية لقطاع العالم الخارجى (١٠ مليون) كما تظهر في العمود رقم (١٠) .

فيما يتعلق بالأرقام داخل الدوائر :

تمثل الأرقام الظاهرة في الدوائر المعاملات الصافية لكل نشاط مع الأنشطة الأخرى ومن ثم فهي تمثل حلقة الربط بين الجدول رقم (١١) والحسابات الأربع الرئيسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة الجديد . لاحظ ان القيود بين الحسابات الممندة لنشاط واحد [إنتاجى ، استهلاكى ، استثمارى ، العالم الخارجى] يتم استبعادها كمعاملات وسيطة بين وحدات النشاط الواحد . فمثلا رقم الـ ٢٨٠ مليون الظاهرة في صف السلع وفي عمود النشاط تمثل منتجات انتجها النشاط الإنتاجى من سلع خاصة لاستخدامها في عملياته الإنتاجية ومن ثم فهي لا تمثل منتج نهائى ويترتب على ذلك ضرورة استبعادها بعدد اعداد الحساب التجميعى للنشاط الإنتاجى هذا ويظهر الحسابات الأربعة في صورة تجميعية للمثال تحت البحث كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

الحسابات الأربعة الرئيسية في نظام الأمم المتحدة الجديد

الحساب المدين	الحساب الدائن	الإنتاج الدخل والتخصيص	العالم الخارجى	المجموع
الإنتاج	٣٣٥	٧٠	٥٥	٤٦٠
الدخل والتخصيص	٣٧٥	١٠٠	٣٥	٥٠٠
الاستثمار	٥٥	١٠	٦٥	١٠٠
العالم الخارجى	٨٥	١٠	٥	١٠٠
المجموع	٤٦٠	٢٠٠	١٠٠	٧٦٠

٤ - أهداف نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية :

لا تختلف أهداف نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية كثيراً عن أهداف النظام الأصلي ، فكلاهما يهدف إلى إمداد أسس موحدة لأعداد احصائيات الدخل القومي في الدول المختلفة طبقاً لتوجيهات وإرشادات محددة . غير أن النظام الجديد بنظرته الأوسع لفروع النشاط الاقتصادي المختلفة وتحليله الأكثر تفصيلاً لأوجه هذا النشاط أدى إلى إمكانية إمداد مقدار أكبر من البيانات الهامة والضرورية لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي طبقاً لأسس موحدة ومعايير محددة . ويمكن تلخيص أهداف النظام الجديد في الآتي :

١ - يهدف الهيكل العام للنظام والذي يعتمد أساساً على أربعة حسابات إلى إرشاد الدول المختلفة - عن طريق التفصيل المرحلي لهذه الحسابات الأربعة إلى حسابات فرعية ثم جزئية ثم تحليلية - التي ترغب في زيادة تفصيل نظم حساباتها القومية إلى طريقة هامة وبمبسطة وموحدة لأجراء هذا التفصيل .

٢ - يهدف النظام الجديد إلى إمداد تعاريف محددة وأسس موحدة لعناصر الحسابات القومية المختلفة وأساس قيدها في الحسابات وتوقيت هذا القيد بما يترتب عليه إزالة الكثير من الخلط بين المفاهيم المختلفة وعدم دقة التوجيه المحاسبي وذلك يؤدي قطعاً إلى زيادة إمكانية الاعتماد على البيانات القومية .

٣ - يشمل النظام الجديد على بيانات متعلقة بالتغيرات التي تطرأ على المخزون من المواد الاقتصادية في المجتمع (الثروة القومية) . ورغم عدم معالجة النظام للمشاكل المتعلقة بالمفاهيم الأساسية وكيفية الحصول على البيانات المتعلقة بالثروة القومية وعدم احتوائه على بيانات تفصيلية عن كيفية أعداد الميزانيات القومية ، فإنه ولا شك قد اتخذ خطوة هامة

ومفبده فى هذا المجال حيث ادمج البيانات عن التغيرات فى المخزون من الثروة فى الهيكل الرئيسى للحسابات القومية .

٣ - النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية (١) :

اصدر مركز تنمية الصناعة للدول العربية « النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية » فى يناير ١٩٧١ . ويستمد النظام المقترح تطبيقه فى دول الجامعة العربية هيكله الاساسى من نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية . ويتكون النظام المقترح من اربعة حسابات رئيسية يتم اعدادها جميعا على المستوى القومى وهى :

الحساب الأول : الناتج المحلى الاجمالى والانفاق : وهو الحساب الاول من المجموعة الاولى الخاصة بالحسابات المبيعة للدولة Consolidated Accounts for the nation فى نظام الأمم المتحدة الجديد (واهو ما سميناه حساب الانتاج بصدد شرح نظام الأمم المتحدة) .

الحساب الثانى : الدخل القومى المتاح وتخصيصاته : وهو الحساب الثانى من المجموعة الاولى من نظام الأمم المتحدة الجديد (وهو ما سميناه حساب الدخل والتخصيص فى البنود السابقة) .

الحساب الثالث : حساب تمويل الاستثمار : وهو الحساب الثالث من المجموعة الاولى من نظام الأمم المتحدة الجديد (وهو ما سميناه حساب الاستثمار) .

الحساب الرابع : حساب الصفقات الخارجية : وهو حساب المعاملات مع العالم الخارجى فى نظام الأمم المتحدة الجديد .

ويظهر الجدول التالى كل من هذه الحسابات الأربعة والعلاقة بينها

اجدول رقم (١٣) .

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يناير ١٩٧١ .

(جدول رقم ۱۳)

هيكـل نظام الحسـنات القومية لدول جامعة الدول العربية *

(المجموعة الأولى من نظام حسابات الأمم المتحدة الجديد)

[illegible]

* لا يحتوى هذا الهيكل على المعاملات فى الأصول والخصوم المالية

سواء محليا (فى حساب رأس المال) أو خارجيا (فى حساب الصفقت

الخارجية .

١ - أساس التقييم المتبعة في كل من نظام الأمم المتحدة ونظام الجامعة :

يقوم الإنتاج الإجمالي طبقا لنظام الأمم المتحدة الجديد تبعاً لسته
نفس للتقييم كما يلي :

١ - الإنتاج الإجمالي بقيمة المشتري : وتعبر عن تكلفة السلع والخدمات في السوق تسليم محل المشتري . وتساوى مستلزمات الإنتاج الوسيطة ومستلزمات الإنتاج المباشرة (خدمات عوامل الإنتاج) وصافي الضرائب الغير مباشرة بعد خصم الإعانات .

٢ - الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج : ويحصل عليها عن طريق خصم عوامل البتارد ونقل المنتجات من الإنتاج الإجمالي بقيمة المشتري .

٣ - الإنتاج الإجمالي على أساس القيمة الأساسية التقريبية : ويساوى الإنتاج الإجمالي بقيمة المنتج بعد خصم صافي الضرائب السلعية على المنتجات .

٤ - الإنتاج الإجمالي على أساس القيمة الأساسية الحقيقية : ويساوى الإنتاج الإجمالي على أساس القيمة الأساسية التقريبية بعد خصم صافي الضرائب السلعية على مستلزمات الإنتاج الوسيطة .

٥ - الإنتاج الإجمالي بقيمة عوامل الإنتاج التقريبية : وتساوى قيمه الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج مطروحاً منها صافي الضرائب غير المباشرة (بعد خصم الإعانات) على المنتجات .

٦ - الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الحقيقية : وتساوى قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة عوامل الإنتاج التقريبية بعد خصم صافي الضرائب غير المباشرة على مستلزمات الإنتاج الوسيطة .

هذا واخذ ندلأم الجامعة العربية بأساسين للتقيم فقط هما :

١) قيمة المنتج .

٢) قيمة المشتري .

وسنتناول فيما يلي بالشرح بعض العناصر الواردة في هيكل النظام المبين في الجدول رقم (١٣) .

(١) **عوائد العاملين بأجر :** وتشمل اجمالي الاجور التي يتحصل عليها العاملين سواء في صورة اجور او مرتبات او مكافآت او عمولات وحصة الوحدة او الشركة في التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين على الحياة والحوادث وما شابه ذلك على العاملين . كما تشمل المزايا المعنوية سواء كانت في صورة خدمات سكنية او علاجية او ترفيهية او تعليمية او ملابس او نقل ، اذا ما كانت تقدم للعاملين مجاناً او بمقابل اجر رمزي .

(٢) **فائض التشغيل :** ويساوي الانتاج الاجمالي على اساس قيمة المنتج بعد خصم كل من المستلزمات الوسيطة على اساس قيمة المشتري وعوائد العاملين بأجر واهلاك رأس المال الثابت والضرائب الغير مباشرة مطروحا منها الاعانات .

(٣) **اهلاك رأس المال الثابت :** ويمثل قيمة الاصول الثابتة المستنفذة في العملية الانتاجية على اساس القيمة الاستبدالية الجارية . ويغطي الإهلاك مقابل النقص الناتج عن التقادم المتوقع والمعدل المعادي للحوادث ولا يشمل الجزء الخاص بالتقادم الغير متوقع والخسائر الرأسمالية ونفاذ الموارد الطبيعية .

(٤) **الضرائب غير المباشرة :** وهي الضرائب المفروضة على المنتجين فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع او الشراء او استخدام السلع والخدمات التي تحمل عادة على تكاليف الانتاج وتشمل الرسوم على الواردات والصادرات ورسوم الانتاج وضرائب المبيعات والضرائب على الملاك والدمغسات

والسريه العقارية ورسوم السيارات وكافة الرسوم الاخرى .

(٥) الاعانات : تشمل كافة المنح على الحساب الجارى التى تقدمها الحكومة للصناعات الخاصة والشركات العامة والمنح التى تمنحها السلطات العامة للمشاريع الحكومية لتعويض عن خسائر التشغيل عندما تكون هذه الخسائر نتيجة واضحة للسياسة التى تتبعها الدولة للابقاء على الاسعار عند مستوى يقل عن تكاليف الانتاج .

(٦) الانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى : ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة بفرض الاستخدام الذاتى فى النشاط الجارى . وهى تساوى قيمة الانتاج الاجمالى بعد خصم قيمة كل من المبيعات السلعية والغير سلعية وقيمة التكوين الراسمالى والذى لم يتم اعتباره صناعة قائمة بذاتها . وتساوى قيمة الانتاج الاجمالى مجموع المستلزمات الوسيطة من السلع والخدمات وعوائد العاملين بأجر واهلاك رأس المال الثابت والضرائب الغير مباشرة .

(٧) الانفاق الاستهلاكى النهائى للهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات : ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة بفرض الاستخدام الذاتى فى النشاط الجارى . وهى تساوى قيمة الانتاج الاجمالى بعد خصم قيمة المبيعات السلعية والغير سلعية . وتساوى قيمة الانتاج الاجمالى مجموع المستلزمات الوسيطة وعوائد العاملين بأجر واهلاك ورأس المال الثابت والضرائب الغير مباشرة .

(٨) الانفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات : ويمثل انفاق الافراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة والغير معمرة والخدمات بعد خصم صافى مبيعاتهم من السلع المستعملة والمخلفات .

(٩) الزيادة فى المخزون : ويشمل القيمة السوقية للتغير فى المخزون من المواد الأولية والانتاج الغير تام والانتاج التام والحيوانات المعدة للذبح

والتغير فى المخزون من السلع الاستراتيجية واحتياطي الطوارئ من المنتجات الهامة فى حوزة قطاع الخدمات الحكومية .

(١٠) **التكوين الرأسمالى الاجمالى الثابت :** ويمثل انفاق قطاع الصناعة ومنتجى الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح على الاضافات الى الاصول الثابتة عن طريق الشراء او الانتاج الذاتى من السلع الجديدة المعمرة بعد خصم المبيعات من الاصول المستعملة والاصول المخردة، ولا يدخل فى ذلك انفاق الحكومة على السلع المعمرة للاغراض العسكرية . ويشمل التكوين الرأسمالى الاجمالى الثابت الاضافات من السلع المعمرة سواء كان من الممكن اعادة انتاجها ام لا وذلك باستثناء ثمن شراء الاراضى ومناجم الثروة المعدنية والغابات وما شابه ذلك والمخصصة للاستخدامات المدنية . كما لا يشمل التكوين الرأسمالى الاجمالى على الاعمال تحت التنفيذ فى مشروعات التشييد ولا الاصلاحات الرأسمالية ولا الانفاق على تحسين الاراضى وتحسين الغابات ولا اقتناء الحيوانات لاغراض الاكثار وتحسين السلالة وما شابه ذلك . ويشمل تكلفة تحويل ملكية الاراضى ومصادر الثروة المعدنية والغابات .

(١١) **صادرات السلع والخدمات :** وتمثل كل التحويلات لملكية السلع من مقيمين لغير مقيمين بالدولة والخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين لغير المقيمين . وتتضمن الصادرات اعباء ما يتعلق بالواردات من خدمات النقل والتأمين المقدمة بمعرفة المنتجين المقيمين

(١٢) **واردات السلع والخدمات :** وتعنى تحويل ملكية السلع من غير المقيمين فى الدولة الى المقيمين فيها وكذلك الخدمات المقدمة من غير المقيمين فى الدولة وتقوم الواردات «سيف» ومن ثم فتتضمن قيمتها نفقات النقل والتأمين حتى لو قدمت من منجى مقيمين .

(١٣) **الادخار :** وهو الفرق بين الايرادات الجارية والمدفوعات الجارية ويمثل رصيد حساب الدخل والاتفاق .

٤ - الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية :

لا يختلف هيكل الحسابات القومية التي تم اعدادها حتى الآن فى جمهورية مصر العربية عن هيكل الأمم المتحدة المعدل . ويجرى الآن وضع نظام جديد للحسابات القومية بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على نمط نظام الأمم المتحدة الجديد للحسابات القومية وذلك لتحقيق رغبة توحيد الاطار الفكرى للحسابات القومية والجداول المساعدة والاضافية . ومن ثم فيمكن اعتبار المعلومات الواردة تحت كل من نظامى الأمم المتحدة الجديد والنظام الموحد لدول الجامعة العربية ملائمة لأغراض التعرف على هيكل النظام المطبق فى مصر والاسس والمفاهيم التى يقوم عليها .

٥ - الحسابات القومية فى الاتحاد السوفيتى :

يقوم اقتصاد الاتحاد السوفيتى على التخطيط المركزى الشامل الذى لا يعتمد على تلقائية نظام السوق فى توجيه أوجه النشاط الاقتصادى . المختلفة الا فى اضييق الحدود . ومن ثم اصبح للبيانات المحاسبية التجميعية اهمية بالغة حيث تمثل المصدر الرئيسى والاساسى الذى يعتمد عليه جهاز التخطيط الاقتصادى فى رسم الخطط ووضع السياسات والاساليب اللازمة لتنفيذها واختيار افضل الوسائل والطرق لتنفيذ الخطط وتقييم كفاية تنفيذها . ولعل ذلك يعتبر السبب الاساسى فى ان نسبة عدد المشتغلين بتجميع البيانات والاحصائيات عن اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة فى الاتحاد السوفيتى تعتبر اعلى بكثير عن نسبتهم من القوى العاملة فى المجتمعات الأخرى . ورغم ذلك فان البيانات المتوفرة للمكتبية العالمية عن هيكل نظام الحسابات القومية المستخدم فى الاتحاد السوفيتى والاسس والمبادئ والمفاهيم والمنطلقات الذى يقوم عليها لا يمكن منها التوصل الى حقيقة ما يجرى من امور فى هذا الصدد على وجه التحديد . ومن ثم سيقصر نقاشنا للنظام السوفيتى للحسابات القومية والاسس

التي يقوم عليها على بعض الخصائص الرئيسية والمبادئ العامة التي يمكن استنباطها من الكتابات المتوفرة في هذا الموضوع .

١ - الدخل والانتاج (١)

سبق أن ذكرنا في الفصول السابقة أن الدخل القومي والانتاج القومي هما في واقع الأمر الا وجهان مختلفان لشيء واحد وهو تدفق السلع والخدمات الناتجة عن استغلال موارد المجتمع المتاحة خلال فترة زمنية معينة والتي تكتسب قيمتها الاقتصادية من قدرتها على اشباع احتياجات ورغبات افراد المجتمع بصورها الفردية والجماعية . وهذا هو المفهوم المستخدم في دول العالم الغربي وفي جمهورية مصر العربية كما رأينا فيما سبق . -

والدخل طبقا للمفهوم السوفيتي ينشأ من الانتاج ويتساوى معه في المقدار . ولا يختلف ذلك في الكثير او في القليل عما يتم اتباعه من مفاهيم في دول العالم الغربي . وينشأ الاختلاف الرئيسي في المفهوم الغربي والشرقي عن وجهة نظر كل لما يمكن اعتباره من مكونات « الانتاج » . فطبقا للمفهوم السوفيتي يعرف الانتاج بأنه اجمالي السلع المادية القابلة للاستهلاك والتي تنشأ عن « العمل الاجتماعي » في فروع الانتاج المادية المختلفة في فترة زمنية معينة ونستنتج من هذا التعريف ما يلي :

١ - أن السلع التي تدخل في تكوين الانتاج المادي لا بد وان تكون قابلة للاستهلاك اما في المدى القصير أو في المدى الطويل .

٢ - أن الانتاج ينشأ فقط عن « العمل الاجتماعي » Social Labour وليس عن تفاعل خدمات عوامل الانتاج المختلفة في العملية الانتاجية .

(١) انظر M. Yanovsky, Anatomy of Social Accounting systems

(London : Chapman and Hall, 1959), pp. 112 — 129.

٣ — ان الانتاج الاجتماعى لا بد ان ينشأ فى فروع الانتاج المادى
ومن ثم فلا يعتبر انتاجى اى نشاط تتم مزاويلته خارج نطاق هذه الفروع ،
ويترتب على ذلك :

٤ — ان « الانتاج الاجتماعى » لا يشتمل على الخدمات .

ويتبين من ذلك وجود اختلافين جوهريين بين المفهوم السوفيتى
للالنتاج والمفهوم الغربى له : الاول يتعلق بالمصدر والثانى يتعلق بالمحتويات .

١ — يصدر « الانتاج الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى عن
عامل واحد من عوامل الانتاج وهو « العمل الاجتماعى » حيث لا يعتبر رأس
المال والموارد الطبيعية من عوامل الانتاج طبقا للفكر الماركسى . وهذا
لا شك يعتبر اختلاف جوهرى عن المنطق المتبع فى الدول الغربية وفى
جمهورية مصر العربية من حيث اعتبار كل من رأس المال والموارد الطبيعية
من عوامل الانتاج . وهذا هو المنطق السليم والا لما اصبحت نفرة رأس
المال والموارد الطبيعية من المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادى ولما
اصبحت من محددات الدخل .

٢ — لا يحتوى « الانتاج الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى على
الخدمات : (الا فيما عدا بعض الخدمات التى تسنفذها فروع الانتاج المادى
كالطاقة الكهربائية الناتجة عن الموارد الطبيعية) وهذا يختلف جوهريا عن
المفهوم الغربى للانتاج والذى يشمل على كل السلع والخدمات التى تؤدى
الى اشباع احتياجات الأفراد سواء كان الاشباع بصورة فردية او بصورة
جماعية . وفيما يلى بعض الخدمات التى لا تعتبر من مكونات « الانتاج
الاجتماعى » طبقا للمفهوم السوفيتى (١)

(١) انظر المرجع السابق ص ١١٣ — ١١٤ والذى اقتطفها عن :

United Nations, A study of the points of correspondance and Difference
Between the United Nations System of National Accounts and that
Employed by the USSR. (April, 1955).

١ - الخدمات المادية والادارية المستنفذة فى كل من نشاط نقل الركاب ومعظم الخدمات السلوية واللاسلكية ، والحمامات العامة ، وغسيل وحى الملابس ، وخدمات المبائى السكنية ، والخدمات الترفيهية والتروية ، خدمات التطهير الصحى ، وخدمات الحلاقة ، وما الى ذلك من الخدمات المماثلة .

ب - الخدمات المباشرة للافراد مثل خدمات الاطباء والمدرسين وخدمات التمريض وما الى ذلك من الخدمات المماثلة .

ج - خدمات الادارة الحكومية وخدمات الدفاع والامن القومى .

ء - خدمات البحث العلمى .

هـ - الخدمات التى تأديها منشآت الاموال من البنوك وشركات التأمين .

وينقسم « الانتاج الاجتماعى » طبقا للفكر الماركسى الى مجموعتين رئيسيتين .

١ - المجموعة الاولى ويطلق عليها المجموعة «ا» Category "A" وتشمل على مستلزمال الانتاج الوسيطة من السلع المادية ، وعلى زيادة التكوين الانتاجى Productive accumulation من الاصول الثابتة اللازمة « للانتاج الاجتماعى » والزيادة فى المخزون السلمى .

٢ - المجموعة الثانية ويطلق عليها المجموعة «ب» Category "B" وتشمل على الانتاج السلمى النهائى والتكوين الغير انتاجى Nonproductive accumulation . ويشمل الانتاج السلمى النهائى على السلع المعبرة والغير معبرة التى تستهلك بمعرفة افراد المجتمع فيما عدا المبائى السكنية اما التكوين الغير انتاجى فيشمل المبائى السكنية والمبائى المدرسية ومبائى المستشفيات وما الى ذلك من العناصر المشابهة التى تم انشائها لاداء خدمات فى المستقبل .

ويشمل اجمالي « الانتاج الاجتماعى » طلتسا للمفهوم السومى
بالاضافة الى اقتساط الاهلاك الجارى على الاصول الراسمالية المستغلة
فى العملية الانتاجية على مستلزمات الانتاج الوسيطة من السلع المادية .
ومن ثم فهو يحتوى على ازدواج فى احتساب قيمة هذه المستلزمات .
ويتمشى المفهوم السوفيتى لاجمالى الانتاج مع الفكر الماركسى الذى
يعتبر قيمة الانتاج الاجتماعى مكونة من جزئين :

١ — القيمة المعاد انتاجها « او القيمة المحولة » reproduced
or transferred value ويرمز لها بالرمز « c » وتمثل السلع
الوسيطة وخدمات الاصول الثابتة المستنفذة فى النشاط الانتاجى .
٢ — القيمة المضافة value added والتي تنقسم بدورها
الى قسمين :

١ — مجموع الاجور المدفوعة ويرمز لها بالرمز « V » .
ب — فائض القيمة surplus value او الارباح المحققة
ويرمز لها بالرمز "m" .
وتمثل القيمة المحولة طبقا للفكر الماركسى نتاج « العمل الاجتماعى »
الماضى past social labor حيث تنتج اساسا طبقا للمفهوم
الماركسى من الانتاج المتراكم « للعمل الاجتماعى » فى الماضى .
كما تمثل القيمة المضافة طبقا للفكر الماركسى نتاج العمل فى الحاضر
ويطلق عليها نتاج العمل الحى . product of alive Social labor
ومن ثم اصبح العمل فى الماضى هو المسئول عن موارد الانتاج الطبيعية
والراسمالية واصبح العمل فى الحاضر هو المسئول عن تدفق الانتاج
الجسارى .

وتمثل القيمة المضافة الدخل الاجتماعى الصافى طبقا للمفهوم السوفيتى
وهو مطابق لما يطلق عليه فى التفكير الغربى بالدخل القومى الصافى بتكلفة

عوامل الإنتاج إلا أن الأخير يحدوى على الخدمات بينما الأول يقتصر على ما ينبج عن الإنتاج المادى . ويتخذن الدخل الاجتماعى الصافى طبقا للمفهوم السوفييتى من عنصرين :

١ - الدخل الرئيسى لجموع السكان Primary Income of

the Population والذي تحصل عليه قوة العمل الاجتماعى بمقابل انتاج « الإنتاج الاجتماعى » كما سبق بيانه . ويشمل ذلك ايضا على دخل اصحاب الحرف الصغيرة والمزارعين .

٢ - الدخل الرئيسى لوحدات الاعمال المنظمة فى مجال « الإنتاج الاجتماعى » والذي يعادل فائض القيمة او الارباح المحققة ، وتحصل الدولة على جزء من هذا الدخل فى صورة ضرائب الدوران " turnover taxes " ، كما يستغرق جزء من هذه الارباح فى المساهمة فى التأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم الاخرى والفوائد على الائتمان قصير الاجل والباقى يمثل الارباح المحتجزة للوحدات الانتاجية . ويستخدم جزء من هذه الارباح المحتجزة لتكوين احتياطيّات (يطلق عليها « اموال مخصصة » Funds) للحصول على اصول ثابتة وزيادة رأس المال العامل ويستخدم الجزء الباقى للتوزيعات فى صورة بواعث تشجيعية مقابل الوفاء بأهداف الخطة .

ب : المصدر وطريقة الحساب :

يحتسب الدخل الاجتماعى الصافى لأغراض المحاسبة القومية فى الاتحاد السوفييتى على أساس طريقتين : طريقة الوحدة الانتاجية وطريقة القطاع . فطبقا لطريقة الوحدة الانتاجية يتم تعريف الانتاج الاجمالى بأنه « انتاج المشروع بسعر البيع » (١) وبذلك فهو لا يحتوى على المعاملات الداخلية داخل المشروع ومن ثم يتوقف « المجموع » على الهيكل التنظيمى

(1) Nicolas Spulber, the Soviet Economy, Structure, principles, problems

(New York : W. W. Norton & Co., 1962) pp. 135 — 139

فى كل صناعة من الصناعات . فكلما زاد حجم المشروع عن طريق ادماج عدة مشروعات صغيرة فى مشروع واحد متلا نرتب على ذلك استبعاد المعاملات فى الانتاج بين هذه المشروعات لأغراض احتساب « انتاج المشروع بسعر البيع » وذلك لأنها تصبح — نتيجة لادماج عدة مشروعات فى مشروع واحد — معاملات داخلية للمشروع الجديد . وتستخدم طريقة «الوحدة الانتاجية او «انتاج المشروع» فى كل من الصناعة والزراعة . بينما تستخدم طريقة القطاع فى كل من الانشاءات ، والمواصلات والتجارة . وينرتب على ذلك بالطبع استبعاد المعاملات الداخلية فى كل قطاع من هذه القطاعات .

وينقسم الانتاج المادى فى الاتحاد السوفييتى الى الفروع الآتية : الصناعة ، الزراعة ، انتاج الغابات ، التشييد والبناء،نقل السلع،وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية التى تخدم الانتاج ، الامدادات المادية الفنية material technical supply ، والتسويق الزراعى ، التجارة والخدمات المادية الأخرى . وتحتوى الصناعة على الصناعات الاستخراجية والتحويلية معا . وتشمل الزراعة انتاج السلع الزراعية الغير مصنعة فقط بينما يعتبر تصنيع المنتجات الزراعية من مكونات الصناعة . كما تشمل الزراعة على كل من اهلحاصيل وتربية الحيوانات ويقوم انتاجها على اساس اسعار البيع ، كما يقوم الجزء الغير مسون من الانتاج الزراعى على اساس متوسط اسعار بيع كل المنتجات الزراعية المباعة . ويشمل فرع التشييد والبناء كل العمليات الانشائية بما فيها الانشاءات اللازمة لتركيب التجهيزات الآلية من الآلات والمعدات . واعمال لتصميم المتعلقة بالتشييد والبناء . ويشمل النقل والمواصلات كل انواع المواصلات فيما عدا ما يخص لنقل الركاب . ويتم

تقوم انباج باغى الذروع طبقا لاسعار البيع . وبضائف فائض النجارة الخارجية او بخصم العجر الناشئ عنها من الانتاج المادى لفروع التجارة . ويتم الحصول على اجمالى قيمة «الانتاج الاجتماعى» عن طريق تجميع القيمة الاجمالية لانتاج المشروعات المختلفة والفروع المتعددة لانتاج المادى . وينم ذلك باستخدام موازين مفصلة لانتاج المجتمع ككل . ويحتسب صافى القيمة المضافة من هذه البيانات عن طريق خصم كل من :

١ . اهلاك الاصول الثابتة .

٢) المعاملات الوسيطة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة (المستلزمات الوسيطة للانتاج المادى) .

ويمكن التوصل للدخل الناتج من الانتاج المادى عن طريق تجميع المدفوعات لعوامل الانتاج . اى عن طريق اضافة اجور العاملين فى فروع الانتاج المادى المختلفة — بما فيها دخول المزارعين النقدية والعينية سواء كان ذلك من اسهامهم فى انتاج المزارع الجماعية او قطع الاراضى الخاصة بهم — الى فائض القيمة بعناصره المختلفة من ارباح محتجزة وضرائب وتحويلات للدولة .

ويستخدم الدخل الصافى اما فى الاستهلاك او الاستثمار . وينقسم الاستهلاك الى استهلاك فردى واستهلاك جماعى . ويتكون الاستهلاك الفردى من السلع والخدمات التى يستهلكها الافراد بما فيها اهلاك المبانى السكنية ولكن دون ان يحتوى على الايجارات الفعلية والمحتسبة . ويتكون الاستهلاك الجماعى من قيمة مستلزمات الانتاج المادية المستخدمة فى وحدات الانتاج التى تعمل فى النشاط الغير انتاجى كما يشمل اهلاك الاصول الثابتة فيها ؛ عدا المبانى السكنية . ويتكون الاستثمار من الاستثمار الصافى وزيادة المخزون والاحتياطيات ، ويمثل الاستثمار الفرق بين الدخل الصافى والاستهلاك بنوعيه ، ويتم الحصول على قيمة الاستثمار الصافى عن

ويبين من الشكل ان مجموع الاستهلاك وتكوين رأس المال يساوى لدخل الناتج من الإنتاج المادى فقط . وذلك يتأتى عن ان اتفاق الوحدات التى نحصل على الدخل الناتج من الإنتاج المادى (التوزيع الأولى للدخل) على الخدمات الغير انتاجية يوازى اتفاق العاملين فى هذه الخدمات الغير انتاجية على الاستهلاك المادى وتكوين رأس المال .

فاذا ما اضعنا اتفاق العمل المنتج على الخدمات (الظاهرة فى العمود الثانى) والاجور والمرتببات المدفوعة لموظفى الحكومة (الظاهرة فى العمود الثالث) الى الاتفاق على الاستهلاك المادى (العمود الخامس) لتوصلنا الى الاتفاق التام على السلع والخدمات الاستهلاكية طبقا للمفهوم الغربى تقريبا .

جـ - نموذج ماركس الاقتصادى ومفهوم «الدخل الاجتماعى» الكسوفيتى

ربما نستطيع تفهم العلاقات الظاهرة فى النموذج السابق اذا ما رجعنا الى نموذج كارل ماركس المبسط لاقتصاد يتكون من قطاعين :

القطاع الأول (١) ويتخصص فى انتاج السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج المادية الوسيطة ونرمز لانتاج القطاع بالرمز (ث) .

القطاع الثانى (٢) ويتخصص فى انتاج السلع الاستهلاكية ونرمز لانتاج هذا القطاع بالرمز (س) .

وكما سبق ورأينا فى البنود السابقة فانه طبقا للفكر الماركسى يتكون الإنتاج المادى من عناصر ثلاثة هى :

١ - مستلزمات الانتاج المادية الوسيطة بما فيها الاهلاك الجارى على اصول الانتاجية الثابتة . والنمى جرت العادة على اعطائها الرمز (c) وسنرمز لها بالرمز اطا

٢ - الاجير المدفوعة للعمل المنتج فى فروع الإنتاج المادى والتى يرمز لها عادة بالرمز v وسنرمز لها بالرمز (ج) .

٢ - فائض القيمة surplus value وهو يوازي الفرق بين قيمة الانتاج المادى بسعر البيع ومجموع العنصرين السابقين ، ويرمز لها عادة بالرمز (m) وسنرمز لها بالرمز (r) .

ولما كن مجموع الانتاج المادى لكل من القطاعين = م + ث ، فان مجموع هذا الانتاج طبقا لنموذج ماركس يصبح كالآتى :

$$\begin{array}{rcl} \text{انتاج القطاع الاول} & \text{ث} = & \text{ط}_1 + \text{ح}_1 + \text{ر}_1 \\ \text{انتاج القطاع الثانى} & \text{م} = & \text{ط}_2 + \text{ح}_2 + \text{ر}_2 \\ \hline \text{مجموع الانتاج المادى} & \text{م + ث} = & \text{ط} + \text{ح} + \text{ر} \end{array}$$

وفى ظل الظروف الساكنة فان انتاج القطاع الاول لابد وان يساوى احتياجات كل من القطاعين من السلع المادية الوسيطة والسلع الانتاجية اللازمة لاحتلال الاصول الهالكة بما يساوى اتساق الاهلاك الجارى، اى ان:

$$\text{ث} = \text{ط}_1 + \text{ط}_2 = \text{ط}$$

بينما يتساوى انتاج القطاع الثانى فى القيمة مع مجموع الاجور وفائض القيمة فى كل من القطاعين اى ان :

$$\begin{array}{rcl} \text{م} = & \text{ر}_1 + \text{ر}_2 + \text{ر}_3 + \text{ر}_4 & \\ \text{ط} = & \text{ر}_1 + \text{ر}_2 & \end{array}$$

اى انه لتحقيق التوازن فى ظل الظروف الساكنة ولكى يستمر الانتاج فى كل من القطاعين بنفس المستوى (وهو ما يسمى ماركس $\text{simple reproduction}$ فانه يتحتم ان يتساوى طلب القطاع الثانى على السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج المادية الوسيطة التى ينتجها القطاع الاول مع طلب القطاع الاول على السلع الاستهلاكية المادية التى ينتجها القطاع الثانى . وهو شرطا ضرورى وكاف لاستمرار التوازن عند نفس المستوى من الانتاجية .

وهذا يتفق مع نظرية «الانتاج المادى» حيث ان نشاط كل قطاع يتحقق ماديا عن طريق الاستخدام النهائى لانتاجه بما يتمشى مع نظرية العمل

للقيمة Labor theory of value والتي تقضى بأن يتساوى الانتاج المادى مقوما بأسعار البيع مع $\Sigma + R$ فى قطاعات الانتاج المادى دون الخدمات . وتعتبر الدخول الناتجة خارج نطاق الانتاج المادى بمثابة تحويلات من العمل المنتج الى العمل غير المنتج دون ما اضافة الى انتاج المجتمع (١) .

ولا شك ان نموذج ماركس لا يمكن اعتباره صحيحا وذلك لاسباب عديدة منها الخلط بين المخزون من الثروة وتدفقات الدخل ، تجرده من المنطقية فيما يختص بالمعاملات الوسيطة بين القطاعين ، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الصناعات المكونة لكل من القطاعين (٢) ، بالإضافة الى ذلك فان النموذج يترتب عليه اخطاء جسيمة عندما تنتقل من وجهة النظر الماركسية للقيمة الى الاسعار التى تختلف عن «القيمة» . وعلى كل حال فنحن لسنا بصدد دراسة نموذج ماركس تفصيليا ويكفينا القول انه رغم ما يقوم عليه النموذج من تناقضات فان مفهوم الدخل واسس المحاسبة القومية فى الاتحاد السوفييتى تعتمد اساسا على الفكر الماركسى فى هذا الصدد .

(١) لاحظ انه حتى يتحقق اى نمو فى الانتاج والدخل طبقا للنموذج السابق يجب ان يزيد انتاج القطاع الأول عن احتياجات القطاعين من السلع الانتاجية ، اى ان $\Sigma + \text{ط} = \text{ط} + \text{ط} + \text{ط} + \text{ط}$. فاذا فرض ان مجموع الطلب على السلع الانتاجية فى الفترة الثانية يساوى مع انتاج القطاع الأول فى الفترة الأولى (وهو ما يفترضه ماركس فى امثله الرقمية لبيان الحالة) ، يمكن ان يتحقق النمو اذا ما تم احتجاز جزء من فائض القيمة للحصول على اصول رأسمالية اضافية من انتاج القطاع الأول، والتى يترتب عليها زيادة الطلب على انتاجه . . . وهكذا . غير ان هذا النموذج يقوم على افتراضين جوهريين : ثبات الانتاجية مع تغير الحجم ، وتساوى نسبة النمو فى كل من القطاعين . وكلاهما افتراض غير صحيح .

(٢) فى يوغوسلافيا مثلا يتم اتباع نفس الاسس المتبعة فى الاتحاد السوفييتى بحسب احتساب الدخل القومى غير ان خدمات نقل الركاب تعتبر من فروع الانتاج المادى بينما لا تعتبر كذلك فى الاتحاد السوفييتى

أسئلة وتمارين

على القسم الأول

أولاً : الأسئلة

(١) تكلم باختصار عن أهم أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية والمحاسبة على المستوى القومى .

(٢) فرق بين كل من :

- أ - تدفق الدخل والمخزون من الثروة .
- ب - التحويلات والاحتسابات .
- ج - الدخل القومى بتكلفة عوامل الانتاج والقيمة المضافة .
- د - الربح المحاسبى والدخل الاقتصادى .
- هـ - معيار الموضوعية فى كل من المحاسبة التقليدية والمحاسبة القومية .
- و - المستلزمات الوسيطة وعوائد عوامل الانتاج .
- ز - التقسيم القطاعى والتقسيم على حسب النشاط بفرض تصميم نظام الحسابات القومية .
- ح - الاستثمار الاجمالى والادخار الاجمالى وكيفية تحديد عناصر كل منهما .
- ط - النعير فى الاستثمار وانتقال دالة الاستثمارات .
- ى - التغيرات التى يمكن ان تؤدى الى زيادة الدخل والتغيرات التى يمكن ان تؤدى الى نقص الدخل فى متغيرات سوق النقود ، وفى متغيرات سوق السلع كل على حدة ، وفى حالة ضم السوقين معاً .
- ك - الانباج الاجتماعى فى الفكر الماركسى والانتاج القومى فى الفكر الاقتصادى .

- ل — صافى الاندراخ من الخارج وصافى الاستثمارات فى الخارج .
 م — اثر زيادة الصادرات واثر زيادة الواردات على الدخل القومى .
 ن — اثر زياده الانفاق الحكومى على الاستهلاك وعلى لسلع الاستثمارية
 فى ظل اعتبار الانفاق الحكومى بمثابة بديل للانفاق الشخصى
 — على الدخل القومى .

(٣) بين كيف يتم الربط بين المتطابقة :

ث ≡ د

ونظام الحسابات القومية .

(٤) بين كيف يتم الربط بين :

$$ص = م + ث$$

ونظام الحسابات القومية — ماهو الحساب الرئيسى الذى يمكن ان
 يظهر هذه المتطابقة .

(٦) بين كيف يتم الربط بين :

$$ص = م + ث + د$$

وبين الحسابات القومية (اين يمكن ايجاد قيمة كل من المتغيرات
 فى الحسابات القومية) .

(٧) ضع نموذج مبسط للحسابات القومية يتكون من ثلاث حسابات :

أ — حساب للانتاج .

ب — حساب للاستهلاك

ج — حساب للاستثمار

لجتممع مغلق يعمل بدون حكومة . ضع النموذج فى صورة جبرية

بعد تصويره فى صورة حسابات .

(٨) فرق بين كل من حساب الانتاج وحساب التخصيص وحساب الاستثمار

بفرض ان الحسابات الثلاثة تخص قطاع الاعمال . ماهى اهمية تصوير

حسابات المعاملات مع القطاعات الاخرى لكل قطاع من قطاعات المجتمع .

١٩) اكتب مذكرات مختصرة عن كل مما يأتى :

ا - عوائد عوامل الانتاج وعوامل الانتاج فى كل من الفكر الماركسى والفكر الاقتصاى .

ب - الانتاج التام والانتاج النهائى .

ج - حساب الاستثمار .

د - الفرق بين نظام الأمم المتحدة الاصلى للحسابات القومية ونظام الأمم المتحدة الجديد .

هـ - حساب الاستهلاك فى نظام الأمم المتحدة الجديد وحساب القطاع العائلى .

(١٠) اذكر كل من الحساب الذى يجعل مدينا والحساب الذى يجعل دائنا

لكل من المعاملات الآتية (او الحسابات التى تجعل مدينة والحسابات التى تجعل دائنة اذا اقتضى الامر) فى نظام الحسابات القومية .

ا - المدفوعات لعوامل الانتاج .

ب - الاستهلاك الشخصى .

ج - المشتريات من المستلزمات الوسيطة .

د - اهلاك الاصول الثابتة .

هـ - الاعانات .

و - صافى الاقتراض من الخارج .

ز - صافى الاستثمارات فى الخارج

ح - عوائد عوامل الانتاج من الخارج .

ط - تحويلات الحكومة للخارج .

ى - انفاق الحكومة للقيام باءاء وظائفها بالخارج .

ك - الاستثمار المحلى .

ل - التغير فى المخزون بالنقص .

م - مدخرات القطاع العائلى .

ن - الضرائب المباشرة على الدخل .

المسرين الأول :

يسون قطاع الاعمال فى دولة البدانية من شركة واحد . وغوم هذه الشركة بانتاج كل احتياجات المجتمع من مائل وملبس ، ولا يحتاج افراد المجتمع الى ماوى حيث يعيشون جميعا داخل اشجار الكهف) كما يعمل بالشركة كل قادر على العمل فى المجتمع . وتدفع الشركة لعمالها مقابل عملهم فى صور نقدية والتي يقوم العمال باستخدامها بالهالى فى شراء منتجات الشركة من المائل والملبس لاستهلاكها . ونم كل العمليات الانتاجية يدوبا دون استخدام اى وسائل او معدات اخرى . كما يدير الشركة مجلس يتكون من رئيس الدولة ومسئاريه .

(١) قامت شركة البدانية بدفع مبلغ ١٠٠٠ جم اجور (تكلفتها الوحيدة) خلال شهر يناير سنة ١٤١٠ وباعت ٤/ انتاجها مقابل ٩٥ جم . ولم يكن لدى الشركة اى مخزون فى بداية الشهر . والمطلوب تصوير الحسابات القومية عن شهر يناير لدولة البدانية .

(٢) نظرا لصعوبة ادارة العمليات الانتاجية بالشركة قرر مجلس الادارة تقسيمها الى شركتين الاولى وسماها شركة البدانية الاولى والثانية وسماها شركة البدانية التحويلية . وتخصص الاولى فى تجميع واعداد الخضروات والفواكه واللحوم والجلود اللازمة لانتاج الثانية من المائل والملبس . وقد عين رئيس الدولة ثلاثة من مستشاريه لادارة الشركة الاولى واحتفظ هو وباقي المستشارين بادارة الشركة الثانية . وقد تمت هذه العملية فى اول فبراير سنة ١٤١٠ . وقد قامت شركة الاولى بدفع اجور عن شهر فبراير مقدارها ٣٥ جنيه وباعت ٦/٧ انتاجها لشركة التحويلية مقابل ٣٥ جنيه . كما قامت شركة التحويلية

مدفع اجور عن شهر فبراير قيمتها ٦٥٠ جنيه وباعت كل انتاجها عن الشهر بمبلغ ١١٠٠ جنيه ولم يحدث تغير فى مخزون الشركة عما كان عليه فى بداية الشهر .

والمطلوب تصوير الحسابات القومية عن شهر فبراير لدولة البدائية .
(٣) تقدم مجلس العلوم فى الدولة الى مجلس ادارة شركة التحويلية بابتكار لالة تعمل يدويا لغزل ونسج الياف الاشجار بغرض استخدامها كملبس بدلا من استخدام الجلود المجففة وقد وضع مجلس العلوم انه يمكن تصنيع الالة من الاخشاب وانها يمكن ان تستمر فى العملية الانتاجية لمدة ٥ سنوات وتستغرق فى انتاجها شهر اذا ما عمل فى ذلك عشرة افراد تبلغ اجورهم الشهرية ٢٥٠ جنيه . والمطلوب : بفرض ان الشركة رغبت فى تنفيذ مشروع الالة خلال شهر مارس عن طريق تخصيص عشرة من عمالها لهذا الغرض ، وبفرض ان انتاج الشركة الاولى لم يتغير عما كان عليه فى شهر فبراير وان اجمالى الاجور التى دفعتها الشركة التحويلية لم يتغير ايضا عما كان عليه فى شهر فبراير ، فما هى القيمة الاجمالية لانتاج الشركة التحويلية ؟ وما هى مكونات هذه القيمة من حيث السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ؟ وما هو حجم المبيعات النهائية من السلع الاستهلاكية اللازم لتحقيق التوازن ؟ وضع هيكل الحسابات القومية لدولة البدائية عن شهر مارس فى صورة جدول يبين حساب الانتاج وحساب الاستهلاك وحساب الاستثمار ويوضح القيود المحاسبية التى تربط بين هذه الحسابات .

المستمرين الثانى :

فيما يلى هيكل الحسابات القومية لدولة النباتيين كما تظهر فى نهاية السنة المالية المنتهية فى ١٥٠٠/١٢/٣١ .
مدفوعات لعوامل الانتاج :

قطاع الاعمال قطاع العائلات حساب الاستثمار					
مدن	دائن	مدن	دائن	مدن	دائن
٢٤٠	٢٤٠	١٠٠	...
٦٠	٦٠
...	٢١٠
...	٦٠	٦٠	...
...	...	٦٠

اجور

ارباح

مبيعات استهلاكية (س)

مبيعات استثمارية (ث)

مدخرات شخصية

ويتكون انتاج المجتمع من سلعتين نهطيتين احدهما للاستهلاك (س_١) والاخرى تمثل السلعة الانتاجية الوحيدة (ث) والتي تستخدم فى انتـ السـ السلعة الاولى . ويقوم بانتاج كل من السلعتين شركة واحدة .

وفى سنة ١٥٠١ اكتشف احد افراد المجتمع اثناء تنزهه فى الغابة فاكهة جديدة ذات مذاق لذيذ فأسرع لشيخ الدولة وابلفه باكتشافه فنصحـ الاخر بتكوين شركة جديدة لجمع الفاكهة الجديدة من الغابة وبيعها لمواطنى دولة النباتيين حتى يصبح لديهم سلعتين للاستهلاك بدلا من الاقتصار على سلعة واحدة . وتكونت فعلا الشركة الثالثة وبدأت فى جمع الفاكهة الجديدة (س_٢) .

وفى ظل الظروف الجديدة قرر افراد المجتمع اعادة توزيع دخولهم كالآتى:
٧٠ ٪ لاستهلاك س_١ ، ٢٠ ٪ لاستهلاك س_٢ ، ١٠ ٪ للابخار .

كما قررت شركة المنتجات الاستثمارية (ث) عدم تخفيض انتاجها فى ظل الظروف الجديدة . ولما كان جميع افراد المجتمع القادرين على العمل يعملون فعلا فى الشركتين الاصليتين فقد رأت الشركة الجديدة رفع الاجور ٢٥ ٪ حتى تتمكن من الحصول على عدد من العمال يمكنها من مزاولة العملية الانتاجية . غير ان الشركة ث رفعت اجورها مباشرة بنفس المعدل ولم تقم الشركة س_١ برفع اجورها الا بعد ان فقدت بعض عمالها .
وكنتيجة لارتفاع الاجور قررت الشركة ث رفع اسعارها بنسبة ١٠ ٪ .

فإذا علمت :

- (١) ان افراد المجتمع تصرفوا فى دخولهم طبقا للطريقة المقررة بعاليه
- (٢) ان الشركات الثلاث معا قامو بتوزيع ارباح قدرها ٦٠ جم .
- (٣) ان كل من الشركة ث والشركة س_٢ اقضت ارباحها المحتجزة للشركة س_١ لتمويل مشترياتها من ث .

المطلوب : (١) تصوير هيكل الحسابات القومية لدولة النباتيين عن السنة المنتهية فى ١٥٠١/١٢/٣١ .

(٢) اشرح القيود التى ترد بهيكل الحسابات معطلا أسباب اختلاف قيمتها عن ما يظهر فى هيكل الحسابات عن سنة ١٥٠٠ .
التسميرين الثالث :

صور هيكل للحسابات القومية يتكون من اربعة حسابات كالاتى :
١ - حساب الانتاج ٢ - حساب العائلات ٣ - حساب الحكومة
٤ - حساب الاستثمار (ضع الهيكل فى صورة جدول) .
والمطلوب اجراء القيود الآتية فى هيكل الحسابات القومية الذى تقوم بتصويره .

١ - قامت الحكومة بسداد مرتب رئيس الجمهورية عن السنة والبالغ قدره ٣٦٠٠ جم .

٢ - قامت الحكومة بتحصيل ضرائب من الافراد والشركات كالاتى :
٣٦٠٠ جم ضرائب دخلية على الافراد .
٦٠٠٠ جم ضرائب ارباح تجارية وصناعية على الشركات .
١٤٠٠ جم ضرائب غير مباشرة (رسوم انتاج ورسوم جمركية على المستخدم فى الانتاج) .

٣ - قامت القطاعات المختلفة بسداد الآتى :
٧٠٠ جم مدفوعات قطاع العائلات للخدمة المنزلية .
٥٣٠٠ جم مدفوعات الحكومة لموظفى الحكومة .
٢٥٠٠٠ جم مدفوعات الاعمال لعوامل الانتاج فى صورة اجور .
٤ - بلغت قيمة عوائد عوامل الانتاج من الممتلكات الاخرى بخلاف اسهم الشركات ١٨٠٠٠ جنيه مصرى .

٥ - . نقص مقدار المخزون لدى قطاع الاعمال بمقدار ١٤٠٠ جم .

- ٦ - بلغت قيمة اقساط الاهلاك الجارى على رأس المال الثابت ٦٠٠ جم
٧ - بلغت مدخرات الافراد ٢٠٠٠ جنيه مصرى .

٨ - لم تقم الحكومة بدفع اى نفقات اخرى بخلاف الموضحة بعاليه .

التمرين الرابع :

قام قطاع الاعمال فى الدولة بدفع ٦ مليون جنيه اجور ، مليون جم ايجارات (لقطاع العائلات) ، ٤٠٠.٠٠٠ جم فوائد (للعائلات) ، وبلغت الضرائب على الارباح التجارية والصناعية ٨٠٠.٠٠٠ جم . وقد قام القطاع ببيع ما قيمته ٧ مليون جنيه من السلع والخدمات للعائلات ، ما قيمته ٢٤٠.٠٠٠ ر.ج. للحكومة ، ما قيمته ١٤٠.٠٠٠ ر.ج. من السلع الاستثمارية . كما بلغت الارباح الموزعة ١٩٠.٠٠٠ ر.ج. والضرائب على دخول الافراد ٨٠.٠٠٠ ر.ج. جنيهه .

والمطلوب : (١) تصوير هيكل الحسابات القومية فى صورة جدول يوضح القيود المحاسبية .

(٢) تصوير حساب الانتاج القومى الاجمالى والدخل القومى الاجمالى .

التمرين الخامس :

المطلوب اجراء القيود المحاسبية فى هيكل حسابات قومية لكل من العمليات الآتية . وضح قيمة الدخل القومى الاجمالى لكل حالة من الحالات على حدة .

١ - انتج قطاع الاعمال ما قيمته ٤٨٠.٠٠٠ ر.ج. وتم تصديرها للخارج بالكامل . كما قام القطاع بدفع ضرائب قدرها ٦٠.٠٠٠ ر.ج. واجور قدرها ٣٥.٠٠٠ ر.ج. ووزع ارباح قدرها ٤٠.٠٠٠ ر.ج. واحتفظ بالباقى .

٢ - استورد قطاع الاعمال مواد اواية من الخارج قيمتها ١٢٠.٠٠٠ ر.ج. ودفع لسرامل الانتاج ما قيمته ١٦٠.٠٠٠ ر.ج. لتغطية تكاليف الانتاج ، وقام

القطاع بتصدير كل الانتاج الناتج للخارج مقابل ٣٠٠٠٠ جم ، ولم يتم
القطاع بتوزيع اى ارباح .

٣ - استورد قطاع الاعمال مواد اولية وخامات قيمتها ٩٠٠٠ جم
والتي تم خلطها بمواد اولية محلية قيمتها ٢١٠٠٠ جم لغراض استخدامها
فى العملية الانتاجية. وقد تم بيع المنتج كالاتى : ١٩٥٠٠٠ جم للعائلات ،
٢١٠٠٠ جم للحكومة ، ٢٤٠٠٠ جم للصادرات كما قام القطاع بدفع الاتى :
١٨٠٠٠ عوائد عوامل انتاج ، ١٢٠٠٠ جم ضرائب ، وانخر القطاع
الباقى . كما بلغت الضرائب التى حصلت عليها الحكومة من الامراء ٦٠٠٠ جم .

٤ - تبرعت الدولة بمبلغ ٣٠٠٠ جم لاحد الدول الاخرى فى
صورة نقدية .

٥ - تبرعت الدولة بمبلغ ٩٠٠٠ جم فى صورة سلع لاحد الدول
الاخرى . وقد بلغت تكلفة هذه المنتجات لقطاع الاعمال ٧٥٠٠ جم وتمثل
فى الواقع سحب على مخزون القطاع .

انتهى السادس :

ظهرت البيانات الاتية من البيانات المجمعة لقطاع الاعمال فى الدولة
عن السنة الحالية .

اجور ومهايا وما فى حكمها	٢٠٠٠٠٠٠ جم
عوائد وايجارات	٤٠٠٠٠٠ جم
اهلاك اصول ثابتة	١٧٠٠٠٠ جم
واردات	١٩٠٠٠٠ جم

المجموع	١٩٦٠٠٠٠ جم
---------	------------

وبعد ان قام القطاع بدفع الضرائب المستحقة والبالغ قدرها
١٨٠.٠٠٠ جم ، قام القطاع بتحويل ٦٠.٠٠٠ جم للخارج فى صورة اغاثات
نقدية لضحايا الكوارث فى الهند ، كما قام القطاع بتوزيع ارباح قدرها
٢٠٠.٠٠٠ جم .

وبلغ الاستهلاك الشخصى ١٧٦.٠٠٠ جم كما بلغ استهلاك
الحكومى ٣٦.٠٠٠ جم وبلغت الصادرات ١٦.٠٠٠ جم . كما انتج قطاع
الاعمال ما قيمته ٢٥.٠٠٠ جم من السلع الانتاجية وبلغت الزيادة فى
المخزون ٧.٠٠٠ جم .

وبلغت الضرائب على الامراد ٥.٠٠٠ جم واعانات الحكومة للافراد
٢.٠٠٠ جم ، كما بلغت تحويلات الامراد للخارج ٦.٠٠٠ جم وتحويلات
الحكومة للخارج ٣٦.٠٠٠ جم .

والمطلوب : اعداد هيكل الحسابات القومية طبقا لنظام الأمم المتحدة
الجديد فى صورة مختصرة .

القسم الثالث

- نموذج المدخلات والمخرجات
- نظام التدفقات المالية

مقدمة القسم الثالث

يهدف هذا القسم الى دراسة عضوين آخرين من اعضاء علم المحاسبة القومية ، وهما نموذج المدخلات والمخرجات ونظام التدفقات المالية وسنتناولهما بقليل من التفصيل كالآتى :

اولا - نموذج المدخلات والمخرجات فى الباب الاول والذى يتكون من فصلين :

١ - الفصل الأول : يعرض الهيكل العام للنموذج ، والافتراضات الرئيسية التى يقوم عليها ، والاستخدامات الرئيسية له .

٢ - الفصل الثانى : يعرض تفصيلا لنموذج المدخلات والمخرجات مع مقارنته بالنموذج العام للبرمجة الخطية باختصار .

ثانيا - ونتناول فى الباب الثانى نظام التدفقات المالية بالشرح والتحليل .

الفصل السادس

في

تداخل النشاط

وتحليل المدخلات والمخرجات

١ - مقدمة :

تعرضنا في الفصول السابقة الى كيفية تحليل النشاط الاقتصادي للمجتمع على حسب اوجه هذا النشاط المختلفة من انتاج واستهلاك واستثمار ، وبينما كيف تتفاعل العوامل المختلفة التي تؤثر في كل من هذه الالوجه لتحديد مقدار الدخول التي يحصل عليها افراد المجتمع ، ثم كيفية التصرف فيها على اوجه الاتفاق المختلفة . ورغم اهمية هذا التحليل للتعرف على هيكل النظام الاقتصادي للمجتمع ومقوماته الاساسية ، الا انه يقوم بصفة عامة على مبدأ التجميع، فهو يؤدي في النهاية الى اظهار قيمة تجميعها واحدة لكل من اوجه النشاط الاقتصادي الثلاثة وهي الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار، وبذلك لا يهتم النموذج بالعلاقات الانتاجية الفنية القائمة بين مجموعة الوحدات المختلفة التي تكون معا نشاطا اقتصاديا معيناً ، او التي تؤدي تصرفاتها الى ظاهرة وجود هذا النشاط . ومما لا شك فيه ان دراسة الهيكل الفني للانتاج في المجتمع ، وعلاقته بموارد المجتمع ممثلة في قدرة عوامل الانتاج المختلفة تعتبر ذات اهمية بالغة لتفهم طبيعة النظام الاقتصادي القائم ، وايضا في تحديد خصائص الهيكل الاقتصادي السائد. ويصبح هذا الفهم ضروريا اذا اردنا لاسباسة الاقتصادية العامة ان تكون اكثر فاعلية في توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع توجيهها سليما . ويحتاج هذا الفهم في الواقع الى نموذج

أكثر تفصيلا عن النموذج التجميعي للحسابات القومية الذي تناولناه في
المصون السابقة .

ففي النموذج التجميعي السابق ، افترضنا مثلا ان الانتاج الاجمالي
للمجتمع يتحقق من نشاط قطاع واحد يتكون من مجموع الوحدات التي تزاو
النشاط الانتاجي في هذا المجتمع — ولكننا اذا دققنا النظر في الهيكل العام
لهذا القطاع ، نجد انه يتكون من عدة قطاعات انتاجية فرعية واذا درسنا
الأنواع المختلفة من الصناعات التي يمكن ان يتكون منها قطاع الصناعة
وعلاقة كل منها بالآخرى ، ثم مدى الاعتماد المتبادل بين الصناعات وبعضها
البعض او اذا حددنا مدى تأثير الانتاج الاجمالي بالمجتمع بالعلاقات القائمة بين
هذه الأركان ، اذا عرضنا لذلك كله ودرسناه سواء بالنسبة لنشاط انتاجي
واحد او للمجتمع ككل فاننا لا شك سنكون أكثر مقدرة على تفهم طبيعة
النشاط الانتاجي ، واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة له . بطريقة أكثر
وافضل عن مجرد التعرف على مقدار الانتاج الاجمالي للمجتمع وتطورات
على مر الزمن . ان نموذج المدخلات والمخرجات الذي نقدمه بهذه
الدراسة يهدف اساسا الى تحقيق هذا الغرض .

اما موضوع هذا الفصل فهو عرض نبذة تاريخية مختصرة لنشأة
النموذج ، والهيكل العام له ، والافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها ،
والخصائص الرئيسية للنموذج الساكن المفتوح ، ثم نختم الفصل بتحديد
الافتراضات الرئيسية للنموذج .

٢. - نبذة تاريخية : (١)

ترجع دراسة اقتصاديات تداخل الأنشطة الاقتصادية الى عهد

(١) Hollis B. Chenery and Paul G. Clark, Interindustry Economics (New York: John Wiley & Sons, 1959) six printing, 1967, Ch. 1, especially pp - 2 - 6.

الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كيسناي François Quesnay والجداول الاقتصادية Tableau Economique التي اشتهر بها والتي نشرت سنة ١٧٥٠ (١) . ولكن الفضل الاساسي لتوافر الدافع للدراسات الحديثة في هذا الميدان يرجع الى ليون فالراس سنة ١٨٧٧ (٢) ، حيث يعتبر نموذج المدخلات والمخرجات في صورته الحاضرة تبسيطاً لنموذج فالراس للتوازن العام . غير ان نموذج فالراس يتميز بالتجريد النظري الذي يجعل من محاولة ربطه بواقع الحياة العملية امراً صعباً ان لم يكن مستحيلاً ، ومن ثم اعتبر البعض دراسة نموذج فالراس للتوازن العام دليلاً على فراغ النظرية الاقتصادية من حيث تجردها من وقائع الحياة العملية وعدم امكانية اجراء اختبارات فعلية على منطلقاتها ونائجها في مجال التطبيق العملي . وقد دفعت تلك الانتقادات الاقتصادي الشهير واسيلي ليونتييف (٣) بمحاولة تبسيط نموذج فالراس للتوازن العام بحيث تتوفر له خاصية القابلية للتطبيق العملي . فبدأ ابحاثه سنة ١٩٣١ في محاولة وضع نموذج قابل للتطبيق العملي لتداخل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ونشر اول نتائج ابحاثه في هذا المجال سنة ١٩٣٦ ثم سنة ١٩٤١ . وبذلك اصبحت الابوة الحقيقية لتحليل تداخل النشاط الاقتصادي عن طريق تحليل المدخلات والمخرجات لواسيلي ليونتييف . . .

أنظر (١) A. phillips "The Tableau Economique as a simple leontief Model " Quarterly Journal of Economics, Vol. LXIX, No. 1 (1955), PP. 137 - 144 .

(2) Leon Walras, Elements of pure Economics (W. Jaffe, tr.), Homewood, Illinois : Richard D. Irwin, 1954) as cited in Chenery Ibid, p. 9

(3) W. W. Leontief, The Structure of the American Economy, 1919-1939 (New York ; Oxford University press, 1951) second ed. (1st. ed 1941) .

٢ - الهيكل العام لنموذج المدخلات والمخرجات :

تعرضنا في القسم الأول من هذه الدراسة الى كيفية تصوير نظام الحسابات القومية في صورة مصفوفة ، وبيننا ان الهدف الاساسى من الحسابات القومية هو متابعة تدفقات الدخل والانفاق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وذلك لأغراض امداد البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادى واتخاذ القرارات الاقتصادية . والواقع ان متابعة التدفقات التى تحدث بين قطاعات المجتمع لا يعتبر حكرا على نظام الحسابات القومية ، وانما يعتبر ايضا الاساس فى تحليل تداخل النشاط عن طريق نماذج المدخلات والمخرجات، (تسمى احيانا جداول المستخدم والمنتج Input-out Tables)

والاختلاف الرئيسى بين النموذجيين من حيث الشمول هو عدم احتواء نظام الحسابات القومية على التدفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج الوسيطة بينما تستبر هذه المستلزمات هى العمود الفقرى لنظام المدخلات والمخرجات . الآن - ولاظهار العلاقة الوثيقة بين كل من نظام الحسابات القومية ونموذج المدخلات والمخرجات ، دعنا نعيد تصوير مثال انتاج الخبز (ص ٦٠ - ٦٢ من القسم الأول) فى الصورة الآتية :

(جدول رقم ٢ - ١)

عمليات انتاج الخبز فى صورة مصفوفة

المجموع	مبيعات نهائية (انتاج نهائى)	مستلزمات وسيطه	المخبز	المطحن	المزارع	المستخدم المنتج
٢٠٠٠	(٤٠٠)	٢٤٠٠	صفر	٢٤٠٠	صفر	المزارع
٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	صفر	صفر	المطحن
٩٠٠٠	٩٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	المخبز
		٦٤٠٠	٤٠٠٠	٢٤٠٠	صفر	مجموع المستلزمات الوسيطه
	٩٦٠٠		٥٠٠٠	٢٦٠٠	٢٠٠٠	عوائد عوامل الانتاج (القيمة المضافة)
١٦٠٠٠			٩٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	المجموع

❖ ويظهر في كل صف من المصروف الجانب الدائن لحساب العمليات الجارية لوحدته معينة .

❖ ويظهر في كل عمود من الأعمدة الجانب المدين لحساب العمليات الجارية لوحدته معينة .

❖ وتظهر المصفوفة المحاطة بإطار سميك في أعلى يمين الجدول احتياجات الوحدة المعينة من إنتاج الوحدات الأخرى ومن إنتاجها (في الصف المقابل لكل وحدة) وذلك في سبيل الحصول على مجموع إنتاج كل منها ويظهر رقم الإنتاج في خاتمتي المجموع (الصف الأيمن أو العمود الراسي) فبذلك ٢٤٠٠ جم من إنتاج المزارع من القمح للحصول على ٥٠٠٠ جم من إنتاج المطحن من الدقيق ، كما يلزم ٤٠٠٠ جم من إنتاج المطحن من الدقيق للحصول على ٩٠٠٠ جم من إنتاج المخبز من الخبز ، ويكون مجموع المستلزمات الوسيطة ٦٤٠٠ جم والتي تلزم لإنتاج مجموع إنتاج قدره ١٦٠٠٠ جم ليصبح الإنتاج النهائي ٩٦٠٠ جم (١٦٠٠٠ - ٦٤٠٠) . وتسمى هذه المصفوفة مصفوفة المبادلات الوسيطة ، لاحظ أن الأرقام الظاهرة بها تمثل استخدمات الوحدة من إنتاجها وإنتاج الوحدات الأخرى خلال الفترة الجارية ، وليس مشتريات الوحدة من نفسها أو من الوحدات الأخرى خلال الفترة ، هذا وسوف نتناول بالمناقشة هذه النقطة فيما بعد .

❖ ويظهر عمود المبيعات النهائية القيمة المضافة للإنتاج الإجمالي للمجتمع والذي نتج من الأنشطة الاقتصادية التي تراولها الوحدات الثلاثة مجتمعة ، وذلك إذا ما احتسبناها على أساس المبيعات النهائية رائدا التغير في المخزون ، انقص مخزون المطحن ٤٠٠ ، زيادة مخزون الخبز من الدقيق الذي حصل عليه من المطحن ١٠٠٠ ، مبيعات الخبز ٩٠٠٠ ، وبذلك فإن هذا العمود يمثل في الواقع الجانب الدائن من حساب الإنتاج في المجتمع .

* ويظهر صف عوامل الانتاج القيمة المضافة للانتاج الاجمالى للمجتمع كنتيجة للعمليات الاقتصادية التى تراولها الوحدات الثلاثة مجتمعة ، باعتبارها مجموع دخول عوامل الانتاج من الوحدات الثلاثة . ولذلك فان هذا الصف يمثل الجانب المدين من حساب الانتاج للمجتمع .

وتظهر مصفوفة المستلزمات الوسيطة العلاقات الفنية القائمة بين انتاج الوحدات الثلاثة . فلكى يتمكن المطحن من انتاج ما قيمته ٤٦٠٠ جم من الدقيق فعليه ان يستخدم ما قيمته ٢٠٠٠ جم من القمح . كما انه حتى يتمكن الخبز من انتاج ما قيمته ١٠٠٠ جم من الخبز ويضيف ما قيمته ١٠٠٠ جم الى المخزون فعليه ان يستخدم ما قيمته ٥٠٠٠ جم من الدقيق . وتهتم جداول المدخلات والمخرجات اساسا بهذه العلاقات الفنية .

من هذا العرض وضع لنا ان كلا من نموذج المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية يكملان بعضهما الآخر - فى مجال تصوير العلاقات الاقتصادية القائمة فى المجتمع . فالاول يهتم بالعلاقات الفنية القائمة بين الوحدات الانتاجية المختلفة والتى ينتج عنها فى مجموعها الانتاج القومى للمجتمع وهو الذى تهتم الحسابات القومية بتظهاره بالتالى .

٣ - ١ . تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات - مصفوفة المبادلات :

يقوم نموذج المدخلات والمخرجات على تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات يتخصص كل منها فى انتاج سلعة او خدمة معينة او مجموعة سلعية او خدمية محددة . وهو فى ذلك لا يختلف عن نموذج الحسابات القومية من حيث مبدأ التقسيم ، وانما يرجع الاختلاف الى الاساس الذى يقوم عليه التقسيم ودرجة التفاصيل المرغوبة فى هذا الشأن . فبينما يتم تقسيم النشاط الاقتصادى فى الحسابات القومية اساسا على حسب طبيعة ذلك النشاط (انتاجى ، استهلاكى ، استثمارى) فان التقسيم فى نظام المدخلات والمخرجات يقوم فى العادة على اساس نوعية النشاط الانتاجى او طبيعة

السلعة او الخدمة ، او المجموعات السلعية والخدمية (المنتجة . هذا وسنعاود الكلام عن اسس التقسيم القطاعى فى جداول المدخلات والمخرجات فيما بعد .

ولنفرض لاغراض التحليل التالى ان المجتمع يتكون من ثلاث قطاعات هى : الزراعة والصناعة والخدمات ، حيث يقوم كل منها بانتاج مجموعة متجانسة من السلع او الخدمات لاحد فرضين او لكلاهما .

١ — اما لاستخدامها كمستلزمات انتاج وسيطة فى القطاعات الاخرى .

٢ — او لاستخدامها النهائى سواء للاستهلاك او كاستثمار .
ولنفرض ان تدفقات الانتاج بين القطاعات الثلاثة وللأغراض المختلفة خلال السنة المالية الجارية كانت كما هو موضح بالجدول رقم (٢ - ٢) ، حيث تظهر مقدرة بالمليون جنيه ، ويلاحظ ان كل قطاع من القطاعات يظهر فى الجدول مرتين :

(١) الاولى : كمصدر من مصادر الانتاج وذلك اذا ما نظرنا الى الجدول على اساس انه يتكون من مجموعة من الصفوف . فكل صف من الصفوف الثلاثة الاولى تمثل كيفية التصرف فى انتاج احد القطاعات الانتاجية ، وسواء كان هذا التصرف للاستخدام الوسيط او للاستخدام النهائى .

(٢) الثانية : كمستخدم لانتاجه ، ولانتاج القطاعات الاخرى ، والخدمات عوامل الانتاج ، وذلك اذا ما نظرنا الى الجدول على اساس انه يتكون من مجموعة من الاعمدة .

(جدول رقم ٢ - ٢)

مصفوفة المبادلات عن السنة المالية الجارية

القطاع المستخدم	قطاعات الانتاج			مجموع الطلب الوسيط	قطاع الطلب النهائي	مجموع الطلب
	(١)	(٢)	(٣)			
(١) الزراعة	٢٥	١٠٠	صفر	١٢٥	١٢٥	٢٥٠
(٢) الصناعة	٢٥	٤٠	٤٥	٤٧٠	٥٣٠	١٠٠٠
(٣) الخدمات	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	٥٠	١٥٠
مجموع الاستخدامات الوسيط	٥٠	٦٠٠	٤٥	١٩٥		
القيمة المضافة	٢٠٠	٤٠٠	١٠٥		٧٠٥	
مجموع الاستخدامات	٢٥٠	٦٠٠٠	١٥٠			١٤٠٠

فكل عمود من الأعمدة الثلاثة الأولى يوضح مجموع استخدامات القطاع في سبيل الحصول على مجموع انتاجه ، سواء كانت هذه الاستخدامات من انتاجه الخاص ، او من انتاج القطاعات الأخرى او من خدمات عوامل الانتاج .
فمثلا اذا نظرنا للصف الثاني الخاص بقطاع الصناعة نجد انه يبين :

مبيعات وسيطة : الى قطاع الزراعة ٢٥ مليون جنيه

داخل القطاع نفسه ٤٠٠ مليون جنيه

لقطاع الخدمات ٤٥ مليون جنيه

مجموع المبيعات (الطلب الوسيط) ٤٧٠ مليون جنيه

مبيعات نهائية لقطاع الطلب النهائي ٥٣٠ مليون جنيه

مجموع الانتاج الصناعى ١٠٠٠ مليون جنيه

===

كما اننا اذا نظرنا للعمود الثانى الخاص بقطاع الصناعة ايضا نجد
انه يبين :

الاستخدامات الوسيطة للقطاع: من انتاج الزراعة ١٠٠ مليون جنيه
من انتاجه ٤٠٠ مليون جنيه
من انتاج الخدمات ١٠٠ مليون جنيه

مجموع الاستخدامات الوسيطة ٦٠٠ مليون جنيه

+ الاستخدامات من خدمات عوامل الانتاج
[الاستخدامات الاولى = القيمة المضافة] ٤٠٠ مليون جنيه

مجموع الاستخدامات ١٠٠٠ مليون جنيه
===

هذا وتمثل القيمة المضافة قيمة المدفوعات لعوامل الانتاج مقابل
الاستفادة من خدماتها فى العملية الانتاجية ، وتسمى هذه المدفوعات عادة
فى نموذج المدخلات والمخرجات « الاستخدامات الاولى » او « المدخلات
الاولية » Primary Inputs

وتمثل الاستخدامات الاولى احدى حلقات الربط بين جداول المدخلات
والمخرجات ونظام الحسابات القومية . كما يمثل الانتاج النهائى (الطلب
النهائى) على انتاج كل قطاع حلقة الربط الثانية بين النظامين .

ويمكن ان يعمم المنطق السابق على باقى القطاعات الانتاجية التى
تظهر فى الجدول .

وتقدر الارقام الواردة فى جدول المبادلات طبقا لعدة اساس هامة كما يلى :

١ - تقيد المعاملات فى العادة على اساس سعر البيع ، تسليم محل البائع
وليس على اساس تكلفة المشتري . وبالتالي فان تكلفة النقل او هامش
ربح الوسطاء (ان وجد لا يعتبر جزءا من انتاج القطاع المنتج ، وانما

الى تضخم مجموع انتاج القطاع (وايضا لتوافقها مع طبيعة نموذج المدخلات والمخرجات ، لذلك سوف نفترض اتباع هذه الطريقة فيما يلى من تحليل .

٢ - يجب ان تقتصر المبادلات الوسيطة بين القطاعات الانتاجية على ما يتم استخدامه فعلا بمعرفة كل قطاع فى العملية الانتاجية من انتاجه وانتاج القطاعات الاخرى . بمعنى ان مصفوفة المبادلات الوسيطة يجب ان تقتصر على اظهار الاستخدامات الفعلية وليس مشتريات كل قطاع من القطاعات الاخرى او المشتريات داخل وحدات القطاع نفسه . ويتم تسوية الفرق بين المشتريات الفعلية والاستخدامات الفعلية فى حسابات المخزون والذى يظهر فى العمود الذى يوضح قطاع الطلب النهائى .

فى جدول المبادلات السابق مثلا لو افترضنا ان مشتريات قطاع الصناعة من قطاع الزراعة كانت ١٢٥ مليون جنيه ، وكان مخزون قطاع الصناعة من انتاج الزراعة فى اول المدة صفر وفى آخر المدة ٢٥ مليون جنيه ، فان تكلفة انتاج الصناعة من انتاج الزراعة تكون كالآتى :

مخزون اول المدة	صفر
مشتريات	١٢٥
ناتجا : مخزون آخر المدة	(٢٥)
استخدامات الصناعة من انتاج الزراعة	١٠٠
	=====

وتظهر هذه الاستخدامات فى مصفوفة المبادلات الوسيطة ، بينما الزيادة فى المخزون وقدرها فى هذه الحالة ٢٥ مليون جنيه من انتاج الزراعة (رغم انها لدى الصناعة) فانها تظهر فى عمود قطاع الطلب النهائى على انتاج الزراعة ، لان التغير فى المخزون - كما سبق ورأينا فى نظام الحسابات القومية - يعتبر من مكونات الدخل القومى الاجمالى وحكمه فى ذلك حكم المبيعات النهائية (الطلب النهائى) .

وهذا هو السبب الذى جعلنا نبين استخدامات المطحن والمخبز من

انتاج المزارع والمطحن على التوالي فى مصفوفة المبادلات الوسيطة فى الجدول رقم ٢١ - ١) بينما اظهرنا التغيرات فى المخزون فى عمود المبيعات النهائية لانه يمثل جزء من القيمة المضافة لانتاج المجتمع من انتاج هذه الوحدات الثلاث مجتمعة (المزارع - المطحن - المخبز) .

٣ - تعتبر المشتريات الاستثمارية للقطاعات المختلفة من نفسها ومن القطاعات الأخرى بالضرورة من مكونات الطلب النهائى على انتاج القطاع المنتسج مثلها فى ذلك مثل التغير فى المخزون. وتظهر اقساط الاهلاك الجارى على الاصول الرأسمالية ضمن بنود القيمة المضافة للقطاع المستخدم لخدمات هذه الاصول. وتعتبر اقساط الاهلاك الجارى من مكونات المدخلات الأولية ولا تعتبر من مكونات الاستخدامات الوسيطة .

ويترتب على ما تقدم ان نظام المدخلات والمخرجات يقوم على مبدئين اساسيين : -

الأول : هو التفرقة بين مجموع انتاج كل قطاع على حسب الهدف من استخدامه الى : استخدامات وسيطة واستخدامات نهائية .

الثانى : هو التفرقة بين مجموع تكلفة انتاج كل قطاع (والتي يجب ان تتساوى مع مجموع انتاجه) على حسب الطبيعة الاقتصادية للعناصر المكونة لها الى : مستلزما ت وسيطة ومستلزما ت اولية من خدمات عوامل الانتاج .

وتشابه التفرقة الاولى فى نظام المدخلات والمخرجات التفرقة بين المتغيرات التلقائية **Autonomous Variables** والمتغيرات المسببة **Induced variables** فى نظرية كينز . فالاستخدامات النهائية فى جداول المدخلات والمخرجات غالبا ما يفترض انها تلقائية (أى) تتحدد خارج النموذج ومن ثم يسمى 'النموذج المفتوح' بينما تعتبر الاستخدامات الوسيطة استخدامات مسببة حيث يتوقف مقدارها على حجم الاستخدامات النهائية التى تتحدد خارج النموذج .

اما التفرقة الثانية فهي تلك القائمة في نظام الحسابات القومية ايضا . هذا وتعتبر مصفوفة المبادلات الوسيطة الخطوة الاولى في سبيل انشاء جداول المدخلات والمخرجات . وبالإضافة الى ذلك فان مصفوفة المبادلات عموما تساعد في استخراج بعض النسب التي تفيد في اجراء المقارنات الزمنية والدولية كما يتضح مما يلي :

اولا : لا شك في انه كلما قلت نسبة مجموع الاستخدامات الوسيطة الى مجموع الاستخدامات (بما فيه المستلزمات الوسيطة) — ومع العوامل الاخرى على حالتها — كلما زادت معدلات الكفاية الانتاجية للمجتمع . ففي مثال انتاج الخبز مثلا نجد ان نسبة المستلزمات

$$\frac{6400}{16000} \times 100 = 40\% \text{ الوسيطة الى مجموع الانتاج هي } 40\%$$

وبفرض ان الخبز هو انتاج المجتمع الوحيد ، وان مواصفات الرغبة من حيث الوزن والجودة وكذلك السعر ظلت كما هي عليه ، بينما امكن تخفيض نسبة المستلزمات الوسيطة الى ٣٥ ٪ من مجموع الانتاج ، فان معنى ذلك ان نفس القدر من القمح والدقيق سيؤدي الى توفير كمية اكثر من الخبز وبذلك ترتفع الكفاية الانتاجية للمجتمع . [سنرى فيما بعد ان نسب المستلزمات الوسيطة اللازمة لانتاج وحدة من انتاج كل قطاع يفترض فيها انها اقل النسب الممكنة بصدد تحليل تداخل النشاط عن طريق المدخلات والمخرجات] .

وتختلف نسبة المستلزمات الوسيطة الى جموع الانتاج من مجتمع الى آخر ، وذلك طبقا للاختلافات في عوامل كثيرة والتي من اهمها الاختلافات في الكفاية الانتاجية ، ومدى التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وحصة القطاعات البدائية والقطاعات الحديثة من اجمالي الانتاج . وعلى ذلك فانه لا مكان اجراء المقارنات الدولية يلزم ان يتوحد أساس

التقسيم القطاعي وكذا تتفق العوامل المؤثرة في اختلاف نسب
المستلزمات الوسيطة .

ثانيا : ان نفس المنطق يمكن ان يعمم . اي ينطبق على كل من القطاعات
الانتاجية . فكلما انخفضت نسبة المستلزمات الوسيطة للقطاع الى
مجموع انتاجه — مع ثبات العوامل الاخرى على حالها — كلما ارتفعت
الكفاية الانتاجية للقطاع .

٣ — ب : مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة الاحتياجات المباشرة :

الآن نعود الى الجدول رقم (٢ — ٢) ونعيد تصويره في صورة رموز
كما هو مبين في الجدول رقم (٢ — ١) . وتتلخص البيانات الواردة في
الجدول في الآتي : —

(١) موارد القطاع ر كمنتج اك ر = استخدامات نفس القطاع (و=ر) .
كمستخدم (ك و) .

(٢) موارد القطاع اك ر = مجموع الطلب الوسيط على انتاج القطاع +
الطلب النهائي على انتاج القطاع = $\sum_{i=1}^n ك ر و + ص ر ، ن = ٣$

(٣) استخدامات القطاع اك و = مجموع الاستخدامات الوسيطة للقطاع
+ القيمة المضافة للقطاع (المستلزمات الأولية)

$$= \sum_{r=1}^n ك ر و + ق و ، ن = ٣$$

(جدول رقم ٢ - ٣)
مصنفة المبادلات عن السنة الجارية

القطاع المستخدم	د	قطاعات الإنتاج			الطلب النهائي	بمجموع الإنتاج ك
		(١)	(٢)	(٣)		
١	الزراعة	ك _{١١}	ك _{٢١}	ك _{٣١}	ص _١	ك _١
٢	الصناعة	ك _{١٢}	ك _{٢٢}	ك _{٣٢}	ص _٢	ك _٢
٣	الخدمات	ك _{١٣}	ك _{٢٣}	ك _{٣٣}	ص _٣	ك _٣
	ك _١ ك _٢ ك _٣	ك _١ ك _٢ ك _٣	ك _١ ك _٢ ك _٣	ك _١ ك _٢ ك _٣		
	القيمة المضافة ق _١	ق _١	ق _٢	ق _٣	ص = ق _١ + ق _٢ + ق _٣	
	بمجموع الاستخدامات	ك _١	ك _٢	ك _٣		ك

أي أن: $\sum_k = \sum_k + \sum_k + \sum_k = 1, 0, 0, 0, 0, 0$ (١)
و = ١

تمثل في الواقع مصنفة المبادلات Transaction Matrix وهي في المثال تحت البحث كالاتي :

مجموع إنتاج الزراعة = ك_١ = [استخدامات الزراعة من إنتاجها ك_{١١} + استخدامات الصناعة من إنتاج الزراعة ك_{٢١} + استخدامات الخدمات من إنتاج الزراعة ك_{٣١} + الطلب النهائي على إنتاج الزراعة ص_١]

أي أن: $\left. \begin{aligned} (٢) \quad & \left\{ \begin{aligned} & \text{ك}_1 = \text{ك}_{11} + \text{ك}_{21} + \text{ك}_{31} + \text{ص}_1 \\ & \text{ك}_2 = \text{ك}_{12} + \text{ك}_{22} + \text{ك}_{32} + \text{ص}_2 \\ & \text{ك}_3 = \text{ك}_{13} + \text{ك}_{23} + \text{ك}_{33} + \text{ص}_3 \end{aligned} \right. \end{aligned} \right\}$

ويكون قيم (٢) المحددة من المال المبني في الجداول (٢١ - ٢٢) كالآتي :

$$ك_١ = ٢٥ + ١٠٠ + \text{صفر} + ١٢٥ = ٢٥٠ \text{ مليون جم}$$

$$ك_٢ = ٢٥ + ٤٠٠ + ٤٥ + ٥٣٠ = ١٠٠٠ \text{ مليون جم}$$

$$ك_٣ = \text{صفر} + ١٠٠ + \text{صفر} + ٥٠ = ١٥٠ \text{ مليون جم}$$

ولنفترض الآن ان علاقات الانتاج خطية ذات نسب ثابتة

Linear production function with constant returns to scale.

بمعنى عدم تأثر احتياجات وحدة المنتج للقطاع المعين ، من انتاجه وانتاج القطاعات الأخرى ، بحجم انتاج القطاع ، وينطبق هذا الفرض على كل القطاعات . ويترتب على ذلك ان تصبح المعاملات الفنية أ ر و نسباً ثابتة.

وتعرف المعاملات الفنية أرو Technical coefficients بأنها اقل الاحتياجات الممكنة من انتاج القطاع (ر) والملازمة لانتاج وحدة واحدة (أو ما تكتمه جنيته واحد) من انتاج القطاع و . وتتحدد قيمة أ ر و كالآتي :

$$أ ر و = \frac{ك ر و}{ك و} ، \quad ر = ١ ، ٢ ، \dots ، ن \quad (٣)$$

ويتم الحصول عليها عن طريق نسبة كل رقم من ارقام المبادلات الواردة في كل عمود من اعمدة مصفوفة المبادلات الوسيطة الى مجموع انتاج القطاع الذي يحتل قمة العمود ، المجموع الكلي للعمود بما فيه عناصر القيمة المضافة ، وتسمى المصفوفة الناتجة عن ذلك مصفوفة المعاملات الفنية .

Matrix of Technical Coefficients . ويلاحظ ان مصفوفة

المعاملات الفنية تقتصر على عناصر مصفوفة المبادلات الوسيطة . وتكون

هذه المصفوفة فى صورة جبرية لمصفوفة المبادلات الظاهرة فى الجدول
(٢ - ٣) كالآتى :

$$\frac{11^k}{1^k} = 11^1 \quad \frac{21^k}{2^k} = 21^1 \quad \frac{31^k}{3^k} = 31^1$$

$$\frac{12^k}{1^k} = 12^1 \quad \frac{22^k}{2^k} = 22^1 \quad \frac{32^k}{3^k} = 32^1$$

$$\frac{13^k}{1^k} = 13^1 \quad \frac{23^k}{2^k} = 23^1 \quad \frac{33^k}{3^k} = 33^1$$

وتكون قيمتها المحددة للمثال الوارد فى الجدول رقم (٢ - ٢) كالآتى :

الخدمات	الصناعة	الزراعة
$0 = \frac{\text{صفر}}{100} = 11^1$	$1 = \frac{100}{1000} = 21^1$	$1 = \frac{20}{200} = 11^1$
$3 = \frac{40}{100} = 31^1$	$4 = \frac{400}{1000} = 22^1$	$1 = \frac{20}{200} = 12^1$
$0 = \frac{\text{صفر}}{100} = 33^1$	$1 = \frac{100}{100} = 23^1$	$0 = \frac{\text{صفر}}{200} = 13^1$

بصفة عامة اذا رمزنا لمصفوفة المعاملات الفنية [ا ر و] بالرمز ا فتكون

$$\begin{bmatrix} \frac{K_1}{K_n} & \dots & \frac{K_2}{K_n} & \frac{K_1}{K_n} \\ \frac{K_2}{K_n} & & \frac{K_1}{K_n} & \\ \vdots & & \vdots & \\ \frac{K_n}{K_n} & \dots & \frac{K_n}{K_n} & \frac{K_1}{K_n} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & \dots & a_{12} & a_{11} \\ a_{21} & & a_{22} & \\ \vdots & & \vdots & \\ a_{n1} & \dots & a_{n2} & a_{n1} \end{bmatrix} = I$$

وتظهر أ في المثال تحت البحث كالآتي $= \begin{bmatrix} 0 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 \\ 0 & 1 & 0 \end{bmatrix}$

ومن المعادلة رقم (٣) وجدنا أن : $\frac{K_{رو}}{K_{و}} = 1$

وبصرف الطرفين والوسطيين .

$$(4) \quad \therefore K_{رو} = 1 \cdot K_{و} \dots \dots$$

وبالتعويض عن $K_{رو}$ في المعادلة رقم (١) بقيمتها كما تظهر في المعادلة رقم (٤) نجد أن :

$$(5) \quad K_{ر} = \sum_{i=1}^n a_{رو} K_{و} + صر = 1 \cdot 1 + \dots + 1 \cdot 1 = n$$

أي أن المعادلة رقم (٥) في صورة مصفوفات تصبح كالآتي :

$$(5) \quad [K_{ر}] = [1] + [K_{و}] + [صر]$$

حيث :

[ك ر] : مصفوفة رتبته (ن × ١) ، أى متجه عمود Column victor

عدد أعمدته (ن) ويظهر كل عنصر من عناصره مجموع إنتاج لقطاع ر .
 ١ - مصفوفة المعاملات الفنية كما سبق تعريفها ورتبتها (ن × ن) .
 [ك و] : مصفوفة رتبته (١ × ن) ، أى متجه صف Raw victor عدد أعمدته (ن) ويظهر كل عنصر من عناصره مجموع إنتاج القطاع و .

ك ر = ك و عندما تكون ر = و

[ص ر] : مصفوفة رتبته (ن × ١) ، أى متجه عمود عدد صفوفه (ن) ،
 ويظهر كل عنصر من عناصره الجلب النهائى على إنتاج القطاع ر .
 وبفرض التبسيط نعيد كتابة (٥) كالآتى :

$$ك = ا ك + ص (٦)$$

فإذا ما طرحنا ا ك من طرفى (٦) حصلنا على :

$$ك - ا ك = ص ومنها :$$

$$ك [١ - ا] = ص (٧)$$

حيث I هى مصفوفة وحدة رتبته (ن × ن) .

وتسمى المصفوفة [١ - ا] مصفوفة الاحتياجات المباشرة

Matrix of Direct Requirements أو مصفوفة ليونتيف Leontief Matrix

ووفقا لهذه المصفوفة يظهر المثال تحت البحث كالآتى :

$$\begin{bmatrix} ٠ & ١١ & ١١ \\ ١٣ & ١٤ & ١١ \\ ٠ & ١١ & ٠ \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} ٠ & ٠ & ١ \\ ٠ & ١ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ \end{bmatrix} = [١ - ا]$$

$$= \begin{bmatrix} ٠ & ١١ - ١ & ١١ - ١ \\ ١٣ - ٠ & ١٤ - ١ & ١١ - ٠ \\ ١ - ١ & ١١ - ٠ & ٠ - ٠ \end{bmatrix}$$

ومن الجدير بالذكر انه لا يجوز ان يكون اى رقم من الارقام الموجودة على القطر الرئيسى سالبا ، لان معنى ذلك ان القطاع المعين فى هذه الحالة يستهلك عدد من الوحدات من انتاجه كمستلزمات وسيطة اكبر من عدد الوحدات التى ينتجها (اى ان انتاج القطاع بالسالب) ، وليس هذا منطقيا وفى صورة جبرية نشكل هذا الشرط كالآتى

$$أو > ١ عندما تكون ر = و (٨)$$

هذا ونستخدم مصفوفة الاحتياجات المباشرة للحصول على مصفوفة الاحتياجات الكلية ، والتى بدورها تمكنا من تقدير مجموع الانتاج الكلى لكل قطاع من القطاعات ، والذي يفى بكل من الاحتياجات الوسيطة ، واحتياجات الطلب النهائى من انتاج القطاع ، وذلك عندما يتحدد مستوى الطلب النهائى المرغوب الوفاء به (من خارج النموذج) .

٣ - د : مصفوفة الاحتياجات الكلية :

يتم الحصول على مصفوفة الاحتياجات الكلية من مصفوفة الاحتياجات المباشرة عن طريق ايجاد مقلوب الأخيرة . فمن المعادلة رقم (٧) نجد انه

$$بضرب كل من طرفيها فى $[I - A]^{-1}$ نحصل على :$$

$$K = [I - A]^{-1} H \quad (٨)$$

حيث تسمى $[I - A]^{-1}$ بمصفوفة الاحتياجات الكلية ، والتى اذا ما تم ضربها (مسبقا premultiplied) فى متجه عمود الطلب النهائى H فتتوصل الى متجه صف الانتاج الكلى K ، والذي يبين مجموع الانتاج المرغوب من كل قطاع من القطاعات حتى يمكن الوفاء باحتياجات الانتاج الوسيطة واحتياجات الطلب النهائى .

ويستلزم الأمر اذن ايجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة للتوصل الى مصفوفة الاحتياجات الكلية .

هذا ويمكن ايجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة باتباع احدى طريقتين :

الأولى : ويطلق عليها طريقة جاوس Gauss . (١)

الثانية : وتسمى طريقة المحددات والمرافقات - Determinants Cofactors Method .

هذا وسنوضح كيفية ايجاد المقلوب طبقا للطريقة الثانية حيث انها اعم في استخدامها وذلك عن طريق استخدام [١ - ١] للمثال المبين بالجدول رقم (٢) .

الخطوة الأولى : اوجد مصفوفة المحددات Minors Martix

(١) اذا كانت د مصفوفة مربعة من رتبة ن \times ن فان المحدد د و للعنصر د ر و في المصفوفة د يكون هو المحدد للمصفوفة ذ من رتبة ن (١ - ن) \times (١ - ن) والتي تنتج بعد استبعاد الصف (ن) والعمود (و). المتقطعان عند العنصر د ر و .

(٢) كما ان المحدد / د / للمصفوفة المربعة د من رتبة (٢ \times ٢) يكون كالآتي :

(١) للتعرف على كيفية استخدام هذه الطريقة يرجع القارئ الى :

Kemeny, Schleifer, Snell, and Thompson, Finite Mathematics with Business Applications (Englewood Cliffs, N. J.; Prentice-Hall, Inc., 1965) pp. 262 - 266 ; or . Earl K. Bowen, Mathematics With Applications in Management and Economics (Homewood, Illinois; Richard D. Irwin, 1967, Rev. Ed.) pp. 185 - 190

. ولمثال مبسط لكيفية ايجاد المقلوب بهذه الطريقة انظر « الموازنة التخطيطية في النظام الحاسبي الموحد ووسائل التحليل الكمي » للمؤلف (مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٢) الفصل الثاني .

$$d_{11}d_{22} - d_{12}d_{21} = \begin{vmatrix} d_{11} & d_{12} \\ d_{21} & d_{22} \end{vmatrix} = |d|$$

وبتطبيق هاتين القاعدتين على المثال تحت البحث تكون مصفوفة المحددات كالآتي :

$$\begin{bmatrix} 57 & 1 & 0.1 \\ 1 & 9 & 0.9 \\ 0.3 & 27 & 0.3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} \end{bmatrix} = [درو]$$

الخطوة الثانية : أوجد مصفوفة المرافقات Cofactor Matrix
لكي يتم إيجاد مصفوفة المرافقات ، فإنا نقدم التعريف التالي للمرافق:

$$\text{مرافق العنصر } d_{ro} = (-1)^{r+o} \times \text{محدد العنصر } d_{ro}$$

وبتطبيق هذا التعريف نحصل على مصفوفة المرافقات للمثال تحت البحث كالآتي :

$$\begin{bmatrix} 57 & 1 & 0.1 \\ 1 & 9 & 0.9 \\ 0.3 & 27 & 0.3 \end{bmatrix} = [درو]$$

الخطوة الثالثة : أوجد المصفوفة المبدلة Transpose

المرافقات :

نعرف المصفوفة المبدلة A' للمصفوفة A بأنها تلك التي تكون
 أعمدتها هي صفوف A ومن ثم فإن صفوفها هي أعمدة المصفوفة A .
 وتكون المصفوفة المبدلة $Transpose$ للمثال تحت البحث كالآتي :

$$\begin{bmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \Delta \\ \text{مدر} \end{bmatrix}$$

الخطوة الرابعة : أوجد محدد المصفوفة الأصلية :

يعرف المحدد D / للمصفوفة A (والذي يساوي $[1 - 1]$)
 لاغراضنا في هذا التحليل ، بأنه حاصل ضرب عناصر أي صف أو أي عمود
 في المصفوفة A بعناصر الصف أو العمود المقابل في المصفوفة المرافقة
 [مدر و] أي أن :

$$D = \begin{vmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{vmatrix}$$

مثلاً إذا أخذنا الصف الأول ، يكون المحدد كالآتي :

$$D = \begin{vmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{vmatrix} = (٥٧)(٩) + (١)(٣٠٣) + (١)(٠.٩) = ٥٠.٣$$

وإذا أخذنا العمود الثاني :

$$D = \begin{vmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{vmatrix} = (١)(٣٠٣) + (٩)(٠.٩) + (٢٧)(٠.١) = ٥٠.٣$$

وإذا أخذنا الصف الثاني :

$$D = \begin{vmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{vmatrix} = (١)(٣٠٣) + (٩)(٠.٩) + (٢٧)(٠.١) = ٥٠.٣$$

الخطوة الخامسة : أوجد مقلوب المصفوفة الأصلية :

ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر المصفوفة المبدلة على
 قيمة محدد المصفوفة الأصلية . وهي للمثال تحت البحث كالآتي :

$$\begin{bmatrix} ٥٧ & ١ & ٣٠٣ \\ ١ & ٩ & ٢٧ \\ ٠.١ & ٠.٩ & ٥٣ \end{bmatrix} = [1 - 1]$$

وتكون هذه هي مصفوفة الاحتياجات الكلية التي تمكنا من الحصول
 عليها بعد القيام بالخطوات التي عرضناها .

٣ - استخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية لتقدير الانتاج الكلى:
تحدد المعادلة رقم (٨) قيمة الانتاج الكلى كالآتى :

$$K = [I - A]^{-1} V$$

ومعنى ذلك انه متى تحددت قيمة V (عادة خارج النموذج) ، فانه يصبح من السهل التعرف على قيمة الانتاج الكلى K وهو الانتاج اللازم للوفاء بالاحتياجات الوسيطة للانتاج والطلب النهائى عليه .
فاذا افترضنا فى مثالنا الحالى أن الطلب النهائى المتوقع على منتجات القطاعات الثلاثة عن العام المقبل (بالمليون جنيه) كان كالآتى :

الطلب على انتاجه	القطاع
٢٥١٥	الزراعة
٧٥٤٥	الصناعة
١٢٥٧٥	الخدمات

فمعنى ذلك ان $V = \{ ٢٥١٥ , ٧٥٤٥ , ١٢٥٧٥ \}$ (١).
وبذلك يمكن التوصل الى قيمة K كالآتى :

$$\{ ٢٥١٥ , ٧٥٤٥ , ١٢٥٧٥ \} \begin{bmatrix} ٣٠ & ١٠٠ & ٥٧٠ \\ \hline ٥٠٣ & ٥٠٣ & ٥٠٣ \\ ٢٧٠ & ٩٠٠ & ١٠٠ \\ \hline ٥٠٣ & ٥٠٣ & ٥٠٣ \\ ٥٣٠ & ٩٠ & ١٠ \\ \hline ٥٠٣ & ٥٠٣ & ٥٠٣ \end{bmatrix} = K$$

(١) سوف نستخدم نوعين من الاقواس النوع $\{ \}$ عندما يكون المتجه المحصور بينهما متجه عمود ، النوع $[]$ عندما يكون المتجه المحصور بينهما متجه صف .

أى أن : ك = { ٤٤٢ر٥ ، ١٤٦٧ر٥ ، ٢٧٢ر٥ }

ويعنى ذلك أن الانتاج الكلى للقطاعات المختلفة للوفاء بهذا البرنامج من الطلب النهائى المتوقع يكون كالاتى :

القطاع	الطلب الوسيط على انتاج القطاع	الطلب النهائى على انتاج القطاع	الطلب الكلى
الزراعة	١٩١ر٥	٢٥١ر٥	٤٤٢ر٥
الصناعة	٧١٣ر٥	٧٥٤ر٥	١٤٦٧ر٥
الخدمات	١٤٦٧ر٥	١٢٥٧ر٥	٢٧٢ر٥

ويمكننا هذا البيان بالاضافة الى مصفوفة المعاملات الفنية من تصوير مصفوفة المبادلات المتوقعة عن العام المقبل .

٣ - ه تصوير مصفوفة المبادلات المتوقعة :

إذا رجعنا للجدول (٢ - ٣) نجد أن كل ما يلزمنا لاستكمال بياناته بالاضافة الى البيانات الناتجة من الخطوة (٣ - د) هو تحديد قيمة كل ك ر و وكذلك تحديد قيمة كل ق و . ويلاحظ ايضا انه اذا ما تمكنا من تحديد قيمة كل ك ر و فان قيمة كل ق و يتحدد بالفرق الناتج عن

$$[ك ر - ج ك ر] \text{ أو } [ك ر - ج ك ر]$$

وحيث أن :

$$ك ر و = أ ر و ك و \quad \text{معادلة (٤)}$$

ولدينا الطرف الايسر لها بالكامل ، فان الطرف الايمن يتحدد تلقائيا ، وذلك عن طريق ضرب عناصر كل عمود من اعمدة افى جموع انتاج القطاع الذى يحتل قمة هذا العمود .

وفى المثال تحت البحث يمكننا الحصول على ما يلى :

قطاع الزراعة

$$ك_{11} = ك_{11} = ك_1 = (11) (14425) = 4425$$

$$ك_{12} = ك_{12} = ك_2 = (12) (14425) = 4425$$

$$ك_{13} = ك_{13} = ك_3 = (13) (0) = 0$$

مجموع الاستخدامات الوسيطة للزراعة —

$$القيمة المضافة من الزراعة ق_1 = (18) (ك_1)$$

٨٨٥

٣٥٤٠٠

٤٤٢٥

=====

مجموع انتاج الزراعة (الانتاج الكلى المتوقع)

قطاع الصناعة :

$$ك_{21} = ك_{21} = ك_1 = (21) (14675) = 14675$$

$$ك_{22} = ك_{22} = ك_2 = (22) (14675) = 58700$$

$$ك_{23} = ك_{23} = ك_3 = (23) (14675) = 14675$$

مجموع الاستخدامات الوسيطة للصناعة —

$$القيمة المضافة من الصناعة ق_2 = (24) (14675)$$

٨٨٠٥

٥٨٧٠٠

١٤٦٧٥

=====

الانتاج الكلى للصناعة (ك_٢)

قطاع الخدمات : (احتسب قيم ك ر ٣ ، ق ٣ كما سبق للزراعة والصناعة)

وبذلك تظهر مصفوفة المبادلات التقديرية كما هو موضح بالجدول (٤-٢)

التسالى :

(جدول ٢ - ٤)
مصفوفة المبادلات التقديرية
(عن العام المقبل - وبالمليون جنيه)

القطاع المستخدم	قطاعات الانتاج			مجموع الطلب الوسيط	الطلب النهائي	مجموع الطلب الكلى
	(١)	(٢)	(٣)			
(١) الزراعة	٤٤٢٢٥	١٤٦٧٥	صفر	١٦١٠٠	٢٥١٥	٤٤٢٢٥
(٢) الصناعة	٤٤٢٢٥	٥٨٧٠٠	٨١٧٥	٧١٣٠٠	٧٥٤٥	١٤٦٧٥
(٣) الخدمات	صفر	١٤٦٧٥	صفر	١٤٦٧٥	١٢٥٧٥	٢٧٢٥
مجموع الاستخدامات الوسيطة	٨٨٥	٨٨٠٥	٨١٧٥	١٠٥٠٧٥		
القيمة المضافة	٣٥٤٠٠	٥٨٧٠٠		١٩٠٧٥	١١٣١٧٥	
مجموع الانتاج الكلى	٤٤٢٢٥	١٤٦٧٥	٢٧٢٥			٢١٨٢٥

ومتى امكثنا الحصول على مصفوفة الاحتياجات الكلية ، فان مصفوفة المبادلات التقديرية يمكن الحصول عليها لاي حجم من احجام الطلب النهائي المتوقع ، وذلك بمجرد اجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة على البيانات المتوفرة .

٤ - مثال تطبيقي الخطوات المتبعة وطريقة التقدير المتتالى :

نفرض الآن مثالا رقميا آخر نلخص خلاله خطوات حل نموذج المدخلات والمخرجات ، طبقا لطريقة مقلوب المصفوفة وهى الطريقة السابق شرحها ، وسوف نستخدم نفس المثال للتوصل الى حل تقريبي للنموذج طبقا لما يسمى

طريقته الأولى : حيث بدأنا بـ "مصفوفة" المصفوفة .

١ - طريقته الثانية : تقارب المصفوفة :

٢ - طريقة المصفوفة المبدلات الوسيطة :

فيما يلي مصفوفة المبدلات الوسيطة لمجموع افتراضى يكون من ثلاث قطاعات :

القطاع المستخدم : ١ ٢ ٣

٦٠	٤٨٠	صفر
صفر	٩٦٠	٢٠٠
٢٤٠	صفر	٣٠٠

مجموع الاستخدامات الوسيطة : ٥٠٠ ١٤٤٠ ٣٠٠

الاستخدامات الأولية - القيمة المضافة : ٥٠٠ ٩٦٠ ٣٠٠

مجموع الاستخدامات = الانتاج الكلى : ١٠٠٠ ٢٤٠٠ ٦٠٠

ب - مصفوفة المعاملات الفنية :

نحصل على مصفوفة المعاملات الفنية بقسمة كل من الارقام الواردة فى كل عمود من الاعمدة (المصفوف الثلاث الاولى اذا كان الهدف هو ايجاد مصفوفة المعاملات الفنية) على مجموع العمود فى صف الانتاج وذلك كالاتى :

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0.4 & 0.2 \\ 0 & 0 & 0.3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \frac{60}{600} & \frac{480}{2400} & \frac{\text{صفر}}{1000} \\ \frac{\text{صفر}}{600} & \frac{960}{2400} & \frac{200}{1000} \\ \frac{240}{600} & \frac{\text{صفر}}{2400} & \frac{300}{1000} \end{bmatrix} = 1$$

ج - مصفوفة الاحتياجات المباشرة - مصفوفة ليونتيف :

نحصل على مصفوفة الاحتياجات المباشرة عن طريق طرح مصفوفة المعاملات الفنية 1 من مصفوفة الوحدة (من نفس الرتبة طبعا) كالآتي :

$$\begin{bmatrix} 1-0.2 & 0 & 0 \\ 0 & 1-0.3 & 0 \\ 0 & 0 & 1-0.4 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.8 & 0 & 0 \\ 0 & 0.7 & 0 \\ 0 & 0 & 0.6 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 \end{bmatrix} = [I - A]$$

د - مصفوفة الاحتياجات الكلية - [I - A]⁻¹

نحصل على مصفوفة الاحتياجات الكلية عن طريق إيجاد مقلوب مصفوفة الاحتياجات المباشرة . وإذا اتبعنا طريقة المحددات والمرافقات تكون الخطوات كالتالي :

1 - مصفوفة المعديدات [D و 0]

$$\begin{bmatrix} \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.7 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0 & 0.7 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} 0 & 0.7 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.7 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} 0 & 0.7 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.7 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.8 & 0 \\ 0 & 0.6 \end{vmatrix} \end{bmatrix} = [D]$$

$$\begin{bmatrix} 0.56 & 0.12 & 0.12 \\ 0.12 & 0.42 & 0.12 \\ 0.12 & 0.12 & 0.24 \end{bmatrix} =$$

٢ - مصفوفة المرافقات [م د و] :

يمكن إيجاد مصفوفة المرافقات عن طريق إيجاد عناصرها بالمعادلة الآتية:

$$\text{م د و} = (1 - \text{د} + \text{و}) \text{فمثلا}$$

$$\text{م د و} = (1 - 1 + 1) \text{م د و}$$

$$= 36$$

$$\text{م د و} = (1 - 2 + 3) \text{م د و}$$

$$= 1 - (0.2) = 0.8 \text{ وهكذا}$$

$$\begin{bmatrix} 36 & 12 & 18 \\ 12 & 57 & 0.6 \\ 0.6 & 0.2 & 56 \end{bmatrix} = [\text{م د و}]$$

٣ - المصفوفة العكسية [م د و]

ويتم إيجادها عن طريق استبدال صفوف مصفوفة المرافقات بأعمدها.

$$\begin{bmatrix} 36 & 12 & 0.6 \\ 12 & 57 & 0.2 \\ 18 & 0.6 & 56 \end{bmatrix} = [\text{م د و}]$$

٤ - إيجاد محدد المصفوفة الاصلية (مصفوفة الاحتياجات المباشرة) :

ويتم ذلك عن طريق ضرب عناصر أى صف أو أى عمود من صفوف أو أعمدة مصفوفة المرافقات فى الصف أو العمود المقابل فى مصفوفة

الاحتياجات الكلية . من الأسهل اختيار الصف أو العمود الذي يحتوى على أكبر عدد من الأصفار ، وباختيار العنصر الأول نجد أن المحدد $|D|$ لمصفوفة الاحتياجات الكلية كالآتى :

$$|D| = (36 \times 11) + (12 \times 12) + (6 \times 18) = 318$$

هـ - إيجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية :

ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر المصفوفة المبذلة على محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة .

$$\begin{bmatrix} \frac{6}{318} & \frac{12}{318} & \frac{36}{318} \\ \frac{2}{318} & \frac{57}{318} & \frac{12}{318} \\ \frac{56}{318} & \frac{6}{318} & \frac{18}{318} \end{bmatrix} = [I - I']$$

هـ - تقدير الاحتياجات الكلية :

متى توصلنا الى مصفوفة الاحتياجات الكلية فانه يصبح من السهل تقدير الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، وهى الاحتياجات التى تلزم للوفاء بطلب نهائى محدد .

فإذا افترضنا مثلا ان تقديرات الطلب النهائى فى مجتمعنا الافتراضى تتم فى ثلاث جهات مختلفة كالآتى (بالمليون جنيه) :

تقديرات الجهة :	الأولى	الثانية	الثالثة
الزراعة (١)	٣١٨	٦٣٦	٦٣٦
الصناعة (٢)	١٢٧٢	٩٥٤	١٢٧٢
الخدمات (٣)	١٥٩	١٥٩	٣١٨
المجموع	١٧٤٩	١٧٤٩	٢٢٢٦

الطلب النهائي

على

انتاج

ونلاحظ أن مجموع الطلب النهائي متنسوى طبقاً لتقديرات الجهة الأولى والثانية بينما تختلف التشكيلة المكونة لكل منهما . وتزيد تقديرات الجهة الثالثة عن كل من الجهتين الأولى والثانية .

ويمكننا التوصل الى قيمة الاحتياجات الكلية لكل قطاع من القطاعات في ظل كل من التقديرات الثلاث للطلب عن طريق ضرب مصفوفة الاحتياجات الكلية في مصفوفة الطلب بـ كالاتي :

$$\begin{bmatrix} 636 & 636 & 318 \\ 1272 & 954 & 1272 \\ 318 & 159 & 159 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 60 & 120 & 360 \\ 318 & 318 & 318 \\ 20 & 570 & 120 \\ 318 & 318 & 318 \\ 560 & 60 & 180 \\ 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1260 & 1110 & 870 \\ 2540 & 1960 & 2410 \\ 1160 & 820 & 700 \end{bmatrix}$$

الاحتياجات

= الكلية

طبقاً لتقديرات الجهة

$$\begin{bmatrix} 1260 & 1110 & 870 \\ 2540 & 1960 & 2410 \\ 1160 & 820 & 700 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1260 & 1110 & 870 \\ 2540 & 1960 & 2410 \\ 1160 & 820 & 700 \end{bmatrix}$$

ويكون كل عمود من اعمدة المصفوفة الناتجة مستويات الانتاج الكلى للقطاعات الثلاثة . والىلزمة للوفاء بانتداب النهائى فى العمود المقابل فى مصفوفة اطلبب النهائى .

٤ - ب - طريقة التقدير المتتالى :

قد يصعب فى بعض الاحيان استخدام طريقة مغلوب المصفوفة لتقدير الاحتياجات الكلية لبرنامج طلب نهائى معين ، وذلك اما لكبر حجم مصفوفة الاحتياجات المباشرة وارتفاع تكاليف ايجاد مطلوبها (او عدم امكانية ذلك) او ان الحاجة اليها لا تكون متكررة بشكل يجعل العائد من استخدامها مجز على تكاليف ايجادها . وفى مثل هذه الحالة الاخيرة يمكن استخدام طريقة التقريب المتتالى لتقدير الاحتياجات الكلية من مصفوفة المعاملات الفنية مباشرة . وتتخلص طريقة التقريب المتتالى فى تكرار عملية ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى تقديرات الطلب النهائى ، ثم فى ناتج عملية الضرب الاولى ثم فى ناتج عملية الضرب الثانية ، ... وهكذا لعدد كاف من المرات ، ثم اضافة نواتج الضرب للحصول على تقدير تقريبي للاحتياجات الكلية هذا وسنوضح طريقة التقريب المتتالى عن طريق استخدام مصفوفة المعاملات الفنية للمثال تحت البحث لتقدير الاحتياجات الكلية لتقديرات الطلب النهائى الخاص بالجهة الثانية . وتظهر الخطوات كما هو مبين فى الجدول رقم (٢-٦) .

(جدول ٢ - ٦)

تقدير الاحتياجات الكلية طبقا لطريقة التقريب المتتالى

الاحتياجات الكلية	الاحتياجات الغير مباشرة					الطلب النهائى	مصفوفة المعاملات الفنية القطاع (١) (٢) (٣)		
	١	٢	٣	٤	٥		١	٢	٣
١٠٩٩ر٠٠	١٠ر٠	١٨ر٨	٣٥ر٠	٦٥ر٣	١٢٧ر٢	٢٠٦ر٧	٦٣٦ر٠٠	٢ر	٠
١٩٤٣ر٦	١٦ر٧	٣٢ر٤	٦٣ر٤	١٢٣ر٤	٢٤٤ر٩	٥٠٨ر٨	٩٥٤ر٠٠	٢ر	٤ر
٧٩٦ر٥	١٩ر٦	٣٠ر٠	٦١ر٠	١٠٣ر٧	١٦٣ر٨	٢٥٤ر٤	١٥٩ر٠٠	٤ر	٣ر

✳ يتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الاولى عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الطلب النهائى .

✳ ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الثانية عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة الاولى .

✳ ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الثالثة عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة الثانية .

✳ ويتم تقدير الاحتياجات الغير مباشرة (ن) عن طريق ضرب مصفوفة المعاملات الفنية فى متجه عمود الاحتياجات الغير مباشرة (ن - ١) .
واذا ما جمعنا الاحتياجات (الطلب النهائى) والاحتياجات الغير مباشرة لكل قطاع لتوصلنا الى مقدار الاحتياجات الكلية بصفة تقريبية . ويلاحظ انه بعد ستة دورات تقريبية متتالية توصلنا الى ارقام تقرب كثيرا من الاحتياجات الكلية التى توصلنا اليها باتباع طريقة مقلوب المصفوفة . ويبين الجدول التالى النتائج ونسبة الخطأ فى كل قطاع .

(جدول ٢ - ٧)

مقارنة الاحتياجات الكلية طبقا لطريقة

التقدير المتتالى وطريقة مقلوب المصفوفة

القطاع	طريقة التقدير المتتالى	طريقة مقلوب المصفوفة	نسبة الخطأ.
(١) الزراعة	١٠٩٩٠	١١١٠	١ - %
(٢) الصناعة	١٩٤٣٦	١٩٦٠	٨٠ - %
(٣) الخدمات	٧٩٦٥	٨٢٠	٣ - %
المجموع	٣٨٣٩١	٣٨٩٠	١٢ - %
	=====	=====	

هذا ويتضح أن الاختلافات تعتبر طفيفة رغم أننا توقفنا عند ستة دورات تقريبية . وبصفة عامة ، كلما زاد عدد الدورات كلما قلت نسبة الخطأ ، وذلك لتناقص الاحتياجات الغير مباشرة في الدورات المتتالية حتى تصل الى الصفر تقريبا ، ويتحقق هذا عند تكرارها عددا كافيا من المرات .

لاحظ ان نسبة الخطأ ترتبط ارتباطا وثيقا بنسبة الاحتياجات المباشرة (الطلب النهائي) الى نسبة الاحتياجات الغير مباشرة . فكلما زادت نسبة احتياجات الطلب النهائي الى مجموع الاحتياجات الكلية كلما قلت نسبة الخطأ في التقريب لنفس العدد من الدورات . ويتضح هذا جليا من الجدول السابق ، حيث نجد ان نسبة الخطأ في قطاع الخدمات ٣٪ ونسبة الطلب

النهائي الى الاحتياجات الكلية لنفس القطاع ١٩ر١ ٪ ($100 \times \frac{109}{820}$) ،

بينما نجد نسبة الخطأ في قطاع الصناعة ٨ر٨٪ ونسبة الطلب النهائي الى

الاحتياجات الكلية ٤٩٪ ($100 \times \frac{901}{1160}$) .

٥ - استخدام النموذج في تقدير الاحتياجات الأولية :

بينما فيما سبق كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات للحصول على تقديرات الانتاج الكلى اللازم للوفاء بطلب نهائى معين ، ولا شك ان هذا الانتاج الكلى يحتاج ايضا الى خدمات عوامل الانتاج من اجل تنفيذه . وحتى الآن افترضنا ان خدمات عوامل عوامل الانتاج تظهر فى صورة تجميعية فى صف القيمة المضافة بالنموذج . فاذا امكن تحليل هذا الصف الى العناصر المكونة له من حيث عوائد عوامل الانتاج المختلفة المشتركة فى العملية الانتاجية ، لأمكننا التوصل الى مقدار الطلب التقريبى على كل منها والذي يلزم فى نفس الوقت لانجاز برنامج الانتاج المقدر . وسنتابع المثال السابق بصورة اكثر تفصيلا فيما يختص بالاحتياجات الأولية لبيان كيفية تقدير احتياجات برنامج الانتاج منها .

ننن فدنا يلى مصفوفة المبادلات السابقة مع تفاصيل القيمة المضافة

القطاع المستخدم :			
٣	٢	١	
٦٠	٤٨٠	٠٠٠	القطاع المنتج :
٠٠٠	٩٦٠	٢٠٠	١
٢٤٠	٠٠٠	٣٠٠	٢
٠٠٠	٤٨٠	٢٠٠	٣
٠٠٠	٤٨٠	٢٠٠	عائد رأس المال
١٥٠	٢٤٠	٢٠٠	عائد الموارد الطبيعية
١٥٠	٢٤٠	١٠٠	عائد العمل
٦٠٠	٢٤٠٠	١٠٠٠	مجموع الاستخدامات
==	==	==	

وتظل مصفوفة المعاملات الفنية [أ] كما كانت عليه ، بينما يصبح لدينا الآن مصفوفة معاملات فنية [ب] للعوامل الأولية ، يتم احتساب عناصرها بنفس طريقة احتساب عناصر المصفوفة [أ] وتظهر المصفوفة [ب] كما يلى :

$$\begin{bmatrix} ٠ & ٢ & ٢ \\ ٢٥ & ١ & ٢ \\ ٢٥ & ١ & ١ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ٠٠٠ & ٤٨٠ & ٢٠٠ \\ ٦٠٠ & ٢٤٠٠ & ١٠٠٠ \\ ١٥٠ & ٢٤٠ & ٢٠٠ \\ ٦٠٠ & ٢٤٠٠ & ١٠٠٠ \\ ١٥٠ & ٢٤٠ & ١٠٠ \\ ٦٠٠ & ٢٤٠٠ & ١٠٠٠ \end{bmatrix} = [ب]$$

وتوضح هذه المصفوفة [ب] احتياجات وحدة المنتج فى كل قطاع من

القطاعات من العوامل الأولية : فعلى سبيل المثال يلزم لانتاج وحدة واحدة في القطاع الأول ٢ر. وحدة رأس مال ٢ر. وحدة موارد طبيعية ، ار. وحدة عمل (على أساس قياس كل من هذه الوحدات في المثال تحت البحث بالجنيه ، او باعتبارها وحدة قياس عينية اذا ما كان الانتاج السكلى يتم بقياسه عينيا) .

٥ - ب - مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية .

نحصل على مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية عن طريق

ضرب المصفوفة [ب] في مصفوفة الاحتياجات الكلية [ا - ا] كالآتى:

$$\begin{bmatrix} 6. & 12. & 36. \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 2. & 57. & 12. \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 56. & 6. & 18. \\ \hline 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 2 & 2 & 2 \\ \hline 1. & 1. & 1. \\ 25 & 1 & 2 \\ \hline 1. & 1. & 1. \\ 25 & 1 & 1 \\ \hline 1. & 1. & 1. \end{bmatrix} = [1 - 1] [ب]$$

$$\begin{bmatrix} 16 & 138 & 96 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 154 & 96 & 129 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 148 & 84 & 93 \\ \hline 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} = [ج]$$

حيث [د] تمثل مصفوفة الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية :

٥ - ج - تقدير الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية :

نحصل على الاحتياجات الكلية من العوامل الأولية وذلك عن طريق ضرب

المصفوفة [ج | في مصفوفة الطلب النهائي كالآتي :

$$\left[\begin{array}{ccc|ccc} 636 & 636 & 318 & 16 & 138 & 96 \\ 1272 & 902 & 1272 & 318 & 318 & 318 \\ 318 & 109 & 109 & 102 & 96 & 129 \\ & & & 318 & 318 & 318 \\ & & & 148 & 84 & 93 \\ & & & 318 & 318 & 318 \end{array} \right] \begin{array}{l} \text{الطلب الكلى} \\ \text{على العوامل} \\ \text{الأولية} = \end{array}$$

$$\begin{array}{l} \text{رأس المال} \\ \text{موارد الطبيعة} \\ \text{العمل} \end{array} \left[\begin{array}{ccc} 760 & 614 & 606 \\ 796 & 623 & 590 \\ 670 & 512 & 503 \end{array} \right] =$$

ومنها يتبين الطلب الكلى المقدر على كل من العوامل الأولية عند كل مستوى من مستويات الطلب النهائي المحددة . وبذلك يمكن لسلطة التخطيط المقارنة بين الطلب على العوامل الأولية والمتاح لديها من كل منها ، ثم تحدد امكانيات الوفاء بالطلب النهائي ، او التصديل فيه بما يتفق والامكانيات المتاحة من العوامل الأولية .

ومن الجدير بالذكر انه كان يمكن الحصول على هذه التقديرات بطريقة اخرى وهى ضرب مصفوفة المعاملات الفنية الأولية (المصفوفة [ب | فى مصفوفة (او منجاء الانتاج الكلى) الانتاج الكلى التى تم التوصل اليها فى تقدير الاحتياجات الداية . وبتطبيقها على المثال تحت البحث تظهر كالآتي :

$$\left[\begin{array}{ccc|ccc} 1260 & 1110 & 870 & 0 & 2 & 2 \\ 2040 & 1960 & 2410 & 25 & 1 & 2 \\ 1160 & 820 & 700 & 25 & 1 & 1 \end{array} \right] \begin{array}{l} \text{الطلب الكلى على} \\ \text{العوامل الأولية} = \end{array}$$

وبأجراء عملية الضرب نحصل على نفس النتيجة السابقة لأرقام الطلب الكلى على العوامل الأولية .

٦ - خصائص النموذج والافتراضات الأساسية التى يقوم عليها (١)

يعرف النموذج الذى تعرضنا له حتى الآن بنموذج المدخلات والمخرجات الساكن المفتوح Static open End Input - output Model وقد بدأ ليونتييف فى استخدام هذا النموذج اثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استمر فى استخدامه منذ ذاك ، ولقد أصبح هذا النموذج هو الشائع التطبيق فى الحياة العملية . ويعتبر النموذج ساكنا لأنه لا يأخذ فى الاعتبار ما يطرأ على عوامل الإنتاج من تغيرات على مر الزمن قد تؤدي الى زيادتها او انخفاضها وخاصة عامل رأس المال . كما يعتبر النموذج مفتوحا حيث تتحدد قيم بعض متغيراته من خارج النموذج ومن ثم تعتبر متغيرات تلقائية بالنسبة اليه ، وهذه اساسا هى متغيرات الطلب النهائى .

ان النموذج الساكن المفتوح ليس هو النموذج الاصلى الذى قدمه ليونتييف سنة ١٩٣٦ فقد كان الأخير نموذجا مغلقا ، أى قادرا على تحديد قيم كل متغيراته داخليا . وعلى كل فلن نتعرض لهذا النموذج الا بصورة مختصرة فى الفصل التالى .

ويعتبر نموذج المدخلات والمخرجات السابق شرحه نموذجا مبسطا لتحليل تداخل النشاط الإنتاجى فى المجتمع . فهو يهتم اساسا بالعلاقات الفنية القائمة بين فروع النشاط الإنتاجى فى المجتمع ، على أساس مجموعة

(١) للقارئ أن يرجع الى :

Hollis B. Chenery & P. G. Clark, Op.cit; pp. 33 - 42, 87 - 88, 134 - 144; and Robert Dorfman, Paul A. Samuelson, and Robert M. Solow, Linear Programming and Economic Analysis (New York : Mc Grow - Hill, 1958, The RAND Corp.) Chs. 9 & 10.

من الفروض بحفى له تدرا كبرا من البساطة . بما يومر له القابلية للتطبيق
العملى . وحيث انه فى الواقع يدرس الفصل بين النشاط **الانتاجى** والانشطة
الاقتصادية الأخرى من **استهلاك** و**استثمار** ، وذلك لان كلا منها بالضرورة
يؤثر ويتأثر بالآخر ، فان نموذج المدخلات والمخرجات يفترض انها تتحدد
خارج النموذج بصفة تلقائية . ومن ثم فان دراسة عناصر الطلب النهائى من
استهلاك واستثمار وغيرها يجب ان تسبق فى الواقع تحليل المدخلات
والمخرجات .

ويقوم نموذج المدخلات والمخرجات عموما على ثلاثة افتراضات اساسية:

١ - انه يتم انتاج كل سلعة (او مجموعة متجانسة من السلع) بطريقة

انتاجية واحدة ، بمعرفة صناعة واحدة او قطاع صناعى واحد :

فمن الخصائص الرئيسية لنموذج ليونتيف، انه رغم امكانية توافر اكثر من
طريقة انتاجية واحدة لكل سلعة من السلع ، فانه سيكون من بين هذه
الطرق طريقة واحدة مفضلة ، وتظل محتفظة بهذه الافضلية على مر الزمن .
ولصحة هذا الفرض يلزم توافر شرطين كل منهما يتضمن للآخر هما :
عدم التغير فى الهيكل النسبى للأسعار ، اى ثبات علاقات الاسعار النسبية ،
ووجود عامل انتاج ثابت واحد فقط او وجود تكلفة اجتماعية وحيدة (١) .
هذا وسنتعرض لهذه الخصائص مرة اخرى فى الفصل القادم .

٢ - ان الاستخدامات الخاصة بكل قطاع تتوقف على حجم انتاج

القطاع فقط . وغالبا ما يفترض وجود علاقة خطية بين الاستخدامات وحجم
الانتاج . والواقع ان هذا الفرض لا يعتبر قاصرا على نموذج المدخلات

(١) لن نتناول أى من الخصائص المذكورة بالتفصيل . وللقارئ الذى

يرغب فى الاستزادة ان يرجع الى Dorfman, Samuelson and Solow ،
من ص ٢٢٤ الى ٢٢٩ ، ص ٢٤٨ - ٢٥٢ . وتقوم هذه الخصائص على
ما يسمى بنظرية الاحلال لسميلسون .

والمخرجات ، ولكن نقوم عليه نماذج البرمجة الخطية ، والتي يعتبر نموذج المدخلات والمخرجات حالة خاصة منها .

٣ - عدم وجود وفورات خارجية موجبة أو سالبة No External

Economics or Diseconomics ويعتبر هذا الفرض أيضا غير قاصرا على نموذج المدخلات والمخرجات وانما يفترض توافره في نماذج البرمجة الخطية عموما

وتتوقف صحة هذه الفروض ، سواء كانت بصفتها الفردية او بصورتها المجتمعة على عوامل كثيرة منها: طبيعة العملية الانتاجية، وتفاصيل ودقائق الهيكل الفنى لها ، وكيفية اجراء التقسيم القطاعى ، والاسس العامة التى يقوم عليها التجميع عند اعداد نموذج المدخلات والمخرجات .

هذا ويمكن ان تتحقق صحة هذه الفروض ، فمن الملاحظ على سبيل المثال ان الفرض الاول يتطلب عدم وجود منتجات متصلة ، وعدم وجود وفورات خارجية . وكلا المطلبين يمكن استيفاؤه بدرجة كبيرة من الدقة لو تم زيادة عدد الوحدات الانتاجية التى يتم تجميعها في قطاع واحد. فمشكلة المنتجات المتصلة تعتبر من المشاكل الهامة التى تقابل الباحث بصدد التقسيم القطاعى، غير انها تتلاشى تدريجيا كلما قل عدد القطاعات المكونة للنموذج ، وينطبق نفس المنطق على مشكلة الوفورات الخارجية التى يتطلبها الفرض الثالث. ولكنه من ناحية اخرى نجد ان قلة عدد القطاعات ، وما يترتب عليه من عدم تناسق أنشطة الوحدات الاقتصادية المكونة لكل قطاع ، سيؤدي حتما الى مخالفة الفرض الثانى وذلك لاحتمال اختلاف تشكيلة المنتجات من فترة الى اخرى وما يترتب على ذلك من تقلبات في نسب الاستخدامات اللازمة لكل منها .

ولذلك فكثيرا ما تتعارض هذه الفروض مع بعضها من حيث وسائل الوفاء بمقتضيات كل منها . وسوف نتعرض باختصار لبعض مشاكل التجميع وعلاقة كل منها بهذه الفروض الثلاثة .

٦ - أ : التقسيم القطاعي (١) :

تقوم النظرية الاقتصادية ببناء عامه على افتراض تماثل سلوك وحدات المجتمع الاقتصادية . يفترض تماثل سلوك الافراد في رغبة كل منهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة وذلك على أساس افتراض توافر مبدأ الرشيد الاقتصادي . ويفترض تماثل سلوك المنشآت في رغبة كل منها في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح باعتبار ان هذه الأرباح هي الهدف الأساسي من نشاط كل منها . كما يفترض تماثل نشاط مجموع الأفراد الاستهلاكي على أساس ان الفرد المتوسط يقوم بتوزيع دخله بنسب ثابتة على الاستهلاك والادخار ، ... وهكذا .

وقد افترض ليونتييف عند وضع الاسس النظرية لنموذج المدخلات والمخرجات ، ان كل قطاع يتكون من مجموعة من الوحدات الانتاجية التي تتبع جميعا طريقة انتاجية واحدة ، وانها تسعى للحصول على منتج واحد نمطى متماثل لكل الوحدات مجتمعة . وطبقا لهذا الفرض فانه لتجميع عدد من الوحدات الانتاجية في قطاع واحد يلزم ان يتوافر شرطين : **الاول** : هو ان يكون المنتج او تشكيلة المنتجات التي تنتجها كل وحدة من هذه الوحدات متشابهة مع انتاج الوحدات الاخرى ، **والثاني** : هو ان تكون نسب الاستخدامات (المعاملات الفنية) لكل وحدة من الوحدات ، فيما يتعلق باحتياجاتها من انتاج القطاعات الاخرى وانتاجها ، متشابهة ، بمعنى ان يكون الهيكل المبنى للاستخدامات متشابه لكل الوحدات التي يرغب في تجميعها في نفس القطاع .

ويعتبر لوفاء بالشرط الأول من الناحية العملية والواقعية من قبيل المستحيل ، حيث يترتب عليه احتمال تقسيم الوحدة الانتاجية الواحدة الى

(١) انظر تفاصيل هذه النقطة في :

Chenery and Clark; op cit; pp. 34 - 39

رد: قطاعات اذا ما ته بدت وتجانبا واختلفت تشكيلتها عن الوحدات الأخرى .
ويؤدي ذلك الى كبر حجم النموذج بما يفقده صفة القابلية للتطبيق العملي .
وجتى اذا لم يفتقد النموذج خاصية التطبيق العملي فى ظل تواجد عدد
كبير جدا من القطاعات . فأن ذلك سوف يقضى جتما على توافر شرط عدم
توافر فرس الاحلال بين منتجات القطاعات المختلفة ، بالإضافة الى شرط
عدم وجود وفورات خارجية . وتلاهما بمثل شرطا هاما يقوم عليه نموذج
المدخلات والمخرجات .

على أنه يكفى فى معظم الأحيان ان يتوافر الشرط الثانى ، الا وهو
تشابه الهيكل الفنى للاستخدامات ، لاغراض اجراء التجميع لأعداد نموذج
المدخلات والمخرجات . فما دامت استخدامات كل وحدة من الوحدات التى
يرغب فى جميعها نى قطاع واحد من انتاج القطاعات الأخرى وانتاجها
نمثل نسبيا مساوية ، او ان العلاقة بينها تكون ثابتة ، فان التغيرات التى
تطرأ على تشكيله انتاج القطاع (بوحدااته المختلفة) لن تؤثر على احتياجاته
من انتاج القطاعات الأخرى . ويكون ذلك صحيحا اذا ما توافرت إحدى
الحالتين : (١)

- ١ - اذا كانت $a_r = m$ ن للوحدات المرغوب تجميعها فى قطاع واحد .
- ٢ - اذا كانت التشكيلة المطلوبة من k م ، k ن تقوم على نسبة ثابتة
عند مسنويات الطلب الكلى المختلفة (كأن تكون النسبة بين k م ، k ن =
٢ : ١ مثلا . حيث فى ظل هذه الظروف يكون المتوسط المرجح للمعاملات
الفنية لجمهور الوحدات ثابت

$$\left(\frac{a_r^2 m + a_n}{3} = \frac{a_r m + a_n k}{k m + k n} \right)$$

(١) انظر اثبات هاتين الحالتين فى . Chensery and Clark, ibid, p. 36.

ويؤدي توافر إحدى هاتين الحالتين إلى خلو نتائج تحليل المدخلات والمخرجات من أي أخطاء ، والتي تكون ناتجة عن عمليات التجميع الخاصة بالتقسيم القطاعي . والواقع أن التجميع في الحياة العملية يتم على أساس محاولة الاقتراب من إحدى هاتين الحالتين بدرجات متفاوتة وذلك بحسب مدى إمكانية توافر البيانات المطلوبة ، وماهية المرض الانساني من اجراء التحليل .

٦ - ب : دالة الاستخدامات : (١)

يترتب على عدم توافر فرض الاحلال أن تتخذ دالة الإنتاج للقطاع (و) الشكل الآتي : (٢)

$$K \text{ و } R = \frac{\text{اقل}}{Z} \left[\frac{K \text{ و } R}{A \text{ و } Z} \right]$$

وهي تعني أن هناك حدا أدنى من الاحتياجات اللازمة من إنتاج القطاع ز لإنتاج حجم معين من إنتاج القطاع و . ومعنى ذلك أن الحد الأقصى لإنتاج القطاع و سيتحدد بأقل الوحدات الممكن إنتاجها بالاحتياجات المتوفرة من إنتاج القطاعات الأخرى ر . فمثلا إذا كان المجتمع يتكون من ثلاث قطاعات ومصنفة المبادلات الخاصة به تظهر كالتالي :

القطاع المستخدم			
١	٢	٣	
٢٠٠	٢٠٠	٠٠٠	القطاع المنتج :
٠٠٠	٦٠٠	٣٠٠	٢
٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	٣
٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠	القيمة المضافة :
١٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	إجمالي الإنتاج

(١) انظر : 1 bid, pp. 39 - 42

(٢) انظر . Dorfman Samuelson, and solow, op. cit, f. 1, (1) P. 231

$$\text{فان ك}_1 = \frac{\text{أقل}}{ر} = \left[\frac{200}{ر2} , \frac{200}{ر2} \right] = 1000$$

$$\text{وكذلك ك}_2 = \frac{\text{أقل}}{ر} = \left[\frac{200}{ر1} , \frac{600}{ر3} , \frac{200}{ر1} \right] = 2000 \text{ وهكذا.}$$

ومعنى هذا فى الواقع ان الحد الأدنى يساوى الحد الأقصى ومن ثم تصبح دالة الانتاج كالاتى :

$$\text{ك ر و} = \text{أ ر و ك و} .$$

ويترتب على هذه الدالة ما يأتى :

١ - ان مضاعفة الانتاج الكلى للقطاع و يترتب عليه مضاعفة الاحتياجات الوسيطة من انتاج القطاع ر اللازمة لانتاج القطاع و .

٢ - ان مضاعفة وحدة قياس انتاج القطاع (و) يترتب عليها مضاعفة المعاملات الفنية أ ر و الخاصة بالقطاع و .

٣ - ان مضاعفة وحدة قياس انتاج القطاع ر يترتب عليها انخفاض المعاملات الفنية أ ر و للقطاع والى النصف .

ويتطلب توافر شرط عدم وجود فرص للاحلال ، والذي ادى الى اتخاذ دالة الانتاج للشكل السابق ، ان يتوافر احد احتمالين :

الاول : ان تكون علاقات الاسعار النسبية ثابتة (اى ثبات الهيكل النسبى للاسعار) بحيث يترتب على ذلك عدم توافر الدافع للاحلال بصرفه. النظر عن شكل دالة الانتاج .

الثانى : ان طبيعة الهيكل الفنى للعملية الانتاجية تؤدى الى عدم توافر فرص الاحلال .

وبالنسبة للفرض الاول والخاص بثبات الهيكل النسبى للاسعار فان

¹ هناك من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية ما يثبت اقتراب هذا الفرض من الواقع فى معظم الاحيان ، فيما عدا اوقنت الحروب وما شابه ذلك . غير ان ذلك يفترض ايضا وجود عامل انتاج ثابت واحد وعدم وجود منتجات متصلة وتوافر ظروف التنافس التام ، وهى متطلبات غالبا ما لا تتوافر فى الحياة العملية .

هذا وقد اثبت ساهيولسون صحة الفرض الثانى فى حالة وجود عامل انتاج ثابت واحد ، وهو ما افترضه ليونتيف بصلاد اعداد نموذج المدخلات والمخرجات . غير ان اسقاط فرض توافر عامل انتاج ثابت واحد سيؤدى حتما الى توافر فرص الاحلال ، حتى ولو تحقق فى الفترة الطويلة بما يؤدى الى عدم صلاحية الافتراضات التى يقوم عليها النموذج .

وخلاصة القول ان افتراض ثبات المعاملات الفنية يتوقف على عوامل كثيرة اهمها :

- ١ - طريقة التقسيم القطاعى المتبعة .
- ٢ - التقلبات فى تشكيلة الطلب النهائى .
- ٣ - التغيرات فى الهيكل النسبى للأسعار .
- ٤ - التغيرات فى البدائل الفنية المتوفرة للانتاج .

وكل من هذه العوامل يؤدى حتما الى تقلبات فى المعاملات الفنية (ولو فى الفترة المتوسطة ، وغالبا ما يحدث ذلك فى الفترة الطويلة) وما يترتب على ذلك من عدم صلاحية نموذج المدخلات والمخرجات فى الكثير من الاحيان للاغراض التى يمكن استخدامه فيها .

٧ - الاستخدامات الرئيسية لنموذج المدخلات والمخرجات :

تبينا مما سبق ان نموذج المدخلات والمخرجات يهدف اساسا الى دراسته العلاقات الفنية للنشاط الانتاجى فى المجتمع ، على اساس من الفروض المبسطة ، التى تجعل منه نموذجا قابلا للتطبيق العملى . وقد رأينا ايضا

ونحن بصدد شرح الهيكل العام للنموذج، كيف يمكن استخدامه للتخطيط والتنبؤ الاقتصادي متى توافرت تقديرات الطلب النهائي على انتاج القطاعات المختلفة المكونة للنموذج . ويمكننا القول بصفة عامة ان استخدامات النموذج تنحصر في ثلاثة هي : (١)

١ - تحليل الهيكل الاقتصادي للمجتمع ودراسة العلاقات الفنية القائمة بين وحداته الانتاجية .

٢ - المساعدة في وضع الخطة الاقتصادية ورسم السياسات المتعلقة بتنفيذها .

٣ - التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية في المستقبل .

فلا شك ان تصميم نموذج المدخلات والمخرجات يفيد كثيرا في التعرف على هيكل العلاقات الفنية للانتاج واعتماد فروعها المختلفة على بعضها البعض ولو بصفة تقريبية . فيؤدي النموذج الى اظهار العلاقات الفنية والاقتصادية المعقدة في صورة مبسطة يمكن معها استيعاب الهيكل الاقتصادي للمجتمع ككل واكتشاف الخصائص الهامة للهيكل الفني **Technological Structure** الذي يقوم عليه . ولا شك ان ذلك يساعد مساعدة فعالة في اختبار حساسية الهيكل الاقتصادي للمجتمع للتحولات في العوامل التي يقوم عليها ، مثال ذلك التعرف على اثر زيادة الطلب على الصادرات الخاصة بصناعة معينة على طلب الصناعة على خدمات عوامل الانتاج وعلى انتاج الصناعات الاخرى .

كما تقدم نماذج المدخلات والمخرجات - وبالرغم من المحددات والقيود المفروضة عليها والتي تتبع اساسا من الافتراضات التي تقوم عليها - مساعدة فعالة في رسم الخطط الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العامة

(١) انظر Chenery and Clark, op. cit, PP. 6 - 7.

والمعلقة بقطاعات معينة من قطاعات المجتمع الانتاجية . ولذلك لقيت هذه النماذج الاهتمام فى عديد من الدول وفى اليابان وايطاليا والنرويج والدانمارك مثلا ، يهدف تحليل المدخلات والمخرجات الى تحديد العلاقة القائمة بين كل من الصادرات والواردات والانتاج المحلى بما يساعد فى رسم السياسة الاقتصادية الخاصة بها . كما تعتمد الدول النامية عمومة والى حد كبير على تحليل المدخلات والمخرجات فى وضع خطط التنمية ، ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتنفيذها .

ويمكن الاعتماد على نماذج المدخلات والمخرجات الى حد ما فى التنبؤ بالمستقبل . غير انها لا تعتبر الوسيلة المثلى والاكثر كفاية لهذا الغرض لما تقوم عليه من افتراضات قد تكون متوفرة فى الحاضر ، ولكنها لا تتوفر فى المستقبل .

هذا وقد اوضحنا فيما سبق كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات فى تقدير الاحتياجات الكلية اللازمة للوفاء ببرنامج طلب نهائى معين ، كما بينا كيفية استخدام النموذج فى تقدير الاحتياجات اللازمة لبرنامج انتاج معين من مستلزمات الانتاج الاولى .



الفصل السابع

في

تفاصيل نموذج المدخلات والمخرجات

١ - مقدمة :

استعرضنا في الفصل السابق نموذج المدخلات والمخرجات ، وتبيننا ان النموذج يقوم اساسا على ما يلى :

اولا : مجموعة من الافتراضات بهدف بيان العلاقة بين مستويات الانتاج الكلى في القطاعات المختلفة .

ثانيا : برنامج طلب نهائى معين يتحدد بصفة تلقائية خارج النموذج . وسنحاول في هذا الفصل ان نخطو بالنموذج خطوة اخرى بهدف تحليل الطلب النهائى الى العناصر المكونة له ، ثم بيان علاقتها بالطلب على عوامل الانتاج الأولية، ثم نقارن النموذج بنموذج البرمجة الخطية.

٢ - مكونات الطلب النهائى والطلب على العوامل الأولية :

علما من القسم الاول من هذه المذكرات ، ان الطلب النهائى على السلع والخدمات التى ينتجها مجتمع معين في فترة زمنية معينة يشمل ثلاثة عناصر اساسية هي : الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، ومن ثم أصبحت معادلة تحديد الدخل القومى (ص) كالآتى :

$$ص = س + ث + (ت - ط) \text{ حيث :}$$

س = الاستهلاك النهائى (لقطاع العائلات والحكومة) .

ث = الاستثمار الاجمالى للمجتمع كله في اصول ثابتة بالإضافة الى التغير في المخزون السلعى .

ت = الصادرات .

ط = الواردات .

وقد اقتصر تحليلنا في الفصل السابق على ان الطلب النهائي يؤخذ في الاعتبار بصفته الاجمالية ، فلم نميز بين عناصره المختلفة . والواقع ان تحليل الطلب النهائي الى عناصره في نموذج المدخلات والمخرجات ، بالإضافة الى تحليل الطلب على العوامل الأولية اى تحليل القيمة المضافة الى عناصرها يمكننا من الإجابة على بعض الاسئلة الهامة التي نسوق منها ما يلى :

١ — ماهي الآثار المترتبة على تغير كل عنصر من عناصر الطلب النهائي من حيث تأثيره على مستوى الانتاج الكلى المرغوب من كل قطاع من القطاعات ؟

٢ — ما هي الاحتياجات اللازمة لكل عنصر من هذه العناصر من خدمات العوامل الأولية (عوامل الانتاج) ؟

٣ — ما هي احتياجات وحدة الطلب النهائي على انتاج قطاع معين من العوامل الأولية ؟

وللإجابة على السؤال الاول يمكن حل النموذج لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي على حدة او لكل العناصر مجتمعة . كما انه لإجابة السؤال الثانى يمكن اتباع نفس الطريقة السابقة شرحها في المبدأ الخامس من الفصل السابق . كما ان اجابة السؤال الثالث تستدعى ايجازاً نسبة كل عامل من العوامل الأولية المطلوبة لانتاج عنصر من عناصر الطلب النهائي — نسبتها الى قيمة ذلك العنصر . وسنبين ذلك باستخدام نفس البيانات الواردة في كل من النقطة الرابعة والخامسة من الفصل السابق .

٢.١ : مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة الاحتياجات الكلية :-

نعيد كتابة مصفوفة المعاملات الفنية لعناصر المستلزمات الوسيطة

وعناصر القيمة المضافة ، وكذا مصفوفة الاحتياجات الكلية من كل منها كما وردت في البنود ٤ - ١ ، ٥ - ١ ، ٥ - ب من الفصل السابق وذلك حتى يسهل الرجوع اليها .

$$\begin{bmatrix} 6. & 12. & 36. \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 2. & 57. & 12. \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 56. & 6. & 18. \\ \hline 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} = [1] \begin{bmatrix} 0 & 2 & 1 \\ 2 & 4 & 0 \\ 4 & 0 & 3 \end{bmatrix} = [1] \begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 16 & 138 & 96 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 154 & 96 & 129 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 148 & 84 & 93 \\ \hline 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} = [ب] \begin{bmatrix} 0 & 2 & 2 \\ 2 & 5 & 2 \\ 2 & 2 & 5 \end{bmatrix} = [ب] \begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 \end{bmatrix}$$

هذا وكانت مصفوفة الطلب النهائي كالآتي :

تقديرات الجهة	الأولى	الثانية	الثالثة
على انتاج القطاع : (١)	318	636	636
(٢)	1272	954	1372
(٣)	109	109	418

والآن افترض ان المطلوب تحديد اثر مكونات الطلب النهائي لكل من الجهتين الاولى والثانية على الانتاج الكلى لكل من القطاعات الثلاثة،

ثم الاحتياجات من العوامل الأولية . وبفرض ان مكونات الطلب النهائي لكل من هاتين الجهتين كانت كالآتي :

تقديرات الجهتين			الأولى			الثانية		
			س	ث	(متط)	س	ث	(متط)
<div> <div>(1)</div> <div>(2)</div> <div>(3)</div> </div>	{	الطلب النهائي	١٥٩	١٥٩	...	٣١٨	١٥٩	١٥٩
		على انتاج	٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٦٣٦	١٥٩	١٥٩
		القطاع	١٥٩	١٥٩	...
		مجموع الطلب	٩٥٤	٤٧٧	٣١٨	٩٥٤	٤٧٧	٣١٨

لاحظ ان مجموع كل عنصر من عناصر الطلب متساو في كل من الجهتين ، ولكن الاختلاف يظهر في التشكيلة الخاصة بطلب كل عنصر على انتاج كل قطاع من القطاعات الثلاثة .

ويمكننا ان تقدير الانتاج الكلي لكل قطاع من القطاعات ، والذي يلزم للوفاء بكل عنصر من عناصر الطلب النهائي طبقا لتقديرات كل من الجهتين ، ويتم ذلك عن طريق ضرب مصفوفة الاحتياجات الكلية [١ - ١] -

في مصفوفة الطلب كالآتي :

- (١) الاحتياجات الكلية
(٢) من انتاج كسل
(٣) قطاع من القطاعات

س _٢ ث _١ (تط)			س _٢ ث _١ (تط)		
١٥٩	١٥٩	٣١٨	...	١٥٩	١٥٩
١٥٩	١٥٩	٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٦٣٦
...	١٥٩	١٥٩

٦٠	١٢٠	٣٦٠
٣١٨	٣١٨	٣١٨
٢٠	٥٧٠	١٢٠
٣١٨	٣١٨	٣١٨
٥٦٠	٦٠	١٨٠
٣١٨	٣١٨	٣١٨

س _١	ث _١	(ت-ط) _١	المجموع س _٢	ث _٢	(ت-ط) _٢	المجموع
ك _١	٤٥٠	٣٠٠	١٢٠	٨٧٠	٦٠٠	٢٧٠
= ك _٢	١٢١٠	٦٣٠	٥٧٠	٢٤١٠	١٢٦٠	٣٤٥
ك _٣	٤٩٠	١٥٠	٦٠	٧٠٠	٣٠٠	١٢٠
الاحتياجات الكلية =	٢١٥٠	١٠٨٠	٧٥٠	٣٩٨٠	٢١٦٠	١٠٢٥
	٢٨٩٠	٧٠٥				

ومعنى ذلك انه للوفاء بالطلب النهائى لاغراض الاستهلاك من انتاج القطاعات الثلاثة طبقا لتقديرات الجهة الاولى { س_١ } = { ١٥٩ ، ٦٣٦ ، ٤٩٠ } ، فانه يلزم انتاج ٤٥٠ وحدة من ك_١ ، ١٢١٠ وحدة من ك_٢ ، ٤٩٠ وحدة من ك_٣ . بينما للوفاء بنفس مجموع الطلب النهائى (مع اختلاف التشكيلة) طبقا لتقديرات الجهة الثانية { س_٢ } = { ٣١٨ ، ٦٣٦ ، صفر } ، فانه يلزم انتاج { ك_١ ، ك_٢ ، ك_٣ } = { ٦٠٠ ، ١٢٦٠ ، ٣٠٠ } . وهكذا بالنسبة لبقية عناصر الطلب النهائى . ويلاحظ انه رغم تساوى الطلب النهائى لاغراض الاستهلاك طبقا لتقديرات كل من الجهتين ، فان الانتاج الكلى لمجموع القطاعات الثلاثة اللازم للوفاء بهذا الطلب مختلف (فى حالة الجهة الاولى = ٤٥٠ + ١٢١٠ + ٤٩٠ = ٢١٥٠ ، بينما فى حالة الجهة الثانية = ٦٠٠ + ١٢٦٠ + ٣٠٠ = ٢١٦٠) .

٢ - ب . تحديد الاحتياجات من العوامل الاولى لكل من عناصر الطلب النهائى: سبق ان استخدمنا مصفوفة الاحتياجات الكلية [١-١] الخاصة بمستلزمات الانتاج الوسيطة لتقدير الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، ويمكننا ايضا استخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية [هـ] الخاصة بعوامل الانتاج الاولى لتقدير الاحتياجات الكلية من كل منها . ويتم ذلك عن طريق ضرب [هـ] فى مصفوفة تقديرات عناصر الطلب النهائى ، كما يلى :

$$X \begin{bmatrix} 16 & 128 & 96 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 154 & 96 & 129 \\ \hline 318 & 318 & 318 \\ 148 & 84 & 93 \\ \hline 318 & 318 & 318 \end{bmatrix} = \begin{cases} \text{الاحتياجات الكلية} \\ \text{من العوامل الأولية} \end{cases}$$

س_١ ث_١ (ت-ط)_١ س_٢ ث_٢ (ت-ط)_٢

$$\begin{bmatrix} 159 & 159 & 318 & \dots & 159 & 159 \\ 159 & 159 & 636 & 318 & 318 & 636 \\ \dots & 159 & \dots & \dots & \dots & 159 \end{bmatrix}$$

س_١ ث_١ (ت-ط)_١ المجموع س_٢ ث_٢ (ت-ط)_٢ المجموع

٦١٤	١١٧	١٢٥	٣٧٢	٦٥٦	١٣٨	١٨٦	٢٣٢	رأس المال
٦١٣	١١٢½	١٨٩½	٣٢١	٥٩٠	٩٦	١٦٠½	٣٣٣½	موارد الطبيعة
٥١٢	٨٨½	١٦٢½	٢٦١	٥٠٢	٨٤	١٣٠½	٢٨٨½	المعمل

. ومعنى ذلك انه للوفاء بالطلب الاستهلاكى طبقا لتقديرات الجهة الأولى يلزم ٣.٣٢ وحدة رأس مال ؛ ١/٣ ٣٣٣ وحدة موارد طبيعية ، ٢/٢٨٨١ وحدة عمل، ولكن للوفاء بالطلب الاستهلاكى طبقا لتقديرات الجهة الثانية (المجموع واحد ولكن التشكيلة مختلفة) فانه يلزم ٣٧٢ وحدة رأس مال ، ٣٢١ وحدة موارد طبيعية ، ٢٦١ وحدة عمل . وكذلك يمكن مقارنة احتياجات الطلب الاستثمارى لكل من الجهتين على العوامل الأولية ، وينطبق نفس القبول بالنسبة للطلاب على صافى الصادرات .

وتفيد مثل هذه التقديرات التحليلية بدرجة كبيرة في دراسة وتخطيط للتجارة الخارجية ، وايضا في دراسات التنمية الاقتصادية ، وعموما في حل مشاكل تخصيص الموارد الاقتصادية لأنه باستخدام هذه التقديرات مع تقديرات الاحتياجات الكلية من انتاج القطاعات المختلفة ، والتي حصلنا عليها في الخطوة السابقة، يمكن احتساب معدلات كثافة عوامل الانتاج الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي Primary factor intensities لكل من التقديرات المختلفة ، وتعتبر هذه المعدلات من البيانات الأولية الهامة للمخطط الاقتصادي .

٢ - ج . احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي : ..

تعرف كثافة العوامل الأولية بأنها عدد الوحدات اللازمة من كل عامل من عوامل الانتاج لانتاج وحدة واحدة من الطلب النهائي. وتحدد كنسبة عدد الوحدات المطلوبة من كل عامل من العوامل على مقدار الطلب النهائي. فمثلا. كثافة رأس المال في الاستهلاك (تقديرات الجهة الأولى)

$$\text{تقريبا} \quad \frac{332}{854} = 388 \text{ ر}$$

» » » (تقديرات الجهة الثانية)

$$\text{تقريبا} \quad \frac{372}{954} = 389 \text{ ر}$$

كثافة موارد الطبيعة في الاستثمار (تقديرات الجهة الأولى)

$$\text{تقريبا} \quad \frac{1605}{477} = 3365 \text{ ر}$$

» » » (تقديرات الجهة الثانية)

$$\text{تقريبا} \quad \frac{1895}{477} = 3973 \text{ ر}$$

كثافة العمل في مصافى الصادرات (تقديرات الجهة الاولى)

$$\frac{84}{318} = \frac{2641}{\text{تقريبا}}$$

» » » (تقديرات الجهة الثانية)

$$\frac{885}{318} = \frac{2783}{\text{تقريبا}}$$

وهكذا لبقى المعدلات . وتظهر معدلات كثافة العوامل الاولى كما يأتى :

الكثافة فى :		سم ₁ ث ₁ (ت.ط.) المجموع سم ₂ ث ₂ (ت.ط.) المجموع	العوامل	
رأس المال	٢٤٨ ر	٢	٣٦٩ ر ٣٨٩ ر ٢٦٢ ر	٢ ٢ ٢
موارد الطبيعة	٣٥٠ ر ٣٣٦٥ ر	٢ ٢ ٢	٣٩٧٣ ر	٢ ٢
العمل	٣٠٢٥ ر	٢	٢٦٤١ ر ٢٨٢ ر	٢ ٢
			٢٧٨٣ ر	٢

[للقارىء ان يستكمل الجدول .]

هذا وتمثل المعدلات السابقة احتياجات وحدة تشكيلة الطلب لكل عنصر من عناصر الطلب النهائى من العوامل الاولى كل على حدة . وتعتبر هذه المعدلات فى الواقع مرجحة بأوزان عناصر الطلب النهائى على منتجات كل قطاع . ولذلك نجد ان المعدلات تختلف باختلاف التشكيلة وذلك لتفسير الاوزان الخاصة بكل قطاع من القطاعات من تشكيلة الى اخرى (الا اذا كانت التشكيلات متماثلة تمام التماثل) . وتمثل التشكيلة الواحدة فى الواقع عدة منتجات مختلفة وهى منتجات القطاعات المختلفة (القطاعات الثلاثة فى المثال تحت البحث) . اما اذا رغبتنا فى احتساب معدلات كثافة العوامل

الأولية لكل سلعة من السلع (وليس لكل تشكيلة من عناصر الطلب) فإنه في هذه الحالة يلزم اتباع طريقة أخرى .

٢ - د . احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل منتج من المنتجات :

يمكن احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل منتج من المنتجات (سلعة من السلع) وذلك باستخدام مصفوفة الاحتياجات الكلية [١ - ١] - ١ بالاضافة الى مصفوفة المعاملات الثنية للعوامل الأولية [ب] . ويمكن احتساب رأس المال اللازم لإنتاج وحدة . ن إنتاج القطاع الأول بضرب الصف الأول من المصفوفة [ب] في العمود الأول من المصفوفة [١ - ١] - ١ ليكون الناتج هو احتياجات الوحدة - من إنتاج القطاع الأول - من عامل رأس المال ، وهذا هو ما توصلنا اليه في الواقع عندما قمنا باحتساب المصفوفة [ج] والتي اطلقنا عليها مصفوفة الاحتياجات الكلية لوحدة الإنتاج من العوامل الأولية . ويبين كل عنصر من عناصر هذه المصفوفة كثافة العامل المعين في الصف بالنسبة لوحدة المنتج في العمود .

٣ - هـ . أهمية احتساب معدلات الكثافة في تحديد أسعار عوامل الإنتاج :

يمكن استخدام العلاقات الخاصة بكثافة العوامل الأولية لتحديد هيكل الأسعار النسبي في نموذج المدخلات والمخرجات ، وذلك على نبط تحديد أسعار الظل في نماذج البرمجة الخطية . وفي الواقع فإنه يلزم في هذه الحالة تحقق عدة شروط مجردة لا يمكن التوصل الى الهيكل النسبي للأسعار في ظل نموذج المدخلات والمخرجات (مثال ذلك وجود عامل واحد من العوامل الأولية) . هذا ولن نتعرض لهذه المشكلة في مجال هذه المذكرات ، وللغرض الذي يرغب في الاستزادة ان يرجع الى احد المراجع السابق الإشارة اليها في هذا الصدد .

٤ - الطلب النهائي كحد متغيرات النموذج :

تعرضنا حتى الآن لنموذج المدخلات والمخرجات الساكن والمفتوح .

وعرفنا فيما سبق أن النموذج يعتبر مفتوحاً لأن الطلب النهائي يتحدد تلقائياً خارج النموذج . كما سبق أن اشرنا أيضاً إلى أن ليونتيف في بداية أبحاثه في هذا المجال استخدم نموذجاً مغلقاً، ولم يبدأ في استخدام النموذج المفتوح إلا أثناء الحرب العالمية الثانية . وسنحاول هنا باختصار توضيح كيفية إدخال عناصر الطلب النهائي في نموذج المدخلات والمخرجات بحيث يتحدد مقدار الدخل القومي (القيمة المضافة) من داخل النموذج . ولنفرض لذلك أن مصفوفة المعاملات الفنية كانت كالتالي :

القطاع	(١)	(٢)	(٣)	الطلب النهائي التلقائي
الزراعى (١)	٠	٥٥	٢٤	٥٠
الصناعى (٢)	٢٤	٠	٢٤	١٠٠
العائلات (٣)	٢٦	٥٥	٠	٠
الضرائب والمدخرات	٠	٠	٢٢	٠

وتتكون المصفوفة من ثلاث صفوف يمثل الأول والثانى منها قطاعات الإنتاج ويمثل الصف الثالث دخول قطاع العائلات من قطاعات الإنتاج (القيمة المضافة) . كما يمثل الصف الأخير (خارج المصفوفة) نسبة المدخرات التى يحتجزها كل قطاع والضرائب التى يتحملها كنسبة من مجموع إنتاجه (أو مجموع دخله) . وقد افترضنا أن كل المدخرات والضرائب تتم بمعرفة قطاع العائلات فى المجتمع .

كما تتكون المصفوفة من ثلاثة أعمدة، يمثل الأول والثانى منها المعاملات الفنية لاحتياجات كل قطاع من إنتاج القطاعات الأخرى ومن إنتاجه . وقد افترضنا أن القطاعات كلها لا تستهلك أياً من إنتاجها (أى أننا نأخذ فى الاعتبار الإنتاج الصافى من الاستخدامات الداخلية داخل القطاع) . أما العمود الثالث فيمثل الميل الحدى للاستهلاك لقطاع العائلات وذلك من إنتاج القطاعين الأول والثانى والميل الحدى للادخار للقطاع نفسه (الأخير فى الصف الرابع أ) .

أما عمود الطلب النهائي التلقائي فهو في هذه الحالة يمثل العناصر:
التلقائية من الطلب النهائي على الدخل كما هو الحال في نموذج مضاعف
الاستثمار المبسط . (مثل : أ في المعادلة س = 1 + ب ص أ ، وفي
المعادلة ث = و . + و ١ ر) . ومن ثم باتباع نفس أسلوب تحديد مضاعف

الاستثمار نجد ان المضاعف في هذه الحالة م = $\frac{1}{r_2}$ = ٥ ، وبالتالي

نتوقع ان يكون مستوى الدخل — اي القيمة المضافة الناتجة عن الطلب
النهائي التلقائي وقدره ١٥٠ في هذه الحالة — يجب ان يكون ٧٥٠ .
(١٥٠ × ٥) ، وهي النتيجة التي نتوقع الحصول عليها بدل نموذج
المدخلات والمخرجات في هذه الحالة .

وباتباع الخطوات المتبعة في الفصل السابق فاننا نحصل على مصفوفة
الاحتياجات المباشرة [١ - ١] ومصفوفة الاحتياجات الكلية [١ - ١]
كما يأتي : —

$$= [1 - 1]$$

$$\begin{bmatrix} ٣٧٥ & ٤٣٧٥ & ٥ \\ ٣٥ & ٤٧٥٠ & ٤ \\ ٥ & ٥ & ٥ \end{bmatrix} = [1 - 1] \begin{bmatrix} ١ & ٥ & ٤ \\ ٤ & ١ & ٤ \\ ١ & ٥ & ١ \end{bmatrix}$$

ويحل النموذج لعناصر الطلب النهائي التلقائي نجد أن :

$$\{ ٧٥٠ , ٦٧٥ , ٦٨٧٥ \} = \{ ٠ , ١٠٠ , ٥٠ \} \begin{bmatrix} ٣٧٥ & ٤٣٧٥ & ٥ \\ ٣٥ & ٤٧٥٠ & ٤ \\ ٥ & ٥ & ٥ \end{bmatrix}$$

حيث : الانتاج الكلى لقطاع الزراعة = ٦٨٧٥

الانتاج الكلى لقطاع الصناعة = ٦٧٥

دخول قطاع العائلات = الدخل القومى = ٧٥٠

المخرجات (٢) (٧٥٠) = ١٥٠ = عناصر الطلب النهائى التلقائى.

ويلاحظ ان الدخل القومى = القيمة المضافة وبالتالي يمكن التوصل الى مقداره عن طريق ضرب صف المعاملات الفنية فى قطاع العائلات فى عمود الناتج الكلى للقطاعات المختلفة كالاتى :

$$٧٥٠ = \begin{bmatrix} ٦٨٧٥ \\ ٦٧٥ \\ ٧٥٠ \end{bmatrix} \begin{bmatrix} ٠ \\ ٥٠ \\ ٠ \end{bmatrix}$$

وهى نفس النتيجة التى توصلنا اليها عن طريق الاستخدام المباشر لمضاعف الاستثمار ، ايضا وعن طريق حل النموذج المفلق للمدخلات والمخرجات

٤ - نموذج البرمجة الخطية بالمقارنة بنموذج المدخلات والمخرجات :

ذكرنا فيما سبق ان نموذج المدخلات والمخرجات يقوم على عدة افتراضات مؤداها انه يتحدد تلقائيا خارج النموذج وبصفة مستقلة عنه كل من :

(١) الاختيار بين البدائل الفنية للانتاج (ب) وبدائل تشكيلة الطلب النهائى على المنتجات (ج) وعرض عوامل الانتاج الأولية . وليس معنى ذلك عدم امكانية وجود فرض الاختيار فى ظل النموذج ، وانما يفترض ان الاختيار يتم مقدما ويتحدد بصفة مستقلة عن متغيرات النموذج نفسه .

ويتيح نموذج البرمجة الخطية فرص الاختيار بين البدائل داخل النموذج . اى ان النموذج يحتوى على ميكانيكية ذاتية خاصة تسمح بتوفير البدائل المختلفة ، وتؤدى فى نفس الوقت الى اختيار الافضل من بينها . ومن ثم

فان كل بديل من البدائل المتوفرة او الطرق الانتاجية المتاحة يظهر كمفسر من متغيرات النموذج ، وتتحدد اقيمته او مستواه عن طريق حل النموذج نفسه ، ولا تتحدد بصفة تلقائية (اى ليس من خارج النموذج). وينرتب على ذلك انه يمكن ان تكون مصفوفة المعاملات الفنية فى نموذج البرمجة الخطية مصفوفة غير مربعة (اى ان عدد المتغيرات يمكن ان يزيد عن عدد المعادلات ، وهو ما لم يتوافر فى نموذج المدخلات والمخرجات. حيث يقوم الاخير اساسا على افتراض تساوى عدد المتغيرات مع عدد المعادلات .

وبالاضافة الى ذلك ، نجد ان نموذج البرمجة الخطية يحتوى على معيار للتفضيل واختيار بين البدائل . وهو امر لم يكن متوافرا فى نموذج المدخلات والمخرجات . ويطلق على معيار التفضيل فى نموذج البرمجة الخطية اصطلاح دالة الهدف *objective function* والذى تكون مهمته الاساسية تحديد افضل البدائل الممكنة من بين البدائل المتاحة بما يتفق وباقى محددات النموذج . (١)

ويقوم نموذج البرمجة الخطية ايضا على عدة افتراضات : نذكرها لتوضيح مقارنتها بالافتراضات التى يقوم عليها نموذج المدخلات والمخرجات وتتلخص فى الآتى : (٢)

١ - يفترض نموذج المدخلات والمخرجات انه يتم انتاج كل سلعة (او مجموعة متجانسة من السلع) عن طريق قطاع انتاجى واحد ، بطريقة انتاجية واحدة . وليس هناك حاجة لمثل هذا الفرض فى

(١) لعرض مبسط ومختصر لنموذج البرمجة الخطية والمفهوم الاقتصادي لمكوناته ، انظر « الموازنة التخطيطية فى النظام الحاسبى الموحد ، ووسائل التحليل الكمي » للمؤلف . مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٢ ، الملحق الثانى

(٢) انظر . Chenery & Clark, op cit., P. 88

نموذج البرمجة الخطية ، حيث يمكن توفير فرص الاحلال لبدائل المنتجات لكل قطاع داخل النموذج من ناحية ، ومن ناحية اخرى يسمح نموذج البرمجة الخطية بتوفير فرص الاحلال بين الطرق الانتاجية البديلة المؤدية لانتاج نفس المنتج ، اى انه فى نموذج البرمجة الخطية :

ا - يمكن ان يتم انتاج نفس السلعة بمعرفة اكثر من جهة او قطاع
ب - يمكن لكل جهة او قطاع ان ينتج اكثر من سلعة واحدة .
ومن هذا يتضح ان نموذج البرمجة الخطية يسمح بادخال تفاصيل اكثر على الهيكل الفنى للانتاج الذى يفترضه نموذج المدخلات والمخرجات .
وغالبا ما يتم تحليل القطاع الواحد الى عدة أنشطة يهدف كل منها الى انتاج منتج معين وذلك عن طريق عدة طرق بديلة للانتاج ، او انتاج مجموعة من المنتجات باتباع نفس الطريقة الانتاجية .

٢ - يفترض نموذج المدخلات والمخرجات ان تعتمد مستلزمات الانتاج الخاصة بكل قطاع وبصفة كلية على حجم انتاج القطاع نفسه ، بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على احجام الانتاج فى القطاعات الاخرى .
ومعنى ذلك انه يلزم ان تكون دالة الاستخدامات خطية فى حجم انتاج القطاع . وليس ضروريا فى الواقع ان تكون دالة الاستخدامات متجانسة لأغراض تحليل المدخلات والمخرجات . ولكن لأغراض البرمجة الخطية يلزم ان تكون دالة الاستخدامات خطية ومتجانسة (أى ذات نسب ثابتة)
Linear homogeneous function (لاحظ ان الدالة التى استخدمناها فى تحليل المدخلات والمخرجات السابقة خطية وذات نسب ثابتة ، ولكن ثبات نسب الدالة ليس شريطة ضروريا فى تحليل المدخلات والمخرجات ، ولكنه ضرورى فى نماذج البرمجة الخطية) .
- يفترض عدم وجود وفورات خارجية (موجبة او سالبة) فى كل من

النموذجين . بمعنى ان توافر شرط القابلية للتجميع والذي يتطلب ان يكون الاثر الكلى مساويا لمجموع الاثار الجزئية ، امر ضرورى فى كسل من النموذجين .

الآن -- وضع لنا من هذا العرض ان الاختلافات الرئيسية بين كل من النموذجين تقسم فى مجال الافتراض الاول . ورغم ذلك فان نموذج البرمجة الخطية يعتبر اعم واشمل من نموذج المدخلات والمخرجات ، (حيث يعتبر الاخير فى الواقع حالة خاصة من الاول) ، كما انه يسمح بالاختيار بين البدائل المتوفرة والتي تعتبر خارج حدود المدخلات والمخرجات .

الباب الثاني:

في نظام التدفقات المالية

ف

ΣΛΥ

ولا يعنى هذا فى حد ذاته عدم اهمية المعاملات المالية ، من حيث
تأثيرها وتأثيرها على تدفقات الدخل ، فى تحليل الدخل القومى وتحديد
مقداره . وكل ما فى الأمر انه يلزم تجريد المعاملات الاقتصادية من جانبها
المالى ، حتى نتضح العلاقة القائمة بين الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج
والاستهلاك والاستثمار بصورة مبسطة وعلى اساس حقيقى . وذلك لان
زيادة الانتاج الحقيقى والدخل الحقيقى : وما يترتب عليها من زيادة العمالة
وارتفاع مستوى الرفاهية ، تعتبر الغاية الكبرى التى تسعى كل المجتمعات
الى تحقيقها .. ويتربط على ذلك ان زيادة الدخل النقدى او القيمة النقدية
للانتاج لا تمثل فى حد ذاتها غاية من الغايات المرغوب تحقيقها ، ولا تؤثر
بالضرورة فى مقدار الدخل الحقيقى ، ما لم تتوافر الظروف المناسبة لذلك .
ومن ثم اصبح تجرد الحسابات القومية من المعاملات المالية مطلوباً ، رغم
ان ذلك يؤدى الى اهمال وجه هام من اوجه المعاملات الاقتصادية ، الا وهو
الوجه المالى لها .

ولذلك فقد خصصنا هذا الفصل ، وكذلك الفصل التالى ، لشرح هذا
الجانب الهام من جوانب المعاملات الاقتصادية ، بغرض اكتمال الصورة
العامة للمعاملات الاقتصادية وتوافر الربط بين جانبيها . وستكون دراستنا
عن طريق بناء الهيكل العام لنظام الحسابات الخاص بأظهار التدفقات المالية،
والربط بينه وبين نظام الحسابات القومية .

٢ - دالة الربط بين نظام الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية :

ذكرنا فيما سبق من دراسة انه يلزم ان تتساوى المدخرات مع
الاستثمارات لتحقيق شرط لتوازن فى سوق السلع،وهن ثم اصبحت المتطابقة
الرئيسية فى الاقتصاد التجميعى هى : المدخرات = الاستثمارات ، وعرفنا
ايضا ان الحساب الذى يتم خلاله التحقق من صحة هذه المتطابقة هو
حساب الاستثمار ، والذى يمثل بدوره حساب تحقيق التوازن الخارجى فى
نظام الحسابات القومية ، وحيث يكون جانبه الدائن مستودعا ملائماً :
لأرصدة حسابات القطاعات المختلفة التى تمثل المدخرات. وبهذا يمثل حساب

الاستثمار النتيجة النهائية للنشاط الانتاجي والاستهلاكى من حيث اثرهما على ثروة المجتمع . فيحدد فى الجانب المدين منه مقدار الاضافة الاجمالية الى الثروة ، والتي نتجت عن تدفقات الدخل ، اما الجانب الدائن . فلم يكن فى مضمونه اكثر من مجمع لارصدة الحسابات الاخرى (مأوى)، حيث لا يهتم الحساب فى الواقع باظهار حقيقة العلاقة بين جانبيه فيما يزيد عن ضرورة تساويهما. هذا وقد اطلقنا على الحساب حينئذ حساب الاستثمار (وليس حساب المدخرات والاستثمارات ، او حساب تمويل تكوين رأس المال كما يطلق عليه عادة) وذلك لسببين اساسيين :

١ - فبالرغم من ان الحساب يظهر كلا من الاستثمار الاجمالى والادخار الاجمالى ، فان طريقة التوصل الى كل منهما تختلف . فالاستثمارات تسجل فى الحساب على اساس انها ناتج معاملات اقتصادية تعكس فى مجموعها نتيجة احد فروع النشاط الاقتصادى الهامة ، وهو النشاط الاستثمارى ، والاثـر النـيـئـى لـهـذه المعاملات على ثروة المجتمع . بينما تسجل المدخرات على اعتبار انها الرصيد اللازم لتوازن كل من الحسابات، ومن ثم فهى وبالنسبة لهذا الحساب بالذات ، لا تمثل نتيجة معاملات . ومن هذا يمكننا القول ان المدخرات تساوى : اما الرصيد المدين لحساب الاستثمار (وهو اجمالى الاستثمار) ، او انها تساوى مجموع ارصدة الحسابات الاخرى (والتي تسجل فى حساب الاستثمار لغراض تحقيق توازن جانبى كل حساب دون ان تبقى ارصدة ، لا اكثر ولا اقل) . وكلا من الحالتين يؤكد ان الحساب هو حساب استثمار اساسا وليس حساب للاستثمار والادخار .

٢ - ان الحساب الخاص ببند معين يجب ان يختص باظهار الحركة التى نظرا على قيمة هذا البند نتيجة المعاملات المتعلقة به. وحيث ان حساب الاستثمار يقتصر فى الواقع على اظهار نتيجة المعاملات الاستثمارية ، وحيث ان الحسابات القومية لا تغطى المعاملات فى المدخرات، فقد وضع ان التسمية الصحيحة للحساب يجب ان تكون «حساب الاستثمار» .

ويختص نظام التدفقات المالية اساسا باظهار العلاقة القائمة بين الاستثمارات والمدخرات على اعتبار ان كل منهما يتم عن طريق معاملات اقتصادية . وبذلك يكون حساب الاستثمار مرنلا لحلقة الربط بين الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية ، حيث يبدأ الأخير من حيث تنتهى الأولى :

٢ - ١ - المدخرات فى حساب الاستثمار وفى نظام التدفقات المالية :

رأينا ان المدخرات فى نظام الحسابات القومية تلعب دور الثقل اللازم لتحقيق التوازن (فى سوق السلع ثم بالحسابات المختلفة المكونة لنظام الحسابات القومية) . اما فى نظام التدفقات المالية ، فتعتبر المدخرات المصدر الرئيسى الذى منه يتم تمويل الاستثمارات . ويهتم نظام التدفقات المالية ، بتسجيل كيفية تصرف كل قطاع من القطاعات فى مدخراته . فقد يحتفظ بها فى صورة نقدية ، وقد يستخدمها للحصول على اصول نقدية اخرى ، او يستخدمها للحصول على اصول غير نقدية ، او للتخلص من التزاماته المالية او بعضها . وفى كل من الحالات الثلاث الأولى تستخدم المدخرات للحصول على اصول ، بينما فى الحالة الأخيرة يتم استخدام المدخرات للوفاء ببعض الالتزامات (او لزيادة صافى الاصول). وبذلك نجد انه :

- ١ - ليس من المهم التعرف على كيفية قيام كل قطاع من القطاعات بالتصرف فى مدخراته ، لاغراض الحسابات القومية . والواقع اننا نفترض أن القطاع المدخر لا يتصرف فى مدخراته على الاطلاق لهذا تم اكتسابها لصفة الرصيد . وكل ما يلزم هو أن يتساوى مجموع هذه الارصدة مع مجموع التصرفات الاستثمارية للقطاعات المختلفة .

- ٢ - من المهم التعرف على كيفية تصرف كل قطاع من القطاعات فى مدخراته ، وذلك لاغراض نظام التدفقات المالية . والواقع انه يلزم التمييز بين الاستخدامات المختلفة للمدخرات من حيث اثرها على صافى الاصول النقدية وصافى الأصول الثابتة .

هذا وسوف تظهر لنا أهمية هذه التفرقة فيما بعد .

٢ - ب - الاستثمارات فى حساب الاستثمار وفى نظام التدفقات المالية :

رأينا ان الاستثمارات فى نظام الحسابات القومية تمثل السلع التى يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة ولا يتم استهلاكها خلال تلك الفترة .
اى انها تمثل تدفق الدخل خلال الفترة وانذى لا يتم استهلاكه خلال نفس الفترة . وبذلك تعتبر الاستثمارات التى يقوم بها كل قطاع بمثابة اضافة الى اصول ذلك القطاع ، وتمثل الاضافات فى مجموعها (بعد خصم ما يلزم منها لاحتلال الاصول الهالكة) قيمة الزيادة الصافية فى ثروة المجتمع من الاصول الرأسمالية . غير اننا لم نهتم ، فى نظام الحسابات القومية ، بكيفية قيام كل قطاع بتمويل استثماراته .

اما فى نظام التدفقات المالية ، فيصبح من المهم التعرف على طريقة التمويل التى استخدمها كل قطاع مستثمر فى تمويل استثماراته . فقد يقوم القطاع المستثمر بتمويل استثماراته عن طريق السحب على ارصده البقية ، او عن طريق الاقتراض من القطاعات الاخرى فى صورة زيادة لالتزاماته المالية ، او فى صورة زيادة لحقوق اصحاب الملكية . وبذلك فليس من الضرورى ان يتم تمويل الاستثمارات القطاع عن طريق مدخرات القطاع نفسه بل انه قد لا يتم تمويل الاستثمارات قطاع معين عن طريق اى من المدخرات على الاطلاق ، كما سيتبين لنا فيما بعد .

٢ - ج - الادخار كفاية وكوسيلة :

يرتبط مفهوم العامة للمدخرات بزيادة الثروة (او صافى الاصول) . فعندما يقال « ان فلانا يدخر » فكأنها تعنى « ان فلانا يفتنى » او « ان فلانا يزيد من مقدار ثروته » . والواقع اننا فى ذلك نخلط بين حدثين ميفصلين وفى نفس الميخت متتاليين . الحدث الاول يتعلق بقرار « فلان ان يدخر » اى القرار بأن لا يستهلك جزءا من دخله ، والحدث الثانى يتعلق بقرار « كيف يستثمر فلان مدخراته حتى يزيد من مقدار ثروته » . ولا يهمنى ذلك اى

القرارين يتم اتخاذه اولا . فقد يرغب «فلان فى شراء ثلاجة » وبذلك يقرر الادخار لهذا الغرض . او قد يحدث أن «فلانا لم يستطع استهلاك جزء مدخله» لعدم توافر السلع والخدمات التى يرغب فى استهلاكها ، ومن ثم ينتهى به الأمر الى ادخار ذلك الجزء ، ثم يقرر كيف يتصرف فى هذه المدخرات لزيادة مقدار ثروته . لاحظ ان «فلانا» فرد والاصول النقدية تمثل جزء من ثروة الفرد .

ولذلك فسوف نميز بين واقعة او قرار الادخار والتي يترتب عليها توفير مصدر من مصادر تمويل الحصول على الثروة، وواقعة استخدام المدخرات للحصول على الثروة ذاتها والتي يترتب عليها انتقاص مصدر التمويل فى سبيل زيادة الاصول . ويترتب على ذلك ان واقعة الادخار هى الوسيلة لتحقيق واقعة استخدام المدخرات للتوصل الى غاية زيادة الثروة او صافى الاصول . وبمعنى آخر فان واقعة الادخار يترتب عليها توفير مصدر من مصادر تمويل او زيادة مقدار مصدر موجود ، والذي يتم استخدامه بالتالى للحصول على الاصول المختلفة .

هذا وقد يقرر «فلان» ان يستخدم مدخراته لزيادة اصوله النقدية ، او لتخفيض التزاماته المالية ، او قد يستخدمها لزيادة اصوله الغير نقدية، كما سبق وراينا . وفى كل الحالات فهو يستخدم مصدر التمويل لزيادة صافى الاصول .

٣ - قائمة الموارد والاستخدامات، الرأسمالية للوحدة الاقتصادية :

ان دراسة هيكل نظام التدفقات المالية يتطلب ان ندرك بعض المفاهيم المتعلقة بموارد الأموال واستخداماتها ، وما تعنيه هذه فى مجال الاستثمار والادخار وما يمكن ان يندرج تحتها من عناصر فرعية ، لذلك وقبل ان نبدا فى تصوير هيكل نظام التدفقات المالية على المستوى القومى ، دعنا نراجع معا علاقة حسابات النتيجة لوحدة اقتصادية ما، والتي تظهر مقدار مدخراتها،

بقائمة المركز المالي لها حيث يظهر مقدار ثروتها . ولنفرض ان ملخص حسابات النتيجة والميزانية في شكل مقارن كانتا كالآتي :

أ - ملخص حسابات العمليات الجارية (بالآلاف جنيه) :

الاستخدامات		الموارد	
٢٤٠	أجور	٣١/د	٥٠٠ مبيعات انتاج تام
٣٠٠	مستلزمات سلعية	١٢/د	١٠٠ تغير في مخزون بالتكلفة
٥٠	مستلزمات خدمية	٣٣/د	٢٠ فرق تقويم التغير
٥٠	مصرفات تحويلية جارية	٣٥/د	في المخزون
٢٠	تحويلات جارية	١٠	اعانات
٢٠	تخصيصية	٣٦/د	١٠ ايرادات تحويلية
٢٠	الفائض القابل للتوزيع		
٦٤٠		٦٤٠	
==		==	

* هذا وقد قامت الوحدة بتوزيع ٥٠٠٠ جنيه من ارباحها ، واحتجزت الباقي .

ب - الميزانية المقارنة (بالآلاف جنيه)

الاصول		الخصوم	
السنة ١	السنة ٢	السنة ١	السنة ٢
٣٠٠	٣٥٠	٣٩٠	٤٠٠
١٠٠	١٥٠	٥٠	٦٥
٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٨٥
٥٠	...	١٠٠	١٦٠
٨٠	٥٠	١٠٠	٥٠
١٥٠	١٨٠	٢٠٠	١٥٠
٢٥	٣٠	٣٠	٢٥
٦٥	٧٥		
١٠٢٠	١٠٣٥	١٠٢٠	١٠٣٥
==	==	==	==

ويلاحظ في هذه الحالة ان صافي الزيادة في الاصول = صافي الرياد
في الخصوم = الارباح الغير موزعة = ١٥٠٠٠ جم ، ورغم ذلك نجد ان
تشكيلة الاصول تختلف كثيرا في كل من السنتين وكذلك تشكيلة الخصوم .

وعلى مستوى الوحدة الانتاجية فان قائمة الموارد والاستخدامات المالية
تهتم بتحليل وبإظهار كيفية تمويل الزيادة في الاصول والنقص في الخصوم ،
ويكون ذلك اما عن طريق الزيادة في الخصوم — بما فيها الارباح المحتجزة
— والنقص في الاصول . اي ان معادلة قائمة الموارد والاستخدامات
الرأسمالية تتخذ الشكل الآتي .

(١) إجمالي الاستخدامات = إجمالي الموارد
الزيادة في الاصول + النقص في الخصوم = النقص في الاصول +
الزيادة في الخصوم (٢)
والواقع ان المعادلة (٢) يمكن ان يتم اعادة ترتيب عناصرها بالشكل
الآتي : —

الزيادة في الاصول — النقص في الاصول = الزيادة في الخصوم —
النقص في الخصوم . (٣)

اي : صافي الاستخدامات = صافي الموارد (٤)
وطبقا للمعادلة رقم (٣) تكون قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية
كالآتي : —

اولا : الموارد :

١٠٠٠ جنيه ١٠٠٠ جنيه الزيادة في الخصوم

١٠ رأس المال .

١٥ الاحتياطي والفائض

(١) (مخرجات الوحدة الصافية)

٣٥ المخصصات (٢)

[(١) + (٢) = مخدرات الوحدة الاجمالية]

٦٠	قروض طويلة الاجل	
١٢٠	مجموع الزيادة في الخصوم	—
	النقص في الخصوم	
٥٠	بنوك دائنة	
٥٠	دائنون .	
٥	حسابات دائنة مختلفة	
١٠٥	مجموع النقص في الخصوم	—
		<hr/>
١٥	صافي الموارد المالية (٣)	
		===

الاستخدامات

الزيادة في الاصول :

٥٠	الاصول الثابتة .	
٥٠	مشروعات تحت التنفيذ	
٣٠	مدينون	
٥	حسابات مدينة مختلفة	
١٠	نقدية	
١٤٥	مجموع الزيادة في الاصول	—

النقص في الاصول :

٥٠	المخزون	
٥٠	اقراض طويل الاجل	
٣٠	الاستثمارات المسالية	
١٣٠	مجموع النقص في الاصول	—

١٥	صافي الاستخدامات (٤) [٤ = ٣]	
		===

ويمكن ان نلاحظ ما يسلي :

✳ ان مصادر الموارد المالية فى هذه القائمة تنحصر فى مصدرين هما :

- ١ - المدخرات الاجمالية وهى مصدر التمويل الذاتى .
- ٢ - صافى التغير فى الالتزامات المالية والذى يكون مصدر التمويل الخارجى بالنسبة للوحدة .

✳ ان الاستخدامات الراسمالية كلها تتعلق بالتغيرات التى تحدث فى مقدار الاصول سواء كانت بالزيادة او بالنقص .

✳ واخيرا ، ان الموارد تعالج باعتبارها عناصر «دائنة» مع اننا نستبدل اصطلاح «دائن» باصطلاح «موارد» . وعلى نفس المنوال تعالج الاستخدامات باعتبارها عناصر مدينة مع اننا نستخدم اصطلاح «استخدامات» كبديل لاصطلاح «دائن» ونميز النقص فى الموارد (النقص فى الخصوم) باعطائه اشارة سالبة ، وايضا يتميز النقص فى الاستخدامات (النقص فى الاصول) باعطائه الاشارة السالبة .

وقبل ان ننتقل الى نظام التدفقات المالية فاننا ندعو القارئ ان يتذكر هذه الملاحظات البسيطة حتى يتمكن من استيعاب نظام التدفقات المالية فى سهولة ويسر .

٤ - هيكل نظام التدفقات المالية :

سننتبع للتوصل الى الهيكل الرئيسى لنظام التدفقات المالية نفس الخطوات التى اتبعناها سابقا فى التوصل الى هيكل الحسابات القومية فى الفصل الرابع بالقسم الاول من هذه المذكرات . على ان نلتزم اثناء قيامنا بهذه المهمة باظهار العلاقة بين النظامين عن طريق المقارنة بينهما .

٤ - ١ - الاقتصاد مفلق وبدون حكومة :

رأينا فى مثل هذه الحالة ان نظام الحسابات القومية يتكون من ثلاث حسابات رئيسية هى : حساب الانتاج ، ويختص باظهار المعاملات المتعلقة

بـالإنتاج : ٠٠ وحساب التدفقات ويذكر المبالغ المتعلقة بالاستهلاك ، وحساب الاستثمار ويبين حركة الاستثمارات .

وإذا افترضنا مثلا أن قطاع الأعمال أنتج ما قيمته ٢٢٠٠ مليون جنيه من السلع والخدمات النهائية ، ثم دفع ما قيمته ١٨٧٠ مليون جنيه لعوامل الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية في الفترة (فيما عدا أقساط الإهلاك) وبذاع ما قيمته ١٧٠٠ مليون جنيه من الإنتاج لأغراض الاستهلاك ، فإن نظام الحسابات القومية في هذه الحالة يظهر كالاتي :

نظام الحسابات القومية :

ح/ الإنتاج ح/ التخصيص ح/ الاستثمار					
(الأعمال) (العائلات)					
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	٠٠	٠٠٠	...
٠٠	٥٠٠	٠٠	٠٠	٥٠٠	...
١٨٧٠	٠٠	٠٠	١٨٧٠
٣٣٠	٠٠	١٧٠	٠٠	...	٥٠٠
٢٢٠٠	٢٢٠٠	١٨٧٠	١٨٧٠	٥٠٠	٥٠٠

لاحظ أن الاستثمارات (ث) تساوي المدخرات (د) ولكن الأخيره تساوي مجموع أرصدة حسابى الإنتاج والتخصيص .

وإذا ما تذكرنا الآن أن المدخرات تعبر عن وجود مورد من موارد التمويل للقطاع القائم بالادخار ، حيث يمكن استخدامها للحصول على أصول نقدية ، أو للوفاء بالالتزامات المالية ، فإنه يمكننا تصوير نظام التدفقات المالية كما يلى :

نظام التدفقات المالية : قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال قطاع العائلات

استخدامات موارد استخدامات موارد

١٧٠

٣٣٠

المدخرات (د)

٥٠٠

الاستثمارات (ث)

١٧٠

١٧٠ —

الأصول النقدية (ق)

١٧٠

١٧٠

٣٣٠

٣٣٠

وإذا أمعنا النظر فى نظام التدفقات المالية السابق نجد الآتى :

(١) يتكون النظام من مجموعة من **القوائم** تختص كل منها باظهار الموارد (المالية والمدخرات) فى جنب (الدائن) ، والاستخدمات (الراسمالية) الخاصة **بكل قطاع من القطاعات** فى الجانب الآخر (المدين) . وذلك بخلاف نظام الحسابات القومية والذى يتكون من مجموعة من **الحسابات** يختص كل منها باظهار المعاملات المتعلقة **بنشاط اقتصادى معين** .

(٢) تمثل المدخرات والاستثمارات حلقتى الربط الاساسيتين بين كل من النظامين . فالمدخرات تمثل الدخل الذى لم يتم انفاقه على الاستهلاك فى نظام الحسابات القومية ، كما تمثل الاستثمارات الانتاج الذى لم يتم استهلاكه ، واذا ما ادرجنا كلا منها فى نظام التدفقات المالية لوجدنا كيف يتم استخدام المدخرات بصفة كلية او بصفة جزئية لتمويل الاستثمارات فى اصول راسمالية ، كما تظهر الاخيرة فى نظام الحسابات القومية .

(٣) اذا نظرنا لقائمة الموارد والاستخدامات الخاصة بكل قطاع على حدة نجد أنه ليس من الضرورى ان نستخدم أى مدخرات لتمويل الاستثمارات فى اصول راسمالية .

فى المثال تحت البحث نجد مثلا ان اجمالى الانتاج النهائى للمجتمع ، والذى تم بمعزفة قطاع الاعمال ، بلغ ٢٢٠٠ مليون جنيه منها ١٨٧٠ تمثل مدفوعات القطاع لقطاع العائلات مقابل خدمات عوامل الانتاج التى يمتلكونها . ثم استرد قطاع الاعمال من هذه المدفوعات ما يعادل ١٧٠٠ مليون جنيه مقابل المبيعات من انتاجه لقطاع العائلات لأغراض الاستهلاك وترتب على ذلك **مبا يلى : -**

أ - نقص الأصول النقدية لقطاع الأعمال بمقدار (١٨٧٠) مليون جنيه
زيادة الأصول النقدية لقطاع الأعمال بمقدار ١٧٠٠ مليون جنيه

صافي النقص في الأصول النقدية (١٧٠) مليون جنيه
ب - زيادة الأصول الرأسمالية (ث) ٥٠٠ مليون جنيه

صافي الزيادة في الأصول = مدخرات القطاع ٣٣٠ مليون جنيه

ج - مجموع دخل قطاع العائلات ١٨٧٠ مليون جنيه
استهلاك القطاع ١٧٠٠ مليون جنيه

مدخرات القطاع (الموارد) ١٧٠ مليون جنيه

د - الموارد النقدية لقطاع العائلات ١٨٧٠ مليون جنيه
الاستخدامات النقدية لقطاع العائلات ١٧٠٠ مليون جنيه

الزيادة في الأصول النقدية للقطاع (الاستخدامات) ١٧٠ مليون جنيه

✳ وحتى تتضح هذه النقطة (٣) : دعنا نفترض الآتي : ان قطاع الأعمال في المثال السابق قام بدفع القيمة الكلية للانتاج النهائي لقطاع العائلات والذي قام بدوره بشراء ما قيمته ١٧٠٠ مليون جنيه من المنتج من قطاع الأعمال وانخر البتقى . وفي ظل هذا الفرضي تظهر الحسابات القومية كالاتي : -

نظام الحسابات القوية د/الانتاج د/التخصيص د/الاستثمار

مدين دائن مدين دائن مدين دائن

...	١٧٠٠	١٧٠٠	...	س
...	٥٠٠	٥٠٠	...	ث
...	...	٢٢٠٠	٢٢٠٠	ح ع
٥٠٠	٥٠٠	د - رصيد

٢٢٠٠ ٢٢٠٠ ٢٢٠٠ ٢٢٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠

بينما يكون نظم التدفقات المالية في ظل هذا الفرض كالآتي :

نظام التدفقات المالية : قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال قطاع العائلات

استخدامات موارد استخدامات موارد

...	٥٠٠	د
...	٥٠٠	ث
...	٥٠٠	٥٠٠	ق
...	٥٠٠	٥٠٠	

ومعنى ذلك ان قطاع الاعمال قام بتمويل كل استثمارته عن طريق السحب على اصوله النقدية (انتقاصها) بينما قام قطاع لعائلات باستخدام كل مدخراته لزيادة اصوله النقدية .

✳ ولنفترض الان المثال الآتي : قام قطاع الاعمال بدفع ٢٢٠٠ مليون جنيه لقطاع العائلات والذي قام بدوره باستخدام ١٧٠٠ مليون جنيه منها اشراء سلع استهلاكية. ونظرا لعجز الاصول النقدية لقطاع الاعمال عن تمويل استثماراته في الاصول الرأسمالية ، فان القطاع قام باصدار اسهم لزيادة رأس المال بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه وتم بيعها لقطاع العائلات .

وفى ظل هذه الظروف سجلت هذه الحسابات العمومية كما كان عليه فى الحالة السابقة . ونحن نظام التدفقات المالية يتخذ الشكل الآنى :

نظام التدفقات المالية : قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال قطاع العائلات

استخدامات موارد استخدامات موارد

د		٥٠٠	
اوراق مالية (ل)		٣٣٠	٣٣٠
ث		٥٠٠	
ق		١٧٠	١٧٠
		٣٣٠	٣٣٠
		٥٠٠	٥٠٠

ورغم ان قطاع الاعمال لم يقم بادخار اى شىء فى هذه الحالة ، فقد تمكن من زيادة اصوله الرأسمالية (ث) بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه وذلك بتمويل العملية عن طريق زيادة التزاماته بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه (اسهم) وانخفاض اصوله النقدية بمقدار ١٧٠ مليون جنيه . وقد ترتب على زيادة التزامات قطاع الاعمال لقطاع العائلات ان تم تحويل جزء من مخراته العائلات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية التى انجزها قطاع الاعمال ، وذلك خلال عملية استبدال الأوراق المالية ، أما قطاع العائلات فقد استخدم مدخراته لزيادة اصوله المالية حيث زادت استثماراته فى اوراق مالية بمقدار ٣٣٠ مليون جنيه بينما زادت النقدية بمقدار ١٧٠ مليون جنيه .

✳ وبتميز بها مقدم انه رغم ضرورة تساوى المدخرات مع الاستثمارات فى نظام الحسابات القومية . مماثلة ليس من الضروري ان تتساوى ادخارات القطاع المدخ . مع استثماراته فى نظام التدفقات المالية وبالإضافة الى ذلك فإنه ليس من الضروري ان يسبق بآلية الادخار عملية الاستثمار فى اصول رأسمالية . وه الامر الذى قد يتوارد الى اذهاننا عندما نقول « ان المدخرات

تعتبر مصدرًا من مصادر تمويل الاستثمارات « وكل ما يلزم أنه في النتيجة النهائية يجب أن تتساوى المدخرات مع الاستثمارات لكل القطاعات مجتمعة.

٤. ب. • إضافة نشاط القطاع الحكومي :

يتكون نظام الحسابات القومية في هذه الحالة من أربعة حسابات هي :
حساب الإنتاج ، وحساب العائلات ، والذي يختص بإظهار الدخل التي يحصل عليها القطاع وكيفية التصرف في هذه الدخول لأغراض الاستهلاك ونسديد الضرائب والادخار ، وحساب الحكومة والذي يختص بإظهار نشاط القطاع الحكومي ، ثم حساب الاستثمار .

ولنفترض المثال الوارد في صفحة ٩٩ من القسم الأول ، والذي فيه

تظهر الحسابات القومية بالشكل الآتي :

نظام الحسابات القومية :							
د/الاستثمار		د/الحكومة		د/العائلات		د/الإنتاج	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠
٠٠	٤٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠٠	٠٠
٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	(١٠٠)
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٠٠	٠٠	٠٠	١٨٠٠
٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٠
٠٠	٠٠	١٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٠
٠٠	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠
١٠٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٠	٠٠	٠٠
٥٠	٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠	٢١٠٠	٢١٠٠
				المجموع			

قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال قطاع العائلات قطاع الحكومة

الزيادة ملايين	الزيادة ملايين	الزيادة ملايين	الزيادة ملايين	الزيادة ملايين	الزيادة ملايين
...	٢٥٠	...	٣٠٠	...	٥٠
...	٤٥٠
٦٠٠
١٠٠	...	١٥٠	...	٥٠	...
المجموع :	٧٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٥٠

ويتضح من ذلك ان قطاع الاعمال حصل على مورد قدرها ٧٠٠ مليون جنيه ، منها ٢٥٠ مليون تمثل مدخراته ، والباقي وقدره ٤٥٠ مليون تمثل منحصلاته عن بيع اوراق مالية لقطاع العائلات (اى زيادة التزاماته لقطاع العائلات) . وقد استخدم قطاع الاعمال هذه القيمة لزيادة اصوله النقدية بمقدار ١٠٠ مليون وتمويل استثماراته البالغ قدرها ٦٠٠ مليون جنيه .

اما قطاع العائلات فقد حصل على اصول مالية (اوراق مالية) قيمتها ٤٥٠ مليون جنيه ، وقد قام القطاع بتمويل العملية عن طريق مدخراته ٣٠٠ مليون) بلاضافة الى السحب على اصوله النقدية (انقصت الاموال النقدية بمقدار ١٥٠ مليون جنيه) . وبالنسبة لقطاع الحكومة لم يتغير عما كان عليه فى المثال السابق .

وبلاحظ ان مجموع مدخرات القطاعات المختلفة : — يجب ان ينفذ اوى مع مجموع استثمارات القطاعات المختلفة (ث) . كما يجب ان يتساوى مجموع الزيادة فى الاصول النقدية والاصول المالية لكل القطاعات مع مقدار النقص فى الاصول المالية ومقدار الزيادة فى الالتزامات المالية لكل القطاعات

سندات الحكومة :

افترضنا - حتى الآن - أن الحكومة تقوم بتمويل انفاقها عن طريق جباية الضرائب . وفى المثال السابق كانت الضرائب تزيد عن مقدار الانفاق الحكومي مما أدى الى وجود مدخرات حكومية موجبة . ولكي نتبين اثر عجز الميزانية على نظم التدفقات المالية نسوق المثال التالي .

افترض ان الانتاج القومى لفترة ما بلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه . وقام قطاع الاعمال بدفع ١٧٠٠ مليون لعوامل الانتاج ، ١٠٠ مليون ضرائب ، وادخر الباقى . وقام قطاع العائلات بانفاق ١٥٠٠ مليون جنيه على شراء السلع الاستهلاكية ودفع القطاع ٥٠ مليون ضرائب ، وادخر الباقى . اما قطاع الحكومة فقد انفق ٢٠٠ مليون جنيه على السلع الاستهلاكية ، ولكنه اضطر لتمويل هذا الانفاق الى اصدار سندات حكومية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، ثم بيع ٣٠ مليون منها لقطاع العائلات ، ٢٠ مليون لقطاع الاعمال .

وفى ظل هذه الظروف تظهر الحسابات القومية كالاتى :

نظام الحسابات القومية :							
د/الانتاج		د/العائلات		د/الحكومة		د/الاستثمار	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات استهلاكية	١٧٠٠	١٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
مبيعات استثمارية (ث)	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
مدفوعات لعوامل الانتاج	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠
ضرائب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مدخرات (د)	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
المجموع	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٥٠	١٥٠	٣٠٠

كما يظهر نظام التدفقات المالية كالآتي :

قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة	
استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
...	٢٠٠	...	١٥٠	...	٥٠٠
٢٠	...	٣٠	٥٠
٣٠٠
١٢٠	...	١٢٠
...
٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٥٠
المجموع					

ويتضح من ذلك ان معاملة السندات الحكومية بالنسبة لقطاع الحكومة والقطاعات الاخرى تماثل معاملة الاوراق المالية التي يصدرها قطاع الاعمال.

٤ - ج . اضافة المعاملات مع العالم الخارجى :

يترتب على اضافة المعاملات مع العالم الخارجى فى نظام الحسابات القومية الحاجة الى حساب جديد يعرض تسجيل المعاملات التى تجريها دول العالم الخارجى مع قطاعات المجتمع . ويتطلب الامر ايضا اضافة قائمة جديدة لنظام التدفقات المالية لظهور موارد واستخدامات العالم الخارجى . ولا يودى ذلك الى أى تغيير فى المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام التدفقات المالية .

ولنفرض مثلا ان قطاع الاعمال انتج ما قيمته ٢٠٠٠ مليون جنيه متايل دفع ١٧٠٠ مليون جم مدفوعات للعوامل الانتاج « ١٠٠ مليون ضرائب » وذلك حينما بلغت الصادرات ٢٠٠ مليون جم والواردات ٣٠٠ مليون . وقلم

قطاع العائلات باتفاق ١٦٠٠ مليون جم على الاستهلاك ، وقام بسداد الضرائب المستحقة للحكومة والبتغ قدرها ٦٠ مليون جنيه . وقامت الحكومة بدورها باتفاق ٢٠٠ مليون على الاستهلاك ، وتمويل العجز عن طريق اصدار سندات حكومية قام قطاع العائلات بشرائها جميعا . وفى ظل هذه البيانات يكون نظام الحسابات القومية كالآتى :

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) المجموع

حساب حساب حساب حساب حساب

الحساب المدين : الانتاج العائلات الحكومة العالم الاستثمار الخارجى

٢٠٠٠	٠	٢٠٠	٢٠٠	١٦٠٠	٠٠	(١)
١٧٠٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧٠٠	(٢)
١٦٠	٠	٠٠	٠٠	٦٠	١٠٠	(٣)
٣٠٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٠	(٤)
٠٠	٠	١٠٠	(٤٠)	٤٠	(١٠٠)	(٥)

المجموع ٢٠٠٠ ١٧٠٠ ١٦٠ ٣٠٠ ٤١٦٠

يلاحظ انه لم يحدث اى انخار او اى استثمار من وجهة نظر المجتمع ككل ، اى ان اجمالى المدخرات = اجمالى الاستثمارات = صفر ، وفلك لاغراض حساب الاستثمار فى الحسابات القومية .

وتظهر قوائم نظام التدفقات المالية فى هذه الحالة كالآتى :

قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجى	
استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
..	(١٠٠)	..	٤٠	..	(٤٠)
..	١٠٠
..	..	٤٠	٤٠
(١٠٠)	١٠٠	٠.٠٠٠
المجموع	(١٠٠)	(١٠٠)	٤٠	٤٠	..	١٠٠	١٠٠

ويتبين من نظام التدفقات المالية ان مدخرات قطاع الاعمال كانت سالبة ايمعنى استهلاك جزء من راس المال الخاص به ، او تحقيقه لخسائر) وأدى ذلك الى انتقاص اصوله النقدية بنفس القدر (١٠٠ مليون جنيه) . بينما تمكن قطاع العائلات من الاخير ٤٠ مليون جنيه ، وتوفرت له بذلك موارد راسمالية بهذا القدر ، فقام باستخدامها ، فأضاف ما قيمته ٤٠ مليون جنيه من سندات الحكومة الى اصوله . واستخدمت الحكومة المتحصل من بيع السندات فى تغطية العجز فى الميزانية (المدخرات السالبة) . وبالتسبة لقطاع العالم الخارجى فقد تمكننا من الحصول على ١٠٠ مليون جنيه فى صورة قروض (زيادة الواردات على الصادرات فى الحسابات القومية) تم استخدامها لزيادة اصوله النقدية .

٥ - خاتمة الاصل :

خلصنا مما تقدم ، الى ان حلقة الربط الرئيسية بين نظام الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية تتكون من المدخرات والاستثمارات . وعرفنا ايضا ان الاختلاف الاساسى بين النظامين ، هو ان نظام الحسابات القومية يهتم اسسنا بتدفقات الدخل ، بينما يهتم نظام التدفقات المالية بمعالجة التغيرات التى تطرأ على الثروة . ولذلك نجد ان طبيعة النشاط

الاقتصادى تعتبر العامل الاساسى فى اختيار التقسيم القطاعى الملائم لنظام الحسابات القومية . بينما نجد ان طبيعة المعاملات الاقتصادية هى المعيار الاساسى فى تحديد المعاملات التى يتم تسجيلها فى نظام التدفقات المالية . واتضح لنا ايضا ان نظام التدفقات المالية لا يقتصر على اظهار حركة المدخرات والاستثمارات ، وانما يمتد ايضا ليعطى كل المعاملات المالية التى تتم بين قطاعات المجتمع التنظيمية المختلفة . ويمهنا فى هذه النقطة التركيز على ثلاث نتائج هامة هى : (١)

ا - . انه ليس من الضرورى ان تكون المدخرات الخاصة بقطاع معين ناتجة عن معاملات القطاع مع القطاعات الاخرى .

ب - انه ليس من الضرورى ان يتم تمويل الاستثمارات التى ينجزها أى قطاع من القطاعات عن طريق مدخراته او مدخرات القطاعات الاخرى .

ج - انه يمكن خلق الاصول والالتزامات المالية عن طريق الاتفاق بين أى فردين من افراد المجتمع . غير ان ذلك لا يؤثر فى نظام التدفقات المالية ما لم ينتمى احد الفردين الى قطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الفرد الآخر .

هذا وسوف نبرر كل من هذه النتائج الثلاثة عن طريق مثال مبسط فيما يلى :

ا - **المدخرات المحسوبة** : افترض ان ابو الفتوح حسنين المزارع فى قرية التين مركز قلين اراد ان يبنى لنفسه منزلا ، غير انسه لقصر ذات اليد لم يكن لديه اى مدخرات حاليا ، ولم يتوقع انه سوف يستطيع ادخار أى شىء مستقبلا وذلك لأن دخله كمن مجرد كافيا لتوفير الحد الأدنى من الطعام اللازم له ولعائلته الكبيرة التى تتكون من زوجتين واثنى عشر ولدا

(١) انظر فى هذا الصدد . John P. Powelson, Natinal Income and Folw of - Fund Fund Analysis (New York; Mc Graw-Hill, 1960) pp. 227 - 229.

و.سبع بنات . غير أنه لم يفقد المقدرة على التفكير الحكيم فى البعض القليل من الاحيان . فقرر استخدام هذا «الجيش» المتواضع من البنون والبنات وحضرته والزوجات للقيام ببناء منزل عن طريق الاكتفاء الذاتى.فقاموا بضرب الطوب اللازم من الطين المتوفر فى القرية وقاموا بحرقه ايضا عن طريق استخدام حطب القطن كوقود ، ثم قاموا ببناء المنزل عن طريق استخدام الطين ايضا بدلا من المونة ، ولتفادى ما قد يلزم من احتياجات خارجية (قد تستلزم نقدية) من الخشب اللازم للسقف ، قام ابو الفتوح بتضميم المنزل فى شكل قبة . وتم بناء المنزل واصبح لدى ابو الفتوح حنين « وجيشه المتواضع » مأوى يليق بالمقام . وعند مرور حساب افندى الحسيب المتخصص فى القيام بتجميع البيانات اللازمة لاجراء الاحتسابات فى نظام الحسابات القومية ، لاحظ اضافة منزل ابو الفتوح الى منازل القرية فقدر قيمته بمبلغ ٢٠٠ جنيه . ولا شك ان ابو الفتوح والعائلة الكريمة فى هذه الحالة يعتبر من منتجى قطاع الاعمال . غير ان انتاجه والعائلة يمثل احد المنتجات الاستثمارية والذى لم يتقاضى عنه دخلا بصفته احد عوامل الانتاج . وبذلك يظهر اثر بناء المنزل فى هذه الحالة على الحسابات القومية كالاتى :

ح/الانتاج		ح/الاستثمار	
مدین	دائن	مدین	دائن
...	٢٠٠	...	٢٠٠
مدخرات		مدخرات	
٢٠٠	...	٢٠٠	...

ويكون نظام التدفقات المالية كالاتى :

قائمة التدفقات المالية

قطاع الاعمال

استخدامات موارد

٢٠٠

مدخرات

٢٠٠

استثمارات

ب - تمويل الاستثمار عن طريق نقص الأصول او زيادة الالتزامات المالية :

تبينا من الأمثلة العديدة المتقدمة انه لا يشترط ان تستخدم مدخرات قطاع معين لتمويل استثمارات قطاع آخر ليس لديه مدخرات . وقمادينا في ذلك وقلنا انه ليس من الضروري ان يتم تمويل أى الاستثمارات عن طريق أى المدخرات على الإطلاق ما دام الادخار الاجمالى = الاستثمار الاجمالى من وجهة نظر المجتمع ككل . وراينا ان السبب فى ذلك ان قرار الادخار لا يسبق قرار الاستثمار فى كل الحالات ، وان المدخرات ليست هى المصدر الوحيد لتمويل الاستثمارات لو نظرنا لكل قطاع على حدة . هذا وسنعود لمناقشة ذلك فى الفصل القادم .

ولنفرض ان احد شركات قطاع الاعمال رغبت فى تصميم وبناء آلة جديدة. وللتوصل الى هذا الغرض قامت الشركة بالاستعانة ببعض العلماء « البارزين » حيث قاموا بالمهمة مقابل مليون جنيه ، قامت الشركة بدفعها نقداً . وفى نفس العام لم تحقق الشركة اى ارباح صافية (ولم يكن لديها اى اصول قابلة للهلاك) . ويكون اثر هذه العملية على الحسابات القومية كالتالى :

ح/الانتاج		ح/العائلات	
مدين	دائن	مدين	دائن
منتجات استثمارية	٠	٠	٠
مدفوعات لعوامل انتاج	١	٠	١
مدخرات	٠	١	٠
	١	١	١

ويصبح نظام التدفقات المالية كما يلى :

قائمة التدفقات المالية		قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
مخبرات	الاستثمارات	الاصول النقدية	مخبرات	الاستثمارات	الاصول النقدية
٠	١	(١)	٠	٠	٠
٠	٠	٠	١	٠	٠
٠	٠	٠	٠	١	٠
٠	٠	٠	٠	٠	١

ج - الأصول والالتزامات المالية بين الافراد والوحدات :

ما لم تنتج الأصول والالتزامات المالية عن اتفاق او معاملة بين فردين او وحدتين من وحدات المجتمع ، ينتمى كل منهما الى قطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الآخر ، فان اثر الاتفاق او المعاملة لن يظهر فى نظام التدفقات المالية . والسبب فى ذلك ان الأصول المالية لاحد الاطراف هى بذاتها التزامات مالية تستحق لطرف آخر ، واذا كان الطرفين عضوين فى نفس القطاع ، فمعنى ذلك ان القطاع يمكنه زيادة اصوله المالية عن طريق زيادة التزاماته المالية لنفسه ، وهذا غير ممكن . فليس من المعقول ان تقترض شركة من نفسها مثلا عن طريق كتابة كمبيالة تستحق عليها لنفسها وذلك لانه ليس هناك اصلا موضوع للاقتراض فى هذه الحالة . ولكن اذا قامت شركة فى قطاع الاعمال بالاقتراض من فرد فى قطاع العائلات او العكس ، فان اثر المعاملة سوف يظهر فى نظام التدفقات المالية .

فمثلا اذا اقترضت احدى شركات التأمين . ه الف جنيه الواحد الافراد وحصلت فى مقابل ذلك على كمبيالة تستحق الدفع بعد سنة (مع اهمال الفائدة ، وملاحظة ان شركة التأمين هى احد اعضاء قطاع الاعمال ، والفرد هو احد اعضاء قطاع العائلات ، ومع اهمال الغرض من القرض) ، فلن يكون لهذه المعاملة اى اثر على حسابات الدخل القومى . ويكون اثرها على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
استخداما	موارد	استخدامات	موارد
اصول والتزامات مالية	هـ .	..	هـ .
اصول نقدية	(هـ .)	هـ .	..
	..	هـ .	هـ .

وبخاصة هما - دم الى ما بلى .

- ١ - ان الموارد الرأسمالية و مصادر التدفقات المالية يسون من عنصرين
١ - المدخرات ب - الريادة فى الالتزامات المالية .
- ٢ - ان الاستخدامات الرأسمالية فى نظام التدفقات المالية تتكون من عنصرين:
١ - الاستثمارات فى اصول رأسمالية
ب - الزيادة فى الاصول النقدية والمالية .
- ٣ - المدخرات السالبة يظهر باشاره سالبة فى جانب الموارد من قائمة كل قطاع ؛ وكذلك بالنسبة للنقدى فى الالتزامات المالية .
- ٤ - النقدى فى الاصول النقدية والمالية يظهر باشاره سالبة فى جانب الاستخدامات من قائمة كل قطاع .
- ٥ - يجب ان تتساوى المدخرات فى مجموعها مع الاستثمارات فى اصول رأسمالية فى مجموعها .
- ٦ - يجب ان تتساوى صافى الزيادة فى الاصول المالية فى مجموعها مع صافى النقص فى الاصول النقدية مضافا اليه صافى الزيادة فى الالتزامات المالية .
- ٧ - اننا لم نأخذ فى الاعتبار حتى الآن وجود قطاع مستقل يتخصص فى المعاملات المالية ، وتتركز مهمته فى تداول النقود ، وهو قطاع البنوك ، وهذا على ان تنتقل اليه فى الفصل النالى .

الفصل التاسع

في

نظام التدفقات المالية في ظل الجهاز المصرفي

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصل الثنى من القسم الاول من هذه المذكرات سوق النقود واثره على تحديد الدخل القومى باختصار . وتبيننا فيما بعد ان الآثار النقدية والمالية للأنشطة الاقتصادية المختلفة من انتاج واستهلاك وادخار لا تظهر في نظام الحسابات القومية وانما يختص باظهارها نظام التدفقات المالية . وسوف نتناول في هذا الفصل ، وباختصار ايضا ، كيفية اظهار نشاط الجهاز المصرفى في نظام التدفقات المالية ، وهو الجهاز الذى يلعب دورا رئيسيا في تحديد عرض النقود ، ولا يهدف هذا الفصل الى شرح نظرية النقود والبنوك ، حيث يفترض ان القارئ لم بالمبادئ الأساسية لها . غير ان العرض سيكون من التبسيط بحيث يمكن للقارئ استيعاب المبادئ الأساسية دون الحاجة الى الرجوع الى دراسة متخصصة في النقود والبنوك .

٢ - حالة الاقتصاد المغلق الذى يعمل بدون جهاز مصرفى :

سبق ان راينا ان النشاط الاقتصادى يهدف الى انتاج السلع والخدمات التى تكتسب قيمتها من قدرتها الكائنة على اشباع الرغبات . ويتعاون افراد المجتمع وباستخدام موارده الاخرى في سبيل تحقيق هذا الهدف كل بقدر استطاعته وفي مجال معرفته او تخصصه . ويترتب على ذلك عدم استطاعة كل فرد في المجتمع ان يعمل من اجل الاكتفاء الذاتى والا انخفاض مستوى الرفاهية التى يمكن تحقيقها للجميع لعدم مسايرة ذلك لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذى يمثل احد المبادئ الاقتصادية الهامة .

ويطلب المبادىء والمقاييس التي توفر إمكانية تبادل السلع والخدمات المتبادلة بين أفراد المجتمع . ولاخاتمة اجراء المبادلات يلزم تفسير معيار للتبادل يحدث فيه كل ساعة او خدمة بالنسبة لكل السلع والخدمات الأخرى . ويجب ان يتوافر في معيار التبادل احد خاصيتين : اما ان يكون ذا قيمة ذاتية كامنة . او يكون مقبولا قبولاً عاماً بصرف النظر عن قيمته الذاتية . وفي الحالة الأولى يكون المعيار سلعة من السلع ، وفي الحالة الثانية يعتبر المعيار اذاً للتبادل ليس لها قيمة ذاتية كامنة ، وانما تكتسب قيمتها من قبولها قبولاً عاماً .

ولنفترض ان مجتمعنا المغلق الذي يعمل بدون جهاز مصرفي يستخدم القطع الذهبية (الجنيه الذهب مثلاً) كأداة للتبادل . وقد قام قطاع الاعمال في المجتمع بإنتاج ما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه (ذهب) من السلع والخدمات مقابل ٢٦٠ مليون جنيه مدفوعات لعوامل الإنتاج . وقام الأفراد باستهلاك ما قيمته ٢٤٠ مليون جنيه وادخروا الباقي . بذلك يظهر نظام الحسابات القومية كالآتي :

د/انتاج		د/التخصيص		د/الاستثمار	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
...	٢٤٠	٢٤٠
...	٦٠	٦٠	...
٢٦٠	٢٦٠
٤٠	...	٢٠	٦٠
٣٠٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٦٠	٦٠	٦٠

ويكون نظام التدفقات المالية لهذا المجتمع كالآتي :

قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
...	٤٠	...	٢٠
ارصدة ذهبية - ٢٠	...	٢٠	...
٦٠
٤٠	٤٠	٢٠	٢٠

لاحظ ان الذهب له قيمة ذاتية ، لذلك فهو مثل اى سلعة اخرى، يمثل جزءا من الاصول الرأسمالية . غير ان استخدامه كأداة للتداول ، يجعله في حكم الاصول النقدية الاخرى ، والتي قد لا يكن لها قيمة ذاتية كامنة كما هو الحال في الذهب . ويتضح من نظام التدفقات المالية ان قطاع الاعمال ادخر ما قيمته ٤٠ مليون جنيه ذهبي ، وفي نفس الوقت انتقص من مقدار ارصده الذهبية بمقدار ٢٠ مليون جنيه ليستطيع تمويل استثماراته في اصول رأسمالية وقدرها ٦٠ مليون جنيه . كما ان قطاع العائلات ادخر ٢٠ مليون جنيه استخدمها جميعا لزيادة ارصده الذهبية .

افترض الآن ان قطاع الاعمال لا يرغب في انتقاص ارصده الذهبية لأغراض تمويل استثماراته في اصول رأسمالية ولهذا الغرض قام قطاع الاعمال باسترداد قيمة الـ ٢٠ مليون جنيه ذهبي عن طريق الاقتراض من قطاع العائلات مقابل اعطائهم سندات تستحق الدفع بعد عشرة سنوات ، فان اثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية يكون كالآتي :

قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
سندات ..	٢٠	٢٠	٢٠
ارصدة ذهبية ٢٠	٠٠	—	٢٠
٣	٢٠	٢٠	٠٠

ولا توجد في الواقع قيمة ذاتية كامنة في السند ذاته كأداة للتداول كما هو الحال في الذهب . وانما تكتسب السندات قيمتها من انها تمثل حقا لحاملها يمكنه من الحصول على سلع وخدمات ذات قيمة ذاتية في فترة مستقبلية . وبالرغم من ان السندات ليس لها قيمة ذاتية كامنة ، الا انها في هذه الحالة تعتبر كما لو كانت اداة لتبادل الاصول ذات القيمة الذاتية ، مثلها في ذلك مثل الجنيئات الذهبية تماما . فيستطيع حامل السند ان يقوم

ببيعته الى أى فرد من الأفراد . بل الحد الذى على عملة ذهبية . والنسبة
 يستطيع استخدامها " الى " مسؤل على مبلغ . ذات ذات قدرة ذاتية على
 ائتماء الرغبات . وبذا . فقد . كتب على عملة امدار الذات **خلق اداة**
مالية جديدة . ذات قيمة نقدية مناسبة تجعل منها معيارا . صالحا للتبادل
 دون ان يكون لها قيمة ذاتية دائمة . وقد تمكن قطاع الاعمال ، عن طريق
 خلق اداة التبادل الجديدة ، من الحصول على ٢٠ مليون جنيه من العملة
 الذهبية من الافراد . وتحصل الايراد فى مقابل تضحياتهم بمبلغ ٢٠ مليون
 جنيه من العملة الذهبية على احد **الاصول المالية** ، والتي يمكن لهم استبدالها
 بعمليات ذهبية عندما يرغبون فى انفاقها . ويذكرنا ذلك بأحد النتائج الهامة
 التى توصلنا اليها فى الفصل السابق ، والمتى تقضى (بعد اعادة صياغتها
 بما يتناسب مع المقام) بأن معايير التبادل التى ليست لها قيمة ذاتية كامنة
 وانما لها قيمة اسمية مكتسبة (كالسندات مثلا) ، يمكن ان تنشأ بمجرد
 الاتفاق بين اى فردين من افراد المجتمع او وحدتين من وحداته . ولكنه
 لا مكانية ظهور هذه الادوات المالية فى نظام التدفقات المالية يلزم ان ينتمى
 كل من الفردين او الوحدتين لقطاع مغاير للقطاع الذى ينتمى اليه الفرد
 الآخر او الوحدة الأخرى . ولا يلزم **وساطة الجهاز المصرفى لخلق القيم**
المالية التى يمكن استخدامها كأداة للتبادل .

٣ - حالة وجود بنك تجارى واحد - الاقتصاد مطلق :

سبق ان ذكرنا انه يلزم بوافر احدى خاصيتين فى الشيء الذى نرغب فى
 استخدامها كمدار للتبادل . فانه ان يكون له قيمة ذاتية كامنة - كالمعادن
 الثمينة مثلا - او قيمة نادرة اخرى ، او ان يكون مقبولا قبولا عاما بصرف
 النظر عن توافر الذائبة . ومعنى ذلك ان القبول العام يضمن على الشيء
 المستخدم كمدار للتبادل قيمة مكتسبة تجعله صالحا لأن يكون اداة للتبادل ،
 كما لو كان له قيمة ذاتية كامنة .

الآن دعنا نفترض ان احد رجال الاعمال فى مجتمعنا السابق فكر فى القيام بتأدية خدمة هامة لباقي افراد المجتمع / دون مقابل كقرض مؤقت) .ومؤدى هذه الخدمة ان يقوم هذا الرجل بالاحتفاظ بكل الارصدة الذهبية التى يمتلكها جميع افراد المجتمع فى خزانة خاصة ، مقابل اعطاء كل منهم عددا من الايصالات (كل منها يساوى جنية ذهبى واحد) مساويا لعدد العملات الذهبية التى تدخل فى حوزته . وبذلك يمكنه تخلص الافراد من مشقة حمل العملات الذهبية واجراء المبادلات بها ، ثم تستخدم الايصالات الورقية لاداء الوظيفة التى كانت تؤديها العملات الذهبية كعميار ووسيلة للتبادل . وقام رجل الاعمال بعرض الفكرة على مجلس المجتمع وتم قبولها بلا استثناء ، وفى اليوم التالى تم نشرها فى جريدة المجتمع حتى يعلم بها الجميع ، وتحدد مقر اعمال الخزانة الجديدة فى المبنى الرئيسى وسط المدينة حتى يكون على مقربة من الجميع . واصبح يطلق على نشاط رجل الاعمال المتطوع لاداء الخدمة وخزائنته ، اسم « المصرف التجارى الاول » كما قرر مجلس المجتمع ايضا ان يطلق على الايصالات التى يصدرها المصرف التجارى الاول مقابل ودائع الذهب التى ترد اليه اسم « النقود » .

وعندما سمع باقى افراد المجتمع بالفكرة سواء بصفتهم كرجال اعمال او بصفتهم كمستهلكين وملاك لعوامل الانتاج ، اندفعوا الى المصرف ، افراد وجماعات ، واتخذوا اماكنهم فى الطابور الطويل بنظام وصبر فائقين (لأنهم شعب منظم وحكيم كل فرد فيه يحترم بشدة مشاعر غيره من الافراد) لايداع ارصدتهم الذهبية مقابل الحصول على ايصالات النقود . وفى يوم واحد حصل المصرف على ١٠٠ مليون جنية ذهبى من قطاع الاعمال ، ٧٠ مليون جنية ذهبى من قطاع العائلات . وقام المصرف بـعطائهم مقابل ذلك ايصالات لحاملها تستحق الصرف بالذهب عند الطاب . وبذلك تعتبر هذه الايصالات من وجهة نزار حاملها حقا على احد الأصول المثلية التى يمكن عن طريقها الحصول على ذهب (او أى سلعة اخرى) ، كما تمثل من وجهة نظر

المصرف احد الالتزامات (الخصوم) المالية والتي يلتزم المصرف بسداد قيمتها ذهبيا عند الطلب .

ورغم ان نشاط المصرف يعتبر من مكونات النشاط الانتاجى فى المجتمع وبالتالي يعتبر من ضمن اعضاء قطاع الاعمال ، الا انه رغبة منا فى تقصى ومتابعة نشاطه على انفراد ، فقد قررنا فصل عملياته فى حساب خاص ، لغراض نظام التدفقات المالية فقط ، ليمثل قطاعا مستقلا سميناه القطاع المصرفى . وبذلك يكون اثر عمليات المصرف فى اليوم الاول على نظام التدفقات المالية كالتالى :

قائمة التدفقات المالية					
القطاع المصرفى		قطاع الاعمال		قطاع العائلات	
استخدامات	م	استخدامات	م	استخدامات	م
الاصول					
والالتزامات المالية					
(نقدية)	...	١٧٠	...	٧٠	...
ارصدة ذهبية	١٧٠	...	(١٠٠)	...	(٧٠)
	١٧٠	١٧٠

فقد حصل القطاع المصرفى على ١٧٠ مليون من الاصول فى شكل ارصدة ذهبية عن طريق اصدار ١٧٠ مليون جنيه من (الالتزامات المالية) ، والنقود . وحصل قطاع الاعمال على ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه من الاصول المالية (النقود) فى مقابل انقاص اصوله من الارصدة الذهبية بنفس المقدار . وكذلك بالنسبة لقطاع العائلات الذى حصل على ما قيمته ٧٠ مليون جنيه من الاصول المالية ، مقابل خفض ارصدته الذهبية بنفس المقدار . [نذكر : ان الزيادة فى الخصوم تعتبر من الموارد المالية ، وزيادة الاصول تعتبر من الاستخدامات . بينما نقص الاصول يعتبر استخداما سالبا ، اى يظهر فى جانب الاستخدامات باشارة سالبة ، ومن ثم فائره على نظام التدفقات المالية يمثل اثر الزيادة فى الالتزامات] .

نعود مرة أخرى الى المصرف التجارى الذى استمر نشاطه فى اداء خدماته لفترة من الزمن دون اية مشاكل ، الى ان حدث ذات يوم ان شب حريق فى منزل احد المواطنين قضى تهما على كل شىء ، بما فى ذلك مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من النقود (ايصالات الودائع الذهبية لدى المصرف) . اصبح المواطن المسكين فى حيرة من امره ، وتوجه الى مقر المصرف ، وقابل رجل الاعمال المسئول ، وقص عليه القصة . ولما كان المراد المجتمع جميعا يتميزون بالامانة والنزاهة ولم يتعودوا على الكذب والادعاء ، ولا بأى طريقة من الطرق او تحت أى ظرف من الظروف ، فكان من الطبيعى ان يقوم رجل الاعمال باعطاء المواطن ايصالات جديدة بالارصدة الذهبية التى سبق أن اودعها الاخير لديه . وعند تقديم الايصالات (النقود) الجديدة للرجل المسكين ، فكر الاخير برهة . ثم عرض على رجل الاعمال (مدير المصرف) العرض الآتى :

ما هو رأى سيادتكم فى ان تقوم بامساك دفتر لقيمة الودائع الذهبية التى يودعها كل مواطن لديكم ، بدلا من اعطائه هذا العدد الكبير من الايصالات الورقية ، والتى غالبا ما تتعرض للضياع او التلف سواء نتيجة كثرة التداول او نتيجة الحريق ، ثم تقومون باعطاء « دفتر » صغير جدا ، ونطلق عليه مثلا اسم «دفتر الشيكات» ، والذى يمكن عن طريقه اجراء عمليات التبادل عن طريق تحويل الارصدة النقدية من حساب ايداع الى حساب آخر بناء على امر موجه من صاحب دفتر الشيكات . وبذلك تتخلصون من مشقة تحرير هذا العدد الكبير من الايصالات (النقود) ، كما توفرّون على المواطنين مشقة ومخاطر الاحتفاظ بها .

وقد اجاب مدير المصرف : انها لفكرة ممتازة ، وتوجه فورا الى مجلس المجتمع لعرض الفكرة عليه ، وحازت قبول الاعضاء بالاجماع . وتم الاعلان عن الفكرة فى جريدة المجتمع ، وفى اليوم التالى تقدم عدد كبير من الافراد الى المصرف لايداع النقود التى لديهم مقابل الحصول على دفاتر شيكات . وكانت معاملات المصرف فى ذلك اليوم تتلخص فى التالى .

• مع قطاع الاعمال :

- ودائع نقدية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٢٠٠ مليون جنيه
- ودائع ذهبية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٥٠ مليون جنيه
- ودائع ذهبية مقابل الحصول على نقدية ٥٠ مليون جنيه

• مع قطاع المائلات :

- ودائع نقدية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ١٥٠ مليون جنيه
- ودائع ذهبية مقابل الحصول على دفاتر شيكات ٦٠ مليون جنيه
- ودائع ذهبية مقابل الحصول على نقدية ٢٠ مليون جنيه

وكان مدير البنك فى حيرة من امره بشأن تسجيل الودائع الذهبية مقابل دفاتر الشيكات ، لان مجلس المجتمع وافق على أن « يقوم المصرف باصدار دفاتر شيكات شخصية او جماعية ؛ مقابل ما يتقدم به الافراد او الجماعات من ودائع نقدية للايداع فى المصرف » . وطرات له فى النهاية فكرة توسط حساب الودائع النقدية فى العمليات التى يتم فيها الحصول على ودائع ذهبية مقابل شيكات . وبذلك يكون اثر معاملات المصرف مع الغير على نظام التدفقات المالية من عمليات ذلك اليوم كالاتى :

القطاع المصرفي قطاع الاعمال قطاع العائلات

ويبين الصف الاول الودائع النقدية والتي تمثل نقص فى اصول قطاع الاعمال بمبلغ ٢٠٠ مليون وقطاع العائلات بمبلغ ١٥٠ مليون ، مقابل النقص فى التزامات المصرف بمقدار ٣٥٠ مليون . وترتب على ذلك انه فى الصف رقم (٥) زادت اصول الافراد بمقدر ١٥٠ مليون تمثل رصيد حساب الایداع لدى المصرف ، كما زادت اصول قطاع الاعمال بمبلغ ٢٠٠ مليون وزادت التزامات المصرف بقيمة حسابات الایداع لديه وقدرها ٣٥٠ مليون . وفى الصف الثانى حصل الافراد على ٨٠ مليون من النقدية مقابل ايداع ٨٠ مليون جنبه من الارصدة الذهبية (نقص اصول قطاع العائلات فى الصف الرابع)، كما حصل قطاع الاعمال على ١٠٠ مليون جنيه من النقدية مقابل نقص ارصدته الذهبية بنفس القدر . وتمثل ابصالات النقدية والبالغ قدرها ١٨٠ مليون زيادة فى التزامات المصرف . وفى الصف الثالث ، قام الافراد بايداع ٦٠ مليون من النقدية التى تحصلوا عليها فى الصف الثانى مقابل زيادة

رصيد حسابات الايداع الخاصة بهم فى الصف السادس ، كما قام قطاع الاعمال بايداع ٥٠ مليون ، وترتب على ذلك ان نقصت التزامات المصرف النقدية بمقدار ١١٠ مليون (فى الصف الثالث) مقابل زيادة التزاماته فى حسابات الايداع بنفس القدر (الصف السادس) . وبذلك يكون الاثر الصافى لهذه المعاملات كالاتى :

قائمة التوقعات المالية

المقطع المصرفي	المقطع الاعمال	المقطع العائلات	
استخدامات	استخدامات	استخدامات	
موارد	موارد	موارد	
...	(٢٨٠)	(١٥٠)	(١٣٠)
...	٤٦٠	٢٥٠	٢١٠
...	١٨٠	١٠٠	٨٠
...	١٨٠	١٨٠	١٨٠

(١) والواقع ان القطاع المصرفى سيقوم بإجراء القيد الآتى فى سجلاته

(مع مراعاة ان الفقدية من التزامات المصرف) :

من مذكورين

من النقدية (خصوم ، اى موارد)	٣٦.
من الارصدة الذهبية (اصول ، اى استخدامات)	١٨.

الى مذكورين

١٨. الى النقدية (خصوم ، اى موارد)

٣٦. الى حسابات الايداع (خصوم ، اى موارد)

اتبات حركة اليوم من ودائع نقدية (٣٥٠. + ١١٠) فى حساب
الايداع واصدار نقدية مقابل ودائع ذهبية قدرها ١٦٠ مليون.

١٢) كما سيقوم قطاع الاعمال باثبات الآنى فى سجلاته (مع مراعاة ان النقدية من الاصول . اى الاستخدامات)

من مذكورين

١٠٠	من ح/ النقدية (اصول . اى استخدامات)
٢٥٠	من ح/ الايداع لدى المصرف (اصول ، اى استخدامات)

الى مذكورين

٢٥٠	الى ح/ النقدية (اصول ، اى استخدامات)
١٠٠	الى ح/ الارصدة الذهبية . (اصول ، اى استخدامات)
اثبات تحويل ١٠٠ مليون من الارصدة الذهبية الى نقدية وايداع	
٢٥٠ مليون فى الحساب الجارى لدى المصرف .	
(٣) كذلك فان قطاع العائلات يقوم باثبات القيد التالى فى سجلاته .	

من مذكورين

٨٠	من ح/ النقدية	{ حسابات اصول، اى استخدامات
٢١٠	من ح/ الايداع لدى المصرف	

الى مذكورين

٢١٠	الى ح/ النقدية	{ حسابات اصول اى استخدامات
٨٠	الى ح/ الارصدة الذهبية	

وفى القيد الاول نجد ان النقدية (الخصوم) مدينة بمبلغ ٣٦٠ مليون ، ودائنة بمبلغ ١٨٠ مليون فيكون صافى النقص فيها (فى خصوم المصرف) هو ٢٨٠ مليون ، والتي تم استبدالها بأحد عناصر الخصوم الأخرى وهى حسابات الايداع . ويمثل باقى حسابات الايداع (٣٦٠ - ٢٨٠ = ٨٠) قيمة الزيادة الصافية فى التزامات المصرف مقابل حصوله على ارصدة ذهبية قدرها ١٨٠ مليون .

وعلى القيد الثانى نجد ان النقدية (اصول) زادت بمقدار ١٠٠ مليون بينما فى نفس الوقت انتقصت بمقدار ٢٥٠ مليون ليكون صافى النقص هو ١٥٠ مليون ممثلا لجزء من حسابات الايداع لدى المصرف . اما الجزء الباقى وقدره ١٠٠ مليون فقد تم تمويله عن طريق النقص فى الارصدة الذهبية (اصول) بنفس المقدار . ويسرى نفس المنطق على القيد الثالث .

لاحظ ان خصوم المصرف (موارده) هى اصول للقطاعات الاخرى (استخدامات) وذلك فيما عدا الارصدة الذهبية والتي تمثل اصولا فى كل القطاعات .

٢ - ٢ - خلق الودائع النقدية :

حتى الآن افترضنا ان النظام المصرفى يتكون من بنك واحد ، وان هذا البنك يقوم باصدار نقود (ايصالات) مساوية تماما لقيمة الارصدة الذهبية التى يتحصل عليها . وبمعنى آخر فان الغطاء الذهبى للنقود التى يصدرها البنك هى ١٠٠ ٪ . ولما كان الاقتصاد مغلق ، كما افترضنا ، ولما كان هذا البنك هو الوحيد فى المجتمع فانه فى العادة لا يكون هناك مبرر لان يقوم أى فرد من الافراد بسحب ارصدته الذهبية من البنك ما دامات النقود والشيكات مقبولة قبولا عاما كأداة للتبادل ومقياس للقيم .

ويؤيد ذلك خبرة مدير المصرف فى مجتمعنا المغلق على مدى المدة سنوات التى انقضت من عمر مصرفه التجارى الاول ، اذ انه لم يحدث ان تقدم فرد واحد بطلب استرداد ارصدته الذهبية او حتى جزء ضئيل منها . وقد حذى ذلك بالمدير بأن يفكر فى امكانية خلق نقود اضافية تزيد عن مقدار الارصدة الذهبية ويستخدمها بمثابة مورد للاقراض لقطاع الاعمال وافراد المجتمع . وقام مدير البنك لتوه بعرض الفكرة على مجلس المجتمع الذى وافق عليها بالاجماع وتم اعلانها فى الجريدة كالاتى :

« بسعد محمد البحارى «أول - ان يعلن ان مجلس المجتمع قد قرر «
« جلسته المنعقدة فى ٢٥/٥/١٨١٧ ان المصرف يستطيع القيام بعمليات «
« الاقراض لذوى الحاجة من رجال الاعمال والعائلات ، وذلك مقابل «
« الحصول على مبالغ زهيدة لتغطية تكلفة الخدمة الجديد ، والتي قرر «
« المجلس ان يطلق عليها (الفوائد على القروض) »

وفى اليوم التالى تقدم عدد من رجال الاعمال الى مدير البنك بطلب
اقراض ١٧ مليون جنيه لاغراض اجراء بعض التوسعات على اعمالهم .
كما تقدم بعض افراد القطاع العائلى بطلب اقراض ٢ مليون جنيه لاغراض
متعدده . وقد قام رجال الاعمال بايداع القروض التى حصلوا عليها من البنك
فى حساباتهم الجارية . كما حصل الافراد على قروضهم نقدا . ويكون
القيد فى دفاتر القطاع المصرفى فى نل هذه الظروف كالاتى :

١٩ من د/ الاقراض للغير (اصول)

١٩ الى د/ النقدية (خصوم)

اثبات اصدار نقدية بمبلغ ١٩ مليون فى صورة قروض للغير

١٧ من د/ النقدية (خصوم) .

١٧ الى د/ حسابات الايداع (خصوم) الاعمال

اثبات ايداع ١٧ مليون من النقدية المصدرة فى حسابات الايداع .

وتكون القيود فى سجلات قطاع الاعمال والعائلات كالاتى :

الاعمال :

١ من د/ الودائع النقدية لدى المصرف ، حساب اصول

١٧ الى د/ العرض المستحق للمصرف (حساب خصوم، اى موارد)

المعاملات :

٢ من ح/ النقدية (اصول)

٢ الى ح/ القرض المستحق للمصرف (حساب خصوم، اى موارد)
ويكون اثر العمليات على نظام التدفقات المالية كالاتى :

قائمة التدفقات المالية

القطاع المصرفى		قطاع الاعمال		قطاع المعاملات	
استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر
١٩	٠٠	٠٠	١٧	٠	٢
نقدية وحساب ايداع	٠٠	١٩	١٧	٠٠	٢
١٩	١٩	١٧	١٧	٢	٢

لاحظ اننا ادمجنا النقدية وحسابات الايداع معا لان اثر كل منهما على نظام التدفقات المالية يماثل تماما اثر الآخر . لاحظ ايضا ان القروض (الاقراض للغير) بالنسبة للمصرف تمثل **أحد الاصول** ، يشأت له فى ذمة الغير ، **ومثلها فى ذلك مثل الارصدة الذهبية تماما** ، والتي تمكن البنك عن طريقها من خلق ارصدة نقدية وحسابات ودائع نقدية (خصوم المصرف) مساوية للقيمة . ومن ثم فالتزامات المصرف قبل الغير ، والتي تمثل النقدية المصدرة وحسابات الايداع القائمة ، تساوى تماما اصول المصرف . من الارصدة الذهبية والقروض المستحقة على الغير . وبالتالي يصبح الغطاء الذهبى للنقدية المصدرة اقل من ١٠٠ ٪ ، ولكنه رغم ذلك فما زالت كل النقدية المصدرة مغطاة بالكامل باصول المصرف (من ارصدة ذهبية وقروض مستحقة على الغير) .

٤ - الاقتصاد مخلق مع تعدد البنوك التجارية :

افترضنا حتى الآن وجود بنك تجارى واحد فى المجتمع (المصرف التجارى الاول) . وبذلك فلم يكن هناك ما يدعو لأن يقوم أى فرد من الافراد او أى وحدة من الوحدات الاقتصادية بسحب ارصتها الذهبية من هذا البنك ، وخاصة لاننا افترضنا ان الاقتصاد مخلق وليس له معاملات مع العالم الخارجى . نتيجة لذلك لم يكن هناك أية حدود على مقدرة مدير البنك على خلق النقود عن طريق عقد صفقات القروض مع باقى افراد المجتمع ، حيث تمثل هذه القروض احد اصول البنك التى يقوم باستخدامها لتغطية التزاماته المالية الناتجة عن خلق نقدية دون غطاء ذهبى .

ولنفترض الآن ان احد رجال الاعمال الآخرين وجد ان عمليات الاقتراض مربحة ، وذلك لأن «الفوائد على القروض» والتى قام بتحديد معدلها مجلس المجتمع كانت فى الواقع تزيد عن تكلفة المصرف بما يؤدى الى تحقيق هامش ربح معقول . وقرر هذا الرجل الاستفادة من الفرصة عن طريق انشاء مصرف تجارى آخر يقوم بتأدية نفس الخدمات التى يؤتيها المصرف التجارى الاول». وصرخ مجلس المجتمع لرجل الاعمال بأن يقوم بانشاء المصرف الجديد على ان يطلق عليه اسم «المصرف التجارى الثانى»، وبذلك اصبح لدى افراد المجتمع ووحداته الانتاجية مصرفين كل منهما يقوم باداء نفس الخدمات. ونتيجة لبعث «المصرف التجارى الاول» عن مقر اقامة بعض الافراد وعن مقر اعمال بعض الوحدات الانتاجية بالمقارنة بالمصرف الجديد الذى يقع على مقربة منهم ، فقد قرروا نقل ارصحتهم الذهبية وكذلك حسابات الايداع الخاصة بهم من «المصرف التجارى الاول» الى «المصرف التجارى الثانى» . وفى الاسبوع التالى لانشاء المصرف الجديد تم تحويل ٦٥ مليون من المصرف الاول الى المصرف الثانى ، وبياناتها كالتالى :

٣٥ مليون عن طريق شبكات سحبها وحدات قطاع الاعمال على المصرف الاول للايداع فى المصرف الثانى .

٢. مليون عن طريق شيكات سحبها الأفراد على المصرف الأول لحساب المصرف الثانى .

١. مليون سحبت نقدا بمعرفة افراد للايداع فى حسابات ايداع لدى المصرف الثانى .

ويظهر اثر ذلك على نظام التدفقات المالية كالاتى :

قائمة التدفقات المالية

القطاع المصرفى		قطاع الأعمال	قطاع المائلات
المصرف (١)	المصرف (٢)	القطاع	
..	(٦٥)	٦٥	..
(٦٥)	٦٥
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥

ويلاحظ ان العملية فى الواقع لم تؤثر على نظام التدفقات المالية ، حيث ان كلا من المصرفين هو أحد اعضاء نفس القطاع ، ومن ثم فالنقص فى التزامات المصرف الأول تعادل تماما زيادة التزامات المصرف الثانى ، دون التأثير على التزامات القطاع للقطاعات الاخرى . وكذلك نجد ان النقص فى اصول المصرف الأول يعادل تماما الزيادة فى اصول المصرف الثانى دون تأثير على اصول القطاع المصرفى . فالمعاملات التى تمت اذن بين وحدات القطاع المصرفى فى هذه الحالة تعتبر كلها بمثابة معاملات وسيطة ليس لها اى اثر نهائى على نظام التدفقات المالية .

ورغم ان القطاع المصرفى كوحدة واحدة لا يتأثر بالمبادلات التى تتم فى الاصول والخصوم بين اعضائه الا ان مقدرة كل عضو من الاعضاء على الاقراض تصبح محدودة عما كانت عليه فى حالة وجود بنك واحد . وفى حالة البنك الواحد ، لم يكن هناك ما يدعو الافراد لاسترداد ودائعهم الذهبية

من البنك . بينما فى حالة تعدد البنوك نجد انه من الممكن ان يسترد الافراد ودائعهم من بنك معين للايداع فى بنك آخر مثلا . وفى ظل هذه الظروف يلزم ان يتوفر لدى البنك الاول قيمة الودائع التى يتوقع ان يستردها اصحابها للايداع فى البنك الثانى من ذهب ، ذلك لان البنك الثانى لن يتبل عقود القروض التى يعقدها الاول من الغير لتغطية التزاماته من العملة المصدرة لأغراض الاقتراض ، لان ذلك لن يمكن البنك الثانى من القيام بأحد وظائفه ، وهى الاقتراض المباشر للغير . وينطبق نفس القول على البنك الثانى وزيادة فى الايضاح نضرب المثال المبسط التالى :

افترض ان البنك الثانى حصل على ١٠٠ مليون من الودائع الذهبية من فى يوم معين . ثم قام مدير البنك فى نفس اليوم باقتراض ١٠٠ مليون لأفراد ووحدات قطاع الاعمال . ولسوء الحظ كان كل المقترضين من مودعى البنك الاول حيث توجهوا لايداع قيمة القروض التى حصلوا عليها من البنك الثانى . وفى اليوم الثانى يقوم مدير البنك الاول بمطالبة مدير البنك الثانى بتحويل ١٠٠ مليون من الذهب اليه (بفرض عدم وجود تدفق عكسى ، أى مطالبات من البنك الثانى بتحويل ارصدة ذهبية من البنك الاول اليه) ، ويتم التحويل . وفى نفس اليوم يتقدم احد اصحاب الودائع الذهبية ، والتى اودعها فى البنك الثانى فى اليوم الاول ، لاستردادها من البنك . فلا يجد مدير البنك لديه ارصدة ذهبية كافية الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه حيث اقترض ودائعهم لمودعى البنك الاول بالكامل .

فوليس معنى ذلك عدم امكانية اى من البنوك القيام بعمليات خلق النقود عن طريق الاقتراض للغير . فكل ما يلزم هو ان يقوم كل من البنوك بتقدير قيمة المطالبات الذهبية المتوقعة ليحتفظ بها فى خزينته ثم يقوم باقتراض الغير فى حدود الباقي ، وهذا هو ما يسمى بنظام الاحتياطي الذهبى .

٤ - ١ - تهديدات بنك والتوسع في الاقراض في ظل نظام الاحتياطي الذهبى:
نفترض ان بالمجتمع عددا كبيرا جدا من البنوك التجارية المتنافسة .
وان كل منها قرر الاحتفاظ باحتياطي ذهبى يعادل ٢٠ ٪ من ودائع عملائه
لديه على ان يقوم باقراض الباقي . وفى يوم ما تقدمت مجموعة من العملاء
للبنك رقم (١) بودائع ذهبية قدرها ١٠٠ مليون للايداع لديه مقابل فتح
حسابات جارية . فذا كان ضمن هذا المبلغ ٦٠ مليون تخص وحدات قطاع
الاعمال ، والباقي يخص قطاع العائلات ، فان القيود الدفترية فى سجلات
كل قطاع تكون كالاتى :

قطاع البنوك :

١٠٠	من د/ الارصدة الذهبية (استخدامات)
١٠٠	الى د/ النقدية وحسابات الايداع (موارد)

قطاع الاعمال :

٦٠	من د/ النقدية وحسابات الايداع (استخدامات)
٦٠	الى د/ الارصدة الذهبية (استخدامات)

قطاع العائلات :

٤٠	من د/ النقدية وحسابات الايداع (استخدامات)
٤٠	الى د/ الارصدة الذهبية (استخدامات)

ويترتب على ذلك ان البنك رقم (١) يصيح فى مقدوره اقراض ٨٠ مليون
اقبل ٨٠ ٪ من الودائع الذهبية لديه) ويحتفظ بمقدار ٢٠ مليون لاضافتها

الى رصيده الذهبى لمقابلة مطالبات مودعيه المتوقعة . ورغم ان البنك لا يقوم باقراض الودائع الذهبية ذاتها وانما يقرض نقدية ، فكما سبق وراينا فقد يقوم المقرضون بايداع قيمة قروضهم فى بنوك اخرى، مما يستدعى انخفاض الارصدة الذهبية للبنك القائم بالاقراض لتحويلها للبنوك المستفيدة من ودائع المقرضين . فاذا قام المقرضون بايداع ما اقترضوه فى البنك رقم (٢) مثلا ، فان ذلك البنك سيقوم بمطالبة البنك رقم (١) بتحويل ٨٠ مليون من الذهب اليه . ويترتب على ذلك حصول البنك رقم (٢) على ٨٠ مليون من الارصدة الذهبية ، والتي تمكنه بالتالى من القيام باقراض ٨٠ ٪ من قيمتها نقدا او على شكل حسانات ايداع . فاذا قام المقرضون بدورهم بايداع القيمة (٦٤ مليون) فى البنك رقم (٣) فان ذلك سيؤدى الى تحويل ٦٤ مليون من الـ ٨٠ مليون من الارصدة الذهبية التى تحصل عليها البنك رقم (٢) من البنك رقم (١) الى البنك رقم (٣) . وهذه بدورها تمكن البنك رقم (٣) باقراض ٨٠ ٪ منها ، اى ٥١.٢ مليون . وهكذا تستمر العملية الى ان يصبح اجمالى القروض التى يصدرها قطاع البنوك مساويا لمطلوب نسبة الاحتياطى مضروبا فى مقدار الوديعة الاصلية ، اى مساويا

$$100 \times \frac{100}{20} = 500 \text{ مليون} . \text{ ويتضح ذلك من الجدول التالى للقطاع المصرفى} .$$

قائمة التدفقات المالية

القطاع المصرفي

البنك رقم	الاستخدامات	(اصول)	الموارد (خصوم)
	ارصدة	قروض	نقدية وحسابات ايداع
١	٢٠	٨٠	١٠٠
٢	١٦	٦٤	٨٠
٣	١٢٨	٥١٢	٦٤
٤	١٠٢٤	٤٠٩٦	٥١٢
٥	٨١٩٢	٣٢٧٦٨	٤٠٩٦
٦	٦٥٥٣٦	٢٦٢١٤٤	٣٢٧٦٨
٧	٥٢٤٢٨٨	٢٠٩٧١٥٢	٢٦٢١٤٤
٨	٤١٩٤٣٠٤	١٦٧٧٧٢١٦	٢٠٩٧١٥٢
	٠	٠	٠
	٠	٠	٠
المجموع	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠
	=====	=====	=====

ويترتب على ذلك ان الوديعة الذهبية لدى البنك رقم (١) اصبحت موزعة بين كل وحدات الجهاز المصرفي ككل بما مكنهم جميعا من اصدار نقدية وحسابات ايداع تعادل ٥٠٠ مليون، منها ١٠٠ مليون مقابل الوديعة الاصلية، ٤٠٠ مليون مقابل القروض للغير . وبفرض ان نصف القروض كان لوحدات من قطاع الاعمال والنصف الآخر لوحدات من قطاع العائلات ، فان اثر ذلك على نظام التدفقات المالية يكون كالاتي :

قائمة التدفقات المالية

المصارف القطاع المصرفي القطاع الاعمال قطاع المائلات

موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	
...	٢٤٠	...	٢٦٠	٥٠٠	...	نقدية وحسابات ايداع
...	(٤٠)	...	(٦٠)	...	١٠٠	ارصدة ذهبية
٢٠٠	...	٢٠٠	٤٠٠	تسروض
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٥٠٠	

ويترتب على ما تقدم ان نظام البنوك يستطيع خلق النقود بمجرد اجراء القيود الدفترية لمى سجلاته عن طريق الاقتراض للغير . فاذا كان المجتمع بنكا تجاريا واحدا ، وكان المجتمع مغلقا ، وليس هناك قيود تفرضها الدولة على عمليات الاقتراض التي يقوم بها هذا البنك ، فان مقدرة على خلق النقود تصبح غير محدودة . اما اذا تعددت البنوك ، فان احتمال تحويل الارصدة الذهبية من بنك الى آخر تحدد من مقدرة كل بنك على الاقتراض ومن ثم على اصدار نقود جديدة . وتتناسب مقدرة الجهاز المصرفي على خلق نقود جديدة تناسبها عكسيا مع نسبة الاحتياطي الذهبى الى الخصوم (اى الى النقدية المصدرة وحسابات الايداع) . فكلما زادت نسبة الاحتياطي كلما قلت مقدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود والعكس . ففي المثال السابق مثلا اذا انخفضت نسبة الاحتياطي الى ١٠ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ نجد ان مقدرة الجهاز المصرفي على خلق نقود ترتفع من ٥٠٠ مليون جنيه الى ١٠٠٠ مليون جنيه .

٥۔ الاقتصاد مطلق — مع وجود بنك مركزي :

تعرضيا حتى الآن لنشاط البنوك التجارية دون فرض رقابة او أى قيود

خارجية عليها . وكان القيد الوحيد المحدد لمقدرتها على الاقتراض ، ومن تم خلق النقود هي نسبة الاحتياطي الذي يرى كل بنك أنه كافيا لتمكينه من الوفاء بالتزاماته المحتملة قبل مودعيه . وفي هذه الحالة تتحدد نسبة الاحتياطي بناء على التوقعات والتقدير الذي قد لا يخلو من الخطأ في الكثير من الأحيان . ولنفرض أن البنك رقم (٣) مثلا كان لديه ١٠٠ مليون جنيه من الارصدة الذهبية ضمن اصوله والتي يبلغ مجموع قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه ، فمعنى ذلك أن البنك يحتفظ بنسبة ٢٠ ٪ احتياطي ذهبي . ولنفرض أن أحد كبار المودعين تقدم فجأة للبنك للحصول على ودائعه والبالغ قدرها ١٢٠ مليون من البنك لأي سبب من الاسباب (كان يقوم بإيداعها في خزينته الخاصة أو حتى في بنك آخر) . وفي هذه الحالة لن يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته قبل العميل ما لم يتمكن من استرداد ٢٠ مليون من القروض التي منحها للغير . ولنفرض أيضا أن البنك تمكن من ذلك عن طريق استرداد القرض المستحق لدى أحد المقترضين والذي يحتفظ بودائعه في البنك رقم (٦) . ويترتب على استرداد البنك رقم (٣) إلى قيمة القرض تحويل ٢٠ مليون من الارصدة الذهبية لدى البنك رقم (٦) إلى البنك رقم (٣)، والذي يقوم باستخدامها بالتالي للوفاء بودائع العميل. ويظل البنك رقم (٣) بدون ارصدة ذهبية على الإطلاق . فإذا تقدم له عميل آخر بطلب سحب ودائعه الذهبية فلن يتمكن البنك من الوفاء بذلك إلا إذا استرد جزءا آخر من القروض التي منحها للغير ، والتي تؤثر عند استردادها على الارصدة الذهبية لدى أحد البنوك الأخرى . وإذا ما استمرت العملية لتتج منها أزمة نقدية حادة قد تؤدي إلى إفلاس كل البنوك . والسبب في ذلك هو أن الأصل الوحيد المستخدم كغطاء في ظل هذه الظروف هو الارصدة الذهبية. لاحظ أن مثل هذا الحدث لم يكن يحتمل حدوثه على الإطلاق عندما كان بالجمع بنك تجزى واحد . والسبب في ذلك أن البنك الواحد لا يكون عرضة لخطر استنفاد ارصدته الذهبية لعدم وجود منافسين .

ويقوم البنك المركزى بدور بنك البنوك ، والذي يلعب دورا هاما فى تحديد السياسة النقدية للبنوك التجارية والاقبال من خطر تعرضها للآزمات .
فكما كان الحال عليه عند وجود بنك تجارى واحد من حيث المقدرة الغير محدودة على اصدار النقود ، فان البنك المركزى يكون له ايضا مقدرة غير محدودة على خلق النقود وذلك عن طريق تغيير نسب الاحتياطى التى تلتزم البنوك التجارية بايداعها لديه من ناحية ، وعن طريق تحديد الاصول التى قدخل فى تكوين الاحتياطى من ناحية اخرى .

وتتحدد علاقة البنك المركزى بالبنوك التجارية ببساطة فى الآتى :
١ - تلتزم البنوك التجارية بايداع احتياطياتها الذهبية لدى البنك المركزى وتحفظ بالنسبة التى يقررها الأخير .

٢ - يقوم البنك المركزى باقراض البنوك التجارية فى حالة قصور ارصدها لديه عن الوفاء بالالتزامات المتبادلة ، وبذلك يكون للبنك المركزى مقدرة غير محدودة على خلق الاحتياطيات كما كان عليه الحال عند وجود بنك تجارى واحد من حيث قدرته غير المحدودة على خلق النقود .

٣ - تقوم البنوك التجارية بالوفاء بالتزاماتها قبل بعضها عن طريق التحويل من ارصدة الاحتياطيات الخاصة بكل منها لدى البنك المركزى ،
٤ - يمكن للبنك المركزى فى ظل هذه الظروف ان يصدر اى كمية يراها من النقود عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطى او اقراض البنوك التجارية ، كما يمكن له تخفيض مقدرة البنوك التجارية على الاقراض (وبالتالي مقدرتهم على خلق النقود) عن طريق زيادة نسبة الاحتياطى او تحديد سياسة الاقراض للبنوك التجارية .

ولنفترض الان انه قبل ان يتم انشاء البنك المركزى ، كانت ميزانية القطاع المصرفى كالاتى :

اصول	خصوم
٥٠٠ ارصدة ذهبية	٢٥٠٠ حسابات ايداع ونقدية
٢٠٠٠ قسروض	
٢٥٠٠ مجموع الاصول	٢٥٠٠ مجموع الخصوم
===	===

ويكون اثر عملية انشاء البنك المركزى على القطاع المصرفى كالاتى :

قائمة التدفقات المالية

البنك المركزى	البنك التجارية	
المحور الائتماني	المحور الائتماني	المحور الائتماني
٥٠٠ ارصدة ذهبية	...	(٥٠٠)
٥٠٠ ادتياطات البنوك التجارية	٥٠٠	٥٠٠
٥٠٠	٥٠٠	...
Σ	٥٠٠	...

ويترتب على انشاء البنك المركزى تحويل الارصدة الذهبية الموجودة لدى البنوك التجارية الى البنك لمركزى ويحل محلها فى اصول البنوك التجارية قيمة ادتياطاتها لدى البنك المركزى . وتمثل نفس الاحتياطات موارد البنك المركزى والتي عن طريقها تمكن الاخير من الحصول على الارصدة الذهبية التى كانت فى حوزة البنوك التجارية .

لاحظ ان نسبة الارصدة الذهبية الى الخصوم فى ميزانية القطاع المصرفى ،

$$\text{قبل انشاء البنك المركزى ، كانت } ٢٠ \% \left(١٠٠ \times \frac{٥٠٠}{٢٥٠٠} = ٢٠ \% \right)$$

وقرر البنك المركزى بعد ذلك تخفيض النسبة الى ١٠ ٪ . فيترتب على ذلك زيادة مقدرة البنوك التجارية على التوسع فى عمليات الاقتراض (وخلق

فإذا قامت البنوك التجارية باقتراض هذه القيمة فمبلا (١٥٠٠ لقطاع الاعمال، ١٠٠٠ لقطاع العائلات مثلا) فان اثر ذلك على نظام الدفعات المالية يظهر كالآتي :

البنك المركزي البنوك التجارية قطاع الاعمال قطاع المصارف

يلاحظ انه لم يحدث اى تغير فى اصول البنك المركزى او التزاماته نتيجة تخفيضه لنسبة الاحتياطى . ولكن ذلك ادى الى تمكين البنوك التجارية من اقراض ٢٥٠٠ مليون جنيه وخلق نقدية وحسابات ايداع بالقيمة .

0201

قائمة التدفقات المالية

البنك المركزي	البنوك التجارية	استخدامات موارد	استخدامات موارد
احتياطيات البنوك التجارية	..	٥٠	..
اوراق دفع مخصصة	٥٠	..	٥٠
	٥٠	٥٠	٥٠

ومن الواضح ان رصيد الاحتياطي الخاص بالبنك التجاري زاد بمقدار ٥٠ مليون والذي يمكن معه للبنوك التجارية ان تقوم بخلق نقود جديدة قدرها ٥٠٠ مليون (نسبة الاحتياطي ١٠ ٪) .

٥ - أ - الأنشطة الحكومي :

بينما فيما سبق ان البنك المركزي يستطيع التأثير على مقدرة البنوك التجارية على الاقراض ومن ثم على خلق النقود عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي او عن طريق الاقراض للبنوك التجارية . ولا تقتصر مقدرة البنك المركزي على التأثير على البنوك التجارية في استخدام هذه الوسائل، بل يمكنه ايضا ان يصل الى نفس النتيجة عن طريق التعامل في سندات الحكومة (سندات الخزانة) . فاذا قام البنك المركزي بشراء سندات الحكومة من البنوك التجارية ، فان ذلك يؤدي الى زيادة احتياطيات الأخيرة لديه ، كما لو قام البنك المركزي باقراض البنوك التجارية مباشرة . كما ان البنك المركزي يستطيع الحد من مقدرة البنوك التجارية على الاقراض وبالتالي على خلق النقود عن طريق قيامه ببيع سندات الحكومة اليها .

ولنفترض ان البنك المركزي قام بشراء ما قيمته ٢٥ مليون جنيه من سندات الحكومة من البنوك التجارية . فيترتب على ذلك اختلاف تشكيلة الأصول التي في حوزة الأخيرة بحيث يزيد مقدار احتياطياتها لدى البنك المركزي بهذا القدر مقابل الانخفاض في أصولها من سندات الحكومة .

فإذا كانت نسبة الاحتياطي المُلزمة للبنوك التجارية ١٠ ٪ ، فإن معنى ذلك أن . تدرتها على الاقراض تزيد في حدود ٢٥٠ مليون جنيه . ويكون اثره في العمليات على نظام التدفقات المالية كالآتي :

قائمة التدفقات المالية

القطاع المصرفي	القطاعات الأخرى
البنك المركزي	البنوك التجارية

م	م	م	م	م	م
ل	ل	ل	ل	ل	ل
...	٢٥	٢٥	...
...	(٢٥)	...	٢٥
...	٢٥٠	٢٥٠
٢٥٠	٢٥٠
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥	٢٥
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥	٢٥

لاحظ أن عملية بيع السندات الحكومية بالنسبة للبنوك التجارية ما هي إلا عملية استبدال أحد الأصول بأحد الأصول الأخرى ، مع فارق جوهري وهو أن الأصل الجديد يمثل زيادة في الاحتياطيات لدى البنك المركزي ، والذي حصل على السندات عن طريق زيادة التزاماته للبنوك التجارية ، وتظهر العملية كما لو كانت اقراض مباشر للبنوك التجارية .

وبالنظر إلى الجدول ، نجد أنه إذا تم ادماج قائمتي القطاع المصرفي في قائمة واحدة فإن المعاملات الوسيطة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ستختفي بالمقاصة ، ويكون الاثر النهائي للعملية على نظام التدفقات المالية هو الموضح بالقيدين الأخيرين .

وبنفس الطريقة ، إذا قام البنك المركزي ببيع ما قيمته ٢٥ مليون من

السندات الحكومية على البنوك التجارية ، فان ذلك سيؤدي الى نقص احتياطات الاخير بهذا القدر . فاذا كانت البنوك التجارية قد اقرضت قيمته الاحتياطي بالكامل ، اي أن القروض التي منحها للغير والتي ما زالت قائمة فعلا تمثل قيمة الاحتياطي مضروبة في مقلوب نسبة الاحتياطي ، فانه سينرتب على عملية بيع سندات الحكومة اليها ضرورة استدعاء جزء من القروض القائمة حتى يمكن لها الوفاء بالتزام عدم تجاوز نسبة الاحتياطي . ففي ظل هذه الظروف ، اذا كانت نسبة الاحتياطي ١٠ ٪ ، فانه يلزم استدعاء ٢٥٠ مليون من القروض ، ومن ثم سحب ٢٥٠ مليون جنيه من التداول كنتيجة لشراء ٢٥٠ مليون جنيه من سندات الحكومة من البنك المركزي . رنى هذه الحالة تظهر قائمة التدفقات المالية كالاتى :

قائمة التدفقات المالية

القطاع المصرفي القطاعات الاخرى
البنك المركزي البنوك التجارية

مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	
..	(٢٥)	(٢٥)	...	احتياطات البنوك التجارية
..	٢٥	...	(٢٥)	سندات حكومية
..	(٢٥٠)	(٢٥٠)	نقدية وحسابات ايداع
(٢٥٠)	(٢٥٠)	قروض
<hr/>						
(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥)	(٢٥)	المجموع

وليس من الضروري أن يقوم البنك المركزي ببيع سندات الحكومة الى البنوك التجارية او شرائها منها بطريقة مباشرة . فيمكن للبنك المركزي التوصل لنفس النتيجة المرغوبة من عمليات بيع وشراء سندات الحكومة

عن طريق التعامل المباشر مع القطاعات الأخرى. ولنفرض مثلا أن البنك المركزي قام بشراء ما قيمته ٢٥ مليون جنيه من سندات الحكومة من قطاعي الأعمال والعائلات بدلا من شرائها من البنوك التجارية . سيترتب على ذلك قطعا أن يقوم البنك المركزي بإصدار شيكات مسحوبة عليه الأمر للأفراد والوحدات الإنتاجية التي قام بشراء سندات الحكومة منها . وبالتالي يقوم هؤلاء بإيداع هذه الشيكات في حساباتهم لدى البنوك التجارية ، والتي تحصل بدورها نتيجة لذلك على أحد الأصول التي هي في نفس الوقت أحد التزامات البنك المركزي ويؤدي ذلك إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنفس القدر ، كما لو قام البنك المركزي بشراء سندات الحكومة من البنوك التجارية مباشرة . ويسري نفس الوضع فيما يتعلق بقيام البنك المركزي ببيع سندات الحكومة لقطاعي الأعمال والعائلات مباشرة ، حيث يكون أثر العملية مماثلا تماما لقيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية .

٦ - إضافة المعاملات مع العالم الخارجي :

يمكن أن تتم المبادلات مع العالم الخارجي في السلع والخدمات المختلفة، وسواء كان موضوع المبادلات صادرات أم واردات ، بالعملة المحلية ، أو بالعملات الأجنبية ، أو عن طريق الدفع بتحويل الأرصدة الذهبية فإن التبادل في كل الحالات غالبا ما يتم عن طريق وساطة الجهاز المصرفي .

وسنتناول كل من هذه الحالات الثلاث عن طريق مثال يوضح أثر المبادلات مع دول العالم الخارجي على كل من نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية .

٦ - ١ - المبادلات في الأرصدة الذهبية :

ولنفرض أن قطاع الأعمال في الدولة أ أنتج ما قيمته ٥٠ مليون جنيه

ذلك استثمار في العالم الخارجى .

وبذلك يكون قطاع الاعمال في الدولة ب قد قام باستيراد ٥٠ مليون جنيه من الدولة مقابل نقص مدخراته بنفس القدر . ويظهر فائض الواردات على الصادرات على انه اقتراض من الخارج في الجانب الدائن من حساب الاستثمار ، حيث يمتص عجز المدخرات نتيجة عملية الاستيراد . امما حساب العالم الخارجى فهو دائن بقيمة الواردات ومدين بقيمة الاقتراض من الخارج بنفس المقدار .

ويظهر اثر عملية التبادل على نظام الحسابات القومية في الدولة ب كالآتى:

نظام الحسابات القومية في الدولة ب

د/ الانتاج د/ العالم الخارجى د/ الاستثمار

$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
...	(٥٠)	..	٥٠
(٥٠)	(٥٠)
...	...	٥٠	٥٠
(٥٠)	(٥٠)	٥٠	٥٠	٥٠	..

ويلاحظ ان طريقة سداد قيمة صادرات الدولة ١ الى الدولة ب لا يظهر لها اى اثر في نظام الحسابات القومية لكل من الدولتين . فكما سبق وذكرنا تقتصر الحسابات القومية على اظهار المبادلات في السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة دون النظر الى كيفية اتمام المبادلات او الى الوسيلة المالية التى يتم عن طريقها التداول .

ويكون اثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية كالآتى :

قائمة التدفقات المالية للدولة ا .

[illegible]

ويتضح من نظام التدفقات المالية أن مدخرات قطاع الأعمال (١٠ مليون) ومدخرات قطاع العائلات (٤٠ مليون) قد تم استخدامها لزيادة ارصدة كل منهما النقدية بنفس القدر، عندما تم ايداع الارصدة الذهبية التي تم الحصول عليها من العالم الخارجى مقابل الصادرات فى البنوك التجارية . وقد افترضنا أن البنوك التجارية قامت بدورها بإيداع الارصدة الذهبية التي تحصلت عليها لدى البنك المركزى مقابل الزيادة فى احتياطياتها لديه . أما قطاع العالم الخارجى فقد انتقضت مدخراته بمقدار ٥٠ مليون جنيه كما انتقضت ارسدته الذهبية بنفس المقدار .

ويلاحظ ان عملية الصادرات بالنسبة للدولة ا ترتب عليها امرين فيما يتعلق بنظام تدفقاتها المالية . ؛ فقد ترتب عليها زيادة فى عرض النقود (خلق نقود وحسابات ايداع جديدة) بقيمة الصادرات من ناحية ، كما ترتب عليها زيادة احتياطيات البنوك التجارية بنفس القيمة من ناحية اخرى . وكما سبق وراينا ، فان الزيادة فى الاحتياطيات تؤدي الى توفير امكانيات

التوسع في الاقتراض ١ ومن ثم خلق النقود بمقادير مضاعفة تعادل نسبة الاحتياطي في مقدار الزيادة فيه .

أما أثر هذه العملية على نظام التدفقات المالية للدولة بـ فيكون كالآتي:

قائمة التدفقات المالية للدولة بـ .

القطاع المصرفي	قطاع قطاع العالم
البنك المركزي	البنوك
التجارية	الاعمال الخارجية
مدخـرات (٥٠)
صافي الاقتراض من الخارج	٥٠
نقدية وحسابات ايداع (٥٠) (٥٠)
احتياطيات البنوك التجارية (٥٠) (٥٠)
ارصدة ذهبية (٥٠)
المجموع	٥٠ ٥٠ (٥٠) (٥٠) (٥٠) (٥٠) (٥٠)

ويتضح من نظام التدفقات المالية للدولة بـ أن الواردات ترتب عليها قيام قطاع الاعمال بدفع ٥٠ مليون جنيه للبنوك التجارية مقابل الارصدة الذهبية التي تم تحويلها للخارج . وترتب على ذلك انخفاض الاصول النقدية لقطاع الاعمال وانخفاض التزامات البنوك التجارية وكذلك احتياطياتها كل بمقدار ٥٠ مليون جنيه . كما أن ارصدة البنك المركزي الذهبية قد نقصت بمقدار ٥٠ مليون جنيه مقابل نقص في احتياطيات البنوك التجارية لديه بنفس المقدار .

وإذا كان قد ترتب على الصنادرات زيادة كل من عرض النقود واحتياطيات البنوك التجارية في الدولة ١ ، فإننا نجد أن الواردات قد ترتب عليها تخفيض عرض النقود وتخفيض احتياطيات البنوك التجارية في الدولة بـ .

٦ - ب . المبادلات عن طريق العملات الأجنبية :

عالميا ما يتم التبادل التجارى فى ظل النظام النقدى العالمى عن طريق العملات الأجنبية (أو المحلية) إذا كانت هذه العملات مقبولة قبولاً عالمياً عاماً . وفى هذه الحالة يتم التبادل التجارى عن طريق السحب على أرصدة بنوك الدولة القائمة بالتصدير لحساب الجهة أو القطاع القائم بالتصدير . فإذا قامت شركة جورج فى الدولة ج بالاستيراد من شركة عبد الرحيم فى الدولة م ، فإن الأولى قد تقوم بسداد قيمة وارداتها من الأخيرة عن طريق سحب شيك على البنك ك فى الدولة ج لحساب عبد الرحيم . وعادة ما يكون الشيك الصادر من البنك ك ممثلاً لأمر موجه لأحد البنوك فى الدولة م بأن يقوم بسداد القيمة لعبد الرحيم خصماً على حساب ك لديه .

ولنفرض فى المثال السابق مثلاً أن المستورد فى الدولة ب قام بسحب شيك على حسابه فى البنك المحلى (فى الدولة ب) لحساب المصدر فى الدولة أ بقيمة وارداته (بدلاً من تحويل الأرصدة الذهبية من البنوك التجارية فى الدولة ب إلى البنوك التجارية فى الدولة أ) . وقد يقوم البنك المحلى فى حسابه فى البنك المحلى (فى الدولة أ) . وقد يقوم البنك المحلى فى الدولة أ فى هذه الحالة بإيداع الشيك لدى البنك المركزى لزيادة احتياطياته لديه ، أو قد يحتفظ بقيمة الشيك من النقد الأجنبى فى خزانة الخاصة . وبصرف النظر عن كيفية تصرف البنك التجارى فى الدولة أ فى حصيلة الشيك من النقد الأجنبى فإن نظام الحسابات القومية فى كل من الدولتين أ ، ب لا يختلف عما كان عليه فى الحالة السابقة . أما أثر العملية على نظام التدفقات المالية لكل من الدولتين يكون كالاتى :

قائمة التدفقات المالية للدولة ١ .
(حالة الايداع لدى البنك المركزى)

قطاع	القطاع المصرفى				
	البنوك	قطاع	قطاع	العالم	
	المركزى	التجارية	الاعمال	العائلات	الخارجى
مدخـرات	.	.	.	١.٠	٤.٠
صافى الاقتراض من الخارج	(٥٠)
نقدية وحسابات ايداع	.	.	٥٠	١.٠	٤.٠
احتياطيات البنوك التجارية	.	٥٠	٥٠	.	.
ودائع النقد الاجنبى	٥٠	.	.	.	(٥٠)

ولا يختلف اثر العملية فى هذه الحالة عن الحالة السابقة الا فيما يتعلق باصول البنك المركزى، فبدلا من زيادة الاصول بمقدار ٥٠ مليون جنيه من الارصدة الذهبية ، فانه فى هذه الحالة قد تم زيادة اصول البنك المركزى بمقدار ٥٠ مليون جنيه من ودائع النقد الاجنبى لدى البنوك الاجنبية . غير انه اذا ما قرر البنك المحلى فى الدولة بالاحتفاظ بأرصدة النقد الاجنبى فى اصوله بدلا من ايداعها لدى البنك المركزى ، فان اثر العملية على نظام التدفقات المالية للدولة ا يصبح كالآتى :

قائمة التدفقات المالية للدولة ٢

(حالة احتفاظ البنك التجارى بأرصدة النقد الاجنبى)

قطاع	القطاع المصرفى				
	البنوك	قطاع	قطاع	العالم	
	التجارية	الاعمال	العائلات	الخارجى	
مدخـرات	١.٠	..	٤.٠
صافى الاقتراض من الخارج	(٥٠)
حسابات ايداع	..	٥٠	١.٠	..	٤.٠
ودائع النقد الاجنبى	٥٠	(٥٠)

ويلاحظ ان قرار البنك التجارى الخاص بكيفية التصرف فى حصيلة النقد الاجنبى يؤثر على نظام التدفقات المالية . فاذا قام البنك التجارى بايداع القيمة لدى البنك المركزى فان عرض النقود سوف يزيد بالقيمة ، كما ان احتياطات البنوك التجارية ترتفع ايضا بنفس القيمة منتجة نفس ذلك نفس الاثر الذى ينتج عن اتمام المبادلات بالعملية الذهبية . اما اذا تضرر البنك التجارى الاحتفاظ بحصيلة النقد الاجنبى ضمن مكونات اصوله فان اثر العملية سوف يقتصر على زيادة عرض النقود بالقيمة فقط دون زيادة احتياطات البنوك التجارية .

ويتوقف اثر العملية على نظام التدفقات المالية للدولة ب ايضا على وساطة او عدم وساطة البنك المركزى للدولة ب فى العملية . فاذا قام البنك التجارى فى الدولة ا بايداع الشيك الذى اودعه لديه العميل لدى البنك المركزى ، فان هذا لآخر قد يرسل الشيك الى البنك المركزى فى دولة المستورد (الدولة ب) لايداعه لحسابه لديه . وعندما يتسلم البنك المركزى فى الدولة ب الشيك المسحوب على البنك التجارى المحلى ، فانه يقوم بخصم التهمة من احتياطات هذا البنك لديه ، ويكون اثر العملية على نظام التدفقات المالية فى الدولة ب كالآتى :

قائمة التدفقات المالية للدولة ب :

حالة وساطة البنك المركزى فى العملية .

القطاع المصرفى	القطاع التجارى	البنك المركزى	البنوك	الاعمال الخارجية	قطاع قطاعات العالم
مدخرات	(٥٠)
صافى الاقتراض من الخارج	٥٠
نقدية وحسابات ايداع	.	.	(٥٠) (٥٠) (٥٠)
احتياطات البنوك التجارية	.	(٥٠) (٥٠)
ودائع اجنبية	.	٥٠	.	.	٥٠
...	...	(٥٠) (٥٠)	.	.	٥٠ ٥٠

ويتضح من ذلك ان كلا من عرض النقود واحتياطيات البنوك التجارية قد انخفضت بمقدار ٥٠ مليون جنيه .

اما اذا احتفظ البنك التجارى في الدولة بالشيك (اي اودع القيمة لحسابه لدى البنك الاجنبي في الدولة بزيادة اصوله من العملة الاجنبية) فان اثر العملية على نظام التدفقات المالية في الدولة يكون كالآتي :

نظام التدفقات المالية في الدولة ب .

حالة عدم وساطة البنك المركزي

القطاع المصرفي	قطاع البنوك التجارية	قطاع الاعمال	قطاع العالم الخارجي
مخزرات	.	.	(٥٠)
صافي الاقتراض من الخارج	.	.	٥٠
نقدية وحسابات ايداع	(٥٠)	(٥٠)
ودائع اجنبية	٥٠	.	٥٠ ..
	.	(٥٠)	٥٠ (٥٠) ..

ويترتب على ذلك نقص عرض النقود بمقدار ٥٠ مليون جنيه بينما لا تتأثر احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي .

٦ - ج . اجراء المبادلات بالعملة المحلية :

حتى يمكن اجراء المبادلات التجارية مع دول العالم الخارجي بالعملة المحلية لانه يلزم ان تكون تلك العملة مقبولة قبولاً عالمياً . وتظهر نفس نتائج الحالة السابقة كما هو مبين في وضع الدولة ب .

٦ - د : خلاصة :

يتضح لنا مما تقدم ان المعاملات مع العالم الخارجى يترتب عليها زيادة
'د' عرض النقود كما يترتب عليها زيادة ونقص احتياطات البنوك
التجارية لدى البنك المركزى عند وساطة الاخير فى عمليات التبادل .

ويتلخص اثر المبادلات مع العالم الخارجى على نظام التدفقات المالية كالآتى:

✳ يترتب على الصادرات زيادة عرض النقود بصرف النظر عن وسيلة
الدفع . كما يترتب على الصادرات زيادة احتياطات البنوك التجارية ،
وذلك اذا ما تم توسط البنك المركزى فى العملية وبصرف النظر عن وسيلة
السداد ايضا .

✳ يترتب على الواردات نقص عرض النقود بصرف النظر عن وسيلة
السداد . كما يترتب على الواردات انخفاض فى احتياطات البنوك
التجارية أيضا وذلك اذا ما تم توسط البنك المركزى فى العملية .



اسئلة وتمارين على القسم الثانى

اولا : الاسئلة :

المسؤال الاول :

تكلم باختصار شديد (خير الكلام ما قل ودل) عن كل مما يأتى :

- ا - الاهداف الرئيسية لنظام المدخلات والمخرجات .
- ب - حلقات الربط الاساسية بين نظام المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية .
- ج - المتغيرات التلقائية والمتغيرات المسببة فى كل من نظامى المدخلات والمخرجات والحسابات القومية .
- د - الافتراضات الاساسية التى يقوم عليها نظام المدخلات - مخرجات .
- هـ - تقويم المبادلات الوسيطة على أساس اسعار البائعين والصعوبات التى قد تترتب على ذلك .

المسؤال الثانى :

- مرفق بين كل مما يأتى باختصار . استخدم مثال توضيحي مختصر كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- ا - الصفوف والاعمدة فى مصفوفة المبادلات الوسيطة .
 - ب - مشتريات القطاع من نفسه ومن القطاعات الأخرى ، واستخدمات القطاع من انتاجه وانتاج القطاعات الأخرى ، وكيفية اجراء التسويات اللازمة .

- و - التغييرات التى تطرأ على الأصول ومصادر تمويل الزيادة فى الأصول فى نظام التدفقات المالية .
- ز - عناصر (الموارد) وعناصر الاستخدامات فى نظام التدفقات المالية .
- ح - المعاملات الوسيطة فى نظام التدفقات المالية .
- ط - اثر الصادرات على نظام التدفقات المالية لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة .
- ى - اثر خفض (زيادة) نسبة الاحتياطى على مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود .
- ك - اثر شراء البنك المركزى لسندات الحكومة من قطاع العائلات على نظام التدفقات المالية .
- ل - اثر بيع البنك المركزى لسندات الحكومة للبنوك التجارية على نظام التدفقات المالية .

السؤال الرابع :

- فرق بين كل مما يأتى بمنتهى الاختصار - استخدم مثال توضيحي كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- أ - الادخار فى نظام الحسابات القومية وفى نظام التدفقات المالية .
- ب - الاستثمار فى نظام الحسابات القومية وفى نظام التدفقات المالية .
- ج - صافى الاقتراض من الخارج فى كل من نظامى الحسابات القومية والتدفقات المالية .
- د - اثر اقتراض الافراد من ^{مركزى} على نظام التدفقات المالية .
- هـ - مصاعف الاستثمار فى حسابات الدخل القومى ومقلوب نسبة الاحتياطى ^{التجارية} فى قوائم التدفقات المالية .
- و - المعاملات الوسيطة فى نظام التدفقات المالية والمستلزمات الوسيطة فى نظام الحسابات القومية .

ثانياً التمارين :

التمرين الأول :

فيما يلي مصفوفة المبادلات لمجتمع يتكون من ثلاث قطاعات ، وكذا البيانات الخاصة بالقيمة المضافة :

القطاع المستخدم	(١)	(٢)	(٣)
القطاع المنتج :			
الزراعة (١)	٢٠٠	٧٥٠	...
الصناعة (٢)	..	١٠٠٠	١٦٠
الخدمات (٣)	٣٠٠	٢٥٠	٢٤٠
القيمة المضافة .	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠

المطلوب :

- ١ - اعداد جدول المدخلات والمخرجات للمجتمع .
- ٢ - اعداد مصفوفة المعاملات الفنية للمجتمع .
- ٣ - اذا علمت ان تقديرات الطلب النهائي على انتاج كل من القطاعات الثلاثة عن العام المقبل كانت كالآتي :

للاستهلاك للاستثمار للتصدير الواردات المجموع
المحلي المحلي

قطاع الزراعة	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٣٩٢	١٢٠٨
قطاع الصناعة	١٩٥٠	٣٠٠	٦٠٠	٤٣٤	٢٤١٦
المطلوب :	٩٠٦	٩٠٦

- ١ - تقدير الانتاج الكلي المطلوب من كل قطاع من القطاعات الثلاثة للوفاء بالطلب النهائي .
- ب - اعداد جدول المدخلات والمخرجات التقديرى للمجتمع عن العام المقبل .

ج - احتساب الاحتياجات الغير مباشرة الاولى والثانية طبقا لطريقة التقريب المتتالى .

٤ - اذا كانت مصفوفة المعاملات الفنية لمجتمع آخر مماثل تمام التماثل لهذا المجتمع من حيث الموارد الاقتصادية والتقسيم القطاعى تظهر كالاتى :

$$\begin{bmatrix} ١ & ٢ & ٣ \\ ٢ & ٤ & ٥ \\ ٣ & ٥ & ٦ \end{bmatrix} = [١]$$

فما رأيك فى الكفاية الانتاجية لكل من المجتمعين بصورة اجمالية ومن حيث القطاعات المتماثلة .

المقربين الثانى :

فيما يلى مصفوفة الاحتياجات المباشرة لمجتمع يتكون من اربعة قطاعات رئيسية :

$$\begin{bmatrix} ١ & ٢ & ٣ & ٤ \\ ٢ & ٤ & ٥ & ٦ \\ ٣ & ٥ & ٦ & ٧ \\ ٤ & ٦ & ٧ & ٨ \end{bmatrix} = [١ - ١]$$

والمطلوب :

(١) تصوير جدول المدخلات والمخرجات للعام الجارى اذا علمت ان القيمة المضافة للقطاعات الاربعة كانت كالاتى :

القيمة المضافة = [٨٠٠ ، ١٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠]

(ملحوظة : للحصول على [١] من [١ - ١] استخدم المعادلة الآتية :

$$([١] + [١ - ١](١ -) = [١])$$

(٢) اذا علمت ان تقديرات الطلب النهائى عن السنوات الاربع المقبلة على انتاج كل قطاع من لقطاعات الأربعة كانت كالتى :

تقديرات الطلب النهائى للسنة :	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
على انتاج القطاع :	٣١١٦	٣١١٦	٤٦٧٤	٤٦٧٤
(١)	٣١١٦	٣١١٦	٤٦٧٤	٤٦٧٤
(٢)	٦٢٣٢	٧٧٩٠	٦٢٣٢	٧٧٩٠
(٣)	٤٦٧٤	٦٢٣٢	٣١١٦	٦٢٣٢
(٤)	١٥٥٨	٣١١٦	١٥٥٨	٣١١٦

فالمطلوب :

ا - ايجز مقدار الانتاج الكلى المطلوب من كل من القطاعات للوفاء باحتياجات الطلب النهائى لكل من السنوات الاربع المقبلة .

ب - تصوير جدول المدخلات والمخرجات التقديرى عن السنة الثالثة .

التمرين الثالث :

فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من الاحصائيات القومية لاحدى الدول عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو الماضى .

الصناعات الصناعات

الزراعة الاستخراجية التحويلية الخدمات

قطاع الزراعة :

مخزون اول المدة من انتاج	٢٥	١٠	صفر	صفر
مشتريات المدة من انتاج	٢٣٠	٥٤٠	صفر	٥٠٠
مخزون آخر المدة من انتاج	٥	٥٠	صفر	صفر
مبيعات المدة لقطاع	٢٣٠	٤٣٠	٧٢٠	صفر
القيمة المضافة	١٢٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠

قطاع الصناعات الاستخراجية :

مخزون اول المدة من انتاج	١٠٠	١٢٠	٧٠	صفر
مشتريات المدة من انتاج	٤٣٠	٥٨٠	٢١٠	صفر
مخزون آخر المدة من انتاج	١٣٠	١٠٠	٨٠	صفر
مبيعات المدة لقطاع	٥٤٠	٥٨٠	٣٠٠	٣٢٠
القيمة المضافة	٠٠٠	٨٠٠	٠٠٠	٠٠٠

قطاع الصناعات التحويلية :

صفر	صفر	٥٠	٨٠	صفر
٧٢٠	٣٠٠	٦٧٠	٣٥٠	صفر
٢٠	صفر	٥٠	صفر	صفر
صفر	٢١٠	٦٧٠	٣٥٠	صفر
...	...	١٤٠٠

قطاع الخدمات :

صفر	صفر	صفر	٤٠	صفر
صفر	٣٠٠	٣٥٠	صفر	صفر
صفر	٢٠	٩٠	صفر	صفر
٥٠٠	صفر	٣٥٠	صفر	صفر
...

المطلوب :

١ - تصوير جدول المدخلات والمخرجات للمجتمع عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠ .

٢ - تقدير الاحتياجات الغير مباشرة الاولى والثانية طبقا لطريقة التقريب المتتالي اذا كانت تقديرات الطلب النهائي المتوقع على انتاج القطاعات المختلفة عن العام المقبل كما يلي :

الصناعة	الصناعة	الصناعة	الصناعة	الزراعة الاستخراجية التحويلية الخدمات
١٤٠٠	١٢٠٠	١٩٠٠	١٣٠٠	الطلب النهائي على انتاج :

التمرين الرابع :

فيما يلي مصنوفة المبادلات المفصلة لمجتمع يتكون من ثلاث قطاعات :

القطاع المستخدم	١	٢	٣
القطاع المنتج :	١	٩٦٠	١٢٠
	٢	١٩٢٠	صفر
	٣	صفر	٤٨٠
عائد العمل	٢٠٠	٤٨٠	٣٠٠
عائد رأس المال	٤٠٠	٩٦٠	٠٠٠
عائد الموارد الطبيعية	٤٠٠	٤٨٠	٣٠٠

المطلوب :

- (١) ايجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية من مستلزمات الانتاج الوسيطة .
- (٢) ايجاد مصفوفة الاحتياجات الكلية من عوامل الانتاج الأولية .
- (٣) اذا علمت ان الطلب النهائى المتوقع على انتاج القطاعات الثلاثة عن العام المقبل كان كالاتى :

الطلب النهائى على انتاج القطاع	طبقا لتقديرات الجهة الاولى	طبقا لتقديرات الجهة الثانية
(١)	١٢٧٢	١٢٧٢
(٢)	٢٥٤٤	٢٢٢٦
(٣)	٦٣٦	٩٥٤

١ - فما هى احتياجات الطلب الكلى على العوامل الأولية ؟ وما هى الاحتياجات الكلية من انتاج كل قطاع من القطاعات ، والتي تلزم للوفاء باحتياجات الطلب النهائى طبقا لتقديرات كل من الجهتين ؟

ب - اذا علمت ان العوامل الأولية المتاحة للمجتمع كانت كالاتى :

العمل	١٣٤٠
رأس المال	١٥٢٠
الموارد الطبيعية	١٥٩٢

فهل يمكن الوفاء باحتياجات الطلب النهائى طبقا لتقديرات اى من
الجهتين ؟ احتسب معدلات استغلال الموارد المتاحة طبقا لتقديرات كل
من الجهتين .

التمرين الخامس :

فيما يلى كل من مصفوفتى المعاملات الفنية للمستلزمات الوسيطة [أ]
والمعاملات الفنية لعوامل الانتاج الاولى [ب] .

$$[\begin{matrix} ٠٣ & ٠٢ & ٠١ \\ ٠٠ & ٠٤ & ٠٢ \\ ٠٤ & ٠٠ & ٠١ \end{matrix}] = [أ]$$

$$[\begin{matrix} ٠٢ & ٠٢ & ٠٢ \\ ٠٢ & ٠١ & ٠٢ \\ ٠١ & ٠١ & ٠٣ \end{matrix}] = [ب]$$

موارد الطبيعة .
رأس المال .
المعمل

فاذا علمت ان تقديرات الطلب النهائى على انتاج القطاعات الثلاثة
كانت كالاتى :

س	ث	(ت - ط)	
٣١٨	١٥٩	١٥٩	$\left. \begin{matrix} (١) \\ (٢) \\ (٣) \end{matrix} \right\} \begin{matrix} \text{الطلب النهائى} \\ \text{على انتاج القطاع} \end{matrix}$
٦٣٦	٣١٨	١٥٩	
١٥٩	١٥٩	٣١٨	

المطلوب :

(١) تقدير الانتاج الكلى لكل قطاع من القطاعات والذي يلزم للوفاء باحتياجات
كل عنصر من عناصر الطلب النهائى .

(٢) تحديد الاحتياجات من العوامل الاولى لكل عنصر من عناصر الطلب
النهائى .

(٣) احتساب معدلات كثافة العوامل الأولية لكل عنصر من عناصر الطلب النهائي .

التمرين السادس :

فيما يلي مصفوفة المعاملات لأحد المجتمعات ، وكذلك بيانات الطلب النهائي المتلقائي :

القطاع :	(١)	(٢)	(٣)	الطلب النهائي المتلقائي
(١) الزراعي	٠	ر٤	ر٣٥	١٠٠
(٢) للصناعي	٥ر	٠	ر٤٠	٢٥٠
(٣) العائلات	٥ر	ر٦	٠	٠
الضرائب والمخدرات	٠	٠	ر٢٥	٠

المطلوب :

(١) تحديد الانتاج الكلي لكل قطاع من القطاعات .

(٢) احتساب الدخل القومي الاجمالي عن طريق حل نموذج المدخلات والمخرجات .

التمرين السابع :

قام قطاع الاعمال في المجتمع بانتاج ما قيمته ٤٤٠٠ مليون من السلع والخدمات النهائية ، من بينها ١٥٠ مليون زيادة في المخزون . وقام القطاع بسداد ما قيمته ٣٦٢٠ مليون جنيه لعوامل الانتاج . وباع القطاع ما قيمته ٣٧٠٠ مليون من السلع الاستهلاكية لقطاع العائلات . فاذا علمت ان المجتمع مغلق ويعمل بدون حكومة ، فالمطلوب :

(١) تصوير نظام الحسابات القومية للمجتمع .

(٢) تصوير نظام التدفقات المالية للمجتمع .

(٣) تحديد الاختلافات الرئيسية بين النظامين .

التمرين الثامن :

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بأحدى المجتمعات :

الدخل القومي الاجمالي = الانتاج القومي الاجمالي = ١٢٠٠ مليون جنيه	
مبيعات استهلاكية للأفراد = ٧٠٠ مليون جنيه	
مبيعات استهلاكية للحكومة = ١٢٠ مليون جنيه	
تغير في المخزون بالنقص = ٣٠ مليون جنيه	
مدفوعات لعوامل الانتاج = ١٠٥٠ مليون جنيه	
ضرائب غير مباشرة سددها قطاع الاعمال = ٢٠ مليون جنيه	
ضرائب على العائلات = ٩٠ مليون جنيه	

المطلوب :

- (١) تصوير الحسابات القومية للمجتمع .
- (٢) تصوير قائمة التدفقات المالية للمجتمع .

التمرين التاسع :

فيما يلي حساب الانتاج الخاص بالدولة أ عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠ الماضي .

د/ الانتاج (١/د)

١٠٨٢ مبيعات استهلاكية للعائلات	١٦٢٤ مدفوعات لعوامل الانتاج
٦١٢ مبيعات استهلاكية للحكومة	١٦٠ اقساط الاهلاك الجارى
٦٨ التغير في المخزون	١٢٤ ارباح غير موزعة
٤٠٠ مبيعات استثمارية محلية	٢٢٦ ضرائب
(٢٨) (الصادرات - الواردات)	
<hr/> ٢١٣٤	<hr/> ٢١٣٤
===	===

فإذا علمت أن :

(١) بلغت الضرائب المستحقة على قطاع العائلات والمسددة للحكومة ٣٦٠ مليون جنيهه .

(٢) بلغت إعانات الحكومة للعائلات ٢٦ مليون جنيهه .

(٣) اقترضت الحكومة من دول العالم الخارجى ٢٠ مليون جنيهه .

(٤) باعت الحكومة ما قيمته ٦ مليون جنيهه من السندات وذلك كالاتى :

٢ مليون لقطاع العائلات .

٢ مليون لقطاع الأعمال .

٢ مليون لقطاع العالم الخارجى .

(٥) اصدر قطاع الأعمال ما قيمته ٦٥ مليون جنيهه من اسهم ملكية رأس

المال لقطاع العائلات .

المطسروب :

اعداد قائمة التدفقات المالية للدولة أ عن السنة المنتهية فى ٦/٣ الماضى .

التمرين العاشر :

نمينا يلى بعض العمليات الخاصة بالدولة ب عن السنة المالية المنتهية

اليوم .

المطسروب :

اظهار اثر كل من هذه العمليات على نظام التدفقات المالية وذلك لكل

عملية على حدة .

١ — اودع قطاع العائلات ما قيمته ٥٠ مليون جنيهه من الودائع الذهبية

فى البنك التجارى الوحيد فى المجتمع . وقد حصل القطاع فى مقابل ذلك

على ٢٠ مليون جنيه نقدا و اودع البنك في حسابات ايداع لدى البنك مقابل
الدخول على دفاتر شيكات .

٢ — اودع قطاع العائلات ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه من الودائع الذهبية
في البنوك التجارية . وقد حصل القطاع مقابل ذلك على ٣٠ مليون جنيه
نقدا و اودع الباقي في حسابات ايداع . فاذا علمت ان نسبة الاحتياطي
التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لديه بلغت ١٠ ٪ ،
وان البنوك التجارية استنفذت طاقاتها الاقراضية بالكامل بعد عملية
الايداع . فما رايت في تنفيذ المطلوب ؟

٣ — قام احد البنوك التجارية باقتراض ٦٠ مليون جنيه من البنك
المركزي . وقد كانت نسبة الاحتياطي ٢٠ ٪ .

٤ — قام البنك المركزي بشراء ١٢٠ مليون جنيه من السندات الحكومية ،
منها ١٠٠ مليون من البنوك التجارية ، والباقي من قطاع العائلات ، وقد
بلغت نسبة الاحتياطي ٢٥ ٪ .

٥ — قام البنك المركزي ببيع ٣٥٠ مليون من السندات الحكومية كالآتي :
٥٠ مليون للبنوك التجارية .

١٥٠ مليون جنيه لقطاع الاعمال .

١٥٠ مليون جنيه لقطاع العائلات .

وقد كانت نسبة الاحتياطي ١٠ ٪ .

٦ — قام قطاع الاعمال بدفع ٢٠٠ مليون جنيه من الضرائب للحكومة ،
وقامت الاخيرة بايداع ١٠٠ مليون جنيه منها في البنك المركزي والباقي في
البنوك التجارية .

التحريين الحادى عشر :

فيما يلى موقف اصول وخصوم البنوك التجارية في الدولة كما كانت

عليه في ١٩٧١/٧/١ .

ميزانية قطاع البنوك التجارية

الاصول (مليون جنيه)	المخصص (مليون جنيه)
٢١٠ احتياطي لدى البنك المركزي	١٦١٠ حسابات ايداع
١١٢٥ قروض	
٢٧٥ سندات حكومية	
<u>١٦١٠</u>	<u>١٦١٠</u>
===	===

هذا وقد كانت نسبة الاحتياطي عند اعداد هذه الميزانية ١٥ ٪ .
وفي ١٩٧٢/٧/٢ تلقت البنوك التجارية منشورا من البنك المركزي
يفيد تخفيض نسبة الاحتياطي الى ١٠ ٪ رغبة منه في تشجيع البنوك
التجارية على التوسع في الاقتراض بما يتفق واحتياجات خطة التنمية .
وقام البنك المركزي بالاضافة الى ذلك بتخفيض سعر الخصم حتى يشجع
البنوك التجارية على الاقتراض منه ، كما قام ايضا بشراء سندات حكومية
من كل من البنوك التجارية وقطاع العائلات . فاذا علمت انه نتيجة لذلك
حدث الآتي :

١ - اقترضت البنوك التجارية ١٠٠ مليون جنيه من البنك المركزي
خلال شهر يوليو .

٢ - اشترى البنك المركزي ما قيمته ١٥٠ مليون جنيه من السندات
الحكومية ، منها ١٠٠ مليون من البنوك التجارية ، ٥٠ مليون من قطاع
العائلات . وتم كل ذلك خلال شهر يوليو ايضا .

٣ - قامت البنوك التجارية بالتوسع في الاقتراض الى حدود طاقتها
الاقراضية القصوى خلال شهر يوليو .

المطلوب :

- (١) تصوير قائمة التدفقات المالية الخاصة بالقطاع المصرفى فقط ، بحيث تظهر اثر المعاملات السابقة على كل من البنوك التجارية ، والبنك المركزى ، وقائمة التدفقات المالية التجميعية للقطاع المصرفى كوحدة واحدة .
- (٢) تصوير ميزانية قطاع البنوك التجارية كما يجب ان تكون عليه طبقا لهذه البيانات فى آخر يوليو ١٩٧١ .

التحريين الثانى عشر :

فيما يلى حساب الانتاج للمجتمع كما يظهر عن السنة المنتهية فى ١٩٧١/٦/٣٠

حساب الانتاج

٢٢٨٣ مدفوعات لموامل الانتاج	١٤٩٤ مبيعات استهلاكية للعائلات
٣٧٨ اقساط الاهلاك الجارى	٩٣٣ مبيعات استهلاكية للحكومة
٢٤٦ ارباح غير موزعة	٦٠٠ مبيعات استثمارية
٤٦٠ الضرائب الغير مباشرة	٢١٠ التغير فى المخزون
(١٠٣) — الاعانات	١٢٧ الصادرات
	(١٠٠) — الواردات
٣٢٦٤ الدخل القومى الاجمالى	٣٢٦٤ الانتاج القومى الاجمالى

فاذا علمت ان :

- ١ — بلغت الضرائب التى سددها قطاع العائلات للحكومة ٤٢٩ مليون جنيه .
- ٢ — بلغت اعانات الحكومة للعائلات ٨٧ مليون جنيه .
- ٣ — اقترض بعض افراد قطاع العائلات ما يبلغ ٣٣ مليون جنيه من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من السلع الاستهلاكية .

٤ - بلغت القروض النى منحها البنوك التجارية لقطاع الاعمال خلال العام ١٦٨ مليون جنيه .

٥ - اصدرت الحكومة ١٦٥ مليون من السندات الحكومية ، حيث قامت البنوك التجارية بشراء ١٠٨ مليون منها والباقى تم بيعه لقطاع الاعمال .

٦ - باع قطاع العائلات ما قيمته ٦ مليون جنيه من سندات الحكومة الى البنوى التجارية .

٧ - اصدر قطاع الاعمال ما قيمته ٣٦ مليون جنيه من اسهم راس المال حيث قامت البنوك التجارية بشراء ٢١ مليون جنيه منها والباقى تم بيعه لقطاع العائلات .

٨ - تمت كل العمليات السابقة نقداً او عن طريق الشيكات .

المطالوب :

تصوير قائمة التدفقات المالية للمجتمع عن السنة المالية المنتهية فى
١٩٧١/٦/٣٠ .

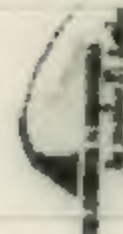
فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
القسم الأول: من أصول المحاسبة الحكومية	٩
مقدمة	١١
الفصل الأول: ماهية المحاسبة الحكومية وأهميتها	١٣
الفصل الثاني: المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة	٤٧
الفصل الثالث: النظام المحاسبي للجهات الادارية	٨٩
الفصل الرابع: الضبط الداخلي وتسجيل المصروفات العامة	١٤٥
الفصل الخامس: الإثبات الدفتری لعمليات الموارد	١٧٥
الفصل السادس: الاستخدامات الاستشارية	١٨٥
الفصل السابع: التقارير الدورية والحسابات الختامية	١٩٧
الفصل الثامن: أسلوب الموازنة على أساس البداية من الصفر	٢٠٩
القسم الثاني: في نظم الحسابات القومية	٢٣١
الفصل الأول: في مفهوم المحاسبة القومية وأهدافها	٢٣٣
الفصل الثاني: في معلومات أساسية	٢٤٣
الفصل الثالث: في مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه	٢٨٣

٣١٩	الفصل الرابع : في مقدمة في الحسابات القومية
٣٦٥	الفصل الخامس : في دراسة مقارنة
٤١٣	القسم الثالث : نموذج المدخلات والمخرجات ونظام التدفقات المالية
٤١٥	مقدمة القسم الثالث :
٤١٧	الباب الأول : نموذج المدخلات والمخرجات
٤١٩	الفصل السادس : في تداخل النشاط وتحليل المدخلات والمخرجات
٤٦٧	الفصل السابع : في تفاصيل نموذج المدخلات والمخرجات
٤٨٢	الباب الثاني : في نظام التدفقات المالية
٤٨٣	الفصل الثامن : في نظام التدفقات المالية
٥١١	الفصل التاسع : في نظام التدفقات المالية في ظل الجهاز المصرفي
٥٦٥	فهرس الكتاب

مَطْلَعُ الْإِسْلَامِ

سُيُودَت - كُونُيُشِ الْمَرْيَقَةِ - تَلْعُوت ٢١٠٧٩٩

 Bibliotheca Alexandrina



1185450